

جامعة الجزائر 2  
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية  
قسم علم الاجتماع

## مساهمة الدين في التغيير الاجتماعي

دراسة مقارنة بين لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية و الثورة الدينية في إيران

مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع الديني

إشراف:

الأستاذ الدكتور: رشيد ميموني.

إعداد الطالب:

علي سعدي

السنة الجامعية: 2016/2015

إلى والدي ... و إلى روح والدي.

## شكر

أشكر أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور رشيد ميموني على ما بذله من جهد  
من أجل إخراج هذا العمل في أفضل شكل كان ممكنا، و بالتأكيد فإن المآخذ على  
المضمون يتحمل مسؤوليتها الباحث وحده دون غيره.

## فهرس المحتويات

11 ..... مقدمة

### الفصل الأول: الإطار المنهجي.

15 ..... 1-1- مبررات اختيار الموضوع

16 ..... 2-1- أهمية الموضوع

17 ..... 3-1- الإشكالية

27 ..... 4-1- الفرضيات

29 ..... 5-1- تحديد المفاهيم

32 ..... 6-1- المنهج المستخدم

33 ..... 7-1- الدراسات السابقة

### الباب الأول: لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية

#### الفصل الثاني: المؤسسة الدينية المسيحية.

39 ..... تمهيد

40 ..... 1- المبحث الأول: الديانة المسيحية و تعاليمها

40 ..... 1-1- ظروف نشأة المسيحية

42 ..... 2-1- مصادر الديانة المسيحية

44 ..... 3-1- تعاليم المسيحية

47	..... 2- المبحث الثاني: نشأة و تطور المؤسسة الدينية المسيحية
47	..... 1-2- التطور البنيوي
51	..... 2- التطور الوظيفي
<b>الفصل الثالث: السياق التاريخي للاهوت التحرير.</b>	
61	..... تمهيد
62	..... مقدمة
65	..... 1- المبحث الأول: الأوضاع السياسية في أمريكا اللاتينية
65	..... 1-1- بوليفيا
66	..... 2-1- البرازيل
67	..... 3-1- التشيلي
69	..... 4-1- غواتيمالا
71	..... 5-1- نيكاراغوا
72	..... 6-1- الباراغواي
73	..... 7-1- الأوروغواي
74	..... 8-1- البيرو
75	..... 9-1- السلفادور
76	..... 10-1- الأرجنتين

78	.....-2 المبحث الثاني: الظروف الاقتصادية في أمريكا اللاتينية
81	.....1-2 بوليفيا
83	.....2-2 البرازيل
85	.....3-2 التشيلي
87	.....4-2 غواتيمالا
89	.....5-2 نيكاراغوا
90	.....6-2 الباراغواي
92	.....7-2 الأوروغواي
93	.....8-2 البيرو
94	.....9-2 السلفادور
95	.....10-2 الأرجنتين

#### الفصل الرابع: مضمون لاهوت التحرير.

99	.....تمهيد
100	.....1- المبحث الأول: روافد لاهوت التحرير
100	.....1-1 نظرية التبعية
105	.....2-1 المجمع الفاتيكاني الثاني
109	.....2- المبحث الثاني: أهم أفكار لاهوت التحرير

111	.....1-2- الانطلاق من الواقع الاجتماعي
117	.....2-2- إعادة تفسير الإيمان المسيحي
126	.....3-2- مشروع لتغيير الواقع الاجتماعي

## الباب الثاني: الثورة الدينية في إيران

### الفصل الخامس: المؤسسة الدينية الشيعية.

136	.....تمهيد
137	.....1- المبحث الأول: الديانة الإسلامية و تعاليمها
137	.....1-1- ظروف نشأة الإسلام
139	.....2-1- تعاليم الإسلام
141	.....2- المبحث الثاني: نشأة الطائفة الشيعية
141	.....1-2- التشيع السياسي
145	.....2-2- التشيع الديني
148	.....3-2- الشيعة الإثني عشرية
149	.....1-3-2- الأدلة على ضرورة وجود إمام
151	.....2-3-2- الأدلة على إمامة علي بن أبي طالب
156	.....3- المبحث الثالث: نشأة و تطور المؤسسة الدينية الشيعية
156	.....1-3- التطور النبوي

162 .....2-3- التطور الوظيفي.....

## الفصل السادس: السياق التاريخي للثورة الدينية في إيران.

169 .....- تمهيد.....

170 .....1- المبحث الأول: التحولات السياسية في إيران.....

171 .....1-1- الفترة الأولى (1941-1953).....

183 .....2-1- الفترة الثانية (1953-1963).....

188 .....3-1- الفترة الثالثة (1963-1979).....

193 .....2- المبحث الثاني: الظروف الاقتصادية.....

193 .....1-2- الفترة الأولى (1941-1953).....

195 .....2-2- الفترة الثانية (1953-1963).....

197 .....3-2- الفترة الثالثة (1963-1979).....

## الفصل السابع: المضمون الفكري للثورة الدينية في إيران.

202 .....- تمهيد.....

203 .....1- المبحث الأول: الدكتور علي شريعتي.....

203 .....2-1- حياته.....

205 .....2-1- أهم أفكاره.....

205 .....1-2-1- فلسفة التاريخ عند علي شريعتي.....



212	..... 2-2-1- تشخيص الوضع القائم.
214	..... 3-2-1- سبيل التغيير.
218	..... 2- المبحث الثاني: آية الله محمود طالقاني.
218	..... 1-2- حياته.
219	..... 2-2- أفكاره.
219	..... 1-2-2- نظريته الاقتصادية.
222	..... 3-2-2- نظريته السياسية.
225	..... 3- المبحث الثالث: آية الله روح الله الخميني.
225	..... 1-3- حياته.
226	..... 2-3- روافد نظرية الخميني السياسية.
229	..... 3-3- مضمون نظرية ولاية الفقيه عند الخميني.
230	..... 1-3-3- ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية.
232	..... 2-3-3- معالم نظام الحكم الإسلامي.
234	..... 3-3-3- سبيل إقامة النظام الإسلامي.

### الباب الثالث:

### الفصل الثامن: المقارنة بين لاهوت التحرير و الثورة الإيرانية

237	..... تمهيد.
238	..... 1- المبحث الأول: المقارنة بين لاهوت التحرير و الثورة الدينية الإيرانية.

238	.....1-1- السياق التاريخي
244	.....2-1- طبيعة المضمون الفكري للحركتين
254	.....2- المبحث الثاني: النتائج العامة للدراسة
254	.....1-2- اختبار الفرضية الأولى
257	.....2-2- اختبار الفرضية الثانية
260	.....3-2- اختبار الفرضية الثالثة
263	.....4-2- الاستنتاج العام
266	.....خاتمة
270	.....قائمة المراجع

ملخص الدراسة باللغة العربية

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية

## مقدمة:

- كثيرا ما يطرح التساؤل حول كيفية مواكبة الدين للتغيرات التي تطرأ على الواقع الاجتماعي، فالمعروف هو أن الأديان تتجاوز البيئة الجغرافية التي تنشأ فيها، لتنتشر في مناطق أخرى قد تكون مختلفة عن بيئتها الأولى بشكل جذري، كما أن وجودها يستمر حتى بعد انقضاء المرحلة التاريخية التي شهدت ظهورها، و حتى بعد اختفاء الشخصيات الكاريزمية التي تولت وضع، أو نشر تعاليمها. أما مصدر التساؤل السابق فيعود إلى حقيقة أن النصوص المؤسسة للأديان، النصوص المقدسة، إنما جاءت للتعامل مع سياقات تاريخية معينة قد لا تكون عناصرها قابلة للاستمرار فترة طويلة، فيما المطلوب من أتباع الديانات هو العودة باستمرار إلى تلك النصوص لاستخراج مبادئ للتعامل مع واقعهم، بغض النظر عن خصوصيات ذلك الواقع و الفاصل الزمني بينه و بين فترة وضع النصوص.

- لا شك أن قدرة رجال الدين على تجديد تفسيراتهم للنصوص المقدسة بما يلبي متطلبات السياق التاريخي الذي يتواجدون به، هو المحك الحقيقي الذي يفصل في إمكانية استمرار حضور الدين في حياة الأفراد، و بالتالي احتفاظ المؤسسة الدينية بسلطتها ضمن المجتمع. من الواجب أن نوضح أن الحديث عن تطوير المفاهيم و التفسيرات الدينية، لا يعني على الإطلاق تحويلها لتتفق قسرا مع النتائج المنطقية للفلسفة السائدة في عصر ما، حتى لو كانت المسلمات التي تقوم عليها تلك الفلسفة تفوض المبادئ الدينية من أساسها، بل إن الاستجابة للأوضاع الاجتماعية الطارئة تتضمن توفير إجابات موازية، لتلك التي توفرها الفلسفة عن التساؤلات العميقة للأفراد، و لكن ذلك لا يعني ضرورة عدم التقاطع بينهما حتى من ناحية المنهجية المتبعة، و مع ذلك فإن أصالة التفسيرات الجديدة للنصوص المقدسة مشروطة بانطلاقها و توافق أهدافها مع الغايات التي وضعت تلك النصوص لبلوغها.

- إن إيجاد ما يصلح كإجابة عن التساؤل المثار سابقا، لا يمكن أن يتم إلا عبر تسليط الأضواء على نموذج عن الحركات أو التيارات الدينية التي قامت، كاستجابة للأوضاع الاجتماعية القائمة، بإبداع تفسيرات جديدة، أو على الأقل مختلفة عن التفسيرات التقليدية، للنص المقدس و رأته، بناء على تلك التفسيرات، إدخال تعديلات على الوظائف التقليدية للمؤسسة الدينية، سواء بالإنقاص أو الإضافة، من أجل الاحتفاظ بسلطتها في محيطها الاجتماعي، أو حتى من أجل زيادة مدى نفوذها.

- تأتي الدراسة الحالية كمحاولة لتلبية الحاجات المعبر عنها سابقا، من خلال الجمع بين حركتين دينيتين، شكلت الأفكار التي قامت عليها كل واحدة منهما أمثلة عن تطوير المفاهيم و الممارسات الدينية من الداخل، أي بواسطة المؤسسة الدينية. لكن الآفاق التي ترمي إليها هذه الدراسة، تظل مع ذلك أبعد من مجرد الإحاطة بتجربة دينية مقيدة بظرفي المكان و الزمان، إذ أنها تساهم في توضيح المناحي التي من المحتمل أن تسلكها الحركات الدينية التجديدية بصفة عامة، باعتبار أن التجريبتين موضوع الدراسة نابعتين من تقاليد دينية متميزة، أي المسيحية و الإسلام.

- ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاثة أبواب موزعة على ثمانية فصول، و ذلك حتى يتسنى عرض الأفكار المتضمنة فيها بشكل أكثر وضوحا. الفصل الأول مخصص لتوضيح الإطار المنهجي للدراسة، حيث أوضحنا فيه دوافعنا لاختيار الموضوع المدروس على وجه التحديد، و أهمية دراسته، كما يتضمن عرضا للإشكالية التي تنطلق منها هذه الدراسة، ثم أتبعناها بالفرضيات التي تحدد وجهة عملنا، كما أوردنا تعريفات لأهم المفاهيم المستخدمة، و ينتهي الفصل الأول بتوضيح المنهج الذي اعتمدنا عليه في بحثنا.

- في مستهل الباب الأول المكرس للاهوت التحرير، خصصنا الفصل الثاني للتعريف بالديانة المسيحية، من خلال توضيح أهم العقائد و التعاليم التي تتضمنها، ثم انتقلنا إلى البحث في ظهور المؤسسة الدينية المسيحية، و تطورها من حيث البنية و الوظائف منذ نشأتها إلى غاية التاريخ المعاصر. أما الفصل الثالث، فيتناول السياق التاريخي الذي تزامن مع ظهور لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية، سواء على الصعيد العالمي أو المحلي، من خلال استقراء الظروف السياسية و الاقتصادية لعدد من دول أمريكا اللاتينية، و ارتباط تلك الظروف بالأوضاع الدولية. الفصل الرابع مكرس لإيراد أهم الأفكار التي يتشكل منها لاهوت التحرير، بغض النظر عما إذا كانت تلك الأفكار ذات أصل ديني أم لا.

- على نفس المنوال السابق، قمنا بتكريس الباب الثاني للثورة الدينية الإيرانية، و هو يتشكل من ثلاثة فصول كذلك، حيث تناولنا في الفصل الخامس عقائد الإسلام و شريعته، ثم انتقلنا لكيفية نشأة التشيع و ظهور المؤسسة الدينية الشيعية و تطورها البنيوي و الوظيفي. أما الفصل السادس فيضم إحاطة بالأوضاع السياسية و الاقتصادية التي شهدتها إيران خلال حكم الشاه محمد رضا بهلوي، الذي أطاحت به الثورة الإسلامية. يتضمن الفصل السابع عرضا لأفكار ثلاث شخصيات، رأينا أن تأثيرها كان رئيسيا في التمهيد لقيام الثورة الإسلامية و تحديد طبيعتها و وجهتها.

- أما الباب الثالث المكون من فصل واحد هو الفصل الثامن، فقد كرسناه لإبراز أوجه التشابه و أوجه الاختلاف، بين الأفكار التي تنضوي تحت مسمى لاهوت التحرير و تلك الخاصة بالحركة الدينية الإيرانية، و ذلك أولاً عبر توضيح ارتباطها بالأوضاع الاجتماعية التي ظهرت في خضمها و تفاعلها معها، و ثانياً من خلال الوقوف على انعكاس ذلك التفاعل على المؤسستين الدينيتين المسيحية و الشيعية، و تأثيرهما على صعيد البنى و الوظائف.

## الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

1- مبررات اختيار الموضوع

2- أهمية الموضوع

3- الإشكالية

4- الفرضيات

5- تحديد المفاهيم

6- المنهج المستخدم

7- الدراسات السابقة

## 1- مبررات اختيار الموضوع:

- نظرا إلى أن الدراسة الحالية هي دراسة نظرية بحتة، فإننا نرى أن مهمتنا في توضيح مبررات اختيار موضوعها ستكون مزدوجة، أولا فيما يخص الموضوع بحد ذاته و ثانيا فيما يخص طبيعة الدراسة.

- أما الموضوع فهو يتناول حركتين دينيتين، تتموضعان جغرافيا في منطقتين مختلفتين تماما، لكن العنصر الجامع لهما و الذي لا يجب أن يغيب عن أذهاننا، أن القصد من وراء اختيار هاتين الحركتين، يتمثل في محاولة فهم كيف استطاع رجال الدين في كل من إيران و أمريكا اللاتينية تحقيق نفوذ كبير في مجتمعاتهم، فتوج ذلك النفوذ بالمساهمة في تغييرات عميقة مست البنى الأساسية لهذه المجتمعات، كل ذلك في توقيت زمني أصبحت فيه العلمانية، بمعناها البسيط الذي يفيد بفصل الدين عن الحياة العامة، عقيدة تحظى باحترام لا يضاهيه إلا احترام المؤمنين لعقائدهم الدينية، و حيث أن أي نتيجة تخالف النتائج المتوقعة من المقدمات الموضوعية سلفا، تثير فضولا و رغبة في معرفة الأسباب وراء هذا الاختلاف، كذلك كان الحال معنا، حيث أننا نريد معرفة الظروف التي أدت إلى قوة و نفوذ الديني في ظرف تاريخي صنفه الجميع بأنه لا ديني، و إلى أي حد وصلت هذه القوة و كيف تجلى هذا النفوذ.

- و أما طبيعة الموضوع فهي نظرية تعتمد على الوثائق لا الميدان، و السبب الرئيسي الذي دفعنا إلى اختيار الدراسة النظرية لطبيعة لموضوعنا، هو ما نؤمن به من أن الاستناد إلى وثائق متعددة تحدد دوافع و أفكار أفراد لمجتمع البحث، أفضل في كل الأحوال من الاعتماد على المزاج الأنبي للمبوهين من خلال الدراسات الميدانية، هذه الأخيرة التي يجب أن يخصص لها موارد و إمكانيات، تضمن عدم تحولها إلى مجرد سبر للآراء.

## 2- أهمية الموضوع:

- بعد أكثر من قرن من التنظير للفكرة التي مفادها أن الدين يسير إلى زوال على الأقل من الحياة العامة، و بعد أن تحولت هذه الفكرة إلى قناعة لدى الكثير ممن اقتصوا في دراسة المجتمع، و حجتهم في دعم هذا القول، هي أن نمط الحياة المعاصرة الذي يوصف في عمومه بالعقلاني، نتيجة التطور الكبير الذي عرفته العلوم و تطبيقاتها المتمثلة في التكنولوجيا، مما يؤدي منطقيا إلى نقص الاعتماد على القوى فوق الطبيعية، التي لجأ إليها الإنسان على مر العصور و ذلك لضعفه أمام قوى الطبيعة، و مرد هذا التحول إلى اتساع نطاق قدرة الإنسان في مواجهة قوى الطبيعة نتيجة ما

ذكرناه سابقا، ففي الوقت الذي كان الكثير، و ليس بالضرورة الجميع، يتربون تحقق هذه النبوءة، فإذا بغير المنتظر يقع و يؤجل تحقق المتوقع، إن لم نقل يكشف زيفه، ففي نفس الوقت تقريبا ظهرت حركتان اجتماعيتان كان الدين أحد محركاتها الدافعة، الأولى ظهرت في أمريكا اللاتينية ألا و هي لاهوت التحرير الذي تبلورت أفكاره في النصف الثاني من القرن العشرين، و الثانية ظهرت في إيران و هي حركة رجال الدين التي توجت فيما بعد بالثورة الدينية عام 1979، و ما يثير الانتباه فعلا في هاتين الحركتين أنهما بالرغم من البعد الجغرافي الواضح إلا أنهما مثلتا استجابة رجال الدين المسيحيين و الشيعة على ظروف اجتماعية تتشابه إلى حد بعيد.

- لما كانت الدراسة التي بين أيدينا تهدف إلى الاطلاع عن كثب على حركتين جسدتا عودة قوية للدين إلى الحياة العامة، في وقت كان يعتبر موعدا لاضمحلال تأثيره بشكل نهائي، فإن كل ذلك يوضح الأهمية التي تحظى بها هذه الدراسة.

### 3- الإشكالية:

بالرغم من اختلاف المفكرين الاجتماعيين حول وظائف الدين بالنسبة لكل من الفرد و المجتمع، إلا أنهم اتفقوا على أنه لم يسبق أن وجد مجتمع دون ديانة، حتى قيل أن الإنسان حيوان متدين، فصار الدين يعد أحد مظاهر التجمعات البشرية أينما وجدت، و لا يمكن فهم ما سبق ذكره إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن للدين نماذج متميزة و معتقدات و طقوس أكثر تمايزا.

هناك من يرى أن الدين يلعب دورا إيجابيا في المجتمع، و ذلك من خلال نسق القيم الذي يسعى إلى تطبيقه، و لعل أبرز مناد بهذا الرأي هو ماكس فيبر Max Weber "الذي رأى في بعض التيارات داخل المسيحية "دينا خلاصيا" يتضمن الاعتقاد بأن بوسع البشر أن يحققوا "الخلاص"، و ينفذوا أنفسهم بانتهاج بعض المبادئ الدينية الأخلاقية، كما يرى فيبر أن الديانات الخلاصية تتطوي على جانب ثوري يدعو إلى التمرد على الأوضاع الراهنة، و يطالب بتغييرها"<sup>(1)</sup>.

بينما يعتقد البعض أن الدين ما هو إلا أداة يستعملها البعض من أجل فرض و تدعيم سلطتهم على البعض الآخر، و لاحقا من أجل المحافظة على استمرار ذلك الوضع، و يتزعم القائلين بهذا الرأي كارل ماركس Karl Marx، هذا الأخير الذي يعتبر الدين أداة ممتازة في أيدي الطبقة المسيطرة ( من إقطاعيين و رأسماليين)، من أجل التحكم في الجماهير و تحييد قدراتها على تهديد سلطاتهم، فالدين من جهة يدعو إلى طاعة المستغلين، و من جهة أخرى فهو يحول نظر الطبقة الدنيا عن

<sup>1</sup> - غدنز، أنتوني. علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، بيروت، 2005، ص 583.



الثورة و التفكير فيها، فالدين يهياً الناس لقبول أوضاعهم في هذه الحياة، بإرجائه للسعادة و الجزاء إلى عالم الآخرة، و بالتالي فهو يصرف الانتباه عن المظالم ووجود التفاوت و اللامساواة في العالم، و لذلك فالدين كما يراه ماركس ينطوي على عنصر إيديولوجي قوي، إذ أن المعتقدات و القيم الدينية تستخدم لتبرير جوانب اللامساواة في الثروة و السلطة (1).

يمكن القول دون تردد أن تحليل ماركس لدور الدين الاجتماعي، ينطلق بشكل جزئي من استقراره لدور الدين في أوروبا خلال العصور الوسطى، إذ لعب رجال الدين، خلال فترة امتدت قرونا عدة دورا أساسيا في تكريس أوضاع اجتماعية اتفق على وصفها بالظالمة، حيث كانت الكنيسة تهيمن، بشكل شبه كامل على المجالين الاقتصادي و السياسي، و حتى الثقافي، إضافة إلى حقل نشاطها الأصلي أي المجال الديني البحت. ففي الجانب الاقتصادي "كانت الأراضي الزراعية الشاسعة التي امتلكتها الأديرة و الأسقفيات بمثابة إقطاعيات تستوجب الخدمة العسكرية، و بالفعل قاد بعض رجال الكنيسة قواتهم الإقطاعية و هم يصرون على أن ذلك لا يمثل انتهاكا للقانون الكنسي" (2)، أما في الجانب السياسي فقد شكلت الكنيسة سلطة موازية لسلطة الدولة بل تجاوزتها، و جعلت من نفسها الهيئة الوحيدة المختصة في إضفاء الشرعية على الحكام، و بالتالي فرضت عليهم التقيد بما يصدر عنها من أوامر و نواه. حاربت الكنيسة كل فكر رأت فيه مخالفة لاعتقاداتها الخاصة، و صنفته على أنه هرطقة و تجديف، و كانت محاكم التفتيش أدواتها لمعاقبة المدانين بالهرطقة. كان المدى الذي بلغته سلطات رجال الدين المسيحيين، سببا مباشرا في ظهور المذاهب الإصلاحية، على غرار مذهبي مارتن لوثر Martin Luther و جون كالفن Jean Calvin ، الذين يجمعهما التأكيد على ضرورة قصر وظائف الكنيسة على المجال العبادي، دون السياسي، و الحد من سلطة رجال الدين.

لقد تسبب ارتباط الكنيسة بالأنظمة الملكية الاستبدادية خلال العصور الوسطى، و أساليبها في تكريس الاستبداد باسم الدين، من خلال مواجهة أصحاب الأفكار الجديدة من علماء و فلاسفة، في خلق حساسية لدى مفكري أوروبا بداية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، تجاه كل ما له صلة بالكنيسة و الدين بصفة عامة، هذه الحساسية التي ترجمت إلى مبدأ عام ألا و هو إبعاد الدين عن أي نشاط ضمن المجال المجتمعي العام، و قصر دوره على الوظيفة التعبدية المحضة أي ضمن المجال الخاص للأفراد، و هذا المبدأ هو ما سمي بعد ذلك بـ "العلمانية". شكلت الثورة الفرنسية عام 1789 بداية لتجسيد "العلمنة"، ثم تعزز هذا النهج إثر قيام الثورات اللاحقة في معظم أنحاء

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص 580 .

<sup>2</sup>- عبده قاسم، قاسم. ماهية الحروب الصليبية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1990، ص 65.

أوروبا الغربية، لقد كان ينظر إلى رجال الدين باعتبارهم شركاء للنظام السابق «L'ancien régime» (النظام السائد قبل الثورات).

نتيجة التجربة التاريخية الأوروبية المسيحية، شاع الاعتقاد بأن الدين قوة محافظة، أي محافظة على الأوضاع القائمة، إذ أن رجال الدين غالباً ما تحالفوا مع السلطات السياسية، بغض النظر عن طبيعتها، و عارضوا أي تغيير ضمن نطاق مجتمعهم، و هو ما نجد شواهد عنه في تاريخ الديانة الإسلامية كذلك، و ليس صعباً الحصول على نماذج لهذا الأمر حتى في أيامنا هذه. و التبرير الشائع لموقف المحافظة هذا، من قبل رجال الدين، هو أن المهمة الأساسية لهم تتمثل في إيضاح العقائد الدينية و نشر التعاليم التي تتضمنها النصوص الدينية، بمعنى أن الدين ليس من مهامه البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية و السياسية التي يعرفها المجتمع، و بالتالي فإن دوره لا يتضمن السعي لتغيير الأوضاع الاجتماعية، حتى لو كانت لا تلائم ما يطمح إليه. غير أنه في مقابل النزعة المحافظة الغالبة على رجال الدين، ظهرت حركات دينية أبدت معارضتها للأوضاع القائمة و أكدت أن هذه الأوضاع لا تتلاءم و ما تنادي به النصوص الدينية، و في بعض الأحيان، تجسدت تلك المعارضة في دعوات للتمرد و حتى إلى الثورة الشاملة.

تتناول الدراسة التي بين أيدينا نموذجين عن هذه الحركات التي نادى بضرورة التغيير الاجتماعي الجذري و عملت في سبيل ذلك، مؤكدة أن التنديد بالأوضاع القائمة و تغييرها إذا ثبت مخالفتها لتعاليم الدين، يعد من صميم ما تنادي به النصوص المقدسة، أي أن الدين لا يمكن أن يكون عامل تكريس للأوضاع القائمة على الدوام بل إنه يسعى أبداً من خلال ممثليه، أي رجال الدين، إلى الصالح العام. فإذا اقتضى تحقيق المصلحة العامة تغيير الوضع القائم فلا يمكن للدين إلا أن يؤيد ذلك، و الحركتان اللتان تختص الدراسة الحالية بالبحث فيهما، تتمثلان في كل من لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية، الذي عرف انتشاراً واسعاً ابتداءً من الستينيات إلى الثمانينيات من القرن العشرين، و هو تيار فكري و ديني ظهر كحصيلة لجهود مجموعة كبيرة من رجال الدين المسيحيين و الفلاسفة الدينيين و العلمانيين على السواء، و الحركة الثانية تتمثل في حركة رجال الدين في إيران، و التي كان قاداتها رجال دين و مفكرون دينيون، حيث لعبت أفكارهم دوراً محورياً في التمهيد لقيام ما عرف بالثورة الإسلامية.

تجدر الإشارة أن المنتمين لهذين الحركتين لم يكتفوا بالاعتماد على النصوص الدينية، بل لجؤوا إلى استعارة أفكار و مفاهيم خاصة بفلسفة وضعية، ألا و هي الماركسية، و ذلك في سعيهم أولاً لفهم بنية النظام الاجتماعي القائم، و تالياً لتحديد طبيعة البديل عنه.

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية، بداية للحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي ممثلا بالاتحاد السوفياتي، و الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، و أشعل ذلك حرب نفوذ و سيطرة، كان العالم الثالث مسرحا لها. فقد شهدت أمريكا اللاتينية مثلا صراعا كبيرا بين القوى اليمينية الموالية للغرب و تلك اليسارية المحسوبة على الاتحاد السوفياتي، لكن القوى اليمينية كانت أكثر تأثيرا من غيرها، حيث استطاعت لاستئثار بالحكم في دول عديدة من أمريكا اللاتينية، و كانت الانقلابات العسكرية أبرز وسائلها في سبيل ذلك. على الصعيد الداخلي لدول العالم الثالث، كان الاختلاف بين الحكومات اليمينية و اليسارية، يدور حول تحديد النظام الاقتصادي الأصلح، فالقوى اليمينية تميل إلى النظام الرأسمالي و الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، بينما تتبنى التيارات اليسارية النظام الاشتراكي أي ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، لكن أمريكا اللاتينية كانت مهياة بشكل أكبر لتبني النظام الرأسمالي بحكم أنها ورثت أسسه عن العهد الاستعماري الإيبيري (الإسباني البرتغالي).

في فترة ما بعد الحرب الكبرى راجت "نظريات التنمية" "Théories du développement"، التي طرحها مفكرون اقتصاديون ليبراليون كبديل عن النموذج الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي، و تفترض قدرة دول العالم الثالث على تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن النظام الرأسمالي، في حال تلقيها مساعدات من الدول المتقدمة، و ذلك عبر تزويدها برؤوس الأموال، في صيغة استثمارات مباشرة تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات، و استثمارات غير مباشرة في صورة قروض و مساعدات مادية و تقنية، و كذلك عبر دعمها بالخبراء و المستشارين. كانت معظم المشاريع الاستثمارية، سواء التابعة للحكومات أو الشركات الأجنبية، صناعية في معظمها، تبعا لاقتراحات خبراء لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية « Communauté économique pour l'Amérique latine » (CEPAL)، التي رأت أن تحقيق التنمية في دول أمريكا اللاتينية لن يكون إلا عبر التقليل من نزف الثروة المحلية من خلال استيراد المواد المصنعة، و اقترحت أن تعمل الحكومات على إنشاء مشاريع لتصنيع السلع التي كان حتى ذلك الحين يتم استيرادها، أو ما عرف ب "سياسة إحلال الواردات". تجسيدا لذلك تم تخصيص أجزاء هامة من الإنفاق الحكومي على الاستثمارات، للقطاع الصناعي، على حساب الزراعة، ما أدى إلى موجة هجرة من الأرياف إلى المدن حيث تتواجد المصانع، و ذلك أدى بدوره إلى نقص الإنتاج الزراعي، كما نجم عن غياب سياسة اجتماعية لضمان توزيع عادل للدخل الوطني، بروز فوارق اجتماعية كبيرة بين الطبقة الغنية و الطبقات الدنيا، و زادت نسبة الفقر في الأرياف، إضافة إلى انتشار التجمعات السكنية العشوائية في محيط المناطق الحضرية.

استطاع عدد من الدول التي وضعت نظريات التنمية حيز التنفيذ، تحقيق نتائج إيجابية على صعيد رفع معدلات نموها الاقتصادي، من خلال ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، لكن التنمية الاقتصادية بمعناها المعروف، الذي يتضمن تحسين الأوضاع المعيشية للسكان و رفع مستويات دخلهم، فلم تستطع أي دولة في أمريكا اللاتينية الادعاء بأنها حققتها، أما أسباب ذلك فقد عزاها بعض المفكرين الماركسيين إلى طبيعة النظام الرأسمالي السائد في أمريكا اللاتينية ذاته. فالرأسمالية التي تم استحداثها في دول العالم الثالث ككل، تابعة للرأسمالية الغربية و خادمة لها، و ليست خادمة للاقتصادات المحلية، إذ أنها لم تحرر الدول المتخلفة من التبعية للدول المتقدمة، بل أعطتها شكلا آخر، في مقابل استمرار نفس البنى و نمط علاقات الاستغلال من قبل الدول متقدمة لتلك المتخلفة، أما فالتنمية الاقتصادية الحقيقية فلن تمر إلا عبر التحرر من الرأسمالية ذاتها، و استبدالها بالاشتراكية. تندرج الفكرة العامة السابقة تحت ما سمي بـ "نظرية التبعية"، و أبرز روادها: أندري غاندر فرانك André Gunder Franck، جيوفاني أريغي Giovanni Arrighi و سميير أمين.

ساهمت الأوضاع الاجتماعية المتدهورة لقطاعات عريضة من شعوب أمريكا اللاتينية، في تقوية الحركات اليسارية المعارضة، منظمات نقابية، أحزاب شيوعية و اشتراكية أو حتى منظمات مسلحة انتهجت حرب العصابات، التي كان أبرز شعاراتها المطالبة بالعدالة الاجتماعية، أي التوزيع العادل للثروة الوطنية. و جاء انتصار الثورة الكوبية سنة 1959 ليشكل مصدر إلهام للحركات اليسارية عبر العالم.

وجدت الكنيسة في أمريكا اللاتينية نفسها أمام خيارين، إما تأييد سياسات الحكومات المحافظة، أو على الأقل الاستمرار في غض الطرف عن تدهور الأوضاع المعيشية لرعاياها، و تحمل مسؤولية ما قد ينجم عن ذلك من تضالٍ لنفوذها في مجتمعاتها المحلية، و يبرز في هذا الصدد "الكارثة" التي حلت بالكنيسة الكوبية بعد انتصار الثورة بفرار نحو 70 % من أفرادها<sup>(1)</sup>، خوفا من إجراءات انتقامية من قبل النظام الثوري نظير موالة الكنيسة للنظام الكوبي السابق. في مقابل ذلك كان هناك خيار آخر هو القطيعة مع النهج السابق و الانضمام إلى المعارضة بصفة عامة و في مقدمتها الحركات اليسارية.

<sup>1</sup> - FOROOHAR, Manzar. Liberation theology: The response of Latin American Catholics to Socioeconomic problems [En ligne]. Latin American perspectives, Vol 13, No.3, Religion, Resistance, Revolution (summer, 1986), 37-58. Disponible sur <<http://links.jstor.org/sici?sici=0094-582X%28198622%2913%3A3%3C37%3ALTROL%3E2.0.CO%3B2-V>> (Consulté le 30/03/2015), P 37.

في هذا السياق وبتأثير مباشر من قرارات المجمع الفاتيكاني الثاني المنعقد ما بين 1962-1965، برز تيار "لاهوت التحرير"، وهو يضم رجال الدين، وبعض العلمانيين، المؤيدين للبدل الاشتراكي، أو المعارضين للنظام الرأسمالي، أما أبرز مميزاته فهي تتمثل في: اعتبار النظام الاجتماعي القائم برمته منافيا لروح الديانة المسيحية، و أن الكنيسة عليها أن لا تكتفي بأن تكون مكانا للعبادة فحسب، بل عليها أن تلعب دورها كراعية للمسيحيين بشكل كامل، و يكون ذلك بأن تساعد على حل مشاكلهم الحياتية، و أن تجعل من القيم المسيحية عوناً لهم في تحقيق مصالحهم الدنيوية. إذ يرى لاهوتيي التحرير أن سعادة البشر في الدنيا لا تنفصل عن سعادتهم الأخروية، و أن سعادة فقراء أمريكا اللاتينية تمر عبر تحريرهم مما اعتبروه استغلال الرأسمالية لهم كأفراد، من خلال النظام الطبقي، و كمجتمعات عبر التبعية الاقتصادية و الهيمنة السياسية. رغم أن لاهوتيي التحرير في معظمهم لم يكونوا ذوي رتب عالية ضمن النظام الكنسي، باستثناء رئيس مجلس أساقفة البرازيل هيلدر كامارا Helder Camara، إلا أن أفكارهم التي زاوجت بين خلع تأويلات جديدة على عدد من المفاهيم الدينية و المسيحية و إعادة تعريف وظيفة رجل الدين و الكنيسة من جهة، و الاستعانة بالتحليل الماركسي و تحديدا نظرية التبعية من جهة أخرى، قد كانت لها تأثير كبير على الصعيد المحلي و العالمي.

لم تكن أوضاع إيران في فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي (1941-1979)، تختلف عن أوضاع دول عدة من أمريكا اللاتينية، فبعد فترة قصيرة من الحكم الملكي الدستوري، تحول النظام السياسي إلى ملكية استبدادية يقودها الشاه محمد رضا بهلوي، الذي جهوده من أجل سحق المعارضة اليسارية، و إحكام قبضته على الساحة السياسية. على الصعيد الاقتصادي، لم تقد المداخل الكبرى التي وفرها تصدير النفط، بصفة أساسية، في رفع المستوى الاجتماعي للمواطنين، إذ كانت الفوارق الاجتماعية تظهر بشكل صارخ بين الطبقة الغنية الموالية للبلاد و باقي طبقات المجتمع الإيراني. نجح الشاه في إضعاف القوى اليسارية، و كان ذلك سببا في تصدر القوى الدينية قائمة المعارضين له، و لكن بروز معارضة رجال الدين يرجع، إضافة إلى حالة السخط الشعبي على الظروف الاجتماعية المتدهورة و التي بحث عن يعبر عنها، أيضا إلى خشية المؤسسة الدينية من تضائل نفوذها في المجتمع الإيراني نتيجة النهج العلماني التحديثي الذي كان يتبناه النظام الشاهنشاهي. لم تكن المعارضة الدينية تتشكل من رجال الدين فقط، بل هناك شخصيات لا تنتمي إلى المؤسسة الدينية الشيعية و لكنها تبنت نفس الأفكار التي كان يطرحها رجال الدين. دعت المعارضة الدينية إلى تغيير النظام الاجتماعي القائم، و أكدت أن تطبيق مبادئ الإسلام يضمن إقامة نظام اجتماعي عادل، يقضي على الفوارق بين الأفراد و

الصراع بين الجماعات، و تمكنت القوى الدينية في آخر المطاف من الإطاحة بالنظام القائم، و تنفيذ القسم الأكبر مما كانت تدعو إليه.

من أهم الشخصيات التي يعزى إليها بناء الإطار النظري الذي تمخضت عنه الثورة الدينية، نجد عالم الاجتماع علي شريعتي، الذي اعتمد على التحليل الماركسي متوصلا إلى تصنيف النظام الاجتماعي الإيراني في عصره على أنه نظام طبقي يتضمن علاقة استغلال بين الأقلية و الأغلبية، و هو علامة واضحة على وقوع المجتمع الإيراني تحت الهيمنة الاستعمارية غير المباشرة، و رأى أن ذلك يناقض معالم النظام الاجتماعي الذي استهدف الإسلام إقامته، لكنه وجد أيضا أن التشيع تحول إلى مركب إيديولوجي محافظ يساند إما علنا أو ضمنا النظام القائم المبني على الظلم، و لذلك ركز جهوده على تخليص التشيع من العناصر الإيديولوجية المحافظة و تحويله إلى إيديولوجية ثورية، فحسب شريعتي فإن "الإسلام طوال وجوده التاريخي قد بين أن لديه الاستعداد لإيقاظ المجتمع الراكد، و منحه الحركة، و تزويده الأمم التي اعتادت الضعف و المسكنة بالعزة و القوة. و هو أعظم عقبة أمام تنفيذ مشروع الاستعمار الثقافي"<sup>(1)</sup>، الممهّد للسيطرة الاقتصادية و السياسية، و الضامن لاستمرارها.

إضافة إلى علي شريعتي، تبرز شخصية ثانية و هي رجل الدين محمود طالقاني، الذي أكد أن البديل الأفضل للنظام الرأسمالي القائم، هو النظام الاقتصادي الذي يقترحه الإسلام من خلال أحكام الشريعة المتعلقة بالمعاملات المالية، و أن الاشتراكية رغم أفضليتها على الرأسمالية و قربها النسبي من النظام الإسلامي، إلا أن أفضلية الأخير عليها مبنية على اتخاذه موقفا متوازنا بين حق الفرد و حقوق المجتمع، و هذا الأمر ينطبق أيضا على الشأن السياسي، فالإسلام يرفض الاستبداد بالحكم من طرف جهة أو طبقة معينة، تحت أي عنوان كان ذلك، و في المقابل هو يوكل مسؤولية تولي الحكم في النظام الإسلامي، الذي هدفه الأسمى تطبيق أحكام الشريعة، إلى عامة المسلمين، كما أن مسؤولية إقامة النظام الإسلامي العادل، يتحملها الجميع، كما شدد طالقاني على ضرورة وحدة الشعب الإيراني بغض النظر عن توجهات أفرادهم، و وجوب عملهم جنبا إلى جنب في سبيل حرية الشعب، بعيدا عن أي امتيازات قد تمنح لفئة دون أخرى، حتى لو كانت هذه الفئة رجال الدين.

أما الشخصية الثالثة، و المحورية في الثورة الإسلامية الإيرانية، فهي شخصية رجل دين أيضا، ألا و هو روح الله الخميني، صاحب النظرية الشهيرة حول " ولاية الفقيه". الاعتقاد التقليدي لدى

<sup>1</sup>- حمادة، أمل. الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، ط 01، بيروت، 2008، ص 108.

الشيعة، بجميع فرقها، هو أن مسؤولية القيادة السياسية و الدينية مختصتان حصرا بالحاكم المعين من الله، أي الإمام المنتمي إلى نسل علي بن أبي طالب، أما غيره من الحكام فهم ظالمون مغتصبون لسلطة ليست من حقهم، و بما أن القائد المعين من الله غائب حاليا، فإن المطلوب من عامة الشيعة الإثني عشرية، هو انتظار عودة الإمام ليتولى قيادتهم سياسيا و دينيا و يقيم الدولة العادلة، فيما يمكن للفقهاء، بصفة مؤقتة و بحكم الضرورة، ممارسة جزء من صلاحيات الإمام فيما يخص السلطة الدينية، حتى موعد عودة الإمام. أما الخميني فقد انطلق من تشخيص واقع المجتمع الإيراني، الذي رأى أنه يناقض في جوهره أسس المجتمع الإسلامي، جراء تعطيل العمل بأحكام الشريعة، التي تتضمن حلولاً لجميع المشاكل التي تعترض الفرد و المجتمع، و تسبب ذلك في إلحاق أكبر الأضرار بالمسلمين، من حيث تدهور أحوالهم المعيشية، و من أجل كل ذلك رأى أنه لا يمكن الاستمرار في الانتظار السلبي لقدم الإمام الغائب ليقوم دولة العدل، و اقترح في المقابل تحويل ما تبقى من سلطات الإمام السياسية إلى الفقهاء، إضافة إلى السلطات الدينية، حتى يتمكنوا من إصلاح أوضاع مجتمع المسلمين.

تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة الدينية في إيران بقيت عصية على الاختراق من قبل السلطات السياسية، و ذلك يرجع إلى استقلالها المالي، حيث أن تمويلها يتم عبر الضرائب التي يفرض الإسلام الشيعي دفعها إلى ممثلي الإمام، على غرار خمس أرباح كل مسلم مكلف. أدت استقلالية التمويل عن مؤسسات الدولة، إلى استقلالية الموقف السياسي، و لكن رغم ذلك وجد رجال دين موالون للسلطات السياسية، و هذا الأمر دفع الخميني للتأكيد على ضرورة إصلاح المؤسسة الدينية. إن اعتماد المسلمين الشيعة الكامل على رجال الدين في تحصيل المعرفة الدينية، من خلال علاقة المقلد بالمجتهد، هو ما أوجد صلة عميقة بين الناس العاديين و رجال الدين، و كانت تلك الصلة هي الأساس الذي قام عليه تحالف الفئات التي قامت بالثورة فيما بعد.

إننا نهدف بشكل أساسي من خلال الدراسة التي بين أيدينا، إلى معرفة كيف كيفت المؤسسات الدينية المسيحية في أمريكا اللاتينية و الشيعية في إيران، تفسيراتها للنصوص المقدسة مع الواقع الاجتماعي الطارئ و كيف تجلّى ذلك على صعيد وظائف و ممارسات رجال الدين. لقد سعينا لبلوغ ذلك الهدف عبر المقارنة بين لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية و الثورة الدينية في إيران، و تقرر تكريس العمل الذي بين أيدينا لمحاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما هو السياق التاريخي الذي شهد ظهور لاهوت التحرر في أمريكا اللاتينية و قيام الثورة الدينية في إيران؟

2- ما هي أهم الأفكار الدينية التي يتضمنها لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية و تلك التي قامت عليها الثورة الإسلامية في إيران؟

3- ما هي نواحي التشابه و الاختلاف بين الحركتين الدينيتين؟

#### 4- الفرضيات:

1- شكلت الظروف الاجتماعية و السياسية السائدة في كل من أمريكا اللاتينية و إيران، تحديا أمام المؤسستين الدينيتين المسيحية الكاثوليكية و الإسلامية الشيعية على التوالي، من حيث تهديدها للنفوذ الاجتماعي الذي تحظى به كل منهما. تجلّى رد رجال الدين على ذلك التهديد، في إعادة تفسير نصوص و مفاهيم الدينية على ضوء واقعهم المحلي، كما ترجموا التفسيرات الجديدة إلى مواقف عكست تفاعلا مباشرا مع محيطهم الاجتماعي المباشر، مواقف تتجلى بصفة خاصة في انخراط رجال الدين ضمن النشاط السياسي.

2- لاهوت التحرير هو رد فئّة من أعضاء الكنيسة في أمريكا اللاتينية على الأوضاع الاجتماعية و السياسية القائمة، أوضاع أهم خصائصها التهميش الاقتصادي لفئات واسعة من المجتمع و إقصائها سياسيا. في مواجهة ذلك لجأ رجال الكنيسة إلى توسيع مفهوم الخلاص الذي بشر به المسيح، و مده ليشمل الخلاص الدنيوي علاوة على معناه الأخروي الأصلي، و هو ما يعني اضطلاع رجل الدين بوظائف دنيوية فضلا عن وظيفته الدينية التقليدية. تتمثل الترجمة العملية للخلاص بمعناه الجديد في العمل على تحسين الأحوال المعيشية لرعايا الكنيسة خاصة الفقراء منهم، هذا الموقف شكل تبريرا لتحالف رجال الدين مع الحركات السياسية اليسارية، بشكل رسمي أو ضمني، و تبنّيهم لبعض الأطروحات الماركسية.

3- يعزى قيام الثورة الدينية في إيران إلى الأفكار التي طرحتها بصفة خاصة ثلاث شخصيات، هي كل من عالم الاجتماع الدكتور علي شريعتي و رجلا الدين آية الله محمود طالقاني و آية الله روح الله الخميني، حيث تمخضت جهودهم النظرية عن وضع تصور جديد لموقع الدين، و هو هنا الإسلام، ضمن المجتمع الإيراني. تولى الدكتور شريعتي مهمة بناء إطار إيديولوجي ذي أسس دينية، من خلال تطوير مفاهيم دينية تقليدية و جعلها أكثر فاعلية على أرض الواقع، مفاهيم من قبيل: "الإمامة، الانتظار و الغيبة". فيما أفضت جهود آية الله طالقاني إلى تسليط الضوء على البديل الإسلامي للنظامين الاقتصاديين الاشتراكي و الرأسمالي، و أيضا المبرر الديني للعمل على استبدال النظامين السياسي و الاقتصادي القائمين، من خلال تطوير مفهوم "الجهاد"، أما آية الله



الخميني فقد تركزت جهوده على صياغة البديل عن النظام السياسي القائم متمثلاً في الحكم الملكي من خلال نظريته عن حكم رجال الدين أو ما يعرف "بولاية الفقيه".

## 5- تحديد المفاهيم:

تعتبر عملية تحديد المفاهيم من أهم الراحل المنهجية في تصميم البحوث خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، لذا يشترط ف هذا التحديد الدقة حتى يتسنى للباحث إجراء بحثه على أساس علمي محكم وسليم، و بالنسبة لموضوعنا المتعلق بالدين و التغيير الاجتماعي لاهوت التحرر أنموذجاً، فإننا سنتطرق للمفاهيم التالية (الدين، المؤسسة الدينية، التغيير الاجتماعي).

### 5-1- الدين:

#### - لغة:

الدين من فعل دان الذي معناه: " دان دينا وديانة خضع وذل وأطاع ويقال دان له وله منه اقتص وبكذا اتخذه دينا وتعبد به فهو دين وفلان دينا اقترض فهو دائن بمعنى مدين وكثر دينه واعتاد خيراً أو شراً وفلانا دينا ودينا أخضعه وأذله ويقال دان فلان نفسه وحمله على ما يكره وحاسبه وساسه وجازاه ويقال دانه بفعله وخدمه وأحسن إليه وأقرضه واقترض منه والشيء ملكه"<sup>(1)</sup>.

#### - اصطلاحاً:

تنوعت تعريفات مفهوم الدين، و يرجع ذلك إلى طبيعة الدين التي تتغير من مجتمع إلى آخر، كما يرجع ذلك إلى اختلاف تخصصات من قاموا بتعريف الدين، و لذا سنقوم باستعراض مجموعة من التعريفات.

يعرف الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط Emmanuel Kant، الدين بأنه " الشعور بواجباتنا من حيث كونها قائمة على أوامر إلهية سامية"<sup>(2)</sup>.

بينما يعرفه عالم الأنثروبولوجيا، البريطاني جيمس فريزر James Frazer، بأنه " عملية استرضاء و طلب عون قوى أعلى من الإنسان، يعتقد أنها تتحكم بالطبيعة و الحياة الإنسانية، و هذه العملية تنضوي على عنصرين، واحد نظري و الآخر تطبيقي عملي. فهناك أولاً الاعتقاد بقوى عليا، يتلوه محاولات لاسترضاء هذه القوى، و لا يصح الدين بغير توفر هذين العنصرين،

<sup>1</sup>- مصطفى، إبراهيم و آخرون. المعجم الوسيط، دار الدعوة للنشر، القاهرة، دون تاريخ النشر، جزء 1، ص 307.

<sup>2</sup>- الخريجي، عبد الله. علم الاجتماع الديني، رامتان للتوزيع، ط 2، جدة، 1990، ص 28.

ذلك أن الاعتقاد الذي لا تتلوه ممارسة هو مجرد لاهوت فكري، أما الممارسة المجردة عن أي اعتقاد فليست من الدين في شيء<sup>(1)</sup>.

يرى عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم Emile Durkheim، فيعتبر أن الدين هو: "هو نظام متنسق من المعتقدات و الممارسات التي تدور حول موضوعات مقدسة يجري عزلها عن الوسط الدنيوي و تحاط بشتى أنواع التحريم"<sup>(2)</sup>.

أما جان بول ويليم Jean Paul Willaime فيرى أن الدين هو " أي مجموعة من المعتقدات و الممارسات المنظمة على حد ما و ترتبط بحقيقة ارتقائية تفوق التجربة، تمارس في مجتمع معين وظيفة أو أكثر من التالية: الدمج، التعرف، تفسير التجربة الجماعية، الإجابة على الطابع غير الواثق نبويا في الحياة الفردية و الاجتماعية"<sup>(3)</sup>.

## 2-5- المؤسسة الدينية:

لغة:

مؤسسة مشتقة من فعل أسس و هو كما ورد في لسان العرب بمعنى: أَسَّسَتْ دَارًا إِذَا بَنَيْتَ حُدُودَهَا وَرَفَعْتَ مِنْ هَوَايِدِهَا"<sup>(4)</sup>.

اصطلاحا:

تعرف المؤسسة الدينية على أنها " هيئة أو مؤسسة ذات نسق من المعايير أو الأدوار الاجتماعية المنظمة يتولى القائمون عليها من المتخصصين في الدين توفير أو تقديم الإجابات الضرورية على كثير من الأسئلة النهائية المتصلة بالحياة الدنيوية و الدينية"<sup>(5)</sup>.

## 3-5- التغيّر الاجتماعي:

لغة:

التغيّر في اللغة التبدل و التحول، و جاء في لسان العرب لابن منظور: "تغير الشيء عن حاله: تحول. و غيّرهُ: حَوَّلَهُ وَبَدَّلَهُ كَأَنَّهُ جَعَلَهُ غَيْرَ مَا كَانَ"<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص 33.

<sup>2</sup>- السواح، فراس. دين الإنسان، دار علاء الدين للنشر و التوزيع و الترجمة، ط 4، دمشق، 2002، ص 26.

<sup>3</sup>- ويليم، جان بول. الأديان في علم الاجتماع، ترجمة بسمة علي بدران، المؤسسة العربية للدراسات و النشر و التوزيع، ط 1، بيروت، 2001، ص 182.

<sup>4</sup>- بن منظور، جمال الدين. لسان العرب، دار صادر، ط 3، بيروت، 1414 هـ، جزء 6، ص 6.

<sup>5</sup>- عبد الباقي، زيدان. علم الاجتماع الديني، مكتبة غريب، القاهرة 1981، ص 215.

## اصطلاحاً:

جاء في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أن التغيير الاجتماعي هو " كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية معينة و يشمل ذلك كل تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي و نظمه الاجتماعية أو في القيم و المعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد و التي تحدد مكانهم و أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها"<sup>(2)</sup>.

بينما يعرفه الدكتور محمد الدقس، بأنه " كل تغيير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف و القيم و الأدوار الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة و قد يكون هذا التغيير إيجابياً أي تقدماً كما قد يكون سلبياً أي تخلفاً"<sup>(3)</sup>.

أما جينز Anthony Giddens فيعرف التغيير الاجتماعي على أنه " تحول في البنى الأساسية للجماعة الاجتماعية أو المجتمع"<sup>(4)</sup>.

## 6- المنهج المستخدم:

من نافلة القول التذكير بأن تحديد المنهج الأنسب لإجراء أي دراسة لا ينطلق من مجرد الرغبة الذاتية المحضة، بل إن طبيعة الموضوع ذاتها و الأهداف التي يرمى الباحث إلى تحقيقها، إضافة إلى حجم المعطيات المتوفرة حول الموضوع، هي من تلعب دور المحددات الرئيسية للمنهج المناسب.

بما أن الدراسة التي بين أيدينا تدرج ضمن البحوث المقارنة، إذ أننا بصدد التعرف على أوجه الشبه و أوجه الاختلاف بين حركتين دينيتين قامتتا في نفس الحيز الزمني، فقد ارتأى الباحث الاعتماد على المنهج المقارن، انطلاقاً من اعتقادنا الشخصي بأن هذا النوع من المناهج هو الملائم للموضوع المدروس، باعتبار أنه سيساعد على تحقيق أهداف الدراسة الموضحة فيما سبق.

- يعرف المنهج المقارن على أنه " منهج شبه تجريبي يختبر كل من العناصر الثابتة و العناصر المتغيرة لظاهرة ما في أكثر من مجتمع أو أكثر من زمان"<sup>(5)</sup>. أي أن المنهج المقارن يسمح باستخراج خصائص ظاهرة معينة من خلال دراستها في ظل ظروف زمنية أو مكانية مختلفة. أما

<sup>1</sup>- ابن منظور، جمال الدين. مرجع سابق، جزء 5، ص 40.

<sup>2</sup>- بدوي، أحمد زكي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص 382.

<sup>3</sup>- الدقس، محمد. التغيير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق، دار مجدلاوي، الأردن، 1987، ص 19.

<sup>4</sup>- غدنز، أنتوني. مرجع سابق، ص 743.

<sup>5</sup>- صليبا، جميل. أساليب البحث العلمي، منشورات عويدات، ط 2، بيروت، 1987، ص 497.

تطبيق ذلك في بحثنا الحالي فيتجلى في دراسة ظاهرة الحركات الدينية التجديدية أو الإحيائية من خلال نموذجي لاهوتي التحرير في أمريكا اللاتينية و الثورة الإسلامية الإيرانية، و هو ما سمح باستخراج جملة من المبادئ العامة التي تشمل النموذجين المدروسين على السواء، فضلا عن عدد من الخصائص التي ينفرد بها كل واحد منهما.

## 7- الدراسات السابقة:

- تعددت الدراسات التي تناولت كلا من لاهوت التحرير و الثورة الإسلامية الإيرانية، و اختلفت كيفية معالجة ذينك الموضوعين تبعا لاختلاف تخصصات الباحثين، لكن العنصر المشترك بينها كان محاولة الوقوف على طبيعة التحديات التي واجهت رجال الدين في كل من أمريكا اللاتينية و إيران، و دفعتهم لاحقا إلى إعادة النظر في تفسيراتهم للنصوص المقدسة و المبادئ الدينية من أجل المحافظة على مواقع النفوذ و التأثير ضمن مجتمعاتهم المحلية. فيما يلي نستعرض عينة عن تلك الدراسات.

### 7-1- دراسات حول لاهوت التحرير:

7-1-1- دراسة منظر فروهار Manzar Foroohar بعنوان " لاهوت التحرير: رد كاثوليك أمريكا اللاتينية على المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية "، و هي منشورة بمجلة " آفاق أمريكية لاتينية "، ضمن عددها رقم 50 الصادر صيف 1986<sup>(1)</sup>.

- خلصت الدراسة إلى اعتبار الظروف السياسية و الاقتصادية التي كانت سائدة في أمريكا اللاتينية، البنية التحتية التي قامت عليها الاجتهادات الدينية المشكلة للاهوت التحرير، فالنصوص الدينية حسب ما ترى الباحثة تحتمل تفسيرات متعددة بل متناقضة في بعض الأحيان، و أن ما يرجح كفة تفسير على آخر هو السياق التاريخي الذي يمثل بيئة القائم بالتفسير، فتدخل رجال الدين المسيحيين في الشأن السياسي ليس خاصا بلاهوتيي التحرير بل بدأ منذ أيام الرسول بولس، و لكن تاريخ الكنيسة أوضح أنها كانت على الدوام متحالفة مع الطبقة الغنية الحاكمة و لذلك لم يثر اشتغالها بالسياسة جدلا يضاهاي ذلك الذي أثاره الالتزام السياسي لدى لاهوتيي التحرير، من خلال تحالفهم مع الطبقات الفقيرة و تفسيرهم للنصوص الدينية بشكل يدعم موقفهم.

7-1-2- دراسة وليم سيدهم بعنوان " لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية: نشأته، تطوره و مضمونه"، و قد صدرت سنة 1993.

<sup>1</sup> - FOROOHAR, Manzar. Op. cit.

- الدراسة عبارة عن مؤلف، حاول من خلاله الكاتب رسم الخط الزمني الذي سار عليه لاهوت التحرير وصولاً إلى تبلور أفكاره بشكل كامل، و ذلك عبر إبراز أهم الأفكار التي يقوم عليها و المحطات التي مرت بها و كذلك ردود الأفعال على مواقف لاهوتيي التحرير من قبل قمة هرم الكنيسة الكاثوليكية، أي الفاتيكان، و في الأخير سعى المؤلف إلى استشراف المنحى الذي يمكن أن تأخذه أطروحات لاهوت التحرير في ظل تغير الظروف السياسية و الاقتصادية التي شكلت بيئة نشأتها.

3-1-7- دراسة جون تيدي John Thiede بعنوان " عن معنى الاستشهاد لدى جون سوبرينو"، و هي أطروحة دكتوراه في الفلسفة غير منشورة، مقدمة لجامعة نوتر دام " Notre Dame University" بولاية بنسلفانيا الأمريكية، مؤرخة في 2012.

- كما هو واضح من عنوان الأطروحة، فإن الباحث قد سعى لاستعراض تطور مفهوم الاستشهاد، و الذي يعني في أبسط تعريفاته: الموت في خدمة المسيحية<sup>(1)</sup>، مركزاً على المعاني التي أضافها لاهوتيو التحرير لهذا المفهوم من خلال أخذ أعمال الراهب اليسوعي جون سوبرينو John SOBRINO نموذجاً عن ذلك.

2-7- دراسات حول الثورة الإسلامية في إيران:

1-2-7- دراسة كنريك أبوت Kenrick ABBOTT بعنوان " التشيع المعاصر كإيديولوجية سياسية: آراء شريعتمداري، طالقاني و الخميني"، و هي مذكرة ماستر في الفنون، مقدمة لمعهد الدراسات الإسلامية بجامعة ماك جيل McGill في مونتريال بكندا<sup>(2)</sup>.

- تتضمن الدراسة استعراضاً لمواقف و اجتهادات أبرز ثلاثة رجال الدين الإيرانيين خلال الفترة الزمنية التي شهدت قيام الثورة الإسلامية، و يتعلق الأمر بكل من آية الله شريعتمداري، آية الله طالقاني و أخيراً آية الله الخميني. بعد المقارنة بين أفكار الشخصيات الثلاث يخلص الباحث إلى

<sup>1</sup> - THIEDE, John. The reality of martyrdom in the Christology of John Sobrino. [En ligne]. Unpublished dissertation Submitted to the Graduate School of the University of Notre Dame in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy. Disponible sur : <<http://etd.nd.edu/ETD-db/theses/available/etd-07192012-112548/unrestricted/ThiedeJS072012D.pdf>> (Consulté le 30/03/2015).

<sup>2</sup> - ABBOTT, Kenrick. Contemporary shi'ism as political ideology: The views of Shari'atmadari, Taleqani, and Khumayni [en ligne], unpublished thesis of Master of Arts, McGill University, Montreal, 1990. Disponible sur: <<http://www.digitool.library.mcgill.ca/thesisfile59561.pdf>> (consulté le 30/11/2014).

تصنيفها إلى نوعين، الأول يضم شريعتمداري الذي يمثل رجال الدين ذوي النزعة التقليدية المحافظة، بينما يشمل القسم الثاني كل من طالقاني، و اجتهاداته من أجل تقديم الإسلام كبديل عن الرأسمالية و الاشتراكية معا، و الخميني، صاحب النظرية السياسية الشهيرة حول حكم رجال الدين أو " ولاية الفقيه"، و هما يمثلان رجال الدين التقدميين من حيث أنهما ناضلا من أجل التغيير و الثورة.

2-2-7- بحث ثيدا سكوكبول Theda SKOCPOL المعنون: " الدولة الريعية و الإسلام الشيعي في الثورة الإيرانية"، و هي دراسة منشورة بمجلة "النظرية و المجتمع" ضمن عددها الصادر في شهر مايو 1982<sup>(1)</sup>. هدف الدراسة يتمثل في السعي إلى تحديد الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة الإيرانية سنة 1979، و قد خلصت الباحثة إلى أن الثورة جاءت كنتيجة منطقية لتظافر عاملين أساسيين هما، تحول النظام السياسي الإيراني إبان عهد الشاه إلى نظام مطلق السلطات و مغلق أمام المعارضة، إضافة إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الإيراني الذي يعتمد بشكل رئيسي على مداخيل النفط، و تأثره سلبا أو إيجابا بتقلبات الأسواق، كما أكدت الباحثة أن الخصوصية الدينية الشيعية لإيران لعبت دورا هاما في ترشيح رجال الدين ليكونوا على رأس الحركة الثورية.

3-2-7- دراسة روي متحدة بعنوان " بردة النبي: الدين و السياسة في إيران"، الصادر باللغة الانجليزية سنة 1986، و قام الدكتور رضوان السيد بترجمته إلى العربية. نعتمد في دراستنا الحالية على الطبعة الثانية الصادرة سنة 2007 عن دار المدار الإسلامي.

- يتركز هدف الكتاب على محاولة فهم منبع سلطة رجل الدين الشيعي و كيفية تشكلها، و يتناول أيضا الأفكار السياسية الدينية التي انتشرت في إيران خلال الفترة التي سبقت قيام الثورة، و كذلك التحولات السياسية التي مرت بها إيران، قبل و بعد الثورة. باختصار، يقدم الكتاب إحاطة بالخلفية الفكرية و السياسية التي أدت إلى قيام دولة رجال الدين في إيران.

- كما سبق و ذكرنا، فإن الدراسات السابقة تختلف من حيث زاوية معالجتها لموضوعي لاهوت التحرير و الثورة الدينية في إيران، تبعا لتخصصات القائمين بها، لكن العنصر المشترك بينها هو اكتفاء كل دراسة منها بمعالجة أحد الموضوعين دون الآخر. هذا الأمر من شأنه إبراز أهمية تناول كلا الموضوعين ضمن بحث مقارنة، و هو ما تقوم عليه الدراسة الحالية.

<sup>1</sup> - SKOCPOL, Theda. Rentier State and Shi'a Islam in the Iranian Revolution [En ligne]. Theory and society, Vol 11, No.3, (May, 1982), 265-283. Disponible sur <<http://links.jstor.org/sici?sici=0304-2421%28198205%2911%3A3%3C265%3ARSASII%3E2.0.CO%3B2-W>> (Consulté le 30/03/2015).

## الباب الأول: لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية

## الفصل الثاني: المؤسسة الدينية المسيحية

- تمهيد

1- المبحث الأول: الديانة المسيحية و تعاليمها.

1-2- ظروف نشأة الديانة المسيحية.

1-2- مصادر الديانة المسيحية.

1-3- تعاليم المسيحية.

2- المبحث الثاني: نشأة و تطور المؤسسة الدينية المسيحية.

1-2- التطور البنيوي.

1-2- التطور الوظيفي.



## تمهيد:

- يتناول هذا الفصل المؤسسة الدينية المسيحية، و هو يتوزع على مبحثين، الأول خصص لإعطاء نظرة عامة عن ظروف نشأة الديانة المسيحية فضلا عن المصادر التي تستمد منها تعاليمها و أبرز تلك التعاليم، أما المبحث الثاني فقد كرس لاستعراض أهم محطات المسار التاريخي الذي مرت به المؤسسة الدينية المسيحية منذ نشأتها، على صعيد تطور بنيتها و شكل تنظيمها الداخلي، و من حيث الوظائف التي اضطلع بها رجال الدين المسيحيون تاريخيا، وصولا إلى البنية المعاصرة للكنيسة الكاثوليكية و الوظائف التي يتولاها أفرادها.

- إن الاطلاع على العناصر التي سبق ذكرها يفرض نفسه كضرورة، في سبيل إدراك أوجه الأصالة و التجديد التي تطبع الأسس الدينية التي يقوم عليها لاهوت التحرير.

## 1- المبحث الأول: الديانة المسيحية و تعاليمها:

### 1-1- ظروف نشأة المسيحية:

- المسيحية هي الديانة التوحيدية الثانية من حيث زمن الظهور، و هي تتمحور حول شخصية يسوع، الذي عاش في فلسطين منذ نحو ألفي سنة. كانت فلسطين في ذلك الوقت، خاضعة للإمبراطورية الرومانية ذات الديانة الوثنية التي تتخذ من الإمبراطور إلهها، و تجبر الرعايا على القيام بطقوس أمام التماثيل التي أقيمت في مختلف المدن للتعبير عن خضوعهم للسلطة الدينية و السياسية التي يمثلها الإمبراطور. كان سكان فلسطين في أغلبهم من اليهود، و كانوا يرفضون القيام بالطقوس الوثنية التي تفرضها السلطات الرومانية، لأنهم اعتبروها مناقضة لتعاليم التوراة و نتيجة لذلك تعرض اليهود لأنواع مختلفة من الاضطهاد.

- كان اليهود في وقت ظهور المسيح ينقسمون إلى ثلاثة فرق رئيسية: الفريسيون و هي الفرقة الرئيسية وكانوا يتميزون بتشددهم في التمسك بتعاليم التوراة، و سعيهم لإجبار الناس على أداء العبادات و الشعائر الدينية التي تتضمنها الشريعة التي أتى بها موسى، كما يؤمنون بأنه إلى جانب التوراة المدونة (الأسفار الخمسة الأولى من العهد القديم: التكوين، الخروج، اللاويين، العدد، التثنية)، هناك توراة أخرى غير مدونة تناقلها الحاخامات شفويا، و دونت لاحقا تحت مسمى التلمود، و لذلك قالوا: " يلتزم المؤمن بأن يعتبر أقوال الحاخامات كالشريعة لأن أقوالهم هي قول الله الحي"<sup>(1)</sup>. و التطبيق الصارم للشريعة التي أتى بها النبي موسى، الفرقة الثانية هي الصدوقيون و كانوا معادين للفريسيين و يختلفون عنهم من حيث اقتصارهم على العمل بتعاليم التوراة و رفضهم للتقيد بالروايات و الأخبار التي يأتي بها رجال الدين. أما الفرقة الثالثة فهي فرقة الإسينية و هي أقل شأنا من الفرقتين الأولىين أتباعا و تأثيرا و كان أفرادها يعيشون منعزلين عن المجتمع و نهجهم في الحياة أشبه بالتصوف.

- الكتاب المقدس لدى اليهود هو التوراة، و هي تتكون من خمسة أسفار: التكوين، الخروج، اللاويين، العدد و التثنية. و هي الأسفار التي تتضمن العقائد و الشريعة اليهودية. و يضاف إليها كتب منسوبة إلى أنبياء و رسائل يعتقد أن حكماء اليهود القدامى هم من كتبها. يعتقد اليهود بوحدة و وحدانية الإله "يهوه"، خالق البشر و بأنه جعل شعب إسرائيل شعبه المختار كما جاء في سفر التثنية " لأنك شعب مقدس للرب إلهك، و قد اختارك الرب لكي تكون له شعبا خاصا فوق جميع

<sup>1</sup>- خليل السعدي، طارق. دراسة في مصادر و عقائد الأديان السماوية، دار العلوم العربية للطباعة و النشر، بيروت، 2005، صفحة

الشعوب الذين على وجه الأرض"<sup>(1)</sup>. تحتوي التوراة على قوانين و قواعد تنظم مختلف جوانب الحياة الاجتماعية و تشكل في مجموعها الشريعة التي أتى بها النبي موسى. نظرا لرغبة اليهود في التقيد بقوانين شريعتهم الخاصة و رفضهم للقوانين الرومانية، كما رفضوا إقامة الطقوس الوثنية التي فرضت السلطات الرومانية إقامتها أمام تماثيل الإمبراطور كعلامة على الولاء السياسي، نشب نزاع دائم بينهم و بين السلطات السياسية الرومانية. و تعرضوا نتيجة لذلك إلى اضطهاد عنيف و كذلك لعقوبات اقتصادية، من قبيل زيادة الضرائب المفروضة عليهم. لكن اليهود كانوا يجدون العزاء في ما تضمنته التوراة و كتب الأنبياء، التي تكررت في نصوصها البشارات بمجيء مبعوث إلهي ينقذ الشعب اليهودي و يقيم مملكة مشابهة لمملكة داوود، فمثلا جاء في سفر إشعياء: " لأنه يولد لنا ولد و نعطي ابنا، و تكون الرياسة على كتفه، و يدعى اسمه عجيبا، مشيرا، إليها قديرا، أبا أديا، رئيس السلام. لنمو رياسته، و للسلام لانهاية على كرسي داود و على مملكته، ليثبتها و يعضدها بالحق و البر، من الآن إلى الأبد..."<sup>(2)</sup>. فكان رجال الدين اليهود و خاصة الفريسيون، يعلقون أملهم الأكبر على مجيء نبي ملك من نسل داوود يقيم مملكة إسرائيل من جديد و يحررهم من اضطهاد الوثنيين. عندما ظهر يوحنا المعمدان، الذي كان يعمد الناس أي يصب الماء فوق رؤوسهم، كعلامة على الطهارة من الآثام و الاستعداد لليوم الأخير، التف حوله اليهود معتقدين أنه هو المسيح الموعود، لكن أملهم سرعان ما خاب بعد قيام يوحنا نفسه بالتبشير بقرب قدوم المسيح.

- في هذا الظرف ظهر يسوع، الذي تبقى المعلومات حول حياته المبكرة شحيحة على أي حال، لكن المتفق عليه هو أنه قد عمد في شبابه على أيدي يوحنا المعمدان على ضفة نهر الأردن، ثم انطلق يطالب الناس بالتقوى و يحضهم على التوبة قبل مجيء اليوم الأخير، الذي يحاسب فيه الناس على أفعالهم، و يدخل من كان تقيا منهم ملكوت الله. و قد انتشرت شعبية يسوع بين أفراد الطبقة الدنيا من الفقراء و المنبوذين بشكل أساسي، و لعل ذلك راجع إلى حضه على الزهد و نبذ الثروة، على غرار ما ورد في إنجيل لوقا: " و سأله رئيس قائلا أيها المعلم الصالح ماذا أعمل لأرث الحياة الأبدية. فقال له يسوع لماذا تدعوني صالحا ليس أحد صالحا إلا واحد و هو الله. أنت تعرف الوصايا لا تزن لا تقتل لا تسرق لا تشهد بالزور أكرم أباك و أمك. فقال هذه كلها حفظتها منذ حدثتي. فلما سمع يسوع ذلك قال له يعوزك أيضا شيء، بع كل ما لك و وزع على الفقراء فيكون لك كنز في السماء و تعال اتبعني. فلما سمع ذلك حزن لأنه كان غنيا جدا. فلما رآه يسوع

<sup>1</sup> - الكتاب المقدس، سفر التثنية، إصحاح 7، آية 6.

<sup>2</sup> - نفس المصدر، سفر إشعياء، إصحاح 9 آية 6.

قد حزن قال ما أعسر دخول ذوي الأموال إلى ملكوت الله. لأن دخول جمل من ثقب إبرة أيسر من أن يدخل غني إلى ملكوت الله"<sup>(1)</sup>.

- أدان رجال الدين اليهود ادعاء يسوع بأنه ابن الله، و رأت السلطات الرومانية في تزايد شعبيته تهديدا للنظام العام، و كانت التهمة التي أدين بها هي السعي لإنشاء مملكة لليهود، و تبعاً لذلك حكم عليه بالإعدام صلباً<sup>(2)</sup>.

## 2-1- مصادر الديانة المسيحية:

- تستمد المسيحية عقائدها و شرائعها من مصدرين أساسيين هما: أولاً الكتاب المقدس الذي يحتوي التوراة اليهودية و الأنجيل المنسوبة إلى رسل المسيح، أما المصدر الثاني فهو المجمع، أو الاجتماعات، التي يعقدها رجال الدين المسيحيون.

- يتشكل الكتاب المقدس من قسمين هما العهد القديم و العهد الجديد، يضم العهد القديم التوراة إضافة إلى كتب منسوبة للأنبياء الإسرائيليين، و كذلك رسائل كتبها بعض الحكماء اليهود، لكن المسيحيين لا يتبنون جميع أسفار العهد القديم المعتمدة لدى اليهود، إذ يعتبرون بعضها مزيفاً. و على أي حال فإن تبني المسيحيين للتوراة لا يعني أنهم يستمدون عقيدتهم منها أو يشاركون اليهود الالتزام بالشريعة الموسوية، بل ينبع تقديسها من اعتبار تعاليم يسوع استمراراً لليهودية و تجديداً لها، و نظراً لاحتوائها على بشارات بقرب مجيء المسيح، فهي إذن تدعم عقيدة المسيحيين. أما العهد الجديد فهو المصدر الأساسي الذي يستمد منه المسيحيون عقائدهم و تعاليم دينهم، و يتشكل من أربعة أنجيل كتبها أربعة من تلاميذ المسيح إضافة إلى سفر أعمال الرسل، و كذلك مجموعة من الرسائل، المنسوبة في أغلبها إلى بولس و عدد منها لبعض تلاميذ المسيح. تحتوي نصوص العهد الجديد روايات عن حياة المسيح، كما تتضمن التعاليم التي كان يدعو إليها، و هي بذلك المصدر الأول للتعرف على المسيح و ما أتى به، لكن هناك اختلافاً بين المسيحيين حول عدد أسفار العهد الجديد، إذ صنفت بعضها كمزيفة أو مكذوبة، و تم ذلك من خلال المجمع الدينية التي عقدها رجال الدين المسيحيون منذ بدايات المسيحية.

<sup>1</sup>- نفس المصدر، إنجيل لوقا، الإصحاح 18 الآيات من 18 إلى 25.

<sup>2</sup>- ديورانت، ويل و إيريل. قصة الحضارة، ج 3 م 3، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت، د.ت.ن، ص 237.

- المجامع هي اجتماعات ينظمها رجال الدين المسيحيون، لمناقشة مسائل ذات طبيعة دينية في المقام الأول. فهي إذن مجال للاتفاق بين رجال الدين حول إصدار قرارات محددة و إيجاد حلول لمشاكل ملحة تواجه رجال الدين أو المسيحيين العاديين.

- نشأت المجامع كتقليد للمجمع الذي عقده تلاميذ المسيح حوالي سنة 49 م، للفصل في جدل كان دائرا حول ما إذا كان اعتناق المسيحية يستلزم الالتزام بالقوانين التي تتضمنها التوراة كالتختان، أو يتلخص فقط في الإيمان بيسوع المسيح و إتباع تعاليمه دون تقيد بالشرعية اليهودية. بناء على ما سبق، جعلت المجامع لتحديد العقائد الصحيحة و توضيح الزائفة، و كذلك تحديد الطقوس الواجب على المؤمن تأديتها، "ففي هذه المجامع ثبتت نهائيا عقائد الإيمان القويم، و وضعت قوانين عديدة لحفظ النظام في الإدارة الكنسية، و لتنظيم العلاقة بين الأبرشيات المتعددة، أو بين فروع الكنيسة الواحدة المقدسة الجامعة الرسولية و بين أعضائها من إكلييركيين و عوام"<sup>(1)</sup>، فالمجامع بمثابة هيئة تشريعية مهمتها سن القوانين و الإشراف على تنفيذها، و تتبع أهمية قرارات المجامع، من أنها تصدر بالإجماع.

- هناك صنفان من المجامع، فهناك المجامع المكانية، " و هي التي كانت الكنائس ولا تزال تعقدها في حيزها الخاص لإقرار عقائد معينة أو رفضها، أو النظر في بعض الشؤون المحلية الخاصة"<sup>(2)</sup>، أي هي مجامع جهوية تمثل كنائس بلد معين، مجموعة بلدان أو قارة معينة، و غالبا ما يطلق على المجمع المكاني اسم "السينودس"، و هناك مجامع عامة التي تسمى بالمجامع المسكونية، و المجمع المسكوني هو "الذي يدعى إليه الأساقفة و من لهم حق التصويت من كل أنحاء العالم و يعقد برئاسة البابا أو أحد مندوبيه، و يجيز مراسيمه، فيتحتم على المسيحيين لذلك وجوب التقيد بأوامره"<sup>(3)</sup>. فهناك ركنان أساسيان لانعقاد المجمع المسكوني، أولا أن يضم مدعويين عن كنائس من مختلف أنحاء العالم، يغض النظر عن الطوائف و المذاهب التي يمثلونها، و ثانيا أن يعقد بإشراف من البابا و إلا فقد مصداقيته و لم يتوجب الاعتراف به و بقراراته. توالى عقد المجمع منذ المجمع الأول الذي عقده تلاميذ المسيح في منتصف القرن الأول، و تلاه مجمع نيقية الأول عام 325 م، ثم مجمع القسطنطينية الأول في 381 م، و آخر مجمع عقد كان المجمع الفاتيكاني أو المسكوني الثاني الذي عقد في الفترة من 1962 إلى 1965.

<sup>1</sup>- بن عبد المجيد الأرو، عبد الرزاق. مصادر النصرانية، الجزء 1، دار التوحيد للنشر، الرياض، 2007، ص 712.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 712.

<sup>3</sup>- نفس المرجع، ص 712.

### 3-1- تعاليم المسيحية:

- تعتبر الديانة المسيحية عقيدة فحسب و ليست عقيدة و شريعة، كما هو الحال بالنسبة إلى اليهودية أو الإسلام. و العقيدة الأهم التي يقوم عليها الإيمان المسيحي هي الاعتقاد بإله واحد يضم ثلاثة أقانيم هي الأب، و الابن و الروح القدس. فالأب هو الإله الأعظم، و هو خالق الكون، الذي أرسل ابنه الوحيد في صورة إنسان (يسوع المسيح) إلى البشر من أجل هدايتهم، أما الروح القدس فيقوم بمساعدة الناس على الاهتداء إلى الحقيقة الإلهية.

- تتضمن العقائد المسيحية أيضا عقيد "الفداء"، و مفادها أن الله قد ضحى بابنه الوحيد، أي يسوع المسيح، من أجل إنقاذ البشر من تبعات الخطيئة الأولى، التي اقترفها آدم بعصيانه الله و أكله من الشجرة التي نهى عن الاقتراب منها، فعاقبه الله بطرده من الجنة و إسكانه في الأرض، و ردت القصة بالتفصيل في العهد القديم (سفر التكوين، إصحاح 2 و3). و قد اعتبر الرسول بولس أن خطيئة أبي البشر آدم، جعلت البشرية بأسرها آثمة، حيث جاء في رسالته إلى أهل رومية "من أجل ذلك كأنما بإنسان واحد دخلت الخطيئة إلى العالم، و بالخطيئة الموت، و هكذا اجتاز الموت إلى جميع الناس، إذ أخطأ الجميع"<sup>(1)</sup>. تؤكد روايات الأناجيل أن المسيح عاد إلى الحياة بعد موته، و انتقل رفقة تلاميذه إلى الجليل بشمال فلسطين، ليستمر في تعليمهم مدة أربعين يوما قبل أن يصعد بصفة نهائية إلى السماء، و عودة المسيح إلى الحياة بعد موته هي ما يطلق عليه "القيامة" (Résurrection). بعد عودته أخبر المسيح تلاميذه أن موته كان تضحية من قبله لفداء البشر من تحمل تبعات خطيئة أبيهم آدم، و طلب منهم الانطلاق لتبشير الناس بخلصهم.

- أهم طقسين في الديانة المسيحية هما "التعميد" أو "المعمودية" و "الاحتفال بالإفخارستيا" أو "العشاء الرباني". يعد التعميد طقس الابتداء بالنسبة إلى المسيحية، رغم بعض الاختلاف في أساليب التعميد، إلا أن الثابت هو أنه يتم عبر التغطيس في الماء. أما "الإفخارستيا" فهي قيام رجل الدين القائم على الكنيسة بتوزيع قطع من الخبز المغموسة في الخمر على رعيته من المسيحيين، و ذلك إحياء لذكرى العشاء الأخير الذي تناوله يسوع قبل صلبه، حيث أخبر تلاميذه أن القيام بذلك هو علامة الاتحاد به، فالخبز رمز الجسد و الخمر رمز دم المسيح المسفوك من أجل خلاص البشرية<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب المقدس، رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية، إصحاح 5، آية 12.

<sup>2</sup> - نفس المصدر، رسالة بولس الرسول الأولى إلى أهل كورنثوس، إصحاح 11 آية 25.

- لقد قلنا فيما سبق أن المسيحية، رغم أنها انبثقت عن اليهودية، ديانة تقوم على العقائد أكثر مما تقوم على الشرائع و القوانين، و حتى و إن كان المسيح قد أعلن أنه لم يأتي لينقض الناموس أو الشريعة بل ليكمل، و أن الناموس سيستمر ما استمرت السماوات و الأرض<sup>(1)</sup>، إلا أنه كثيرا ما انتقد الفريسيين، رجال الدين اليهود، الذين كانوا يتشددون في إتباع أحكام الشريعة الموسوية (متى 23: 13-28. لوقا 11: 39)، كما أنه خالفهم في تقديس يوم السبت (مرقس 2: 27)، و في معاقبة الزناة بالرجم (إنجيل يوحنا 8: 7)، و رأى يسوع أن صلاح الإنسان يتحقق بإصلاح ضميره و أخلاقه، و ليس عبر العبادات و الطقوس. ترسمت القطيعة بين المسيحية و اليهودية، على أيدي بولس الرسول، فهذا الأخير سعى من خلال رسائله العديدة إلى جعل الإيمان وحده معيارا للبر و التقوى، و ليس أداء العبادات، و هذا ما توضحه بجلاء رسالته إلى أهل رومية (إصحاح 2-4). فصار كافيا للفرد أن يؤمن بأن المسيح هو ابن الله الوحيد و فادي البشر من الخطيئة، حتى يعد في جملة المسيحيين الموعودين بدخول ملكوت الله، دون الحاجة إلى التقيد بالشريعة الموسوية.

- تمحورت دعوة المسيح حول التبشير بقرب حلول ملكوت الله (لوقا 4: 43)، أو ملكوت السماوات (متى 3: 2)، لكن إدراك المقصود بها على وجه التحديد، لطالما كان موضع خلاف، فمن قائل بأن دخول ملكوت الله هو الجزء الأخرى الذي يناله الأتقياء، بينما يرى آخرون أن ملكوت الله قد حل جزئيا بتضحية المسيح و قيامته، و سيكتمل في العالم الآخر، و بالتالي فإن الإيمان بالمسيح و الانتماء إلى كنيسته هو المدخل إلى ملكوت الله.

<sup>1</sup> - نفس المصدر، إنجيل متى، أصحاح 5، الآيات من 17 إلى 18.

## 2- المبحث الثاني: نشأة و تطور المؤسسة الدينية المسيحية:

### 1-2 التطور البنيوي:

- يعبر عن المؤسسة الدينية المسيحية بمصطلح " الكنيسة " أو "Eglise"، و هو مشتق من اللفظ الإغريقي "Ekklesia" الذي كان يطلق على: " المجالس الشعبية المحلية للمدن اليونانية"<sup>(1)</sup>، و هاته التسمية كانت تطلق في البداية على المجموعة المسيحية الأولى المكونة من تلاميذ المسيح. بعد صعود المسيح النهائي إلى السماء، توزع تلاميذه على مناطق جغرافية متفرقة من أجل دعوة الناس لاعتناق الدين الجديد، و بالتالي زيادة حجم الجماعة المسيحية. كان أوائل الدعاة هم الرسل الإثنا عشر الذين اختارهم المسيح، و هم:

1- بطرس "Pierre".

2- أندراوس "André".

3- فيلبس "Philippe".

4- يعقوب بن زبدي "Jaque fils de Zébédé".

5- يوحنا بن زبدي "Jean fils de Zébédé".

6- برثوليموس "Barthélemy".

7- يعقوب بن حلفي "Jaque fils d'Alphée".

8- متى "Mathieu".

9- توما "Thomas".

10- سمعان القانوني أو الكنعاني "Simon le Cananéen".

11- تداوس "Thaddée".

12- يهودا الإسخريوطي "Judas l'Isariote"، الذي استبدله الرسل بماتياس "Matthias"، بعد ثبوت خيانة الأول للمسيح.

- إضافة إلى هؤلاء تبرز شخصية بولس "Paul" الرسول، و الذي عمل على جعل الدعوة المسيحية ذات طابع كوني، بعدما كانت إلى اليهود دون غيرهم، و يظهر ذلك جليا في الرسائل العديدة المنسوبة إليه، و التي تشكل القسم الأكبر من العهد الجديد.

<sup>1</sup> - "Ecclesia." Encyclopædia Britannica. [Encyclopædia Britannica Ultimate Reference Suite](#). Chicago: Encyclopædia Britannica, 2014.



- قبل أن ينتهي القرن الميلادي الثاني كانت الأسس التي ستقوم عليها الكنيسة المستقبلية قد أرسيت، و بدأ ذلك باختيار المسيح للرسول الإثني عشر و جعل بطرس قائدا لهم ثم تكليفهم بنشر دعوته، و كانت كل الجهود لتنظيم المسيحيين، تنطلق من و تسعى إلى جعل المسيحيين أينما كانوا جزءا من جماعة واحدة. في البداية كان المسيحيون مجموعات صغيرة تلتف حول رسل المسيح و تلاميذه، " و كانت في بادئ أمرها هيئة بسيطة من المؤمنين تختار لها واحدا أو أكثر من الكبراء أو القساوسة ليرشدها، و واحدا أو أكثر من القراء، و السدنة و الشماسة، ليساعدوا الكاهن"(1)، فظهر الجماعات المسيحية الأولى خارج القدس أدى إلى إحداث تغير على بنية المؤسسة الدينية المسيحية، و تم ذلك من خلال ظهور نظام القساوسة (Prêtres باليونانية presbyteros و تعني الكبير أو الشيخ)(2)، و نظام الشماسة (Diacres باليونانية Diakonos و تعني المساعد)(3)، و كان تعيين القساوسة و الشماسة يتم عبر الانتخاب من قبل أفراد الجماعة المسيحية. و لأن سلطة إصدار القرارات كانت مشتركة بين أفراد السلك الكهنوتي، كان يتم اللجوء إلى عقد اجتماعات منتظمة بينهم.

- في وقت لاحق و نتيجة لازدياد أعداد المسيحيين، تم استحداث نظام الأسقفية (Episcopat)، حيث وضعت كل مدينة تحت إشراف أسقف (Évêque)، فكان الأسقف ينسق بين المجموعات المسيحية المنتشرة في مدينته، و "كان الأسقف ينتخب بواسطة الشعب، ثم كان ينصب عضوا في السلك الكنسي بواسطة الأساقفة المجاورين"(4). أدى انتشار المسيحية في مناطق واسعة إلى تزايد أعداد الأساقفة، الذين وجدوا أنفسهم أمام ضرورة تعيين منسقين بينهم، و ابتداء من القرن الميلادي الرابع اشتهر أمر كبار الأساقفة أو البطارقة (جمع بطريرك Patriarche) الذين يشرفون على مناطق واسعة، و كان مقرات البطريركيات في مدن: الإسكندرية، القدس، أنطاكية و القسطنطينية في الشرق، أما الغرب فلم يشهد إلا ظهور مركز ديني أوحده هو أسقفية روما، و جاء ذلك نتيجة زيارة الرسولين بطرس و بولس لها. في القرن الميلادي الخامس، و مع انتقال عاصمة الإمبراطورية الرومانية من روما إلى القسطنطينية، صار لبطريركية هذه الأخيرة هيمنة شرفية على المناطق المسيحية الشرقية في مقابل كنيسة العاصمة السابقة روما، التي استمرت في الإشراف على المناطق الغربية. شهد القرن الحادي عشر الميلادي ما سمي ب "الانشقاق بين الشرق و الغرب"، حيث تم الانفصال النهائي بين الكنائس الشرقية التابعة لبطريركية القسطنطينية

<sup>1</sup>- ديورانت، ويل و إيريل. قصة الحضارة، ج 1 م 4، ترجمة محمد بدران، دار الجبل، بيروت، دت، ص 92.

<sup>2</sup> - "Presbyter." *Encyclopædia Britannica, Op.cit.*

<sup>3</sup> - "Deacon." *Encyclopædia Britannica, Op.cit.*

<sup>4</sup>- جنبيير، شارل. المسيحية: نشأتها و تطورها، ترجمة عبد الحليم محمود، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دت، ص 139.

و الكنائس الغربية التابعة لأسقفية روما. صحيح أن أسباب الانشقاق تجد جذورها في الاختلاف حول العقائد الدينية بين الشرق و الغرب، و تحديدا تلك المتعلقة بطبيعة المسيح، إضافة إلى وجود اختلافات في كيفية ممارسة بعض العبادات، و تجلى هذا الخلاف في مجمع خلقيدونية المنعقد سنة 451. لكن يلاحظ أن هناك اختلافا بين الطرفين حول ما يفترض أن تكون عليه بنية الكنيسة، و هذا الأمر الأخير هو الذي جعل الانشقاق رسميا، ففي سنة 1054 نشب نزاع بين بطريرك القسطنطينية ميخائيل كرولاوريوس Michel Cérulaire (1059-1000) و البابا ليو التاسع Leo IX (1054-1002) حول سيادة أسقف روما أو البابا (Pape) على باقي الأساقفة بمن فيهم بطرقة الكنائس الشرقية، و لعل ذلك جاء انطلاقا من الأهمية الرمزية لكنيسة روما التي أنشأها الرسول بطرس، و سعيا من أجل ضمان استمرار المؤسسة الكنسية كتنظيم موحد و جعله أكثر تماسكا بإعطائه بنية تراتبية. تفاقم الخلاف بين البطريرك و البابا ليصل إلى إصدار كل منهما قرارا بحرمان الآخر من غفران الكنيسة<sup>(1)</sup> (Excommunication)، و أدى ذلك في النهاية إلى الانفصال النهائي بين الكنائس الشرقية المسماة "أرثوذكسية" أي ذات العقيدة الصحيحة<sup>(2)</sup>، و كنيسة روما الغربية المسماة "كاثوليكية" أي الكنيسة الجامعة أو العالمية<sup>(3)</sup>. و هذا الانفصال مستمر إلى يومنا هذا، حيث تتميز الكنائس الغربية الكاثوليكية بتبعيةها التنظيمية للقيادة العليا المتمثلة في أسقفية روما أو الفاتيكان، بينما تتميز المسيحية الشرقية بإشراف رمزي لبطريركية القسطنطينية على بطريركيات الشرق و هي: بطريركية الإسكندرية، بطريركية أنطاكية، بطريركية موسكو، بطريركية بلغاريا، بطريركية القدس، بطريركية رومانيا، بطريركية جورجيا و بطريركية صربيا.

- استقر مركز البابا في الكنيسة الكاثوليكية كرئيس لها و القائد الأعلى للكنائس المحلية التابعة لها عبر العالم، لكن طريقة تعيينه التي كانت تعتمد على الانتخاب الشعبي، باعتباره في المقام الأول أسقفا لمدينة روما، تغيرت و صارت من اختصاص مجموعة من كبار رجال الدين من ذوي رتبة كاردينال (Cardinal)، حيث يشكل الكرادلة هيئة استشارية للبابا، و يشغلون أرفع المناصب ضمن البيروقراطية الكنسية<sup>(4)</sup>. و رغم الانشقاق الذي وقع في القرن السادس عشر الميلادي، إثر قيام حركة الإصلاح الديني و ظهور الكنيسة البروتستانتية، و تجريد الكنيسة من العديد من

<sup>1</sup> - ديورانت ويل و أيريل. مرجع سابق، ص 391.

<sup>2</sup> - Stout, Daniel A. *Encyclopedia of religion, communication, and media*. Routledge, New York, 2006, p 307.

<sup>3</sup> - Ibid, p 63.

<sup>4</sup> - "Cardinal." *Encyclopædia Britannica*, Op.cit.

السلطات إلا أن شكل تنظيم الكنيسة الكاثوليكية لم يشهد تغيراً. تتضمن بنية الكنيسة الكاثوليكية المعاصرة إشراف البابا على تعيين أساقفة الدول التي يتواجد بها الكاثوليك، من جهته يقوم الأسقف بتعيين القساوسة المشرفين على الكنائس المحلية، أو الأبرشيات، أما الكاهن أو القس فيتولى تعيين الشمامسة المساعدين له.

## 2-2 التطور الوظيفي:

- في بداية المسيحية لم تكن طبيعة الطقوس و العبادات الخاصة بها واضحة في نظر المؤمنين، الذين كانوا يرون أن إيمانهم يجد أساسه في العقيدة اليهودية، فاستمروا في أداء العبادات المستمدة من الشريعة اليهودية، كالصيام و الصلاة في الهيكل، و فضلا عن ذلك كانوا يحتفلون بأحد الأعياد المعروفة آنذاك و هو "عيد الحب" "Agape"، حيث جعلوا منه مناسبة لإحياء ذكرى العشاء الأخير للمسيح قبل صلبه، و لذلك فهو يعد الشكل الأولي لما عرف بعد ذلك بقداش الإفخارستيا<sup>(1)</sup>. في تلك الأثناء لم تتعد وظيفة القائمين على المسيحية، أي رسل و تلاميذ المسيح، إيضاح العقيدة، سواء للمؤمنين أو للمستهدفين بالدعوة لاقتناق المسيحية، و توزيع الخبز و الخمر على الحاضرين خلال القداش، في وقت لاحق قام الرسل بنقل سلطاتهم إلى القساوسة و الأساقفة، لكن هؤلاء الأخيرين لم يحوزوا منذ البداية سلطة فرض آرائهم الدينية على المؤمنين العاديين، بل كانت مهمتهم الأساسية لعب دور المرشد و توفير النموذج الأخرى بالإتباع من قبل العامة، فضلا عن تلبية الحاجات المادية أو المعيشية للجماعة المسيحية<sup>(2)</sup>، و هو أمر منطقي في ظل عدم وجود تراتبية منذ البدء، فقد كان القس يختار بالانتخاب من طرف عامة الجماعة المسيحية، أما الأسقف فكان قسا يرأس مجلس القساوسة، أي كان ذا منصب شرفي أو رمزي فحسب. أما تحول سلطة الأسقف إلى سلطة واجبة الطاعة، فقد جاءت في خضم جهود بلورة العقائد و تنظيم الطقوس و تحديد العبادات التي تميز المسيحية عن غيرها، عن اليهودية في المقام الأول، و كذلك مواجهة الأفكار التي بدأت تشيع باعتبارها تنتمي للمسيحية و صنفها رجال الدين المسيحيون على أنها بدع (Hérésies)، و تبرز في هذا الصدد شخصية إغناطيوس الأنطاكي Ignace D'Antioche (توفي حوالي 110 م)، الذي اشتهر بعد تأليفه عدة رسائل يدحض فيها دعاوى "الدوسيتية"

<sup>1</sup> - Fisher, George Park. *History of the Christian church*, Charles Scribner's sons, New York, 1891, P 37.

<sup>2</sup> - جنيبير، شارل. مرجع سابق، ص 136.

"Docétisme"، التي تعتقد بأن المسيح لم يكن في الحقيقة إنسانا بل تقمص مظهره فقط<sup>(1)</sup>. رأى إغناطيوس أن حماية العقيدة المسيحية و الحفاظ على نقائها هي مسؤولية خالصة للأسقف، و لذا اعتبر أن طاعة الأساقفة واجب على المؤمنين العاديين فهي تجل لطاعة الله و سبيلا لبلوغ مرضاته<sup>(2)</sup>. ترافق التأكيد على ضرورة اضطلاع الأسقف بالسلطة الدينية مع حملات الاضطهاد التي لحقت بالمسيحيين ابتداء من القرن الأول، فكان تركيز السلطة في أيدي فئة قليلة العدد، في نظر المسيحيين، وسيلة لضمان استمرار الجماعة و وحدتها الإيمانية، و ظهر أن من ضمن متطلبات ذلك كذلك، تحديد من معايير الانتماء و الانفصال عن الجماعة، و بالتالي تم منح الأسقف سلطة معاقبة مخالفين عقائد و قواعد الجماعة، بفصله عنها، و كذلك سلطة إصدار العفو عن المخطئين التائبين.

- لقد تسبب أمران أساسيان في إحداث تغير كبير في ماهية الوظائف التي تضطلع بها المؤسسة الدينية المسيحية، و كلا الأمرين تما خلال القرن الرابع، أولهما تحول المسيحية من ديانة مضطهدة إلى دين الدولة، الذي جاء نتيجة تخلي الإمبراطور الروماني قسطنطين الأول (حوالي 280-337) عن ديانته الوثنية و اعتناقه المسيحية، ثم عمله على نشرها بين مواطني دولته بالتحالف مع رجال الدين، و الأمر الثاني هو الانشقاق بين الشرق و الغرب و استقرار بنية الكنيسة (الكاثوليكية) على الشكل التراتبي الهرمي، الذي أسفر عن تصدر البابوية الواجهة كرئاسة للمؤسسة الدينية المسيحية و هيئة ضابطة لها. إن قيام الكنيسة بتوسيع نطاق سلطاتها ينطلق من نفس المبدأ الذي تأسست عليه البنية التراتبية لها، و هو أن المسيحيين يشكلون جسدا واحدا و بالتالي فلا مناص من أن يكونوا منضوين تحت قيادة واحدة، تحتكر كافة السلطات من أجل الغاية الأسمى المتمثلة في حماية و نشر العقيدة و تشكيل حياة رعاياها وفق ما تتضمنه تعاليم الكتاب المقدس. اتخذت الكنيسة الكاثوليكية من السلطة الدينية التي كانت تحتكرها أساسا لزيادة نفوذها و استطاعت بسط سيطرتها على كافة نواحي الحياة في أوربا خلال فترة قاربت عشرة قرون، من القرن الخامس تقريبا إلى القرن الخامس عشر، و هي الفترة التي تدعى بالقرون الوسطى.

- بدأت الكنيسة بتثبيت مركزها كأسمى سلطة في المجتمع المسيحي، و تم ذلك على وجه التحديد بادعاء الوساطة بين المؤمنين و الله، و حتى إن كان هذا الأمر قد بدأ تطبيقه منذ وقت سابق، إلا أن تقنينه و إعطائه صفة الرسمية تم على يدي البابا إنوسنت الثالث (Innocent III) (1160-1160)

<sup>1</sup> -TALIAFERRO, Charles and MARTY, Elsa.J. *A dictionary of philosophy of religion*, The Continuum International Publishing Group, New York, 2010, p 68.

<sup>2</sup> - جنبيير، شارل. مرجع سابق، ص 138.

(1216)، الذي أعلن أن شخص البابا هو أعلى مقاما لدى الله من الإنسان العادي، و لذلك فهو يحظى بسلطة محاسبة جميع البشر و معاقبتهم على أفعالهم المنافية لتعاليم الدين، فيما هو لا يمكن محاسبته إلا من قبل الله وحده<sup>(1)</sup>، و بما أن البابا هو أعلى سلطة على وجه الأرض و أكثرها شرعية، باعتبار أنها ذات أصل إلهي، فإن المطلوب من البشر هو أن يخضعوا لها و يتقيدوا بما يصدر عنها من أوامر و نواه، و لا يشذ عن هذه القاعدة حتى حكام الدول، إذ يقول إنوسنت الثالث أن "القوة الملكية تستمد شرعيتها من القوة البابوية مثلما يستمد القمر نوره من الشمس"<sup>(2)</sup>، و من تجليات هذا المبدأ، السابقة و اللاحقة على إقراره كقانون رسمي، أن ملوك الإمبراطورية الرومانية المقدسة كانوا حريصين على نيل موافقة بابوات روما على توليهم الحكم، ففي نظرهم أن ذلك هو الأمر الوحيد الذي يضفي شرعية على حكمهم، و لعل في الصراع بين الإمبراطور هنري الرابع (1050-1106) Henry IV و البابا غريغوار السابع هيلدبرانند Grégoire VII Hildebrand (1025-1085) أفضل مثال عن ذلك<sup>(3)</sup>. في وقت لاحق و تحديدا في المجمع الذي عقد في سنة 1215، تم تعميم مبدأ وساطة الكنيسة بين المؤمن و الله، على باقي رجال الدين بعد أن كان حكرا على البابا، فقد صدر قرار يمنح القساوسة سلطة غفران الذنوب التي يعترف بها أتباعهم أمامهم، و بات الاعتراف شرطا لنيل الخلاص<sup>(4)</sup>.

- كان ادعاء الكنيسة أنها المصدر الوحيد للشرعية، مسوغا لأفرادها للتصرف بحرية مطلقة في شتى المجالات، ففي المجال الاقتصادي مثلا، استطاعت الكنائس توفير موارد مالية ضخمة عبر تبني النظام الاقتصادي الإقطاعي، و ضمها ملكيات زراعية واسعة، سخرت المسيحيين من غير رجال الدين للعمل بها دون مقابل، و شكلت فرقا عسكرية للدفاع عنها، كما فرضت البابوية ضرائب سنوية على ملوك الدول، أما الكنائس المحلية فقد كانت ترسل ممثلين عنها لجمع ضرائب فرضتها على سكان الأرياف، الذين كانوا ملزمين بدفع ما يعادل عشر محاصيلهم للكهنة، إضافة إلى ذلك تم استحداث "صكوك الغفران" التي يأتي شراؤها كعمل مكمل للاعتراف بالذنوب و هي بمثابة ضامن لنيل المؤمن للخلاص<sup>(5)</sup>. أما ميدان الثقافة و الفكر فقد شهد محاولات الكنيسة للتصدي لأي فكر لا ينطلق مما يتضمنه الكتاب المقدس، أو لا ينتهي إلى دعم مصداقيته. في سعيها للسيطرة على الساحة الفكرية، استحدثت الكنيسة هيئات قضائية أو ما عرفت بـ "محاكم

<sup>1</sup>- لوريمر، جون. تاريخ الكنيسة، الجزء الرابع، ترجمة عزرا مرجان، دار الثقافة، القاهرة 1990، ص 28.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 29.

<sup>3</sup>- ديورانت، ويل و إيريل. مرجع سابق، ص 406.

<sup>4</sup>- بن عبد المجيد الأرو، عبد الرزاق. مرجع سابق، ص 965.

<sup>5</sup>- لوريمر، جون. مرجع سابق، ص 37-38.

التفتيش"، التي تمثلت مهامها في معاقبة المدانين بـ"الهرطقة"، أي الحياد عن تعاليم المسيحية وفق منظار البابوية، و من أشهر من تعرضوا لعقاب الكنيسة، أو على الأقل مضايقاتها، نذكر: عالم الفلك البولندي نيكولاولوس كوبرنيكوس (1473-1543)، الفيزيائي الإيطالي غاليليو غاليلي (1564-1642)، الفيلسوف الإيطالي جيوردانو برونو (1548-1600). إن مساع الكنيسة لفرض سيطرتها الثقافية لا تتلخص في الإجراءات العقابية البعدية، و لكنها تشمل أيضا تقليل فرص ظهور أفكار جديدة، و أدها قبل أن يتعاضم شأنها، و من خلال فرض سيطرتها على الجامعات الأوروبية و التدخل في تسييرها، و مثال ذلك "أن البابوية تمسكت بمبدأ موافقة الأسقف على الطلبة الذين يتقدمون للحصول على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة بولونيا بإيطاليا، أما في باريس فقد ظهر هذا التدخل في التوحيد بين وظيفتي رئيس الجامعة و رئيس أساقفة باريس، بمعنى أن الأخير صار مشرفا على الجامعة"<sup>(1)</sup>. و هكذا تحولت وظائف الكنيسة من دينية بحتة تتعلق بالإيمان بالمسيح و إقامة العبادات، إلى وظائف اقتصادية و سياسية بل و عسكرية إذا تذكرنا الدور الذي لعبه بابوات روما في الحروب الصليبية التي وقعت بين القرنين الحادي عشر و الثالث عشر، و كان اتساع نطاق سلطات الكنيسة الكاثوليكية سببا مباشرا في حدوث انشقاق داخلها، أو ما عرف بالإصلاح الديني، الذي أدى في نهاية المطاف إلى نشأة الكنيسة البروتستانتية و في ما يلي عرض لبعض أفكار أهم رواد الحركة الإصلاحية.

مارتن لوثر (1483-1546):

- إن الأفكار الرئيسية في لاهوت مارتن لوثر تتعلق بسلطات رجال الدين و صلاحياتهم ضمن النظام الكهنوتي، إذ كان رجال الدين خلال القرون الوسطى يشكلون طبقة بذاتها، و كانوا يحظون بامتيازات تجعلهم في قمة ترتيب طبقات المجتمع، لكن لوثر رأى أن تلك الامتيازات هي التي أدت إلى الإساءة لصورة الديانة المسيحية، و لذلك كرس جهوده في العمل على صياغة هوية جديدة لرجل الدين، من خلال تحديد صلاحياته و سلطاته، بناء على ما تضمنه الكتاب المقدس، و بعيدا عن الاجتهادات السابقة.

- يؤكد لوثر أن الكتاب المقدس هو المصدر الوحيد لمعرفة العقائد و التشريع، و انطلاقا من ذلك أعلن لوثر رفضه لجملة من السلطات الممنوحة للبابا، و التي رأى أن لا أساس لها في الكتاب المقدس، و منها: إصدار صكوك الغفران، مراسم الحرمان التي كانت تصدرها الإدارة البابوية

<sup>1</sup>- علي عجيبة، أحمد. أثر الكنيسة على الفكر الأوربي، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2004، ص 6.

ضد معارضيها في حق من تتهمهم بالهرطقة، و كذلك قرار البابوية بحصر دراسة و تفسير الكتاب المقدس في رجال الدين، و منع حصول عامة الناس على نسخ الكتاب المقدس. يرى لوثر أن أي مسيحي يمكنه قراءة الكتاب المقدس وتفسيره، كما أكد أنه لا يوجد فرق بين رجال الكهنوت و غيرهم، و أن أي سلطة أو امتياز أضافته الكنيسة إلى رجالها إنما هو من اجتهادها الذاتي و ليس له سند في الكتاب المقدس<sup>(1)</sup>، و قال لوثر أن الغفران الذي يستطيع البابا أن يمنحه للناس إنما يكون غفرانا لذنوب ارتكبتها الإنسان في حق البابا و ليس في حق المسيح، كأن تكون تلك الذنوب إساءة لشخص البابا، أما الأفعال التي تعد أثاما في نظر الكتاب المقدس فغفرانها موكول إلى الله وحده. في مقابل ذلك، أوضح لوثر أن الغفران ليس مكافأة ينالها المؤمن كجزء عن أعماله الصالحة (العبادات)، بل يتوقف على مجرد الإيمان بالمسيح و تضحيته<sup>(2)</sup>، و لكن ذلك لا يعني أن لوثر نفى أي نفع للأعمال الصالحة في حياة البشر، فهو أنكر فقط أن تكون هي السبب الأساسي الذي يحقق النجاة من العذاب.

أولدرايخ زوينغلي Huldrych Zwingli (1484-1531):

ولد أولدرايخ زوينغلي في سويسرا سنة 1477 في مدينة زيوريخ بسويسرا، و تلقى تعليما دينيا ليصبح راعيا لأبرشية في مدينته. تزامن ظهور أفكار زوينغلي مع اشتهاه أمر لوثر في ألمانيا، أما الأفكار فهي تتشابه إلى حد بعيد. من جملة ما قرره زوينغلي، نجده يؤكد على عدم وجود أساس مستمد من الكتاب المقدس للسلطة الروحية التي يطلق عليها اسم الكنيسة، كما يشدد على أولوية السلطة الزمنية (الدولة) على السلطة الروحية (الكنيسة البابوية)، و أن الخلاص يتحقق للإنسان بإيمان هذا الأخير بفداء المسيح له، و ليس بواسطة الأعمال الصالحة<sup>(3)</sup>.

جون كالفن Jean Calvin (1509-1564):

- ولد جون كالفن سنة 1509 بفرنسا، و يعد ثاني أبرز المصلحين البروتستانت بعد لوثر، كما أن أفكاره لا تختلف كثيرا عن أفكار سابقه.

- يقول كالفن عن الغفران " نؤكد أن الرب قدر بمشيئة أزلية لا تتبدل من يكتب له الخلاص، و من يحكم عليه بالعذاب و الهلاك، و نؤكد أن هذه المشيئة فيما يختص بالاختيار تقوم على رحمته التي

<sup>1</sup>- ديورانت، ويل و إيريل. قصة الحضارة، ج 3 م 6، ترجمة عبد الحميد يونس، دار الجيل للطبع و النشر و التوزيع، بيروت، دت، ص 28.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 62.

<sup>3</sup>- نفس المرجع، ص 117.

يتغمد بها من يشاء دون اعتبار لما يستحقه الإنسان<sup>(1)</sup>. إن هذا المبدأ من شأنه أن يلغي أي امتياز يدعيه القساوسة بشأن غفران الذنوب و دورهم كوسطاء بين البشر و الرب، كما أن المشاركة في الطقوس و العبادات التي تدعو إليها الكنيسة لا قيمة لها في نيل الغفران.

- تحتل الكنيسة مكانا محوريا في فكر كالفن، لكن ليس الكنيسة بمعناها السوسولوجي أي مؤسسة دينية منظمة، أي الكنيسة الكاثوليكية، إن كالفن يقصد بالكنيسة مجموع المسيحيين الأحياء و الأموات، الذين اشتركوا في التعميد و شاركوا في العشاء الرباني و بالتالي دخلوا في شركة الرب<sup>(2)</sup>. إن كالفن و على غرار المصلحين السابقين، يجرّد الكنيسة من السلطات التي تتمتع بها، بنقله محور القداسة المتمثل في الكنيسة، من التنظيم المؤسسي المنظور المشرف على أتباع، إلى الأتباع ذاتهم.

- إن ما يجمع المصلحين الثلاثة الذين سبقت الإشارة إلى أفكارهم، هو رفضهم للسلطات التي كان يتمتع بها باباوات الكنيسة الكاثوليكية، و من ينضوي تحت سلطتهم من رجال الدين، فادعاء رواد الحركة الإصلاحية بأن الغفران هو من اختصاص الله وحده، و أن نيّله منوط بالإيمان وحده دون المشاركة في القداسات التي تقيمها الكنيسة و الاعتراف بالذنوب أمام الكاهن، معناه تقليل وظائف الكنيسة إلى حدها الأدنى أو حتى إلغائها بشكل كامل. لقد توجت جهود المصلحين النظرية و العملية بإيجاد كنيسة جديدة خارج نطاق الكنيسة الكاثوليكية، و هي ما سميت بالكنيسة البروتستانتية (الاحتجاجية)، التي لا ترتبط بالبابوية تنظيميا و لا تعتبر نفسها ملزمة بقراراتها، و تتميز باستقلال كل كنيسة محلية عما سواها من كنائس.

- استطاعت الكنيسة الكاثوليكية التقليل من آثار الحركة البروتستانتية، و تمكنت من الحفاظ على سلطاتها بفضل القوانين التي قصد بها التقليل من الفساد في أوساط رجال الدين، منع انتشار الأفكار الإصلاحية و التأكيد في المقابل على أهمية التوبة و العبادات التي يشرف عليها رجال الكنيسة في نيل الخلاص، و تم أيضا التأكيد على أن الكنيسة هي وحدها المخولة بتفسير الكتاب المقدس كما اعتبرت تقاليد الكنيسة مساوية من حيث القيمة للكتب المقدسة<sup>(3)</sup>. تندرج كل تلك القرارات ضمن ما سمي "بالإصلاح المضاد" أو "الإحياء الكاثوليكي"، الذي صدرت أهم أفكاره عن مجمع ترنتو (-) (concile de Trente 1545-1563) بإيطاليا. يضاف إلى ذلك الانتصارات العسكرية التي حققتها الحكومات الكاثوليكية على الجماعات البروتستانتية، لكن ذلك لم يكن كافيا لتفادي ما ستأتي به

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص 213.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 214.

<sup>3</sup>- لوريير، جون. مرجع سابق، ص 327-328.



الثورة الفرنسية (1789) و الثورات التي عمت أوروبا الغربية لاحقاً، و التي أجبرت الكنيسة الكاثوليكية على التراجع خلف الخطوط التي كانت قد اجتازتها منذ أكثر من عشرة قرون، و تحديداً منذ تحولها إلى دين رسمي للدولة على يدي الإمبراطور قسطنطين الأول. بأخذ الثورة الفرنسية كنموذج، نرى أن نتائج الثورات قد تضمنت تقليص نفوذ الكنيسة على صعيدين، أولاً تحرير الكنائس المحلية من سلطة البابوية، و حصر العلاقة بينهما في أمور العقيدة<sup>(1)</sup>، و جعل الانتماء إلى الوطن أسمى من الانتماء إلى الدين، و هذا المبدأ تجلى في قيام الدول الوطنية في أوروبا، بدل الدولة الثيوقراطية القائمة على الحق الإلهي، و التي يمثلها اعتبار الكنيسة نفسها أسمى سلطة على الأرض، و بالتالي الأحق بتسيير شؤون البشر في كل المجالات. أما الأمر الثاني فهو العمل على فصل الكنيسة عن الشأن العام للمجتمع: السياسة، الاقتصاد، التربية، الثقافة و التعليم، و حصره في المجال الديني البحت، أي ميدان العبادات، و هو ما عرف بمبدأ بفصل الدين عن الدولة الذي يرمز له بمصطلح "العلمانية"، فبعد أن كان رجال الدين يجمعون بين السلطتين الروحية و الزمنية، أي الزعماء الدينيين و السياسيين للمجتمع، تم تجريدهم من السلطة السياسية، و كل سلطة ضمن المجال العام للمجتمع، و حصر الوظائف التي يمكنهم أدائها في المجال الديني الذي لا يتعدى حياة الفرد الخاصة، أي إقامة الطقوس المختلفة: التعميد، مراسم الزواج و الوفاة، الإفخارستيا... دون أن تكون هناك قوانين تفرض على الأفراد الالتزام بتلك العبادات أو تحاسبهم بموجب تعاليم المسيحية. في المقابل أوكل تسيير الشأن العام لمؤسسات مدنية، يقوم عليها أفراد لا يراعى في تعيينهم انتماءاتهم الدينية.

- قبل أن نختم هذا الفصل، يجدر بنا أن نشير إلى أن المذهب السائد في أمريكا اللاتينية، أو بالأحرى الذي كان غالباً خلال الفترة المدروسة، هو الكاثوليكية و ذلك راجع إلى أن انتشار المسيحية في أمريكا الوسطى و الجنوبية تم على أيدي الغزاة الكاثوليك من سكان شبه القارة الإيبيرية أي إسبانيا و البرتغال.

---

<sup>1</sup> - "Roman Catholicism." *Encyclopædia Britannica*. Op.cit.

## الفصل الثالث: السياق التاريخي للاهوت التحرير.

- تمهيد

- مقدمة

### 1- المبحث الأول: الأوضاع السياسية لأمريكا اللاتينية:

1-1- بوليفيا

1-2- البرازيل

1-3- التشيلي

1-4- غواتيمالا

1-5- نيكاراغوا

1-6- الباراغواي

1-7- الأوروغواي

1-8- البيرو

1-9- السلفادور

1-10- الأرجنتين

### 2- المبحث الثاني: الظروف الاقتصادية في أمريكا اللاتينية:

2-1- بوليفيا

2-2- البرازيل

2-3- التشيلي

2-4- غواتيمالا

2-5- نيكاراغوا

2-6- الباراغواي

2-7- الأوروغواي

2-8- البيرو

2-9- السلفادور

2-10- الأرجنتين

## تمهيد:

- خصص هذا الفصل للوقوف على أبرز ملامح السياق التاريخي الذي شهد تبلور الأفكار المتضمنة في لاهوت التحرير، من خلال استعراض تفاصيل الظروف السياسية و الاقتصادية لعدد من دول أمريكا اللاتينية، في الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية و أواسط الثمانينيات.

## مقدمة:

- انقسم العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين، المعسكر الشرقي ممثلاً أساساً بالاتحاد السوفياتي ذي الإيديولوجية الشيوعية، و المعسكر الغربي الذي يضم الولايات المتحدة و دول أوروبا الغربية المتبنية للنظام الرأسمالي و الليبرالية السياسية. و أطلق على الصراع السياسي بين المعسكرين اسم الحرب الباردة، إذ لم يصل إلى مواجهة عسكرية مباشرة بين الطرفين، لكنه ظهر بقوة في حروب التحرير التي ظهرت في المستعمرات الأوروبية في إفريقيا و آسيا، حيث دعم الاتحاد السوفياتي حركات التحرر من الاستعمار الأوروبي. صحيح أن جذور الصراع بين الطرفين تعود إلى ما قبل اندلاع الحرب الكبرى، إلا أنها وجدنا نفسيهما أمام حتمية التحالف في وجه دول المحور ( ألمانيا، إيطاليا و اليابان)، التي شكلت تهديدا لكليهما. فاختلفت الفوارق بين الطرفين بشكل مؤقت و عاودت الظهور بقوة بمجرد انتهاء الحرب.

- لكل طرف ما يحتج به في صراعه مع الطرف الآخر، " فالغرب يتصور أن أصل الصراع ... يرجع إلى الطبيعة التوسعية للإيديولوجية الشيوعية و إلى التهديد السوفياتي بالسيطرة على العالم بعد تحطيم الأنظمة الرأسمالية القائمة فيه. أما الشرق فإنه يتصور أن الصراع... يرجع في الأساس إلى النزعة العدوانية و الإمبريالية المتأصلة في ممارسات الدول الغربية الرأسمالية و خصوصا رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في بسط هيمنتها السياسية و الاقتصادية و الإيديولوجية المطلقة على العالم المعاصر"<sup>(1)</sup>.

- تجلّى الاختلاف الكبير بين المعسكرين في الخلاف حول ترتيب أوضاع أوروبا بعد انتهاء الحرب، و درءا لتفاقم النزاع و تجنباً لاندلاع مواجهة عسكرية مباشرة، تم الاتفاق على تقاسم النفوذ، فاعتبرت أوروبا الغربية حليفاً للولايات المتحدة بينما هيمن الاتحاد السوفياتي على دول أوروبا الشرقية. و تم اتخاذ إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية كميدان للتنافس على النفوذ بين الكتلتين.

- إثر الخسائر الكبيرة التي لحقت بالبنى التحتية و الاقتصاد الأوروبي من جراء الحرب، اتجهت عدة دول أوروبية إلى منح بعض مستعمراتها في إفريقيا و أمريكا اللاتينية الاستقلال، و بدلا من الوجود العسكري المباشر عقدت القوى الاستعمارية اتفاقيات و تحالفات مع الأنظمة الوطنية التي تسلمت الحكم بعد الاستقلال، لضمان مصالحها. لكن خروج القوى الاستعمارية نتيجة مقاومة

<sup>1</sup>- عبد الله، عبد الخالق. العالم المعاصر و الصراعات الدولية، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1989، ص 57.

مستعمراتها لم يحدث إلا في حالات نادرة، بل كان الغرض من ذلك: ضمان مصالحها بأقل ثمن ممكن.

- لا شك أن وجود السلطة في أيدي شخصيات وطنية ترعى مصالح الخارج بدل حكام أجنبي، سيضعف من احتمال قيام حركات تمرد معادية للقوى الخارجية. و لذلك حرصت القوى الاستعمارية في كل من إفريقيا و أمريكا اللاتينية على إقامة أنظمة حكم محلية قبل إجلاء قواتها العسكرية، سواء كانت تلك الأنظمة ملكية أو عسكرية، و عقدت معها معاهدات اقتصادية و اتفاقيات لضمان مصالحها و استمرار نفوذها. و تهيئة الأنظمة المحلية الوليدة للعب أدوار تخدم القوى الاستعمارية السابقة سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي. و كانت القوى التي تسلمت الحكم في معظمها من القوى اليمينية المحافظة التي تمثل إما ضباط خدموا في جيوش الاستعمار أو أرسنقراطيات تقليدية ( زعماء قبائل، كبار ملاك الأراضي، موظفون كبار في البيروقراطية التي أسسها الاستعمار). أي كانت النخب المحلية التي تسلمت الحكم قريبة فكريا من القوى الاستعمارية من حيث تبني الليبرالية الاقتصادية (الاقتصاد الحر) و ليس بالضرورة السياسية (الديمقراطية و التداول على السلطة)، و عدم النظر إلى الاستعمار باعتباره عدوا، و بالتالي عدم تشجيع حركات التحرر في دول أخرى.

- في مقابل ذلك قام الاتحاد السوفياتي بدعم حركات التحرر و المعارضة ذات التوجه اليساري أو الوطني المعادي لفكرة الاستعمار، و المنادية بالاستقلال السياسي و الاقتصادي و سيادة القرار الوطني، و أدى الصراع بين القوى الحاكمة المحافظة من جهة، و القوى اليسارية و الوطنية من جهة أخرى، إلى وقوع انقلابات عسكرية و أخرى مضادة و اندلاع حروب أهلية، و كان كل واحد من المعسكرين يقف خلف طرف من الأطراف المتصارعة داخل البلد الواحد. و كانت أمريكا اللاتينية مسرحا حافلا بالنماذج التي تعبر، بأكبر قدر من الوضوح، عن هذا الصراع. و سنستعرض فيما يلي الأوضاع السياسية و الاقتصادية لعدة دول من أمريكا اللاتينية. أما المدى الزمني فيبدأ من انتهاء الحرب العالمية الثانية و ينتهي بقيام أنظمة ديمقراطية، و هذا الأمر لم يتم في توقيت واحد و لذلك تختلف الفترة المعنية بالدراسة بالنسبة لكل دولة عن البقية، و يعود هذا إلى أن انتهاء حركات التمرد السياسي و الصراعات العسكرية الداخلية في معظم دول أمريكا اللاتينية كان مرادفا لبداية المسار الديمقراطي، كما شكلت نهاية الدكتاتورية في أمريكا اللاتينية بداية لتحول لاهوتيي التحرير من السياسة نحو مجالات أخرى.

## 1- المبحث الأول: الأوضاع السياسية لأمريكا اللاتينية:

- لقد كان تاريخ أمريكا اللاتينية سلسلة من الاضطرابات السياسية، حيث لم تعرف فترات استقرار سياسي طويلة، و ذلك منذ استقلالها عن الاحتلال الاسباني و البرتغالي، في القرن التاسع عشر، و قد زادت شدة الاضطرابات بعد أن صارت مسرحا للصراع بين القوتين العملاقتين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة. و وقعت أثناء الفترة الزمنية الممتدة من نهاية الحرب إلى انهيار الاتحاد السوفياتي انقلابات عسكرية و حروب أهلية عديدة في مناطق مختلفة من أمريكا اللاتينية.

### 1-1- بوليفيا:

- بعد سلسلة طويلة من الانقلابات العسكرية، قامت انتفاضة شعبية سنة 1951، كان أبرز إنجازاتها الإطاحة بالنظام الحاكم آنذاك، إلا أن تلك الانتفاضة لا يمكن بأي حال من الأحوال الادعاء بأنها شكلت قطيعة بين مرحلتين، إذ سرعان ما دخلت البلاد في سلسلة جديدة من الانقلابات كانت فاتحتها في منتصف الستينيات. لم تستطع الحكومات العسكرية المتعاقبة بناء الثقة بينها و بين القطاعات العريضة من الشعب البوليفي، و يرجع ذلك أساسا إلى الأساليب القمعية التي انتهجتها في حق المعارضين من مختلف التيارات، و بالأخص الحركات اليسارية، حيث تنوعت تلك الأساليب بين الاعتقالات و ممارسات التعذيب، النفي إلى الخارج و التهجير القسري، و أمام الاحتجاجات المناهضة لتلك الممارسات لجأت السلطات إلى إغلاق الجامعات و حل الأحزاب السياسية و النقابات كما حظرت الإضرابات<sup>(1)</sup>.

- كانت أساليب الاحتجاج السلمية متمثلة في المظاهرات و الإضرابات هي الأكثر تبنيا من قبل المعارضين للنظام العسكري، و لم تفلح محاولة الثائر الأرجنتيني إرنستو تشي غيفارا Ernesto Che Guevara في التأسيس للمقاومة المسلحة انطلاقا من ريف منطقة سانتا كروز الواقعة جنوبي بوليفيا، و نجم عن هذا الإخفاق مصرع تشي غيفارا سنة 1967<sup>(2)</sup>.

- شهدت احتجاجات المعارضة زخما شعبيا غير مسبوق في تأثيره، ابتداء من سنة 1980 و تحديدا بعد رفض الجيش تسليم السلطة للمرشح اليساري الفائز في الانتخابات الرئاسية هرنان سوازو Hernan Zuazo، لتستمر الاحتجاجات طيلة سنتين بعد ذلك التاريخ مجبرة الجيش في

<sup>1</sup> -Bolivie , *Encyclopedia Universalis*, [DVD], version 10, Paris, 2004.

<sup>2</sup> -كيالي، عبد الوهاب و آخرون. *موسوعة السياسة*، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1985، صفحة 619.

نهاية المطاف على ترك الحكم للرئيس المنتخب، و شكل ذلك فاتحة العودة نحو الحكم المدني في بوليفيا.

## 2-1- البرازيل:

- أسس الانقلاب العسكري الذي وقع في سنة 1945، لعملية سياسية ديمقراطية استمرت لغاية سنة 1964. تلاها عهد الديكتاتورية العسكرية رغم الواجهة المدنية التي يجسدها تأطير النشاط السياسي ضمن تجمعين هما حزب "أرينا" (Arena) الذي يضم الموالين للجيش، و "الحركة الديمقراطية البرازيلية" (M.D.B) الممثلة للمعارضة، لقد كان واضحا أن الإبقاء على هيئة ممثلة للمعارضة قصد به إعطاء ما يشبه الواجهة الديمقراطية المفتوحة لنظام عسكري مغلق. لكن أعمال القمع التي لحقت بالمعارضين اليساريين كانت مؤشرا على حقيقة النظام الحاكم<sup>(1)</sup>.

- قام الجيش بتعزيز سيطرته على مقاليد الحكم، من خلال تغيير النظام الانتخابي ليصير انتخاب الرئيس ذي الصلاحيات التنفيذية الواسعة، من اختصاص البرلمان بعد أن كان يتم بالاقتراع العام المباشر. في مقابل ذلك تمكن المعارضون من القفز على اختلافاتهم الإيديولوجية، مشكلين تحالفا ضم كلا من أعضاء النقابات المهنية، المثقفين المستقلين، طلبة الجامعات و رجال الكنيسة، شعاره الأسمى التصدي لممارسات النظام العسكري. بموازاة ذلك، ظهرت منظمات معارضة انتهجت أسلوب حرب العصابات في مواجهة الجيش، لكن تأثيرها كان محدودا للغاية، بل أتت عملياتها بنتائج معاكسة لما كانت ترمي إليه، إذ استغل الجيش تلك العمليات من أجل تشديد قبضته الأمنية بحجة مكافحة التخريب، ما أجبر المعارضين على الاختيار بين العمل السري أو المنفى الاختياري كسبيلين للخلاص من ملاحقات الأجهزة الأمنية<sup>(2)</sup>.

- شكلت الفترة الممتدة من نهاية السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات، مرحلة الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، و تم ذلك عبر مسار ديمقراطي خالص، إذ أثمر نضال تحالف المعارضة الذي انضم إليه عدد من الأحزاب حديثة النشأة على غرار حزب الحراك الديمقراطي البرازيلي (P.M.D.B) و حزب العمال (P.T)، فضلا عن الكنيسة و المثقفين المتحالفين معها و المنظمات المهنية و الطلابية. حيث استطاع المعارضون تحقيق انتصارات متتالية في الانتخابات على حساب مرشحي حزب "أرينا" المهيمن على السلطة منذ سنة 1964. أما إعلان العودة

<sup>1</sup> -Brésil. Encyclopedia Universalis, op.cit.

<sup>2</sup> -Ibid.

رسميا إلى الحكم المدني الديمقراطي فكان تولى جوزي سارني José Sarney رئاسة البرازيل إثر انتخابات سنة 1985.

### 1-3- التشيلي:

- تمتعت التشيلي بحكم ديمقراطي منذ استقلالها عن اسبانيا سنة 1818، أما انقلاب سنة 1973 بقيادة الجنرال أغوستو بينوشي Augusto Pinochet، فقد شكل استثناء في تاريخ التشيلي المستقلة. جاء الانقلاب في ظرف أزمة حادة شهدتها الساحة السياسية في التشيلي، نتيجة الاختلاف الإيديولوجي العميق بين المكون السياسي الحاكم آنذاك أي تحالف "الوحدة الشعبية" (U.P) ذو التوجهات اليسارية و الذي يتزعمه الرئيس سلفادور أليندي Salvador Allende، و المعارضة التي يقودها "الحزب الديمقراطي المسيحي" (P.D.C) المحافظ. تحول الاختلاف الإيديولوجي إلى صراع سياسي أدى إلى شل عمل الحكومة، وجد الجيش في ذلك فرصة للتدخل من أجل الإطاحة بالحكومة اليسارية، معلنا عزل الرئيس أليندي و تعليق العمل بالدستور و حل جميع المؤسسات المنبثقة عنه، كل ذلك تمهيدا لإقامة مؤسسات بديلة أكثر كفاءة في خدمة مصالح المواطنين<sup>(1)</sup>.

- بعيدا عن الشعارات، باشر النظام العسكري في تمهيد الأرضية من أجل ضمان استقراره و استمراره، من قبيل إغلاق وسائل الإعلام المستقلة، حظر نشاط الأحزاب السياسية و إلغاء معظم النصوص التي وضعت لضمان حقوق الأفراد. على الصعيد الخارجي اتضحت إيديولوجية النظام الجديد من خلال إعلانه قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي و جمهورية كوريا الديمقراطية، و هي خطوة تتنجم تماما مع إعلان بينوشي الشهير بأن عدوه الأول هو الشيوعية<sup>(2)</sup>، و تعتبر امتدادا لسياسته الداخلية من حيث العمل على استئصال الأفكار اليسارية و إضعاف تأثيرها من خلال التعامل الأمني: اعتقال و تعذيب أو حتى تصفية من يشتبه باعتناقهم لها.

- تراكم السخط الشعبي جراء إغلاق المجال السياسي أمام مشاركة الجماهير و لكن أيضا بسبب التدهور الكبير الذي شهده الاقتصاد التشيلي، لينفجر في شكل مظاهرات احتجاجية نظمها عدد من

<sup>1</sup> -Chili. Encyclopedia Universalis, op.cit.

<sup>2</sup> -كيالي، عبد الوهاب و آخرون. موسوعة السياسة، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1985، صفحة 526.



المنظمات الطلابية و المهنية في أواسط شهر مايو من سنة 1983، و كان من الشعارات الغالبة على تلك المظاهرات، المطالبة باستئناف المسار الديمقراطي<sup>(1)</sup>.

- لم تحقق المظاهرات نتائج فورية على النحو الذي كان يرجوه منظموها، و لكنها أوجدت وعيا لدى الجماهير بأن مشاكلها الاقتصادية هي نتائج طبيعية لاستمرار نظام الجنرال بينوشي، و بالتالي فإن حلها يكمن في استبداله. تلك القناعة ترجمت عمليا بمناسبة الاستفتاء على استمرار بينوشي في الحكم والذي نظم في سنة 1988، حيث أسفرت النتائج عن رجحان كفة الداعين إلى التصويت " بلا "، و كان ذلك أول خطوة على صعيد نهاية الديكتاتورية العسكرية و عودة الحكم الديمقراطي.

#### 1-4- غواتيمالا:

- أفضت الانتفاضة الشعبية لسنة 1944 إلى تشكيل حكومة ثورية ذات توجهات يسارية. وضعت الحكومة في مقدمة أولوياتها إدخال إصلاحات على بنية الاقتصاد المحلي، و أهم خطوة في هذا الصدد كانت مشروع الإصلاح الزراعي، الذي أريد بواسطته إضعاف سيطرة الشركات الأجنبية على أهم قطاع اقتصادي بالنسبة لغواتيمالا. من بين الشركات الأجنبية العاملة بغواتيمالا، كانت الشركة الأمريكية "يوناييتد فروت" "United Fruit" الأكثر تضررا من قرارات التأميم التي أصدرتها حكومة الرئيس جاكوبو أربنيز Jacobo Arbenz، حيث كانت صاحبة أكبر حصة من الأراضي المستغلة من قبل المستثمرين الأجانب<sup>(2)</sup>. لجأت "يوناييتد فروت" إلى الضغط على الحكومة الأمريكية من أجل إنقاذ مصالحها في غواتيمالا، فاتهمت الإدارة الأمريكية الرئيس أربنيز بالخضوع للشيوعيين، و اتخذت من ذلك ذريعة للعمل من أجل الإطاحة بحكومته، حيث قامت وكالة المخابرات الأمريكية (C.I.A) بتجنيد مرتزقة من اللاجئين الغواتيماليين في كل من الهندوراس و نيكاراغوا، ضمن مسعى تشكيل قوة عسكرية هدفها إسقاط النظام الوطني في غواتيمالا.

- أجبر الغزو العسكري الرئيس أربنيز على تقديم استقالته في شهر يونيو من سنة 1954، مفسحا المجال أمام قيام ديكتاتورية عسكرية استمرت نحو من ثلاثين عاما، بغض النظر عما إذا كان الجيش يمارس الحكم بشكل مباشر أو من خلال حكومات مدنية صورية.

<sup>1</sup> -Chili. Encyclopedia Universalis, op.cit.

<sup>2</sup> -Guatemala. Encyclopedia Universalis, op.cit.

- تميز عهد الحكم العسكري بخاصيتين رئيسيتين هما الإقصاء السياسي و التهميش الاقتصادي لشرائح واسعة من المجتمع، ما شكل تربة خصبة لنشوء حركات المقاومة المسلحة على غرار ما حدث في دول مجاورة. في مواجهة ذلك اتبعت الحكومات المتعاقبة مقاربة أمنية صرفة في سعيها لإنهاء مظاهر التمرد المسلح، لذلك و فضلا عن الأجهزة الأمنية، تم تكليف الجيش بالتصدي للمنظمات الثورية المنتشرة في الأرياف، بالإضافة إلى ذلك قامت الأجهزة الأمنية بتشكيل مليشيات يمينية تساعدها في حربها ضد الحركات الثورية.

- بلغت أساليب السلطات في مواجهة المعارضين، حدا من القسوة أجبر إدارة الرئيس كارتر على وقف المساعدات العسكرية للجيش الغواتيمالي، على خلفية اتهامات للأخير بارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، من ضمنها اعتقال و تصفية المعارضين من رجال الدين، أعضاء النقابات المهنية و منظمات الطلبة، يضاف إلى ذلك حملات التهجير القسري التي شنت على الهنود و أدت إلى تدمير الكثير من قراهم، بذريعة كونها ملاذا للمتمردين<sup>(1)</sup>.

- على خلاف ما سبقه، أتى الانقلاب العسكري في سنة 1983 ليتبع بالبلاد مسارا جديدا، إذ أعلن قائده الجنرال أوسكار فكتوريس Oscar Victores عزمه إقامة نظام سياسي ديمقراطي، و هو ما تجسد في صياغة دستور جديد و إجراء انتخابات رئاسية في سنة 1985.

#### 1-5- نيكاراغوا:

- تمثل تجربة نيكاراغوا نموذجا فريدا من نوعه، حيث أنها شهدت حكما لا ديمقراطيا طيلة فترة زادت عن الأربعين سنة، بل إن الحكم لم يخرج خلال الفترة الممتدة من سنة 1937 إلى سنة 1979 عن نطاق أسرة سوموزا Somoza. دفع احتكار السلطة السياسية و الاستيلاء على الثروة الاقتصادية للبلاد من قبل أسرة سوموزا و المحيطين بها، دفع عددا من المعارضين الماركسيين إلى تشكيل منظمة مسلحة في سنة 1962، حددوا لها هدفا أسمى هو إسقاط نظام آل سوموزا، مستلهمين في ذلك التجربة الكاستروية في كوبا، و قد أسموا منظمتهم " الجبهة الساندينية للتحرير الوطني" (F.S.L.N).

- طوال سنوات عديدة بعد تأسيسها، لم تحقق الجبهة الساندينية ما كان يتوقعه مؤسسوها من إنجازات في حربها ضد نظام سوموزا، و لذلك استمرت الكنيسة الكاثوليكية في لعب دور

<sup>1</sup>- كيالي، عبد الوهاب و آخرون. موسوعة السياسة، ج 4، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1985، صفحة 362.

المعارض الأعلى صوتاً<sup>(1)</sup>. تأخرت إنجازات ثوار الساندينستا إلى غاية أواخر السبعينيات، و استطاعوا تحقيق انتصارات عسكرية متوالية ضد الجيش، كان أبرزها في شهر يونيو من سنة 1979، حيث سيطروا على العاصمة و أجبروا أنستازيو سوموزا ديبايلى Anastazio Somoza Debayle على الفرار إلى خارج البلاد.

- أما ما ذكرناه سابقاً عن خصوصية الثورة الساندينية و اختلافها الجوهرى عما عداها من ثورات على الأنظمة الديكتاتورية المحافظة، و نعني هنا بالتحديد الثورة الكوبية، في أنها وفرت نموذجاً جديداً ربما أكثر جاذبية من حيث أنها أفضت إلى قيام نظام ديمقراطى مفتوح على جميع الإيديولوجيات على خلاف ما قام به الحزب الشيوعى الكوبى.

#### 1-6- الباراغواي:

- أتى الانقلاب العسكرى في سنة 1954 ليقوض النظام السياسى التعددى الذى كان قائماً على كل من حزب كولورادو المحافظ و الحزب الليبرالى. كما أنه وقع في خضم أزمة سياسية حادة نشبت بين الحزبين التقليديين، أدت إلى حالة عدم استقرار مزمنة. كرس الانقلاب الحكم الديكتاتورى الفردى، متجلباً في شخص قائده الجنرال ألفريدو ستروسنر Alfredo Stroessner، الذى استمر إمساكه بزمام السلطة إلى غاية سنة 1989.

- تعزى أسباب استمرار حكم الجنرال ستروسنر طيلة ما يقارب خمسا و ثلاثين سنة، إلى الأساليب التى اتبعها من أجل إضعاف المعارضة. ففىما يتعلق بالمنظمات المهنية، استطاعت أجهزة الأمن اختراق المنظمة الرئيسية " كونفدرالية عمال الباراغواي " (C.T.P)، و إيصال الموالين للحكومة إلى المراكز القيادية فيها، و تكرر ذات الأمر مع منظمات الطلبة<sup>(2)</sup>. بينما اتخذ النظام العسكرى من الحزب المحافظ واجهة سياسية له، قامت أجهزته الأمنية بالعمل على إضعاف الأحزاب الأخرى من خلال تشجيع الانشقاقات فى صفوفها، و على سبيل المثال انشق عدد من قيادات الحزب الليبرالى مشكلين الحزب الليبرالى الراديكالى. أما الحركة اليسارية فكانت هدفاً لأشد حملات القمع الأمنى، لكن تلك الأساليب حتى و إن كانت موجهة نحو الشيوعيين إلا أنها ألبت الكنيسة الكاثوليكية ضد الحكومة و مكنها من احتلال مقام الصدارة ضمن معارضيتها.

<sup>1</sup> -Nicaragua. *Encyclopedia Universalis*, op.cit.

<sup>2</sup> -Paraguay. *Encyclopedia Universalis*, op.cit.

- رغم الزخم الذي شهده الحراك المعارض في سنة 1985، من خلال تأسيس منطمتين إحداهما تمثل العمال و هي حركة نقابات العمال (M.I.T) و الأخرى تمثل الطلبة و هي "فدرالية طلبة جامعات الباراغواي" (F.E.U.P)<sup>(1)</sup>، إلا أن ذلك لم يكن له تأثير في اتجاه تغيير سياسات الحكومة. لكن التغيير الكبير أتى من صميم النظام ذاته و ليس من خارجه، و تحديدا إثر النزاع الذي نشب بين الجنرال ستروسنر و أحد الضباط الكبار في الجيش و هو الجنرال أندريس رودريغيز Andrés Rodriguez، فقد عارض الأخير سعي الأول لتوريث الحكم لنجله، و رد على قرار إحالته إلى التقاعد بتنفيذ انقلاب في أوائل سنة 1989، معلنا نهاية الحكم العسكري.

### 7-1- الأوروغواي:

- منذ استقلالها سنة 1828، لم تعرف الأوروغواي سوى حزبين سياسيين هما: الحزب المحافظ (Blanco) و الحزب الليبرالي (Colorado)، و يمكن القول أن تداول السلطة كان يتم بسلاسة بصفة عامة، رغم بعض الاختلالات في العملية السياسية على غرار الانقلاب العسكري في سنة 1946، الذي نتج عنه إسقاط حكومة المحافظين و استبدالها بحكومة ليبرالية.

- أفرزت السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة، التي كانت ليبرالية التوجه، تمللا في الأوساط الشعبية نتيجة افتقارها للبعد الاجتماعي، و اكتفائها بالتركيز على رفع معدلات النمو الاقتصادي. أدى ذلك في النهاية إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، ما أوجد بيئة مناسبة لانتشار الأفكار النابعة من الإيديولوجيا الماركسية، و مهد لظهور المنظمات الثورية على غرار ما حدث في مناطق أخرى من أمريكا اللاتينية، و تبرز في هذا الصدد "حركة التحرير الوطني" (Tupamaros) التي تأسست في أوائل الستينيات.

- وفرت العمليات التي قام بها "التوباماروس" مبررا للجيش من أجل التدخل بصفة أكبر في الشأن السياسي، و تصدر واجهة الحكم بعد أن كان يمارسه بشكل غير مباشر، ففي سنة 1973 تشكل مجلس للأمن الوطني بصلاحيات مطلقة، مقابل حل البرلمان و تعليق العمل بالدستور، إلى جانب حظر نشاط الأحزاب السياسية و النقابات المهنية و منظمات الطلبة. صار انتخاب الرئيس من صلاحيات مجلس الأمة المعين أعضاؤه من قبل مجلس الأمن الوطني<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> -Ibíd.

<sup>2</sup> -Uruguay. Encyclopedia Universalis, op.cit.

- اتبع الجيش أساليب قاسية في حربه ضد الحركة الثورية، و قد أثبتت تلك الأساليب فعاليتها حيث استطاعت إلحاق الهزيمة بالثوار، لكن الثمن مقابل ذلك كان باهظا، فعلى سبيل المثال نجم عن تركيز الحكومة على الشؤون الأمنية و إهمالها الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، هجرة نحو مليون شخص إلى الخارج خلال فترة لا تتعدى الخمس سنوات من 1972 إلى سنة 1976<sup>(1)</sup>. شجع الانتصار على حركة التمرد، قادة الجيش على تكريس سيطرتهم على السلطة، من خلال طرح مشروع دستور يضمن لهم ذلك في سنة 1980، لكن اتفاق الحزبين التقليديين على ضرورة إنهاء الحكم العسكري وقف حائلا دون نيل الجيش لمبتغاه، إذ أسفرت النتائج عن استجابة غالبية المصوتين لدعاة التصويت ضد مشروع الدستور المقترح، ما فهم على أنه رفض شعبي لاستمرار الجيش في الحكم و عجل باستئناف المسار الديمقراطي رسميا ابتداء من انتخابات سنة 1985.

### 8-1- البيرو:

- غالبا ما كان الاستقرار السياسي في البيرو هشا، فرغم وجود ما يشبه مظاهر لعملية سياسية ديمقراطية، إلا أن انتقال السلطة لم يكن بالضرورة سلسا. فعلى سبيل المثال تم إقصاء الفائز بانتخابات الرئاسة لسنة 1946 قبل انتهاء ولايته، كما تم إصدار قرار بحظر نشاط الحزب الحاكم آنذاك "التحالف الشعبي الثوري الأمريكي" (A.P.R.A)، ليلي ذلك مرحلة من عدم الاستقرار، تمخضت عن إعادة الترخيص للتحالف الثوري<sup>(2)</sup>. استمر تدخل الجيش في العملية السياسية و تكرر عزله للرؤساء المنتخبين في سنتي 1962 و 1968.

- نجم عن اشتغال الجيش بالشؤون السياسية، انفجار صراع بين الجناحين اليساري و اليميني في الجيش، لكن الكفة رجحت لصالح اليمينيين في نهاية المطاف، و كان ذلك تحديدا في النصف الثاني من السبعينيات. بعد فترة قصيرة من استقرار السلطة في أيدي الضباط اليمينيين، اندلعت احتجاجات شعبية على الأوضاع الاجتماعية المتردية، و قد استغلت القوى السياسية المدنية مطالب المحتجين في زيادة الضغط على النظام العسكري من أجل إعادة السلطة للمدنيين. توج نضال المعارضة بإعلان الجيش نيته تنظيم انتخابات لتشكيل مجلس تأسيسي يكلف بمهمة صياغة دستور جديد للبلاد، و تم ذلك في عام 1979<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup>- كيالي، عبد الوهاب و آخرون. موسوعة السياسة، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1985، صفحة 389.

<sup>2</sup> -Pérou. *Encyclopedia Universalis*, op.cit.

<sup>3</sup> -Ibíd.

## 9-1- السلفادور:

- لقد استقرت السلطة في أيدي قادة الجيش السلفادوري بصفة تكاد تكون نهائية، و هو ما سمح بتصنيف النظام السياسي القائم على أنه نظام عسكري، رغما عن الواجهة المدنية المكونة من عدد من الأحزاب التي أسسها و تزعمها عسكريون. أبرز نموذج عن ذلك هو "حزب المصالحة الوطنية" (P.C.N) الذي أسسه العقيد خوليو ريفيرا Julio Rivera في سنة 1962<sup>(1)</sup>، حيث تكرر فوز هذا الحزب بالانتخابات إلى حد إشاعة شعور عام بين المواطنين، بعدم جدوى الانتخابات كوسيلة لتغيير أوضاعهم، بل و دفع البعض إلى رفض العملية السياسية برمتها و التفكير في بدائل أكثر فعالية.

- بدأت الاضطرابات مباشرة بعد إعلان فوز مرشح المصالحة الوطنية الجنرال كارلوس روميرو Carlos Romero في انتخابات سنة 1977، حيث استهل ولايته بفرض حالة الطوارئ، حظر الإضرابات و المظاهرات التي نظمت في الأصل احتجاجا على الطريقة التي وصل بها إلى الحكم، إذ اتهمت المعارضة الجيش بالتلاعب بنتائج الانتخابات لصالح الجنرال روميرو. تعززت القبضة الأمنية في مواجهة المعارضين مع وصول ضباط من أقصى اليمين إلى الحكم إثر انقلاب سنة 1979، و لم تفرق الممارسات القمعية بين المعارضين للنظام الحاكم و المعارضين فقط على تلك الممارسات، فقد تم اغتيال أسقف العاصمة سان سلفادور أوسكار روميرو Oscar Romero، بعد دعوته الجيش إلى وقف أعمال القتل<sup>(2)</sup>.

- دفع اشتداد القبضة الأمنية عددا من المجموعات اليسارية المسلحة إلى تشكيل كيان موحد بهدف جعل جهودها أكثر فعالية، ففي أواخر سنة 1980 ظهرت "جبهة فارابونديو مارتي للتحريض الوطني" (F.M.L.N)، بدعم مباشر من كل من كوبا و نيكاراغوا. رغم الأساليب البشعة التي اتبعتها الجيش السلفادوري في حربه ضد الحركات الثورية، و منها المجازر التي اقترفت في حق المدنيين من قاطني القرى المتهم بإيواء و دعم المتمردين، و منها مجزرة شهر مايو 1980 التي راح ضحيتها 600 مدني<sup>(3)</sup>، إلا أن السلطات وجدت نفسها مجبرة في نهاية المطاف على بدء مسار تفاوضي من أجل التوصل إلى حل ينهي الحرب الأهلية، مسار انطلق من منتصف الثمانينات و توج بتوقيع اتفاق نهائي بداية التسعينيات.

<sup>1</sup> -El Salvador. *Encyclopedia Universalis*, op.cit.

<sup>2</sup> - LOWY, Michael. *Marxisme et théologie de la libération* [En ligne]. Disponible sur: <gate.iire.org/cer/PDF%20CER%2010.PDF> (consulté le 30/03/2014). P 28.

<sup>3</sup> -كيالي، عبد الوهاب و آخرون. *موسوعة السياسة*، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1985، صفحة 227.

## 10-1- الأرجنتين:

- تجسد التجربة الأرجنتينية نموذجا واضح المعالم عن الصراع بين القوى اليسارية و القوى اليمينية، فالأولى يمثلها التيار البيروني نسبة إلى الرئيس خوان بيرون Juan Perón و الثانية يمثلها الجيش، فرغم أن الحركة اليسارية دائما ما وصلت إلى الحكم عبر الانتخابات إلا أنها غالبا ما تعرضت للإقصاء بواسطة الانقلابات العسكرية، و على سبيل المثال قام الجيش بعزل الرئيس بيرون في سنة 1955 و أجبره على مغادرة البلاد، كما سعى الجيش لإزالة كل آثار العهد البيروني، حيث تم منع كل من عرف بولائه لبيرون من الوصول إلى المناصب العليا في مؤسسات الدولة<sup>(1)</sup>. لكن كل ذلك لم ينجح في تقويض شعبية بيرون لدى الفئات الدنيا التي ازدهرت أوضاعها المعيشية تحت حكم بيرون، ففي الفترة التي أعقبت الإجراءات المضادة للبيرونية، فاز بمنصب الرئاسة اثنان من الموالين لبيرون و كان ذلك في سنتي 1958 و 1973، بل إن بيرون تولى بنفسه الرئاسة مجددا إثر انتخابات مبكرة أجريت في سنة 1973، لكنه توفي بعد ذلك بأقل من سنة.

- تدخل الجيش في العملية السياسية مرة أخرى من خلال انقلاب شهر مارس من سنة 1976، الذي أفضى لإقصاء إيزابيل بيرون Isabel Perón عن الحكم، و تعيين الجنرال خورخي فيديلا Jorge Videla رئيسا للبلاد. كان الانقلاب فاتحة لمرحلة غير مسبوقة من حيث قسوتها في قمع المعارضين اليساريين، حتى أطلق عليها لقب " الحرب القذرة". أسفرت الحملة على المعارضة اليسارية عن مقتل نحو 19 ألف شخص<sup>(2)</sup> و اختفاء آلاف آخرين قسرا على أيدي الأجهزة الأمنية.

- ساهمت كل من الحرب القذرة و الوضع الاقتصادي المتدهور في إضعاف شعبية حكم الجيش لدى المواطنين الأرجنتينيين، أما الهزيمة العسكرية أمام بريطانيا إبان حرب جزر المالوين سنة 1982، فقد قصمت ظهر النظام العسكري نهائيا و عجلت بانتهياره، و زواله بعد ذلك بصفة رسمية بعد أقل من سنة من ذلك .

<sup>1</sup>- BROWN, Jonathan Charles. A brief history of Argentina, Facts on file, 2<sup>nd</sup> edition, New York, 2010, P 219.

<sup>2</sup>- Ibid, P 243.

## 2- المبحث الثاني: الظروف الاقتصادية في أمريكا اللاتينية:

- ورثت دول أمريكا اللاتينية عن الاستعمار الأوربي، نظاما اقتصاديا رأسماليا، لكنه لم يعرف تطورا كبيرا، فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت هاته الدول تكتفي بتصدير المواد الأولية من محاصيل زراعية و معادن نحو الدول المتقدمة (الولايات المتحدة و أوربا الغربية)، و تستورد منها السلع المصنعة، وكان القطاع الزراعي محتكرا من قبل كبار ملاك الأراضي "Latifundia" الذين يشكلون أقلية من مجموع المزارعين، في مقابل صغار المزارعين الذين إما يملكون قطعا صغيرة "Minifundia" أو لا يملكون على الإطلاق و يشتغلون كمحاصيين، أو عمال باليومية في الإقطاعيات. مع استعارة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي، بات الاقتصاد الميدان الرئيسي للتنافس بين النظامين الاقتصاديين الذين يقترحانها، الرأسمالية و الاشتراكية على الترتيب، و وجدت دول العالم الثالث نفسها أمام ضرورة الاختيار بين أحد الطرفين. لكن بما أن أمريكا اللاتينية كانت ذات اقتصاد رأسمالي، فقد كان الاستمرار في تبني نفس النهج أسهل خيار، و لكن هذه المرة بدعم من الولايات المتحدة و تحت غطاء مشروع التنمية، الذي وفرت نظريات النمو الاقتصادي، التي ظهرت أديباتها الأولى في بداية الخمسينيات، نموذجه الأخرى بالإتباع، فقد عقدت الولايات المتحدة اتفاقيات ثنائية و أحلاف دولية مع العديد من دول أمريكا اللاتينية لمساعدتها في تنفيذ مشاريعها الاقتصادية، كما منحت قروضا للكثير من الحكومات.

- برغم تعدد الكتابات حول نظرية النمو الاقتصادي، إلا أن جميعها تدعي أن التخلف الذي يعرفه أي مجتمع هو نتيجة عوامل داخلية إما نفسية، ثقافية، اقتصادية أو سوسولوجية، و أن النمو الاقتصادي لأي بلد يمر عبر مراحل مختلفة نوعيا، "فعندما تواجه دولة ما صعوبات لتحقيق تقدم على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي أو السياسي، فإن التفسير الثابت لذلك يتمحور حول غياب المقومات الضرورية للتطور، سواء كانت ثقافية، نفسية، اجتماعية، اقتصادية أو مؤسسية، بناء عليه فإن مشاكل و معوقات التنمية حسب هذا النموذج، هي ذات جذور داخلية"<sup>(1)</sup>. فيما يلي نستعرض تلك مراحل النمو الاقتصادي حسبما يراها أشهر رواد هذه النظرية ألا و هو الاقتصادي الأمريكي والت ويتمان روستو Walt Whitman Rostow، صاحب كتاب "مسار النمو الاقتصادي" (The Process Of Economic Growth) المنشور في 1953 و كتاب "مراحل النمو الاقتصادي" (The Stages Of Economic Growth) الذي نشر في سنة 1960. و

<sup>1</sup> -CHEW, Sing C. And LAUDERDALE, Pat. Theory and methodology of world development: the writing of Andre Gunder Franck, Palgrave McMillan, New York, 2010, P 1.



الذي استخلص هذه النظرية بعد استقراره للتطور الاقتصادي لعدة بلدان كالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا و دول أوروبا الغربية. و تقوم نظرية روستو على اعتبار التطور الاقتصادي للمجتمعات، يمر عبر خمسة مراحل، و هي:

1- المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي، ذو البنية التراتبية الجامدة، تشكل الأرض مصدر الثروة، و تكون آفاق التغيير مسدودة.

2- المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للانطلاق، ... تعرف تطورا في الإنتاج نظرا للتقدم التقني، كما يتجاوز فيها معدل نمو الاستثمار معدل النمو السكاني.

3- المرحلة الثالثة: مرحلة الإقلاع (Take-off)، تشكل المرحلة الأهم رغم قصرها الزمني النسبي، حيث تظهر فيها الفروع الرئيسية للصناعة التحويلية، و ينتظم فيها النمو الاقتصادي.

4- المرحلة الرابعة: مرحلة النضج، يتم فيها تعويض الصناعات القديمة بصناعات حديثة، كما يتجاوز معدل النمو الاقتصادي معدل النمو السكاني، ما يسمح بتحسين مستوى العيش.

5- المرحلة الخامسة: مرحلة تلبية حاجات الاستهلاك الكثيف<sup>(1)</sup>.

- لقد ظهرت نظريات النمو الاقتصادي و عرفت رواجاً كبيراً في ظرف زمني قصير، و تحولت جهود الحكومات المحلية في كثير من دول العالم الثالث، بالاستعانة بعلماء اقتصاد و اجتماع، إلى العمل على تحقيق التنمية لبلدانهم عبر تطبيق تلك النظريات و تحويلها إلى برامج و خطط عملية، حجر الزاوية فيها التركيز على التصنيع كقاطرة للنمو الاقتصادي. و في هذا السياق، أنت اقتراحات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (C.E.P.A.L) و هي هيئة تابعة للأمم المتحدة، حيث أنها أجرت دراسة معمقة لبنية اقتصاد دول القارة، و توصلت إلى ما يلي:

- إن النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية القائمة على مبدأ التفوق المقارن، و التي تفيد بأن مصلحة أي دولة تكمن في التركيز و التخصص في إنتاج السلعة، التي تسمح بإنتاجها موارد البلاد و إمكانياتها، حتى لو كانت مواد أولية زراعية أو استخراجية، أي أن دولة معينة، يمكن أن تخصص في أول الأمر في تصدير نوع أو أنواع معينة من المواد الأولية، و مع تراكم الثروة، يمكنها التحول تدريجياً نحو التصنيع و تستطيع مع تطور قطاعها الصناعي أن تصبح دولة مصدرة للسلع المصنعة، يؤكد خبراء اللجنة الاقتصادية أن هذه النظرية لا تجد ما يدعمها على

<sup>1</sup> -MATHIOT, Jean. Décollage économique. In: Encyclopedia Universalis, Op. cit.

أرض الواقع، فمع أن دول أمريكا اللاتينية تلعب منذ فترة طويلة دور المصدر للمواد الأولية إلا أن منحى تطور اقتصادياتها لا يوحي بتحول بنية هاته الاقتصاديات، لتصير أكثر تقدماً.

- إن علاقة التبادل التجاري بين دول أمريكا اللاتينية و الدول المتقدمة اقتصادياً، قد أنتجت في الواقع علاقة تبعية، حيث تقوم الدول الفقيرة بتصدير المواد الأولية نحو الدول الغنية ثم تستورد من هاته الأخيرة سلعا مصنعة بأثمان أعلى و يؤدي ذلك إلى نزف جزء كبير من ثروة الدول الفقيرة و عدم قدرتها على توفير الموارد اللازمة لإجراء تحولات كبرى في بنية اقتصادياتها، تنقلها من هيمنة القطاع الزراعي و الاستخراجي إلى بناء قطاع صناعي قوي. فعلاقة التبادل الحالية تتم بين مركز هو الدول المتقدمة، و أطراف أو هوامش هي الدول المتخلفة المصدرة للمواد الأولية، و نتج عن ذلك تراكم الثروة في المركز و ارتفاع المستوى التكنولوجي لديه، الأمر الذي انعكس في صورة زيادة الإنتاج و بالتالي ارتفاع صادراته إلى الأطراف التي حرمتها نزيف الثروة من تصنيع ما تحتاجه من سلع و بقيت في حاجة دائمة إلى استيرادها من المركز بفارق كبير عن أسعار المواد الأولية، و" هذا المسار يولد التبعية إلى الخارج بصفة آلية. إن التخلص من هذا النظام العالمي الذي يمنح مواقع غير متكافئة، يكون بتشجيع التصنيع الذي يلبي الطلب الداخلي، أي أن تتحول "الأطراف" إلى مصنعة للسلع التي كانت حتى الآن تستوردها من "المركز"، من خلال تنفيذ سياسة لإحلال الواردات"<sup>(1)</sup>. و من شأن هذه السياسة أن توفر للدول المتخلفة موارد مالية كبيرة، كما تسمح لها باستغلالها في الاستثمار المحلي سواء في البنى التحتية أو المؤسسات الصناعية، أو حتى للإنفاق العام، كما أن تشجيع الدول على إنتاج ما تحتاجه من سلع حتى لو كان هذا الإنتاج سيبدأ ضعيفاً أو أن وتيرة نمو ستكون متواضعة، لا يعني توقف الدول المتخلفة عن تصدير المواد الأولية، بل عليها العمل على الصعيدين معا.

- إن أهم مبدأ تقوم عليه اقتراحات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية هو إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية عبر انتهاء النظام الرأسمالي، و لم هي لم تقم سوى بتوضيح السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق أفضل النتائج، و قد حظيت اقتراحاتها بالقبول لدى الكثير من حكومات القارة التي وضعتها حيز التنفيذ ضمن سعيها لتطوير اقتصادياتها.

<sup>1</sup> - ROLLINAT, Robert. la dépendance en Amérique latine [en ligne], disponible sur <[www.usp.br/prolam/downloads/2005\\_1\\_5.pdf](http://www.usp.br/prolam/downloads/2005_1_5.pdf)> ( Consulté le 30/03/2015).

## 2-1- بوليفيا:

- يقوم الاقتصاد البوليفي على قطاعي أساسيين هما التعدين و الزراعة، حيث بدأ استغلال المناجم منذ العهد الاستعماري، و هي تخص القصدير، الفضة، الرصاص بالإضافة إلى معادن أخرى، و كانت المناجم محتكرة من قبل ثلاث عائلات و تم بعد الثورة سنة 1952 تأميمها و وضعها تحت إشراف الشركة البوليفية للمناجم (Comibol)، كما قامت الحكومة الثورية بإنشاء مركزية نقابية. أما القطاع الزراعي و الذي يوظف أكبر عدد من الأيدي العاملة، فقد شهد إصلاحا في أواسط الستينيات، تم بموجبه إعادة توزيع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي كانت محتكرة من قبل كبار الملاك، و بنهاية سنة 1965 تم توزيع 650.000 هكتار على 170.000 أسرة مزارعة<sup>(1)</sup>. و قامت الحكومة الثورية أيضا بتوسيع القطاع العام من خلال سياسة تأميم المؤسسات الأجنبية و الخاصة التي انتهجتها، لكن ذلك انتهى بانقلاب الضباط اليمينيين سنة 1964 الذي أعاد فتح المجال أمام عودة الشركات الأجنبية و على رأسها الأمريكية، لكن الانفتاح الاقتصادي لم يدم طويلا إذ استكملت مسيرة التأميم بتولي الجناح اليساري من الجيش البوليفي الحكم إثر انقلاب 1970، و تم تأميم شركة النفط الأمريكية "نفط الخليج" (Gulf Oil) في نفس السنة.

- سجل الاقتصاد البوليفي، إبان فترة حكم الجنرال بانزر من 1971 إلى 1978، معدل نمو غير مسبوق إذ بلغ 6 % و انخفضت نسبة التضخم إلى 18 %<sup>(2)</sup>، في المقابل لم يشهد المستوى الاجتماعي نموا مماثلا إذ كانت نسبة وفيات الأطفال تبلغ 202 ‰، و نظرا لاعتماد الحكومة على القروض الممنوحة من الولايات المتحدة إضافة إلى المؤسسات المالية الدولية، في إنجاز مشاريعها الصناعية، فقد ارتفعت الديون الخارجية من 670 مليون دولار سنة 1970 إلى 3 ملايين دولار سنة 1979 و هذا الأمر جعل الحكومة تخصص جزءا كبيرا من مداخيلها لتسديد الفوائد المترتبة عن الديون و تقليص الإنفاق العام، و رافق ذلك انخفاض أسعار مادة القصدير، أهم مصادر العملة الصعبة، بنسبة 3% خلال نفس الفترة تقريبا<sup>(3)</sup>. رغم أن النظام العسكري كان قد ألغى حق الإضراب و حل المنظمات النقابية إلا أن الوضع الاجتماعي المتدهور، خاصة بعد ارتفاع معدل التضخم إلى 45 % سنة 1978<sup>(4)</sup>، دفع العمال و الطلبة إلى تنظيم مظاهرات كبرى، و هدأ الوضع قليلا ليُسمح بإجراء انتخابات العام 1980، لكن الحكومات العسكرية التي حلت محل الرئيس المنتخب لم تتجح في معالجة الوضع الاقتصادي المتردي رغم استمرارها إلى

<sup>1</sup> -BERNARD, Jean-Pierre et LABROUSSE, Alain. Bolivie, In: *Encyclopedia Universalis*, Op. cit.

<sup>2</sup> -Ibid.

<sup>3</sup> -Ibid.

<sup>4</sup> -Ibid.

سنة 1982 ثم لجأت أخيرا إلى ترك السلطة و استدعاء الرئيس المنتخب سابقا سيلاس سوازو، هذا الأخير الذي وجد نفسه في مواجهة وضع اقتصادي صعب.

## 2-2- البرازيل:

- بعد انتهاء الحرب، انتهجت البرازيل إستراتيجية تنموية تقوم على تشجيع التصنيع، فالمداخيل الكبيرة التي كانت تأتي من الصادرات الزراعية مكنت الحكومة من تمويل مشاريع البنية التحتية و القواعد الصناعية، إلى جانب ذلك، جعلت الحكومة من أولوياتها التنسيق المستمر مع القطاع الخاص فيما يتعلق بتحديد مجالات الاستثمار و ضبط السياسة العامة. و تم إنشاء عدة مجتمعات صناعية مملوكة للدولة، من النفط إلى قطاع التأمينات كما أوجدت الحكومة البنى التحتية الضرورية و المؤسسات المالية، و وفرت الحماية لقطاعات صناعية و مناطق معينة كإجراءات تحفيزية. لقد كانت الخمسينيات و الستينيات مرحلة تأسيس القاعدة التي ستقوم عليها الصناعة البرازيلية في المستقبل، في غضون ذلك استمرت سيطرة الإنتاج الزراعي على مصادر العملة الصعبة، فحتى نهاية الستينيات كان البن يشكل أكثر من 40 % من قيمة الصادرات، فيما شكلت سلع أخرى كالقطن، السكر، الكاكاو و الحديد ما تعادل نسبته نحو 50 % من الصادرات<sup>(1)</sup>.

- لكن سياسة تشجيع الصناعة، و الموارد الكبرى التي وفرت لها لم ترفق بسياسة اجتماعية تهتم بتحسين مستوى عيش الطبقة العاملة بصورة خاصة و المواطنين عموما، و كان من نتائج ذلك تعمق الفجوة الاقتصادية بين قمة و قاعدة الهرم الاجتماعي، ففي سنة 1960 كان 5 % من كبار الأغنياء يستحوذون على 28.3 % من الدخل الوطني، و قد ارتفعت هذه النسبة إلى 34.1 % سنة 1970، بينما كان 50 % من الأشد فقرا ينالون 17.4 % من الدخل الوطني، ثم انخفضت هذه النسبة إلى 14.9 % بحلول سنة 1970<sup>(2)</sup>. و إذا كانت المناطق الحضرية قد شهدت تطورا معيناً تجلى في توفير وظائف ضمن المناطق الصناعية و مشاريع البنية التحتية، فإن الأرياف ظلت بعيدة عن دائرة التنمية، فالى جانب الافتقار إلى المرافق العامة فإن القطاع الزراعي الذي يشكل مصدر عيش سكان الأرياف، لم يشهد أي إصلاح، فحسب إحصاء أجري سنة 1975، كان صغار المزارعين Minifundia الذين يبلغ متوسط مساحة أراضيهم 3.45 هكتار يشكلون نسبة 52 % من مجموع المؤسسات الفلاحية، في حين أن المساحة الإجمالية لأراضيهم لا تمثل سوى

<sup>1</sup> -FURTADO, Celso. Brésil. In: *Encyclopedia Universalis*, op.cit.

<sup>2</sup> -Ibid.

2.7% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة<sup>(1)</sup>. بما أن المساحات التي يستغلها صغار المزارعين لم تكن تكفيهم لتحقيق الاكتفاء الذاتي على الأقل، فقد تسببت في هجرات واسعة نحو المناطق الحضرية للظفر بوظائف في المصانع، و انعكست في صورة مدن الصفيح و العشوائيات أو ما يعرف بـ "Favelas"، التي تفتقر إلى المرافق الحيوية، و أشهرها التي أقيمت في محيط مدينتي ريو دي جانيرو و Rio De Janeiro و ساو باولو Sao Paulo، و شهدت هاته العشوائيات معدل نمو كبير جراء تضاعف أعداد النازحين من الأرياف، فمثلا ارتفع عدد قاطني عشوائيات ريو دي جانيرو من حوالي 170.000 ساكن سنة 1950 إلى أكثر من 600.000 في سنة 1980<sup>(2)</sup>.

- خلال الحكم العسكري 1965-1985 حافظ الاقتصاد البرازيلي على معدل نمو مرتفع، نتيجة اتساع القاعدة الصناعية و تخصيص موارد كبرى لتشجيع الاستثمار الصناعي، كما ساعد على ذلك وفرة الأيدي العاملة، و سجل نمو الاقتصاد البرازيلي ما بين أوائل الخمسينيات و نهاية السبعينيات نموا سنويا مستمرا بلغ متوسطه نحو 7%، لكن التضخم سجلا ارتفاعا كبيرا و مفاجئا خلال السنة 1980 إذ بلغ نحو 55%<sup>(3)</sup>، و تسبب في أزمة اقتصادية غير مسبوقه، و كان من نتائج الركود الاقتصادي، إثارة سخط الطبقات الفقيرة التي تشمل أغلبية المواطنين، و التي تتركز في الأرياف و الأحياء العشوائية، حيث تأثرت قدرتها الشرائية الضعيفة أصلا بشكل كبير، كما أجمت الأزمة الاقتصادية، المعارضة السياسية للحكم العسكري، و زادت من شعبيتها، و هذا الأمر تجلى لاحقا في عودة الحكم المدني.

### 3-2- التشيلي:

- يقوم الاقتصاد التشيلي على قطاع المناجم، الذي تسيطر الشركات الأمريكية على حصة كبيرة منه، و يأتي النحاس في مقدمة مصادر العملة الصعبة، و أكبر مستورد له هو الولايات المتحدة الأمريكية. أثناء الحرب الكورية في أوائل الخمسينيات ارتفعت مداخيل البلاد نتيجة ارتفاع الطلب على النحاس، لكن هذه المداخيل انخفضت بشكل كبير بعد نهاية الحرب سنة 1954. لاحقا، عمل الرئيس أليساندري على تحديث الاقتصاد و بناء قاعدة صناعية، عن طريق إتباع سياسة اقتصادية ليبرالية، حيث اكتفت الدولة بسن القوانين المحفزة للاستثمار و تهيئة البنية التحتية و تجميد الرواتب. استطاعت التشيلي خلال الفترة 1959-1964 تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ 3.7

<sup>1</sup> -Ibid.

<sup>2</sup> - "favela". Encyclopædia Britannica. Op. cit.

<sup>3</sup> -FURTADO, Celso. op.cit.

1) %، لكن نسبة التضخم بقيت مرتفعة، ليشكل خفضها إحدى مهام الحكومة اللاحقة بقيادة إدواردو فراي، إضافة إلى الاستمرار في تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي و وضع خطة للإصلاح الزراعي. بحلول سنة 1970 كان معدل التضخم قد انخفض إلى 36 % بعد أن كان 50 % سنة 1964، فيما ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 4.3 %<sup>(2)</sup>، أما مشروع الإصلاح الزراعي فقد سار ببطء شديد نظرا لمعارضة كبار الملاك و نفوذهم في مؤسسات الدولة، و كذلك للإمكانيات الكبيرة التي يتطلبها إنشاء قرى زراعية مزودة بالمرافق الضرورية، و هذا ساهم في توجيه الناخبين من سكان الأرياف نحو الأحزاب اليسارية و تجسد في فوز الدكتور سلفادور ألييندي في انتخابات العام 1970، و ساهم في ذلك أيضا، النزاع الذي نشب بين الحكومة و النقابات، إذ نظمت هاته الأخيرة احتجاجات و إضرابات جراء تدهور الوضع المعيشي للعمال الناجم عن التضخم و تجميد الأجور، و خفض الحكومة لمخصصات الإنفاق العام (التعليم و الصحة)، و هو شرط أساسي للحصول على القروض من المانحين الخارجيين.

- اعتمد ألييندي خططا قصيرة المدى من أجل مواجهة المشاكل الملحة، كما أن عدم لجوئه إلى إعداد برامج لإعادة هيكلة الاقتصاد كامن المحتمل أن يستغرق وقتا طويلا ثم لا ينتج عنه شيء في حال ما إذا قررت المعارضة المسيطرة على البرلمان الوقوف في وجهه، بموازاة ذلك قام ألييندي بتأميم مناجم النحاس و عدد من البنوك، و أعلن عزمه إجراء إصلاح زراعي، و في السنة الأولى من حكمه ارتفع الناتج المحلي بنسبة 8.3 % و زاد الإنتاج الصناعي بمعدل 12 %<sup>(3)</sup>، لكن الانجازات الاقتصادية بدأت تنهار خلال السنة الثانية من الحكم حيث انخفض حجم الناتج المحلي بشكل كبير و أدى هذا إلى بلوغ التضخم مستويات عالية تقدر بقرابة 300 %، و تجدر الإشارة أن الأوليغارشية بعد أن أدركت أن استمرار ألييندي في الحكم يشكل تهديدا لمصالحها، عملت على خفض الإنتاج، فيما شجعت المعارضة اليمينية ممثلة بالحزب الديمقراطي المسيحي تنظيم المظاهرات الاحتجاجية ضد الحكومة، و تفجر السخط الشعبي على الوضع الاقتصادي في أواسط سنة 1973 بتنظيم عمال نقل البضائع إضرابا عاما شل البلاد و سبب أزمة إمدادات حادة، و بعد ذلك بأشهر قليلة تدخل الجيش لعزل ألييندي.

- انتهج الجيش في حكمه خلال الفترة 1973-1989، مبادئ الليبرالية الجديدة - Néolibéralisme، و تمثلت في إلغاء القيود الجمركية التي فرضت سابقا لحماية الإنتاج

<sup>1</sup> - sans nom, Economic development in chile since the 1950s [en ligne]. Disponible sur: <http://www.cieplan.org/media/publicaciones/archivos/27/Indice.pdf> (consulté le 15/06/2014). P7.

<sup>2</sup> - SPOERER, Sergio. Chili. In: Encyclopedia Universalis, op.cit

<sup>3</sup> -. Ibid.

المحلي، ما أدى إلى إغراق السوق المحلية بالسلع المصنعة الآتية أساسا من الولايات المتحدة، و أجبر ذلك المستثمرين المحليين إلى تحويل استثماراتهم من القطاع الصناعي إلى قطاع الخدمات، كما تم تحرير الأسعار و فتح الأسواق أمام المنافسة الحرة، إضافة إلى ذلك قامت الحكومة ببيع مؤسسات القطاع العام إلى رجال أعمال محليين و أجانب، و حتى الأراضي التي أمتها الدولة سابقا في إطار مشروع الإصلاح الزراعي تم إعادتها إلى أصحابها. يتضح التطور الحقيقي للاقتصاد التشيلي خلال فترة حكم الجنرال بينوشي، عبر المقارنة بين المؤشرات التي ميزت الفترة 1960-1970 التي شهدت سياسة اقتصادية ليبرالية معتدلة و الفترة 1974-1988 التي تميزت بالتحول الليبرالي العنيف إثر مجيء الجيش إلى الحكم، ففي الفترة الأولى بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي 4.5 %، بينما تراجع خلال الفترة الثانية إلى 2.6 %، انخفض معدل نمو الاستثمارات من 20.2 % في الفترة الأولى إلى 15.2 % إبان الفترة الثانية، انتكس معدل النمو السنوي للقطاع الصناعي بتسجيله انخفاضا من 5.5% خلال الفترة الأولى إلى 0.8% خلال الفترة الثانية، في المقابل سجلت نسبة البطالة ارتفاعا من 6.4% خلال الفترة الأولى إلى 20% في عهد بينوشي، كما أن الأولويات الملحة للحكومة لم تكن تشمل زيادة الإنفاق العام (التعليم، السكن، الصحة و التأمين الاجتماعي) و لذلك لم تزد حصة هذا القطاع من نفقات الدولة، عن المستوى الذي بلغته سنة 1970<sup>(1)</sup>.

#### 4-2- غواتيمالا:

- كغيرها من دول أمريكا اللاتينية، تتميز غواتيمالا بسيطرة الزراعة على النشاط الاقتصادي، و تستأثر الزراعة بتشغيل النسبة الأكبر من اليد العاملة، لكن المساحات الأكبر من الأراضي الزراعية تابعة لأقلية من كبار الملاك الإقطاعيين Latifundios، و لم تكن طبقة كبار الملاك مكونة من الأرستقراطية المحلية فقط، بل سمحت سياسة الحكومات السابقة الليبرالية، للأجانب أفرادا كانوا أو مؤسسات، بتملك قطع أرض و استغلالها، و كانت شركة الفاكهة الأمريكية " United Fruit Company " أهم شركة أجنبية من حيث حجم الاستثمارات، إذ كانت تحتكر إنتاج و تصدير الموز، و بحلول الخمسينيات بلغت المساحة التي تمتلكها أكثر من 220.000

<sup>1</sup> -Ibid.

هكتار، كما كانت تشرف على استغلال جل خطوط السكة الحديدية في البلاد، إضافة إلى تسييرها للميناء البحري الوحيد المطل على المحيط الأطلسي<sup>(1)</sup>.

- مثلت سياسة الحكومات التي أتت بعد انتفاضة سنة 1945، قطيعة مع سابقتها، حيث صارت الأولوية العمل على توزيع عادل للثروة و مواجهة الاحتكارات التي أدت سابقا إلى إثراء الأقلية على حساب الأغلبية، حيث كان 2.2 % من السكان يحوزون ما يفوق 70 % من نسبة الأراضي، و كانت الأغلبية العظمى من المواطنين بالكاد يملكون من الأرض ما يمكنهم استغلالها من تحقيق الاكتفاء الذاتي<sup>(2)</sup>. فأعلن الرئيس جاكوبو أربنز بعد انتخابه سنة 1951 نيته استكمال مشروع الإصلاح الزراعي الذي بدأه سلفه.

- صدر قانون الإصلاح الزراعي في شهر يونيو 1952، و تم تطبيقه على عدة مراحل، كانت آخرها سنة 1954، و في المحصلة استحوذت الدولة على نحو 162.000 هكتار من مجموع 220.000 هكتار التي تمتلكها شركة "United Fruit"، مقابل تعويض مالي<sup>(3)</sup>. هناك شبه إجماع على أن مشروع الإصلاح الزراعي و تحديدا استحواذ حكومة الرئيس أربنز على أراضي الشركة الأمريكية هو الذي دفع الحكومة الأمريكية للترتيب لانقلاب سنة 1954، رغم ما تذرعت به من سيطرة الشيوعيين على مؤسسات الدولة في غواتيمالا، و لكن هناك أيضا قوى محلية رأت في سياسة أربنز تهديدا لمصالحها و هي تحديدا الأوليغارشية المالكة للأراضي. قامت حكومة الانقلاب بإلغاء كافة قرارات تأميم و مصادرة أملاك الخواص و على رأسهم الشركة الأمريكية، التي اتخذتها الحكومة السابقة، و تحول الاقتصاد الغواتيمالي مرة أخرى نحو الليبرالية، لكن هذه المرة بإشراف مباشر من الولايات المتحدة، بعد انضمام غواتيمالا إلى "التحالف من أجل التقدم" "Alliance pour le progrès" الذي أعلن إنشائه في سنة 1961، و ينص ميثاقه التأسيسي على التزام الولايات المتحدة بدعم الدول الأعضاء في التحالف من أجل تطوير اقتصاداتها.

- رغم الأموال التي تدفقت في صورة قروض و مساعدات، إلا أن غواتيمالا لم تستطع بناء قطاع صناعي كما كان مأمولا، و استمرت الزراعة في السيطرة على الاقتصاد حيث بقيت تشغل نحو 60 % من السكان، و في غياب إصلاح زراعي سادت الاحتكارات حيث كان 90 % من

<sup>1</sup> -KIRCH, John. *Covering a coup : The American press and Guatemala in 1954* [en ligne]. Disponible sur: <<http://www.imerrill.umd.edu/johnkirch/files/2010/03/Covering-a-Coup-John-Kirch.pdf>> (consulté le 17/06/2014) P 4.

<sup>2</sup> -Ibid. P 4.

<sup>3</sup> -Ibid. P 4.



المالكين يحوزون قطعاً مساحتها أقل من 7 هكتارات<sup>(1)</sup>، في مقابل ارتفاع الاستثمارات في الزراعة التصديرية: البن، القطن، الموز و قصب السكر، و التي تولتها الشركات الأجنبية على غرار يوناييتد فروت. في المقابل تفاقمت المشاكل الاجتماعية خلال فترة الحكم العسكري نتيجة غياب السياسات الاجتماعية عن برامج الحكومات المتعاقبة، و كذلك نتيجة قيام الحرب الأهلية التي أجبرت كثيراً من الفلاحين على ترك قراهم و النزوح نحو مناطق أكثر أماناً، و هذا الأمر الأخير أثر على الإنتاج الزراعي، فمثلاً انخفض إنتاج القطن في سنة 1981 بنسبة 10 %، و في أواسط الثمانينيات كان الوضع سيئاً جداً حيث كانت البطالة تمس نصف الفئة القادرة على العمل، في حين بلغ معدل التضخم 35%، و بنهاية سنة 1988 كان 72 % من سكان غواتيمالا يعيشون في فقر مدقع<sup>(2)</sup>.

## 2-5- نيكاراغوا:

- طيلة فترة حكم عائلة سوموزا التي امتدت من 1936 إلى 1979، كان الاقتصاد الذي يقوم في الأساس على الزراعة، بأيدي ثلاثة أطراف هي أولا العائلة الحاكمة، كبار ملاك الأراضي Latifundios و الشركات الأجنبية و تحديدا الأمريكية. استغل آل سوموزا فترة حكمهم التي امتدت لقرابة 40 سنة في بناء إمبراطورية اقتصادية ضمت نحو ثلث الأراضي الزراعية في البلاد، و فرضوا سيطرتهم على الفروع الصناعية الرئيسية، أما كبار ملاك الإقطاعيات الزراعية فكانوا يملكون نسبة كبيرة من الأراضي قياساً إلى حجمهم بالنسبة إلى مجموع المزارعين، فمثلاً كان 1.8 % من كبار الملاك يحوزون ما تفوق نسبته 47 % من الأراضي الزراعية، في حين كانت الإقطاعيات الصغيرة التي يشرف عليها 41.6 % من المزارعين، لا تتعدى حصتها 2.2 % من مجموع الأراضي<sup>(3)</sup>. و كانت الشركات الأجنبية تشرف أيضاً على بعض الإقطاعيات الزراعية التي تنتج محاصيل موجهة للتصدير كالموز، بالإضافة إلى استغلال مناجم الفضة و النحاس. إن السياسة الاقتصادية الليبرالية التي سادت لعقود في نيكاراغوا أفضت إلى وقوع الاقتصاد تحت سيطرة مثلث يتشكل من أفراد نظام الحكم، الأوليغارشية المحلية و الشركات الأجنبية، و أدى ذلك إلى خلل كبير في توزيع الثروة انعكس في شكل استقطاب حاد بين الطبقتين العليا و الدنيا، و لعل التقرير الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في سنة 1979، يعطي فكرة عن الوضع السائد آنذاك، كما أنه يسمح بإدراك منحى تطور الاقتصاد في نيكاراغوا

<sup>1</sup> -BARRE, Marie-Chantal. Guatemala, In: Encyclopedia Universalis, Op.cit.

<sup>2</sup> -BARRE, Marie-Chantal et HARDY, Yves. Nicaragua, In: Encyclopedia Universalis, Op.cit.

<sup>3</sup> -Ibid.

طيلة فترة حكم آل سوموزا، حيث أوضح أن نسبة 5 % من السكان يحصلون على ما يعادل 28 % من حجم الدخل الوطني، في حين كان المواطنون الأشد فقرا و الذين يشكلون نسبة 50 % من مجموع السكان، لا يحصلون إلا على نحو 15 % من دخل البلاد<sup>(1)</sup>.

## 2-6- الباراغواي:

- لا تختلف بنية الاقتصاد البراغواياني عن باقي اقتصادات أمريكا اللاتينية، من حيث سيطرة القطاع الزراعي و كذلك من حيث هيمنة الإقطاعيات الزراعية الكبرى، و قد حاول الجنرال ستروسنر في فترة حكمه التي استمرت من 1954 إلى 1989 استخدام مداخل الزراعة التصديرية في بناء القطاع الصناعي، و كيف مشاريعه الاقتصادية المختلفة بطريقة تساعد على تدعيم سلطته، فمثلا كانت خطته للإصلاح الزراعي لا تتضمن تأمين الملكيات الكبرى و توزيعها على المزارعين الصغار، بل تم توزيع مساحات واسعة من أملاك الدولة على كبار ضباط الجيش، الذين صاروا ينوبون عن الدولة في التصدي لحملات استيلاء سكان الأرياف على أراض الدولة و الاشتغال بها، ثم قامت الحكومة بتشجيع كبار الإقطاعيين على تخصيص النسبة الأكبر من أراضيهم للزراعة التصديرية كالقطن، الصويا و غيرهما، بهدف زيادة مداخل الدولة من العملة الصعبة، و تتمكن الحكومة بالتالي من تنفيذ مشاريع البنى التحتية و إنشاء المصانع.

- انضمت البراغواي إلى "التحالف من أجل التقدم" بهدف الحصول على رؤوس أموال، و وقعت اتفاقات استثمار مع كل من الأرجنتين و البرازيل من أجل تنفيذ مشاريع بنى تحتية، و في سنة 1975 منحت الحكومة امتيازاً لشركة أمريكية يسمح لها باحتكار استغلال الثروات المعدنية بمختلف أنواعها، مع استفادتها من إعفاءات ضريبية. تكلفت جهود الحكومة بارتفاع معدل النمو الاقتصادي بصورة قياسية و بلوغه 13 % خلال الفترة 1977-1980<sup>(2)</sup>، لكن ارتفاع معدل النمو و تضاعف الإنتاج لا يعني بالضرورة تطور الوضع المعيشي للسكان، فتقريبا خلال الفترة ذاتها التي شهدت "المعجزة الاقتصادية" كانت أغلبية السكان ترزح تحت وطأة الفقر فيما تنعم أقلية بالنصيب الأكبر من دخل البلاد، فقد كان 72 % أو 2200000 مليون شخص من سكان البراغواي البالغ عددهم 4300000 إما فقراء أو فقراء جدا، فيما كان 15000 أو ما يعادل نسبة 0.5 % من مجموع السكان أغنياء جدا، و ينتمي الباقون إلى الطبقة الوسطى، و قد نشرت إحدى صحف المعارضة خلال نفس الفترة تقريبا تحقيقا بين أن 53 % من الأسر كانت تتلقى

<sup>1</sup> -Ibid.

<sup>2</sup> -BAREIRO-SAGUIER, Rubén. Paraguay. In: Encyclopedia Universalis, op.cit.

دخلا سنويا يعادل متوسطه 150 دولار أمريكي، في حين كانت 100 من أسر المقربين من الجنرال ستروسنر تحصل على دخل سنوي يفوق 8 مليون دولار<sup>(1)</sup>. إن هذه الأرقام توّضع طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة أثناء حكم الجنرال ستروسنر، و التي أهم ملامحها وجود فوارق اجتماعية كبيرة بين الأقلية المحيطة بنظام الحكم و أغلبية المواطنين.

## 7-2- الأوروغواي:

- كانت الأوروغواي رغم اقتصادها التقليدي المبني أساسا على الزراعة و تربية الماشية، تشهد أوضاعا اجتماعية أفضل من دول أمريكا اللاتينية الأخرى، و لم تعرف البلاد منذ بداية القرن العشرين إلى بداية السبعينيات اضطرابات اجتماعية كبرى، كما سجل اقتصادها نموا و تنوعا متزايدين، فقد بدأ التصنيع منذ الأربعينيات بتشجيع من الحكومة التي وضعت قوانين لحماية الإنتاج المحلي و تحفيز المستثمرين، كما شهدت أوائل الخمسينيات ارتفاعا كبيرا في مداخيل البلاد بواسطة تصدير الجلود و الأصواف.

- بمجيء الحكم العسكري أوائل السبعينيات، تم تسطير هدف أسمى هو تحقيق معدلات نمو كبرى و ذلك بإتباع سياسات اقتصادية وفق مبادئ الليبرالية الجديدة، حيث قامت الحكومة بإلغاء التسهيلات الممنوحة للمصدرين المحليين و فرضت ضرائب جديدة على الصادرات، استجابة لشروط صندوق النقد الدولي للحصول على قروض تتيح للحكومة تنفيذ برامج تصنيع طموحة، و نتج عن السياسة الجديدة تدفق رؤوس الأموال على البلاد حيث أنه بنهاية سنة 1982 كان 20 بنكا تحت إشراف مستثمرين أجانب<sup>(2)</sup>.

- أثرت السياسة الاقتصادية للنظام العسكري بشدة على الأوضاع الاجتماعية، و ذلك راجع إلى خفض الإنفاق العام، فمثلا انخفضت حصة قطاع التعليم من ما يزيد عن 20 % من نفقات الدولة سنة 1974 إلى 11 % سنة 1983، فيما ارتفعت البطالة لتبلغ 15 % من مجموع الفئة القادرة على العمل، تكلل التراجع الاقتصادي خلال أوائل الثمانينيات بارتفاع مستوى التضخم و فقدان المواطنين ل 40 % من قدرتهم الشرائية، و انعكس سوء الأوضاع المعيشية في صورة موجات هجرة ضخمة، إذ غادر البلاد نحو 350.000 شخص أثناء الحكم العسكري، و الأكثر دلالة من ذلك كان انخفاض معدل النمو السكاني إلى 0.57 % خلال الفترة 1970-1982<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> -Ibid.

<sup>2</sup> -FOURNIAL, Georges. Uruguay, In: Encyclopedia Universalis, op. cit.

<sup>3</sup> -Ibid.

## 8-2- البيرو:

- أتى انقلاب سنة 1948 ليبي طموحات الأوليغارشية المحتكرة للزراعة التصديرية، حيث كانت المتضرر الأكبر من سياسات حكومة التحالف الشعبي الثوري الأمريكي، حيث تضمنت السياسة الاقتصادية لهذه الأخيرة الحد من حرية السوق عن طريق تثبيت أسعار صرف العملة المحلية مقابل الدولار، و قامت أيضا بتثبيت أسعار المواد الغذائية، و هذان الأمران أديا مجتمعين إلى خفض أرباح المستثمرين الخواص و على رأسهم محتكرو تصدير السكر و القطن.

- قامت حكومة الجنرال أودريا بإلغاء قوانين تحديد الأسعار، و خفضت قيمة العملة المحلية، و مكنتها المداخل الكبيرة المحققة عبر تصدير المحاصيل الزراعية من تنفيذ مشاريع على صعيد البنية التحتية. لكن القطاع الاقتصادي الرئيسي أي الزراعة، المحتكر من كبار الإقطاعيين، بقي دون إصلاح، فحتى سنة 1968 كانت 75 % من الأراضي تتركز بأيدي 0.4 % من الملاك الكبار، فيما كان 83.2 % من الملاك يتشاركون ما نسبته 5.5 % من الأراضي و التي كانت بصفة عامة من الأقل خصوبة<sup>(1)</sup>. قامت الحكومة العسكرية الأولى و التي حكمت من أواخر الستينيات إلى منتصف السبعينيات، بجملة إصلاحات من خلال توزيع أراض على المزارعين الصغار و كذلك تأميم بعض الشركات الأجنبية كما منح عمال المصانع حقا في الحصول على قسم من أرباح مؤسساتهم.

- أما الحكومة الثانية التي حكمت من 1975 إلى 1980، فقد تبنت سياسة اقتصادية مناقضة لسياسة سابقتها، حيث قامت بحل الهيئة المشرفة على الإصلاح الزراعي في سنة 1978، بيع شركات الصيد البحري المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، فتح قطاع المناجم لرؤوس الأموال المحلية و الأجنبية، كما قامت بالعديد من الإجراءات بهدف إنعاش الاقتصاد، لكن ذلك كان على حساب الطبقات الفقيرة و المتوسطة، و تجلى ذلك في خفض نسبة المساهمة العمالية في التجمعات الصناعية من 50 % إلى 33 %، خفض قيمة العملة المحلية "السول" "Sol" تلبية لشروط صندوق النقد الدولي للحصول على القروض، و أدت سياسة الاستدانة إلى ارتفاع الديون الخارجية للبلاد لتبلغ نحو 4 ملايين دولار<sup>(2)</sup>. استمرت المتاعب الاقتصادية للبيرو بعد مجيء الحكومة المدنية المحافظة سنة 1980 و التي استمرت في تبني نفس السياسة الليبرالية، حيث

<sup>1</sup> -BOURRICAUD, François et LABROUSSE, Alain. Pérou, **In**: *Encyclopedia Universalis*, op. cit.

<sup>2</sup> -كيالي، عبد الوهاب و آخرون. مرجع سابق، ص 643.

سجل معدل التضخم ارتفاعا مذهلا ببلوغه 3240 % في فترة حكم المحافظين من 1980 إلى 1985<sup>(1)</sup>.

## 2-9- السلفادور:

- يتميز اقتصاد السلفادور بأنه تطور بمبادرة ذاتية من الأوليغارشية المحلية، و لم يأتي نتيجة برامج الحكومات، فقد استغل رجال الأعمال السلفادوريون المداخل الكبيرة المتأتية من تصدير المحاصيل الزراعية التي تتمثل أساسا في البن، في توسيع نطاق استثماراتهم و تنويع الصادرات الزراعية مثل القطن و السكر، و كذلك تشييد مشاريع للبنية التحتية كشق الطرق للوصول إلى مستثمراتهم. كان لإنشاء السوق المشتركة لأمريكا الوسطى في سنة 1960، و التي ضمت كل من السلفادور، الهندوراس، نيكاراغوا، غواتيمالا و لاحقا كوستاريكا، دور كبير في تشجيع التبادل التجاري و إنشاء المصانع و المؤسسات المالية في السلفادور.

- لكن المشكلة الرئيسية تتمثل في وجود فوارق اجتماعية كبيرة بين أقلية و أغلبية من المواطنين، فعلى صعيد ملكية وسائل الإنتاج كان 0.5 % من الملاك يملكون ما نسبته 38% من الأراضي الزراعية المستغلة<sup>(2)</sup>، أما على صعيد الاستفادة من الدخل الوطني فقد وجد في سنة 1970 أن 86% من السكان و الذين كانوا يشتغلون بالزراعة، يحصلون على ما يعادل 24 % من الثروة الناتجة عن الزراعة، في حين كان 2 % فقط من السكان يستفيدون من 46 % من ناتج نفس القطاع<sup>(3)</sup>.

- نتيجة لازدهار الزراعة التصديرية من حيث ارتفاع أرباحها، زادت أسعار استئجار الأراضي و لم تستطع أعداد كبيرة من المزارعين استئجار مساحات واسعة و اكتفوا باستغلال قطع صغيرة بهدف تحقيق اكتفائهم الذاتي، أو قاموا بتأجير أراضيهم أو بيعها، و من ثم اتجهوا رفقة من لا يملكون أراض للاشتغال في مزارع البن و السكر و القطن كعمال موسميين بأجر يومي، و لذلك فقد تضاعف عدد الأسر التي لا تملك أي قطعة أرض بمقدار ثلاثة أمثال في الفترة من 1961 إلى 1971، ليصل إلى 30 % من المجموع الكلي للأسر، و كانت 64 % منها تمتلك قطعاً لا تتجاوز مساحتها هكتارا واحدا، ثم ارتفعت نسبة الأسر التي لا تمتلك أراض من 40 سنة 1975

<sup>1</sup> -BOURRICAUD, François et LABROUSSE, Alain. Op.cit.

<sup>2</sup> -VIEILLARD-BARON, Alain et NAVARO, Roland. El Salvador. In: Encyclopedia Universalis, op.cit.

<sup>3</sup> -Ibid.

إلى 65 سنة 1980<sup>(1)</sup>. و لعل وضع التهميش هذا، هو البيئة التي أفرزت التحولات السياسية الخطيرة في فترة الثمانينيات.

## 2-10- الأرجنتين:

- أتت الطبقات العمالية بالجنرال خوان بيرون إلى الحكم في عام 1945، تتويجا لسياساته الاجتماعية عندما كان وزيرا للعمل في السابق، و بتوليته الحكم أصدر قانونا للعمل ينص على تحديد ساعات العمل و حق العمال في الإضراب، و قد شهدت فترة حكمه الأولى تحقيق معدل نمو يقدر ب 6 % في الفترة 1945-1949، و ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 25 %، كما زادت معدلات التوظيف ب 13 %، و في الفترة ذاتها ارتفعت أجور العمال المهرة المؤهلين ب 22 % و غير المؤهلين ب 30 % على التوالي، و يعني ذلك ارتفاع حصة العمال من الدخل الوطني، حيث انتقلت من 40 % إلى 50 %، و حصل أغلب العمال على تأمين اجتماعي و عطل مدفوعة الأجر<sup>(2)</sup>. لكن الاقتصاد الأرجنتيني تعرض لأزمة في بداية الخمسينيات، تسببت في ارتفاع معدلات التضخم و انخفضت نسبة الصادرات، و نجم عن هذا انخفاض في موارد استيراد المواد الأولية و ما أثر على الإنتاج بشكل عام، اتخذت الحكومة إجراءات منها تسريح آلاف العمال من بعض مصانع النسيج و التعليب، كما قررت الحكومة تجميد الأجور و حظر الإضرابات مؤقتا بهدف زيادة الإنتاج، في المقابل نظمت "الكنفدرالية العامة للعمال" (C.G.T) إضرابات و مظاهرات احتجاج.

- قام النظام العسكري، الذي أتى إثر انقلاب 1955 المدعوم من الأوليغارشية الاقتصادية، بفتح السوق المحلية أمام الاستثمارات الأجنبية بعد انضمام الأرجنتين إلى "التحالف من أجل التقدم"، كما قام بتصفية النقابات من الموالين لبيرون، و أصدرت الحكومة قرارات تقضي بحظر الإضرابات و تجميد الأجور في مقابل زيادة ساعات العمل الأسبوعية، و أخيرا تم خفض قيمة العملة المحلية "البيزو" "Peso"، و في سنة 1959 سجل التضخم مستوى غير مسبوق ببلوغه نسبة فاقت 100% بعد أن كان أقل من 15 % في سنة 1955<sup>(3)</sup>. إذا كان القطاع الصناعي قد عرف نموا كبيرا و تحولات جذرية، فإن القطاع الزراعي بقي على حالته، فحتى سنة 1960 كان

<sup>1</sup> ALVAREZ, Alberto Martin. From revolutionary war to democratic revolution: The farabundo marti national liberation front (FMLN) in El Salvador [en ligne]. Disponible sur: <<https://www.idl-bnc.idrc.ca/dspace/handle/10625/53152>> (consulté le 17/06/2014). P

<sup>2</sup>- BROWN, Jonathan C. Op.cit, P 207.

<sup>3</sup>- Ibid, P 223.

المزارعون المحاصصون يستغلون ما نسبته 40 % من مجموع الأراضي، فيما كانت 51 % من مجموع الأراضي الزراعية محتكرة من قبل 4.7 % من الملاك<sup>(1)</sup>.

- عاد بيرون و الموالون له مجددا إلى الحكم في أوائل السبعينيات لكن فترة حكمهم لم تطل، إذ سرعان ما نفذ الجيش انقلابا في سنة 1976، و جاء في البيان الأول أن هذا التحرك جاء ليحقق أهدافا عدة من بينها "تسهيل استغلال رأس المال الأجنبي لثروات البلاد"<sup>(2)</sup>، و هي عبارة تساعد على توقع المنحى الذي سيأخذه الاقتصاد الأرجنتيني طيلة فترة الحكم العسكري التي امتدت إلى سنة 1983، حيث ارتفعت الديون الخارجية للأرجنتين من 8 مليار دولار إبان حكم إيزابيل بيرون سنة 1975، إلى 18 مليارا عام 1979 ثم بلغت 40 مليارا في 1982<sup>(3)</sup>. لكن اقتراض مبالغ كبيرة لم يمكن الحكومة من جعل البلاد أكثر استقرارا اقتصاديا، أو الانتقال بها إلى التنمية الشاملة و تحسين ظرف عيش المواطنين، حيث حافظ التضخم خلالها على مستوى مرتفع حيث سجل نسبة 347% في 1976، 160% في 1977، 170% في 1978، 140% في 1979<sup>(4)</sup>، ثم ارتفع مجددا إلى ما يزيد عن 160% في سنة 1982<sup>(5)</sup>، فيما شهدت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي (P.N.B) اضطرابا حيث ارتفع من 4% في سنة 1977 إلى 8.5% سنة 1979 ثم توقف نموه تماما سنة 1980، في حين انخفضت أجور العمال في سنة 1981 بنسبة 40% عن مستوياتها سنة 1975<sup>(6)</sup>. في سنة 1982 تفجر السخط الشعبي على التدهور الاقتصادي و ممارسات السلطات العسكرية، و تجلى في تنظيم مظاهرات ضخمة أدت في النهاية إلى إجبار الجيش على التخلي عن السلطة.

<sup>1</sup>- IKONICOFF, Moisés et HARDY, Yves. Argentine, In: Encyclopedia Universalis, op.cit.

<sup>2</sup>- Ibid.

<sup>3</sup>- BROWN, Jonathan C. Op.cit, P 223.

<sup>4</sup>- IKONICOFF, Moisés et HARDY, Yves. op.cit.

<sup>5</sup>- BROWN, Jonathan C. Op.cit, P 223.

<sup>6</sup>- IKONICOFF, Moisés et HARDY, Yves. op.cit.

## الفصل الرابع: مضمون لاهوت التحرير.

- تمهيد

1- المبحث الأول: روافد لاهوت التحرير.

1-2- نظرية التبعية.

1-2- المجمع الفاتيكاني الثاني.

2- المبحث الثاني: أهم أفكار لاهوت التحرير.

1-2- الانطلاق من الواقع الاجتماعي.

2-2- إعادة تفسير الإيمان المسيحي.

2-3- مشروع لتغيير الواقع الاجتماعي.



## تمهيد:

- يستعرض هذا الفصل أهم الأفكار التي ينطوي عليها لاهوت التحرير، و لكن قبل أن نخوض في تفاصيل ذلك، نرى مهما معرفة المنابع التي استقى منها لاهوتيو التحرير العناصر الأولى التي شكلت فيما بعد أساسا لمفاهيمهم و نظرياتهم الخاصة، و تبرز في صدارة تلك الروافد كل من "نظرية التبعية" في نسختها الماركسية و كذلك قرارات المجمع المسكوني الثاني الذي عقد بالفاتيكان في الفترة (1962-1965). في سبيلنا لعرض أفكار لاهوتيي التحرير بشكل واضح، قمنا بتقسيم المبحث الخاص بها إلى ثلاثة محاور، الأول يتضمن إبراز مواقفهم من القضايا الاجتماعية المطروحة ضمن المرحلة التاريخية التي تمر بها مجتمعاتهم، أما الثاني فيستعرض أهم المفاهيم الدينية التي يتضمنها لاهوت التحرير، أما المحور الثالث و الأخير فيحاول جمع الأجزاء التي تشكل باجتماعها المشروع الاجتماعي البديل الذي يقترحه لاهوتيو التحرير.

## 1- المبحث الأول: روافد لاهوت التحرير.

### 1-1- نظرية التبعية:

- دفعت النتائج المخيبة للآمال لبرامج التنمية الاقتصادي، و التي أنتجت اقتصادات هشة و سريعة التحول نحو الركود، و كذلك الأوضاع الاجتماعية للطبقات الدنيا التي ساءت أكثر، كل ذلك دفع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (C.E.P.A.L) إلى تعديل بعض مقترحاتها، و خاصة قناعاتها السابقة بإمكانية تحقيق التنمية بمجرد إتباع سياسات اقتصادية معينة، فابتداء من أوائل الستينيات حاولت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، توسيع رؤيتها للواقع من خلال الإلحاح على ضرورة إدخال إصلاحات بنوية ضمن مسار التنمية<sup>(1)</sup>، أي أن النظام الاقتصادي القائم لا يسمح بتحقيق التنمية المرجوة، حتى في حالة تبني السياسة الاقتصادية الملائمة، و في سنة 1965 أعلن أحد أقطاب اللجنة و هو الاقتصادي البرازيلي سلسو فورتادو Celso Furtado، أن "نزوع اقتصادات أمريكا اللاتينية نحو الركود ليس ناتجا عن إتباع سياسات اقتصادية معينة، بل هو نتيجة للبنية الاقتصادية للقارة"<sup>(2)</sup>، و هذه دعوة صريحة لإحداث تغيير عميق في بنية فاققتصاد أمريكا اللاتينية، التي أهم مظاهرها سيطرة أقلية على أغلب القطاعات الاقتصادية، تضم طبقة كبار الملاك الإقطاعيين Latifundios، الشركات الأجنبية و الأنظمة الحاكمة و من يرتبط بها من مستثمرين. حسب هذا الرأي الجديد، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يكمن في تبني النظام الاقتصادي الرأسمالي، بشرط إرفاق السياسة الاقتصادية المناسبة بجملة تغييرات في هيكل الاقتصاد.

- لكن النقد الجذري لبرامج التنمية التي اتبعتها حكومات أمريكا اللاتينية، أتى من بعض علماء الاقتصاد و الاجتماع الماركسيين، الذين أكدوا أن العائق الأول في وجه التنمية و الخروج من حالة التبعية، ليس غياب السياسة الاقتصادية المناسبة أو بنية الاقتصاد المحلية، بل هو النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدول المتخلفة، أي الرأسمالية، التي تعمل على تعميق التبعية و إبقاء الدول المتخلفة كهوامش للمركز المتمثل في الدول المتقدمة، من خلال بقائها كمصادر للمواد الأولية و أسواق لتصريف السلع المصنعة، و ينتج هذا الوضع رأسمالية مستقلة في المركز و رأسمالية تابعة في الأطراف. تحت هذه الفكرة العامة تدرج عناصر تشكل مجتمعة ما أطلق عليه نظرية أو "مدرسة التبعية"، و أبرز رواد هذه المدرسة: سمير أمين، أندري غاندر فرانك André Gunder Frank، فرناندو كاردوشو Fernando Cardoso، ثيوتونيو دوس سانتوس Theotonio Dos

<sup>1</sup> -ROLLINAT, Robert. Op.cit.

<sup>2</sup> -ibid.

Santos، جيوفاني أريغي Giovanni Arrighi و إيمانويل والرشتاين Immanuel  
.Wallerstein

- تتعدد تعريفات حالة التبعية بتعدد المنظرين، فقد عرفها دوس سانتوس على أنها " علاقة بين اقتصادين يتوسع أحدهما (الطرف المسيطر) و يواصل نموه الذاتي على حين لا يمكن للطرف الآخر (التابع) من تحقيق ذلك إلا كانعكاس لذلك التوسع أي يتوقف نمو أحدهما (التابع) على توسع الآخر (المسيطر)"<sup>(1)</sup>، فالالاقتصاد المستقل أو المسيطر يتطور في صورة ارتفاع إنتاج السلع و الثروة، أما مظهر تطور الاقتصاد التابع فيكون في شكل ارتفاع الاستثمارات في قطاعات استخراج المواد الأولية لتلبية الحاجات الجديدة للاقتصاد المسيطر، و بالعكس فإذا مر الاقتصاد المسيطر بمرحلة ركود فسينعكس ذلك على الاقتصاد التابع. أما كاروشو فيقول أنه "يجب اعتبار بلد ما تابعا إذا كان تراكم و توسع رأس المال لا يجد مكوناته الديناميكية داخل النظام ذاته"<sup>(2)</sup>، أي أن تطور الاقتصاد المحلي يعتمد في المقام الأول على رؤوس الأموال القادمة من الخارج، و ليس من الثروة التي ينتجها، فرأسمالية الأطراف مرتبطة برأسمالية المركز. يوضح سمير أمين أن السياسات الاقتصادية القائمة على التنمية الموجهة إلى الداخل أي برامج إحلال الواردات ينجم عنها نفس نتائج السياسات السابقة المستندة إلى نظرية "التفوق المقارن" لديفيد ريكاردو، و التي تتمحور حول التركيز على تصدير المواد الأولية، فكلا السياستين تؤديان إلى نزف الثروة من خلال الفرق بين قيمة التصدير و قيمة الاستيراد، إذ يرى أن سياسة إحلال الواردات، لا تغير شيئا في طبيعة العلاقة بين المركز و الأطراف، " و لا يتبدل في الوضع إلا أشكال التخصص الدولي فقط، فالمركز، من الآن فصاعدا، يقدم معدات التجهيز التي تتيح عملية إنشاء الصناعات الخفيفة، هنا أيضا لا يمكن «احتجاز» التعاضد، المبني في نهاية الأمر على الصادرات الزراعية و المنجمية من الأطراف نحو المركز"<sup>(3)</sup>، فالتخصص القديم كان يتضمن تصدير الدول المتخلفة للمواد الأولية و استيرادها لمختلف السلع المصنعة بأسعار أعلى من أسعار المواد الأولية، أما التخصص الجديد فيتمثل في استمرار توريد الدول المتخلفة للمواد الأولية و حتى إذا نجحت في تقليل وارداتها من السلع المصنعة من خلال إنشائها لمصانع، إلا أنها استعاضت عنها باستيراد

<sup>1</sup> - عبد الرحمن، عواطف. فضايا التبعية الإعلامية و الثقافية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1984، ص 29-30.

<sup>2</sup> - ROLLINAT, Robert. Op.cit.

<sup>3</sup> - أمين، سمير. التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف، دار ابن خلدون، بيروت، 1973، ص 135-136.

التكنولوجيا اللازمة لتشغيل تلك المصانع، و ذلك خلق دائرة جديدة من التبعية، التي تتسبب في "تنمية التخلف و تخلف التنمية"<sup>(1)</sup>.

- تفتقد الرأسمالية التابعة في الأطراف لخاصية هامة من خصائص رأسمالية المركز، ألا و هي خاصية التوسع الذاتي، و مرد ذلك حسب منظري التبعية، إلى طبيعة بورجوازية دول العالم الثالث المتخلفة، أي الأطراف. يعتبر منظرو مدرسة التبعية، أن بورجوازية الدول التابعة، هي طبقة مهمتها الأولى رعاية مصالح رأسمالية المركز، و قد استعمل أريغي عبارة «البورجوازية الرثة» «Lumpen-bourgeoisie» للإشارة إلى تلك الميكرو - بورجوازية التي تتكون في ركاب رأس المال الأجنبي و لا يسعها أن تنمو إلا ضمن الحدود الضيقة التي تعينها لها سياسة رأس المال المسيطر"<sup>(2)</sup>. لقد نظر منظرو مدرسة التبعية إلى البورجوازية المحلية في لدول العالم الثالث على أنها بورجوازية مزيفة، لا تستطيع بناء مؤسسات بلدانها السياسية و الاقتصادية على غرار البورجوازية الغربية، بل همها الوحيد هو مصالحها الخاصة في مقابل الدور الأساسي الذي وجدت لتؤديه، ألا و هو ضمان أن تبقى بلدانها تابعة للدول المركزية المتقدمة، و أدى هذا الاستنتاج بمنظري التبعية على إطلاق اسم الطبقة الكومبرادورية (Comprador) على الطبقة البورجوازية الطرفية. و مصطلح كومبرادور " هو تعبير سياسي-اقتصادي يشير إلى التجار المحليين، في دولة أو منطقة تزرع تحت الاستعمار، الذين يقومون بدور الوسطاء التجاريين بين الرأسمال الأجنبي و السوق المحلية"<sup>(3)</sup>.

- كانت الطبقة البورجوازية تتشكل أثناء الوجود الاستعماري، من طبقة كبار ملاك الأراضي (Latifundia) و التجار الكبار، أما بعد الاستقلال فقد شهدت مجالات نشاطها توسعا، حيث استثمرت أموالها في القطاع الصناعي الناشئ بالتعاون مع رأس المال الأجنبي، فكانت الأوليغارشية المؤلفة من الملاك العقاريين و من التجار الكومبرادوريين تستثمر بعض رؤوس الأموال (المتراكمة في الزراعة و التجارة) في الصناعة الخفيفة الجديدة و في النشاطات ذات الإيرادية المرتفعة المرتبطة بالاتساع المدني المتعاطم"<sup>(4)</sup>. إذن فالطبقة الاقتصادية المهيمنة هي ذاتها تلك التي وجدت و نمت أثناء الوجود الاستعماري، و ارتبطت نشاطاتها باستثمارات القوى الاستعمارية، التي كانت في الماضي تتم في القطاع الزراعي، ثم تحولت في مرحلة لاحقة نحو

<sup>1</sup> - GUNDER FRANCK, André. *Latin America : Underdevelopment or revolution*, Monthly Review Press, New York, 1969, P 16.

<sup>2</sup> - أمين، سمير. مرجع سابق، ص 436.

<sup>3</sup> - كيالي، عبد الوهاب و آخرون. *موسوعة السياسة*، ج 5، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط 2، بيروت، 1990، ص 259.

<sup>4</sup> - أمين، سمير. مرجع سابق، ص 408-409.

الصناعة، و هكذا أصبحت الطبقة الكوميرادورية تتشكل من الصناعيين إضافة إلى كبار ملاك الأراضي و التجار، لكن المرافقة الدائمة و إشراف رأس المال الأجنبي على استثمارات الأوليغارشية المحلية في دول العالم الثالث، أدى إلى أن تكون المشاريع الجديدة تجسيدا لنفس علاقة التبعية التي نشأت إبان العهد الاستعماري.

- إن الأمل في خروج الدول المتخلفة من دائرة التبعية لدول المركز، يتضاءل بدرجة كبيرة إذا علمنا أن التبعية الاقتصادية كانت سببا في نشوء تبعية سياسية، و أن هذه الأخيرة تعمل على ضمان استمرار الأولى، "فالبورجوازية الرثة" هي مصدر النخب التي تولت حكم الدول المتخلفة بعد تحررها من الاستعمار المباشر، أو كما قال غاندر فرانك "فإن السلطة الحقيقية، في الدول المتخلفة التي تتبنى الرأسمالية، ليس في أيدي الحكام الرسميين، عسكريين كانوا أم مدنيين، بل هي (هذا في حال ما إذا كانت أصلا في أيدي النخب المحلية) في حوزة أولئك الذين يحتلون المراكز المتقدمة في المنظومة الاقتصادية الوطنية، و تحديدا أولئك المرتبطين بعلاقات تجارية و مالية، مع دول المركز المتقدمة"<sup>(1)</sup>. و لذلك فإن التنمية الاقتصادية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق على أيدي البورجوازية الرثة، و لا عبر الرأسمالية التابعة.

- إذن و الحال كذلك فإن طريق التنمية يمر حتما عبر ثورة البروليتاريا التي تهدم الرأسمالية التابعة و تبني نظاما اشتراكيا، فالعدو المباشر لتحرر أمريكا اللاتينية هي البورجوازية المحلية باعتبارها وكيلا للعدو البعيد، أي الاستعمار و القوى الإمبريالية<sup>(2)</sup>. إن البنى الطبقة السائدة في أمريكا اللاتينية، إفريقيا و آسيا، التي تتميز بسيطرة طبقة موالية للقوى الإمبريالية، هي من وضع قوى الاستغلال الاقتصادي الخارجية أثناء الوجود الاستعماري، و استمرار تلك البنى في الوجود، حتى بعد الاستقلال، يصب فقط في مصلحة الاستعمار، لذلك لا بد من ثورة تحدث تغييرا جذريا في بنية مجتمعات العالم الثالث، هذه الثورة، التي تشكل حرب العصابات أحد مظاهرها و أدواتها، موجهة في الأساس ضد الإمبريالية الغربية و لكنها لا تستثني العدو المباشر: البورجوازية المحلية، فالصراع ضد الامبريالية مرادف للصراع الطبقي<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - GUNDER FRANCK, André. Op.cit. P 30.

<sup>2</sup> -Ibid. P 371.

<sup>3</sup> -Ibid. P 372.

## 1-2- المجمع الفاتيكاني الثاني ( Vatican II ):

- انعقد المجمع الفاتيكاني أو المسكوني (Œcuménique) الثاني، في الفترة الممتدة من شهر أكتوبر 1962 إلى شهر ديسمبر 1965. وقد جاء بدعوة من البابا يوحنا الثالث والعشرون John XXIII، الذي قرر أن يكون هدف المجمع جعل الكنيسة مواكبة لروح عصرها، و جعل خطابها متجاوبا مع تطلعات المسيحيين، و هذا ما ينطوي عليه شعار المجمع « Aggiornamento » الذي يعني التحديث أو العصرية.

- ضمت قائمة المدعوين للمشاركة في المجمع ممثلين عن كنائس من مختلف أصقاع العالم، و توزعت نسب الكنائس المشاركة كالتالي، كنائس أوروبا الغربية 33%، أمريكا الشمالية 13%، أمريكا اللاتينية 22%، إفريقيا السوداء 10%، العالم العربي 3.5%، آسيا 10%، أوقيانوسيا 2.5%<sup>(1)</sup>. و قد تمخضت أشغال المجمع عن مجموعة من القرارات و الدساتير و البيانات، و هي كالتالي:

- بيان في التربية المسيحية. (Gravissimum Educationis)
- بيان في الحرية الدينية. (Dignitatis Humanæ)
- دستور رعائي في الكنيسة في عالم اليوم. (Gaudium Et Spes)
- دستور عقائدي في الكنيسة. (Gentium Lumen)
- دستور عقائدي في الوحي الإلهي. (Dei Verbum)
- دستور في الليتurgia المقدسة. (Sacrosanctum Concilium)
- علاقة الكنيسة بالديانات غير المسيحية. (Tate<sup>3</sup> Nostra)
- قرار في التنشئة اللاهوتية. (Optatam Totius)
- قرار في الحركة المسكونية. (redintegratio Unitatis)
- قرار في الكنائس الشرقية الكاثوليكية. (Ecclesianum Orientalium)
- قرار في تجديد الحياة الرهبانية. (Caritatis<sup>3</sup> Perfect)
- قرار في حياة الكهنة و خدمتهم الراعوية. (Ordinis Presbyterorum)
- قرار في رسالة العلمانيين. (actuositatem Apostolicam)
- قرار في مهمة الأساقفة الراعوية. (Dominus Christus)

<sup>1</sup> -AUBERT, Roger. Concile du Vatican II. In : Encyclopedia Universalis, Op.cit.

- قرار في نشاط الكنيسة الإرسالي. (Gentes Ad)

- قرار في وسائل الإعلام الاجتماعية. (mirifica Inter)

- يظهر من هذه العناوين، تنوع المواضيع التي عالجه المشاركون في المجمع، فهي تتناول علاقات رجال الدين فيما بينهم، كما تتناول علاقات الكنيسة مع باقي أفراد المجتمع. من بين كل تلك القرارات، تعتبر تلك المتعلقة بدور الكنيسة في المجتمع، ذات تأثير كبير في التمهيد لظهور لاهوت التحرير، و لإعطاء فكرة عن ذلك، نستعرض فيما يلي لبعض ما جاء في " دستور رعائي في الكنيسة في عالم اليوم"، كنموذج يوضح طبيعة قرارات المجمع.

- يبدأ الدستور بالتأكيد على تضامن الكنيسة مع جميع البشر بغض النظر عن دياناتهم، و بصفة خاصة الفقراء، فهم أولى الناس بتضامن الكنيسة، فهذا الأمر يدخل ضمن سبب وجود الكنيسة ذاته، ألا و هو خدمة الناس عبر ما تملكه من قوة رمزية، و الخطوة الأولى نحو خدمة الناس هي معرفة احتياجاتهم و تطلعاتهم، و لذلك " فمن واجب الكنيسة أن تتفحص في كل أن علامات الأزمنة و تفسرها على ضوء الإنجيل، فتستطيع أن تجيب بصورة ملائمة لكل جيل، على أسئلة الناس الدائمة حول معنى الحياة الحاضرة و المستقبل، و حول العلاقات القائمة بينهما. فإنه من الأهمية بمكان أن نطلع على العالم الذي نعيش فيه و نفهمه مع ما يحمل من أسواق و رغبات و ما يتميز به في اغلب الأحيان من المآسي"<sup>(1)</sup>. يشدد الأساقفة المجتمعون أيضا على أهمية الجماعة المسيحية، و ضرورة أن تسودها المحبة، فحب الله و الإيمان يتجلى في العمل لتحقيق الخير العام لأفراد الجماعة، و المسيح أتى ليؤلف شعبا واحدا هو شعب الله، إن الاتحاد بين أفراد المجتمع يجد سنده في حاجة الفرد لغيره، فالإنسان اجتماعي بطبعه. يجب أن يكون النظام الاجتماعي أو الاقتصادي مراعيًا للاختلافات بين الأفراد و ضمان كرامتهم و منحهم حقوقهم، فهم قبل كل شيء بشر متساوون، و لذلك يجب أن ينصب الجهد على تحقيق العدالة الاجتماعية كشرط لتحقيق الأخوة الإنسانية<sup>(2)</sup>.

- يدين الأساقفة تصرفات أولئك الذين يرجحون مصالحهم الخاصة على المصالح العامة، و يعتبرون ذلك منافيا لروح المسيحية، هذه الأخيرة التي جوهرها حب الغير و تأسيس الشركة الإلهية التي تضم جميع البشر. إن مهمة الكنيسة هي توحيد البشر ضمن شعب واحد تحت مظلة

<sup>1</sup>- وثائق المجمع الفاتيكاني الثاني. دستور رعائي في الكنيسة في عالم اليوم. رقم 4-4304. متاحة على الموقع: > [http://www.jbeileparchy.org/home/index.php?option=com\\_content&view=article&id=80%3Avatic&catid=2015/03/30](http://www.jbeileparchy.org/home/index.php?option=com_content&view=article&id=80%3Avatic&catid=2015/03/30). آخر زيارة 2015/03/30.

<sup>2</sup>- نفس المرجع. رقم 26-4326.

الإيمان المسيحي، و لا يتم ذلك إلا بنشر روح الأخوة بين الناس من خلال التضامن الاقتصادي و رفع الحواجز الاجتماعية التي تفصل بين الأغنياء و الفقراء. لا تستطيع الكنيسة أن تنجز تلك المهمة، إلا إذا فهمت القوانين و القواعد التي تحكم تطور العالم، طرق تفكير الناس، و في ضوء ذلك يمكنها تقديم البشارة بشكل مناسب، و لذا فالكنيسة تشجع الكهنة على السعي للإحاطة بما توصل إليه المجتمع من أفكار، خاصة في مجالي علم النفس و علم الاجتماع، حتى يستطيعوا فهم ما يدور حولهم، و يستطيعوا بالتالي تبليغ حقائق الإيمان بطريقة تلائم البيئة الاجتماعية المحيطة بهم<sup>(1)</sup>.

- إن الوثيرة المرتفعة التي يشهدها الإنتاج الزراعي و الصناعي و عروض الخدمات، لهي أمر يستحق الإشادة، فهو من حيث المبدأ يصب في صالح البشر، و لكن ذلك لن يتم إلا بوضع سياسة هدفها بتسخير الموارد الاقتصادية و توجيهها لخدمة الإنسان لذاته و ليس لعرقه أو جنسيته. كما يتطلب ذلك أيضاً، مشاركة أكبر عدد ممكن من الناس في تسيير الاقتصاد، بدل أن يوكل إلى جماعة صغيرة، و اختصاراً، فإن أفضل طريق هو التوسط بين الحرية الاقتصادية المطلقة و التخطيط المركزي. يقتضي الإيمان بالعدل الإلهي، العمل على تقليل الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع، فحكمة الله لا تتضمن وجود فئة فقيرة و أخرى غنية، بل إن ذلك ناتج عن سوء تصرف البشر، و كل من حاز أكثر مما يكفيه فقد استولى على حقوق الفقراء<sup>(2)</sup>.

- يرى الأساقفة أن نشر السلام في العالم هي مهمة البشر جميعاً، لكن السلام لا يتمثل في انعدام الحروب فقط، بل بنزع بذور النزاع و العنف، و ذلك لا يكون إلا بإقامة العدل الاقتصادي و الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، و تحجيم الفجوة الفاصلة بين المجتمعات المتقدمة و تلك المتخلفة اقتصادياً، كما تشدد الكنيسة أن المسيحيين هم الأولى بالمشاركة في النشاطات التي تهدف لتقليل مستوى البؤس في العالم، فهم الذين يملي عليهم إيمانهم العمل بإخلاص لنجدة الفقراء الذين يمثلون المسيح اليوم، إن الواقع يظهر انقساماً بين فئة تنتفع بخيرات وفيرة في حين تتواجد فئات أخرى في ظروف معيشية متدهورة، و إذا كان على أتباع المسيح أن ينحازوا إلى طرف من الطرفين، فلن يكون إلا طرف الفقراء، "فروح الفقراء و المحبة علامة لكنيسة المسيح و مجدها"<sup>(3)</sup>. على الكنائس أن تسخر الإمكانيات المادية و البشرية لمساعدة البؤساء على المستوى العالمي، فتقديم العون للمحتاجين هي إرادة الله، و الإيمان بالله لا يتجلى في التمعن في معرفة ذاته،

<sup>1</sup> - نفس المرجع. رقم 62.

<sup>2</sup> - نفس المرجع. رقم 66.

<sup>3</sup> - نفس المرجع. رقم 88.



بل في تنفيذ إرادته. " كان الأمر الذي له مغزى بالنسبة لأمريكا اللاتينية، هو أن المجمع الفاتيكاني الثاني، حدد للكنيسة مهمة خدمة العالم، لكن عالم أمريكا اللاتينية مختلف عن عالم أوروبا. فهو عالم يتميز بالتخلف، الفقر و الاضطهاد"<sup>(1)</sup>، و منطقيا سينعكس اختلاف الظروف الاجتماعية في كل من أوروبا و أمريكا اللاتينية، في اختلاف نهجي رجال الدين في خدمة المجتمع في كليهما.

## -2- المبحث الثاني: أهم أفكار لاهوت التحرير.

- إن لاهوت التحرر أو التحرير، هو تيار ديني ضمن اللاهوت المسيحي، و قد ظهر لأول مرة في أمريكا اللاتينية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. طرح مصطلح لاهوت التحرير لأول مرة فغي عام 1968، خلال محاضرة ألقاها اللاهوتي البيروفي غوستافو غوتيريز Gustavo Gutierrez، بالعاصمة البيروفية ليما Lima، ثم قام لاحقا بنشر المحاضرة إضافة إلى نصوص أخرى ضمن كتاب "لاهوت التحرير" "Teología de la liberación"، الذي صدر في سنة 1971.

- يعتبر غوتيريز الأب الروحي للاهوت التحرير، فقد تضمن كتابه سالف الذكر، أهم الأفكار و الأسس النظرية التي يقوم عليها هذا التيار، لكن ذلك لا ينفي أن هناك من قدموا إضافات أدت في مجموعها إلى اكتمال البناء النظري له. لقد خرج لاهوت التحرير بصفة أساسية من رحم الكنيسة الكاثوليكية، و هذا الأمر واضح إذا ما اطلعنا على الخلفيات المذهبية لرواده و منظريه، و رغم الجدة التي تميز أفكاره مقارنة باللاهوت التقليدي، فلا يمكن الحديث عن انشقاق عن الكنيسة الكاثوليكية كذلك الذي وقع مع الإصلاح الديني و نشأة الكنيسة البروتستانتية. إن الكنيسة الكاثوليكية كانت تتبنى اللاهوت المدرسي الذي أرسى قواعده القديس توما الإكويني Saint Thomas d'Aquin، و الذي يتميز بانكفاء الكنيسة عن الواقع المحيط بها، و عدم أخذ ظروف المجتمع بعين الاعتبار في إعلان البشارة، فكانت بذلك تنطلق من النص لتصل إليه في النهاية، و ينتج عن ذلك أن تكون ممارسة اللاهوت معزولة عن السياق التاريخي لتلك الممارسة، و هو ما عرف بالجدل بين الاعتماد على العقل و الاعتماد على النقل أو الوحي. "فالتوماوية لا تضع مصدر المعرفة هذين، في نهاية الأمر، على قدم المساواة، إذ ترى أن الإيمان لازم قبل السير في طريق المعرفة العقلية. فلا بد أن يؤمن الناس قبل أن يستطيعوا الاستدلال بالعقل. ذلك لأنه على الرغم من أن حقائق العقل مستقلة، فإن مسألة السعي إليها هي في ذاتها مسألة وحي أو نقل"<sup>(2)</sup>،

<sup>1</sup> - FOROOHAR, Manzar. *Op. Cit.*, P 39.

<sup>2</sup> - راسل، برتراند. *حكمة الغرب*، ج 1، ترجمة فؤاد زكريا، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب، الكويت، 1983، ص 237.

فاللاهوت التقليدي ينطلق من الوحي مستخلصا القواعد الدينية ثم ينتقل للبحث في كيفية تطبيقها، أما لاهوت التحرير ف جاء ليعكس المنطق، مناديا بضرورة دراسة الواقع و إدراك كنهه عبر العقل، ثم عرض هذا الواقع على القواعد الدينية و لاحقا تصويبه وفقا لها. أدى الاعتماد على منطق الابتداء بدراسة الواقع لدى لاهوتيي التحرير، إلى تعدد المجالات و الجوانب التي ركز على معرفتها، و لاحقا اتخاذها ميدان للممارسة الدينية، و هذا الأمر أدى إلى نشوء تيارات فرعية، تنضوي كلها تحت مسمى لاهوت التحرير، و منها:

- 1- التيار الروحي الرعوي: و تغلب عليه النظرة الصوفية، التي ستصب في الأعمال الرعوية الملتزمة مسيحيا.
- 2- التيار المنهجي: يحاول وضع مبادئ منهجية للاهوت التحرير، معتمدا على العلوم الإنسانية.
- 3- التيار السوسولوجي: يهتم باستخدام التحليلات السوسولوجية لفهم بنية المجتمع.
- 4- التيار التاريخي: يعتمد على إعادة قراءة تاريخ أمريكا اللاتينية، انطلاقا من العلاقة الجدلية القائمة بين النظامين الرأسمالي و الاشتراكي، مستخدما أدوات التحليل الماركسية.
- 5- التيار السياسي: يؤكد على أهمية الممارسة السياسية من قبل الجميع، حتى الكهنة.
- 6- تيار الكنيسة الشعبية القاعدية: يركز هذا التيار على اعتبار "كنيسة الشعب" مصدرا أساسيا للحركة المسيحية.
- 7- التيار المسيحاني "الكرستولوجي": يركز هذا التيار على اعتبار شخص يسوع المسيح محررا، منطلقا من طبيعة المسيح الإنسانية نحو طبيعته الإلهية.
- 8- التيار التربوي: و يعتبر التعليم ممارسة تحريرية.
- 9- تيار النقد الذاتي: يهتم هذا التيار بتقويم أفكار و ممارسات لاهوتيي التحرير<sup>(1)</sup>.

- إن الحدود بين التيارات الفرعية للاهوت التحرير غير واضحة، أما ذلك التقسيم فمرده تركيز بعض اللاهوتيين على عناصر دون غيرها، لكن لاهوت التحرير يمثل بناءا فكريا واحدا، يتكون من ثلاث أقسام: تحليل الواقع و الانطلاق منه، إعادة تفسير الإيمان المسيحي في ضوء ذلك الواقع ثم الممارسة الدينية التي يفرضها التفسير الجديد للإيمان المسيحي.

## -2-1- الانطلاق من الواقع الاجتماعي:

<sup>1</sup> - سيدهم، وليم. لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية: نشأته، تطوره و مضمونه، دار المشرق، ط 1، بيروت، 1993، ص 113-114.

- امتثالا لما قرره المجمع الفاتيكاني الثاني، حول ضرورة اطلاع رجال الدين على أوضاع مجتمعاتهم المحلية، حتى يتمكنوا من تحديد أنسب الأساليب لتبليغ رسالة الإنجيل و خدمة رعاياهم، انطلق رجال الكنيسة في أمريكا اللاتينية لاستكشاف الواقع الاجتماعي المحيط بهم. كان أبرز مظهر لهذا الواقع هو حالة الفقر المتفشي و العنف السياسي، و لكن ذلك ليس مرده قلة الثروة بل التوزيع غير العادل لها، من خلال وجود فئات ثرية في مقابل حرمان أخرى من أبسط الضروريات، و قد جاء في وثائق مؤتمر رؤساء مجلس أساقفة أمريكا اللاتينية (CELAM) في مدينة مدلين Medellin الكولومبية، توصيف لهذا الوضع الاجتماعي، " إن أمريكا اللاتينية تعيش وضعا أسوأ من أن يوصف بأنه تخلف، وضع لا يتميز فقط بحرمان إخواننا من التمتع بالخيرات المادية، بل هم يحرمون حتى من أن يعيشوا كبشر. و رغم ما بذل من جهود، فقد تراكمت المعاناة التي أبرز ملامحها: الجوع و البؤس، تفشي الأمراض و وفيات الأطفال، انتشار الأمية و التهميش، وجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل، توتر بين الطبقات الاجتماعية، تفجر للعنف و مشاركة ضعيفة للناس في صناعة القرارات التي تؤثر على المصلحة العامة"<sup>(1)</sup>.

- من أجل تفسير هذا الوضع و إدراك أسبابه، يلجأ لاهوتيو التحرير إلى "الاكتشافات العلمية الدنيوية"<sup>(2)</sup> التي حث المجمع الفاتيكاني الثاني على الإفادة منها، و تبرز هنا الماركسية باعتبارها أهم أداة تحليل يعتمد عليها لاهوت التحرير. و كانت الاستعانة بالماركسية سببا للهجوم على لاهوتيي التحرير، بتهمة مزج الدين بأفكار الإلحاد التي تحملها الماركسية، ممثلة في المادية الجدلية التي تنفي وجود إله، لكن اللاهوتي البرازيلي ليوناردو بوف Leonardo Boff يوضح أن الماركسية ليست وحدة عضوية، بل تتضمن عدة مستويات: أولا هي علم يمكن من تفسير التاريخ على أنه صراع طبقي، ثانيا هي علم اقتصاد سياسي، ثالثا فلسفة ذات جوهر مادي ملحد تقوم على المادية الجدلية، و أخيرا منهج لتحليل الواقع الاجتماعي و السياسي و تطوره من خلال المادية التاريخية<sup>(3)</sup>. لذلك فالماركسية لا تناقض الإيمان المسيحي إلا في شقها المتعلق بنظرتها إلى العالم أي المادية الجدلية، أما باقي المستويات فهي مجرد أدوات، تفيد في فهم كيفية نشوء الرأسمالية و تطورها، فالماركسية قبل كل شيء هي دليل للعمل و ليست عقيدة<sup>(4)</sup>. إن الاستعانة بالماركسية تفيد

<sup>1</sup> - BEYUS, Linda. Latin American Liberation Theology in Its Economic and Historical Context [En ligne]. Unpublished thesis of Master of Arts in Anglicanism, globalism and ecumenism studies, Episcopal divinity school. Disponible sur <<https://archive.org/details/latinamericanlib00beyu>> (Consulté le 30/03/2015). P 33-34.

<sup>2</sup> - وثائق المجمع الفاتيكاني الثاني. مرجع سابق، رقم 62.

<sup>3</sup> - BOFF, Leonardo. La fe en la periferia del mundo, editorial Sal Terrae, Santander - España, 1981, P 94.

<sup>4</sup> - Ibid, page 98.

في تفسير وضع الفقر في أمريكا اللاتينية، و بالتالي تحديد أنجع الوسائل لمواجهته، و يقول الأخوان بوف (Boff) أن لاهوت التحرير صادف ثلاث إجابات جاهزة، أولا التفسير السطحي الذي يعتبر الفقر نتيجة لكسل الفرد و الحل يعتمد على شفقة الآخرين، التفسير الوظيفي الذي يرى في الفقر وضع تخلف يسبق التقدم و الحل هنا هو دعم الفقراء لتحقيق التنمية الاقتصادية، و ثالثا هناك التفسير الجدلي الذي يرجع نشوء الفقر إلى سياسات المنظمات المشرفة على تسيير الاقتصاد و الفكاك من وضع الفقر يكون بثورة اجتماعية تطيح بالنظام القائم، و يرى بوف أن التفسير الأخير يجعل من الفقراء أسياد مصيرهم و ليس مواضيع لتصرفات الآخرين<sup>(1)</sup>.

- انطلق لاهوتيو التحرر من الخلاصات التي انتهى إليها منظرو مدرسة التبعية، حول أسباب انتشار الفقر و بقاء دول أمريكا اللاتينية على حالة التخلف الاقتصادي ذاتها و فشل مشاريع التنمية المختلفة، تنبغي الإشارة هنا إلى أن اثنين من منظري التبعية كانا في نفس الوقت عالما لاهوت، و نعني بالتحديد كلا من فرناندو كاردوشو و ثيوتونيو دوس سانتوس المذكورين سابقا. أعلن لاهوتيو التحرير تبنيهم نظرية التبعية في نسختها الماركسية، و أبدوا اقتناعهم بتفسيراتها لحالة التخلف في الدول العالم الثالثية، و من ذلك ما أورده غوستافو غوتيريز Gutiérrez في أحد كتبه، حيث قال: " منذ بضع سنوات، ظهرت وجهة نظر جديدة، تزعم أن التخلف في بلد ما هو نتيجة لسيرورة تاريخية. أي ربط هذا الوضع بتطور و توسع البلدان الرأسمالية الكبرى. إن تخلف الشعوب الفقيرة، في بعده الاجتماعي الشامل، هو في الحقيقة ناجم عن تقدم دول أخرى. في الواقع تفضي ديناميكية الاقتصاد الرأسمالي إلى خلق مركز و هوامش، و تنتج بشكل متزامن، تقدما و تراكما للثروة لدى أقلية من جهة، و تفاوت اجتماعيا، اضطرابات سياسية و فقرا لدى الأغلبية من جهة أخرى"<sup>(2)</sup>. فوضعية التخلف في أمريكا اللاتينية وليدة تراكمات لأسباب وجدت منذ زمن طويل، زمن يوازي ذلك الذي استغرقته الدول المتقدمة لبناء اقتصاداتها، ففي الوقت الذي كانت الدول الكبرى تشيد البنى التي قام عليها تقدمها المحلي، كانت أيضا ترسي بنى التخلف في البلدان التي كانت خاضعة لسيطرتها الاستعمارية، من أجل استمرار مصالحها هناك، و البنى المحافظة على تخلف البلدان الفقيرة لا تتلخص في ارتباط اقتصاداتها المحلية بالنظام الرأسمالي العالمي، بل أيضا في البنية الاجتماعية لتلك البلدان، و هوية الفئات المشرفة على تسييره، أي الطبقة البورجوازية الكومبرادورية. يقول غوتيريز أن "البنية المجتمعية لأمريكا اللاتينية، تجسد تبعية خارجية و

<sup>1</sup> - BOFF, Leonardo and Clodovis. *Introducing liberation theology*, Orbis Books, Maryknoll, New York, 1988, P 26-27.

<sup>2</sup> - GUTIERREZ, Gustavo. *Teología de la liberación, perspectivas*, ediciones sígueme, 7 ed. Salamanca-España, 1975, P 118.

هيمنة داخلية. لذلك فإن التحليل الطبقي وحده فقط يسمح لنا بإدراك نتائج المواجهة بين الدول المضطهدة و الدول المسيطرة... كل ذلك سيقودنا لفهم التشكل الاجتماعي لأمريكا اللاتينية كراسمالية تابعة و يعيننا على استشراف الإستراتيجية الضرورية للخروج من هذا الوضع... إن تجاوز المجتمع الطبقي، و إيجاد سلطة سياسية في خدمة أغلبية الشعب، و قضاء على احتكار الثروات التي يشارك في إنتاجها الجميع، تلك الأمور وحدها الكفيلة ببناء مجتمع أكثر عدلا. لهذه الأسباب فإن العمل لإيجاد مجتمع جديد في أمريكا اللاتينية يتخذ نفس المنحى المؤدي إلى الاشتراكية"<sup>(1)</sup>، فحسب غوتيريز فإن مجتمعات أمريكا اللاتينية تعيش تبعية مزدوجة، فهي كمجتمعات متخلفة مستغلة من قبل المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، و كذلك تعاني من استغلال طبقة عليا ضئيلة لقطاعات واسعة من أفراد المجتمع، لخدمة مصالحها الخاصة و تعمل أيضا من أجل ضمان مصالح القوى الخارجية، فإذا كان الاستغلال الخارجي يتجلى في التبعية الاقتصادية فإن الاستغلال الداخلي يتمثل في المجتمع الطبقي الذي يتميز باحتكار الثروة و الاستئثار بالسلطة من طرف الطبقة الحاكمة مقابل إقصاء أغلبية الشعوب من حقوقهم الطبيعية فيما يشاركون في إيجاده. إن العدالة تقتضي هدم النظام الاجتماعي الطبقي، و استبداله بنظام يكفل حقوق الجميع و يمنع نشوء الاحتكار الاقتصادي و الاستبداد السياسي، إن أنسب نظام لتحقيق تلك الأهداف، هو النظام الاشتراكي.

- جاء إعلان تيني الاشتراكية، ليؤكد اليأس من قدرة مشاريع التنمية على تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، فحتى و إن كانت النتائج المستهدفة المعلنة، إلا أن الطريقة التي نفذت بها تلك المشاريع، لا تدع مجالاً للشك في عدم جدية تلك المساعي، و استحالة تحقق ما توقع منها. ففي حين كان السبب الرئيسي لتخلف الدول الفقيرة هو ارتباط اقتصاده المحلي بالنظام العالمي، "أسند الإشراف على مشاريع التنمية إلى هيئات دولية هي في الأصل تابعة للجماعات و الحكومات المسيطرة على الاقتصاد العالمي، و هكذا تم تميع التغييرات المزمع إجراؤها حتى لا تهدد المصالح الاقتصادية الخارجية و حلفائها الطبيعيين في الداخل: أي الأوليغارشيات الوطنية، أكثر من ذلك، كانت كثير من تلك التغييرات المفترضة أشكالا جديدة أو منمقة، لزيادة هيمنة الجماعات الاقتصادية الكبرى"<sup>(2)</sup>. لقد تجنبت مشاريع التنمية، معالجة أصل مشكلة التخلف، أي السيطرة الخارجية بل و عملت على تعزيزها، من خلال إيكال تنفيذها للمسؤولين عن نشوء وضع التخلف،

<sup>1</sup> - MARTIN, Edward J. Liberation theology, sustainable development, and postmodern public administration. [En ligne]. Latin American Perspectives, Vol. 30, No. 4, Struggle and Neoliberal Threats. (Jul., 2003), pp.69-91. Disponible sur <<http://links.jstor.org/sici?sici=0094-582X%28200307%2930%3A4%3C69%3ALTSDAP%3E2.0.CO%3B2-T>> (Consulté le 30/03/2015), P 78.

<sup>2</sup> - GUTIERREZ, Gustavo. Op.cit, P 51.

سواء كانوا مؤسسات مالية دولية: كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، أو الحكومات المسيطرة كالولايات المتحدة من خلال الأحلاف الإقليمية كالتحالف من أجل التقدم، أو الأوليغارشيات المحلية المهيمنة على الثروة والسلطة، والتي لطالما تحالفت مع القوى الخارجية سواء في العهد الاستعماري أو بعد الاستقلال. إن كل تلك الوقائع تؤكد في نظر لاهوتيي التحرير، عبثية المراهنة على نجاح مشاريع التنمية في تحقيق مسماها.

- في الوقت الذي توصل فيه رجال الدين في أمريكا اللاتينية، أو على الأقل عدد منهم، إلى الاقتناع بأن الحل لمشاكل الفقر والتخلف، يكمن في تبني الاشتراكية، كان هناك بالفعل مسار نضالي تقوده الأحزاب اليسارية، اشتراكية و شيوعية، من أجل الإطاحة بالأنظمة الرأسمالية و إقامة أنظمة اشتراكية، كما كان هناك أيضا نموذج مكتمل لما يمكن أن يسفر عنه هذا النضال، ألا وهو الثورة الكوبية، التي شكلت إلهاما للحركات اليسارية في دول العالم الثالث.

- لذا صار التعويل على الحلول الإصلاحية ممثلة في التنمية الاقتصادية، أمرا غير مجد، لثبوت عدم فعاليتها، و استقرار في أذهان الكثير أن الحل يكمن في حل جذري، ألا وهو الثورة الاشتراكية، التي تكفل التحرير الكامل لشعوب أمريكا اللاتينية من الهيمنة المزدوجة المفروضة من الرأسمالية المتقدمة و الطبقة الكومبرادورية. إن " تصنيف وضعية البلدان الفقيرة، على أنها وضعية هيمنة و اضطهاد، يؤدي إلى الحديث عن تحرير اقتصادي، اجتماعي و سياسي"<sup>(1)</sup>.

- الخيار السياسي و الاقتصادي الذي قام به بعض رجال الدين في أمريكا اللاتينية، رأوا أنه يفرض عليهم القيام ببعض المهام الجديدة، و أن ذلك يستلزم إيجاد طريقة جديدة لممارسة عملهم الرعائي، أي ابتكار لاهوت جديد غير ذلك القائم آنذاك، فاللاهوت التقليدي النابع من الفكر الأوربي هو أكثر تناسبا مع الروح الرأسمالية السائدة هناك، أما أمريكا اللاتينية فتحتاج إلى "لاهوت واقعي و نقدي و هذا ما لا يوفره تبني اللاهوت الإصلاحي الأوربي، حيث هو ملائم للمركز، و يستخدم كإيديولوجية في الأطراف"<sup>(2)</sup>. إذا كانت الدول المتقدمة تسمح و تشجع اللاهوت التقليدي فذلك لأنه يتلاءم مع نهجها الرأسمالي، فهذا اللاهوت ذو طبيعة محافظة، تخشى التغيير و تعارضه، و لا يعير أهمية للظروف السائدة خارج الكنيسة كتنظيم، أما اللاهوت الذي يتناسب مع واقع التغيير و التحرير القائم في أمريكا اللاتينية، فهو لاهوت ينطلق من هذا الواقع و

<sup>1</sup> - Ibid. P 51.

<sup>2</sup> - RICHARD, Pablo y otros. Materiales para una historia de la teología en América latina, departamento ecuménico de investigaciones, 1981, San José- Costa Rica, P 422.

ينتهي إليه. لاهوت يقوم على الحركة أو الممارسة «Praxis» و يدعمها، و لهذا يعرف غوتيريز لاهوت التحرير بأنه "تفكير حول الممارسة «Praxis» على ضوء الإيمان"<sup>(1)</sup>.

- تشغل الممارسة «Praxis» التي تعني التركيز على التطبيق عوضا عن التنظير، مكانا هاما لدى لاهوتيي التحرير، حيث يرى غوتيريز أن الخطوة الأولى في ممارسة اللاهوت هي تنفيذ إرادة الله على أرض الواقع، و التفكير في ذات الله يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية. إن تغيير الواقع السيئ أشد إلحاحا من الاشتغال بالأمور النظرية، و هذا المبدأ هو الذي يفسر التحاق رجال الدين في أمريكا اللاتينية بمسار التحرير (الحركات اليسارية)، قبل تبلور أفكار لاهوت التحرير، ففي النهاية يفسر هذا الأخير على أنه "انعكاس لممارسة سابقة و تفكير حولها، فهو تعبير و تبرير لحركة اجتماعية"<sup>(2)</sup>، دون أن يعني ذلك أن لاهوت التحرير ما هو إلا مجرد تبرير بعدي A posteriori لكل ممارسة مهما كان الدافع إليها، بل تتمثل مهمة لاهوت التحرير حصرا في تبرير تلك الممارسات المندرجة ضمن مسار التحرير، من خلال التعبير عنها بلغة دينية، و في النهاية تشكيل نظرية دينية تشتمل على مسار التحرير برمته، سواء الوسائل التي يتخذها أو الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، و كل ذلك من أجل جعل الكنيسة، كمؤسسة سوسولوجية، مواكبة لسياقها التاريخي.

## -2-2- إعادة تفسير الإيمان المسيحي:

- يتم تشكيل النظرية الدينية التحريرية، بناء على تفسيرات (Herméneutique) جديدة للنصوص المقدسة، هاته التفسيرات تقوم على مبدأ أساسي هو أنها تسقط الأحكام و التعاليم و الأساطير التي يتضمنها الكتاب المقدس على الواقع المباشر الذي يعيشه المجتمع. بما أن المجتمعات التي نشأ في ظلها لاهوت التحرير، هي مجتمعات تتميز بتفشي الفقر، و لأن الفقر شر يمس كرامة الإنسان و يناقض إرادة الله<sup>(3)</sup>، فقد قرر لاهوتيو التحرير بناء تفسيراتهم للنص المقدس، على منطلق الانحياز إلى الفقراء، و تطبيق ذلك يتم من خلال استقراء النص المقدس من منظور الفقراء، و استخراج كل قيمة نظرية و عملية تخدم قضيتهم، ذلك أن مسار التحرير يهدف في المقام الأول، إلى تحرير الفقراء و المظلومين. و يدخل هذا الهدف، حسب لاهوتيي التحرير، ضمن إرادة الله كما وضحت ذلك نصوص الكتاب المقدس، على غرار ما جاء في العهد القديم،

<sup>1</sup> - ROWLAND, Christopher. The Cambridge companion to liberation theology, Cambridge university press, 1999, P 27.

<sup>2</sup> - LOWY, Michael. Op.Cit. P 9.

<sup>3</sup> - GUTIERREZ, Gustavo. Op.cit. P 369.

مثل: أيوب 24: 2-12، 14، عاموس 2: 6-7، 5: 11-12، ميخا 2: 1-3، إرميا 22: 13-17، 5: 26-29، نحميا 5: 1-5، و أيضا ما جاء في العهد الجديد، مثل: لوقا 6: 24-25، 12: 16-25، يعقوب 5: 1-6. و هذه بعض المواضع التي تحظى بالاهتمام الكبير من قبل لاهوتيو التحرير، ضمن الكتاب المقدس<sup>(1)</sup>.

- أما النص الذي يقيم عليه لاهوتيو التحرير بناءهم الفكري، فهو سفر الخروج (Exode)، الكتاب الثاني من التوراة و العهد القديم، و الذي يتناول بالرواية، الأحداث التي مرت باليهود أثناء أسرهم في مصر على أيدي الفرعون، حيث تعرضوا لاضطهاد و استغلال شديدين، لينتهي ذلك بمجيء النبي موسى، الذي استطاع تخليصهم من معاناتهم، و أخرجهم من مصر عائدا بهم إلى فلسطين. و يعتبر ليوناردو بوف أن تجربة اليهود في مصر و خلاصهم بالخروج نحو فلسطين، يشكل دليلا عن أن الله يتدخل في حياة البشر و لا يترك الأمور لتسير وفق رغبات البشر فقط، لأنه يريد تحقيق العدالة، مساعدة الضعفاء، حماية الفقراء من استغلال الأثرياء، و لأن الله هو السند القوي الذي يعتمد عليه الضعفاء، حتى يتمكنوا من مواجهة استكبار الأقوياء<sup>(2)</sup>. أما غوتيريز فينظر إلى تجربة الخروج بعيدا عن الهالة الإلهية التي يضيفها حضور نبي في الأحداث، و يرى في مغادرة اليهود لمصر، تأسيسا لنهج إنساني، يقوم على تحمل البشر لمسؤولية تغيير واقعهم، و يدحض فكرة عدم قدرة البشر على التأثير في التاريخ، التي تشيع روح الاستسلام للقدر، و الشعور بالعجز أمام أوضاع القهر و الظلم، "فتحرير بني إسرائيل هو عمل سياسي. حيث يمثل هجرة من مجتمع ظالم نحو مجتمع أخوي و عادل... إن المغزى الديني من قصة الخروج ليس معزولا عن مجرى الأحداث العام... و هو يكشف عن عنصر بالغ الأهمية، ألا و هو التأكيد على الحاجة لمشاركة إنسانية فعالة في بناء المجتمع... إن تجربة الخروج تشكل نموذجا إرشاديا، و تبقى حية نظرا للتجارب التاريخية التي يمر بها شعب الله"<sup>(3)</sup>. أما اللاهوتي البرازيلي روبيم ألفيس Rubem Alves، فينطلق من أولوية الممارسة على النظرية، ليقول بأن الخروج لم يكن نتيجة إدراك سابق لضرورة القيام به، أي أنه لم يكن استجابة لفكرة أتى بها النبي موسى، بل كان هو التجربة التي شكلت وعي شعب إسرائيل، و صار نموذجا يصلح لتفسير أي واقع، بغض النظر

<sup>1</sup>- أنظر مثلا:

- Ibid. P 372-374.

- BOFF, Leonardo. *Teología desde el lugar del pobre*, Sal Terrae, Santander-España, 1986, P 72.

<sup>2</sup> - BOFF, Leonardo. Op.cit. P 53.

<sup>3</sup> -HEBBLETHWAITE, Peter. The Exodus and liberation theology[En ligne]. Disponible sur : <<http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09637499308431582?journalCode=crss20>>(Consulté le 30/03/2015), P 107.



عن اختلاف حيثيات المكان و الزمان<sup>(1)</sup>. و تطبيق ذلك يتجلى في اعتبار معاناة شعوب أمريكا اللاتينية من الظلم، امتدادا لمعاناة بني إسرائيل في مصر، ليس لأن المتسبب في كليهما هو ذاته، و لكن لأن توصيف الحالين هو واحد، فكلاهما "خطيئة" (péché).

- تعرف "الخطيئة" بشكل أساسي على أنها مخالفة أوامر الآلهة<sup>(2)</sup>، و يعتبر القديس توما الإكويني أن الخطيئة ناتجة عن تصرفات الفرد، سواء بالفعل أو الامتناع عن الفعل<sup>(3)</sup>، و تظهر الطبيعة الإنسانية و كذلك الفردية للخطيئة، في "الخطايا السبع المميتة" التي تعتبرها المسيحية أكبر الخطايا، و هي: الرغبة الجنسية الجامحة، الشراهة المؤدية إلى التبذير، الجشع و تكديس الثروات، الغضب الشديد إلى حد الحقد على الآخرين، الحسد، الكسل، الغرور و تضخم الذات<sup>(4)</sup>. كما هو واضح فإن المسيحية تعتبر الخطيئة خاصية إنسانية، و نابعة من أنانية الفرد و حبه المبالغ فيه لذاته، و ما يتبع ذلك من تكريس الجهد في خدمة المصالح الشخصية.

- ينطلق لاهوتيو التحرير من التعريف السابق الذي يرد منبع الخطيئة إلى الأنانية، و لكن مع إسقاطات على أوضاع مجتمعاتهم المحلية، فغوتيريز مثلا، يفسر الآية الأولى من الإصحاح الخامس(1:5) من رسالة بولس الرسول إلى أهل غلاطية، بالقول: "إن بولس يخبرنا، أن التحرر من الخطيئة، يكون عبر التحرر من الأنانية التي تسيطر على الإنسان. أن نخطئ، هو، في الواقع، أن نرفض حب الآخرين، و بالتالي نرفض حب الله. إن الخطيئة، بصفتها قطيعة مع الله و مع الآخرين، هي حسب الكتاب المقدس، السبب الأساسي للمعاناة، الظلم و الاضطهاد، التي تعيش في ظلها البشرية"<sup>(5)</sup>. أي أن الظلم السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي، كلها تجليات للخطيئة، و بالتالي فقد انتقل تأثير الخطيئة، من حياة الفرد الخاصة إلى المجال العام، ليشمل المجتمع، بل ربما أصبح شاملا للعالم بأكمله، و تتحول الخطيئة الفردية إلى «خطيئة بنيوية» «Péché Structurel» و يتم ذلك عبر تأطير الخطيئة الفردية بمؤسسات المجتمع، و إشاعة ارتكابها تحت واجهات و مسميات زائفة، بغض النظر عن نية من يقوم بذلك، " فعندما يرتكب الناس خطيئة، فإنهم يخلقون بني منتجة للخطيئة، هاته البني تعمل على استمرارهم في ارتكاب

<sup>1</sup> -DUSSEL, Enrique. Exodus as a paradigm in liberation theology[En ligne]. Disponible sur : <<http://www.enriquedussel.com/DVD%20Obras%20Enrique%20Dussel/Textos/c/181-1987.pdf>>(Consulté le 30/03/2015), P 84.

<sup>2</sup> -TALIAFERRO, Charles and MARTY, Elsa.J. Op.cit. P 216.

<sup>3</sup> - الإكويني، توما: الخلاصة اللاهوتية، م 4، ترجمة الخوري بولس عواد، المطبعة الأدبية، بيروت، 1898، ص 336.

<sup>4</sup> - TALIAFERRO, Charles and MARTY, Elsa.J. Op.cit. P 213.

<sup>5</sup> - GUTIERREZ, Gustavo. Op.cit. P 66.

الخطايا"<sup>(1)</sup>. و لا يمكن فهم هذه الفكرة، إلا باستحضار السياق الاجتماعي الذي يتموضع فيه لاهوتيو التحرير، و يحيلون إليه بشكل غير مباشر تارة، و بشكل مباشر تارات أخرى، حيث لا يترددون في تحديد ما يدعونه بالخطيئة البنيوية، أو بنى الخطيئة، إذ يقول غونزاليز رويز Gonzalez Ruiz، "أن المسيحية تعتبر أن بنية الرأسمالية تقوم على جوهر فاسد... فبينما تحض الأخلاق المسيحية على حب القريب، نجد أن الرأسمالية مبنية على الرغبة في تحقيق الأرباح... إن المجتمع الرأسمالي يمثل وضعية ناتجة عن الخطيئة، حيث تشكل الأنانية القاعدة التي يتأسس عليها، و كذلك القوة الدافعة لديناميكيته التوسعية"<sup>(2)</sup>، فالمجتمع الرأسمالي هو البنية الناتجة عن الخطيئة و المنتجة لها، و ذلك لمخالفتها إرادة الله المعبر عنها في تعاليم المسيحية، و التي تدعو البشر إلى الأخوة، في حين تنتج الرأسمالية صراعا بين البشر على الثروة، و تؤدي إلى تركزها في أيدي الأقلية و إفقار الأغلبية.

- إن تعريف الخطيئة بأنها نظام اجتماعي، يؤدي بالضرورة إلى تعريف التوبة ( La Conversion) من هذه الخطيئة بأنها إقامة نظام اجتماعي بديل، و بالتالي فإن الغفران ( la grâce) لن يكون جزاء معنويا غيبيا، بل يكون جزاء ماديا، متجليا في تغير أوضاع أفراد المجتمع. حسب غوستافو غوتيريز، فإن التوبة من الخطيئة البنيوية (الرأسمالية و التبعية)، يكون من خلال "التحرر السياسي، تحرر الإنسان ضمن التاريخ، و التحرر من الخطيئة بالدخول في شركة الله"<sup>(3)</sup>، و التي تعني على التوالي: تحرر الشعوب الضعيفة من الهيمنة السياسية و الاقتصادية للدول الكبرى، و إنهاء تجليات تلك الهيمنة على الصعيد المحلي، أي التبعية السياسية و الاقتصادية، إقناع الفرد بأنه سيد مصيره و أنه يمتلك القدرة على تغيير التأثير في محيطه الاجتماعي، و بالتالي تخليصه من مشاعر الضعف و الاستسلام، و يمكن اعتبار المستويين السابقين ركنا التوبة، و شرطا نيل الغفران الضروريين، و يشكلان تمهيدا لتجسيد الخلاص، أي حلول ملكوت الرب.

- لطالما شكلت مملكة الرب موضوعا مثير للجدل بين رجال الدين المسيحيين، بين من يدعون أنها إخبار عن مصير المؤمنين في العالم الآخر، أو مملكة السماء، و يستدل المعتقدون بهذه الفكرة بما ورد في العهد الجديد، إنجيل يوحنا (36:18): "...مَمْلَكَتِي لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْعَالَمِ"، أو كناية

<sup>1</sup> -GONZALEZ FAUS, José Ignacio. Pecado, In: ELLACURIA, Ignacio y SOBRINO, Jon. *Mysterium Liberationis: Conceptos fundamentales de la teología de la liberación*, Tomo II, editorial Trotta, Madrid, 1990, P 99.

<sup>2</sup> - FOROCHAR, Manzar. Op.cit. P 53.

<sup>3</sup> - GUTIERREZ, Gustavo. Op.cit. P 369.

عن الراحة النفسية الداخلية التي يشعر بها المتقون، استنادا إلى ما جاء في إنجيل لوقا (21:17) :  
" ... مَلَكُوثُ اللَّهِ دَاخِلُكُمْ "، فيما يعتقد آخرون أن المقصود بملكوت الله، مملكة دنيوية كرس  
المسيح حياته على الأرض لبنائها، و بالتالي ينبغي على المسيحيين إكمال ما بدأه، و يستند أنصار  
هذا الادعاء إلى ما ورد في إنجيل متى (28:16): "الْحَقُّ أَقُولُ لَكُمْ: إِنَّ مِنَ الْفِيَّامِ هَهُنَا هَوْمًا لَا  
يُنُوقُونَ الْمَوْتَ حَتَّى يَرَوْا ابْنَ الْإِنْسَانِ آتِيًا فِي مَلَكُوتِهِ". في مقابل ذلك يؤكد لاهوتيو التحرير أن  
مملكة الرب مشروع تاريخي، و ليست وعدا أخرويا صرفا، و هي تمثل التجلي النهائي للإرادة  
الإلهية في خلاص البشر، أما الإنسان فمسؤول عن المشاركة في تشييد مملكة الرب عبر  
المساهمة في مسار التحرير، فرغم أن تحقق هذا الأخير ليس هو نفسه حلول مملكة الرب إلا أنه  
تمهيد ضروري لها، " فالتحرير التاريخي يمثل الخطوة الأولى لحلول الملكوت، فبداية تحقق  
الخلاص تنتمي إلى هذا العالم، من خلال التحرير الذي يمثل تجسده التاريخي، و عندما نصفه  
بالتاريخي، فإنه بالتالي محدود و غير مكتمل. صحيح أن الملكوت يمر عبر التحرير، لكنه يسمو  
عليه، من حيث أنه ذو صفة نهائية و أبدية"<sup>(1)</sup>. و القول بأن مملكة الرب، أو على الأقل التمهيد  
لها، مشروع تاريخي يتحمل مسؤولية تنفيذ البشر، يندرج ضمن، أو يفضي إلى تبني الفكرة التي  
ذكرناها سابقا، حول سعي المسيح إلى تجسيد الخلاص في هذا العالم، و بالتالي فأتباعه مطالبون  
بإكمال ما شرع فيه.

- يركز لاهوت التحرير على التجسد البشري للمسيح، أي يسوع الناصري، و يشكل الادعاء بأن  
حياة المسيح كبشر، كانت نضالا من أجل إقامة مملكة الرب في العالم، الفكرة المحورية في  
كريستولوجيا (Christologie) لاهوتيي التحرر. و الكريستولوجيا هي: " علم يدرس شخص  
المسيح و طبيعته"<sup>(2)</sup>. بينما كانت الكريستولوجيا التقليدية، تتمحور حول الاهتمام بالطبيعة الإلهية  
للمسيح على حساب طبيعته البشرية، و هي بالتالي طبيعة تنازلية، أي من الاعتقاد بأن المسيح ابن  
الله إلى يسوع الناصري، فإن الكريستولوجيا المعاصرة بدأت تركز بشكل أكبر على حياة يسوع  
الناصرى، أي أنها كريستولوجيا تصاعدية، تبدأ من دراسة يسوع الناصري و تنتهي بالمسيح ابن  
الله. يعزى نشوء الكريستولوجيا المعاصرة إلى جهود عدد من علماء اللاهوت، أبرزهم اللاهوتيان  
الألمانيان: البروتستانتي رودولف بولتمان Rudolf Bultmann و الكاثوليكي كارل راهنر Karl  
Rahner، و كذلك عالم اللاهوت البروتستانتي السويسري كارل بارث Karl Barth. تتميز

<sup>1</sup> - BOFF, Leonardo. Op. cit. P 246.

<sup>2</sup> -TALIAFERRO, Charles and MARTY, Elsa.J. Op. cit. P 47.

الكريستولوجيا المعاصرة بإيلائها أهمية كبيرة للعلوم التاريخية، من أجل الإحاطة بحياة يسوع الناصري، من حيث الأحداث، السلوكات و التعاليم<sup>(1)</sup>.

- يفيد تبني أسس الكريستولوجيا المعاصرة، في تحويل المسيح إلى نموذج يحتذى من قبل أتباعه، عبر استقراء حياة يسوع، و يؤكد لاهوتيو التحرير أنهم يتخذون من الأنجيل مصدرا حصريا لمعرفة تفاصيل حياة المسيح<sup>(2)</sup>. و قد استنتج ليوناردو بوف أن يسوع المسيح هو محرر البشر، حيث أنه سعى لتخليصهم من نير الخطيئة الأولى، من خلال تحريرهم من ثمار تلك الخطيئة، أي الاستغلال و الظلم، و تم ذلك بتركيزه على توبة الفرد، و كذلك على إرساء قواعد يقوم عليها عالم جديد خال من كل أنواع الاضطهاد<sup>(3)</sup>. تعني التوبة اقتناع الفرد بضرورة التوقف عن ارتكاب الأخطاء، بينما يمثل بناء العالم الجديد، اقتناع الفرد بضرورة فعل الصواب، فالخطوة الأولى هي إيمان سلبي، أما الثانية فهي بمثابة الإيمان الإيجابي الفعال.

- إن أول خطوة قام بها المسيح لتحرير البشر، هي تحرير ضمير الفرد من القيود التي كانت مفروضة عليه، و يقصد بوف بالقيود، أحكام الشريعة الموسوية، التي مكنت فرقة من الناس على من السيطرة على الآخرين باسم تطبيق تلك الأحكام، فانبرى المسيح معارضا تلك السيطرة، منددا بما كان يراه استعبادا للبشر و استغلالا لهم<sup>(4)</sup>. في الواقع، قام المسيح باستبدال أحكام الشريعة الموسوية، التي تتألف من مجموعة من الطقوس و العبادات و القوانين، أي شريعة ظاهرة، بشريعة داخلية تتأسس داخل الضمير، و تتكون من مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تحكم علاقة الناس فيما بينهم، و تقوم على ضرورة محبة الناس لبعضهم، فقد دعا المسيح الإنسان، لأن يجعل حب الآخرين و حب الله، أي المصلحة العامة، هو الضابط لسلوكه، دون الحاجة إلى وضعه تحت تهديد العقوبات التعزيرية، و هذه هي الفكرة الأساسية التي تقوم عليها مواظب المسيح، و أشهرها "عظة الجبل" (إنجيل متى 5-7). فالصنف الأول من الشرائع يعد علاجا للخطيئة بعد ارتكابها، بينما يمثل النوع الثاني عنصر وقاية من الوقوع في الخطيئة، "و المؤكد أن المسيح لم يحرر الإنسان من قواعد الشريعة، ليكمله إلى الانحلال و اللامسؤولية، بل بالعكس، فقد أرسى جملة من القواعد، الأقوى تأثيرا من الشريعة، فالحب سيزيد حتما من تعلق الناس بعضهم

<sup>1</sup> - DORÉ, Joseph. Christologie. In : *Encyclopedia Universalis*. Op. cit.

<sup>2</sup> - SOBRINO, Jon. *Jesus the liberator: A historical theological view*. Translated by Paul Burns and Francis McDonagh, Orbis books, Maryknoll, New York, 1994, P 62.

<sup>3</sup> - BOFF, Leonardo. *Jesucristo el liberador*, Sal Terrae, Santander-España, 1985, P 78.

<sup>4</sup> - Ibid. P 80.

ببعض"<sup>(1)</sup>. كان المغزى من قيام المسيح بنقض الشريعة الموسوية، هو تحرير البشر من تحكم فئة من الناس في آخرين، أي قام بذلك من أجل تحقيق المساواة بين البشر، و إنهاء انقسامهم إلى طبقات، لأنه رأى في ذلك أمرا ضروريا للتمهيد لبناء مملكة الرب، " فبشارة يسوع المسيح حول ملكوت الرب لا تتعلق فقط بالحاجة إلى توبة الأفراد، و لكنها تشمل أيضا بيئة الأفراد من خلال التحرر من الشريعة، القواعد المنعدمة الجدوى، التسلط و القوى القاهرة للإنسان"<sup>(2)</sup>. فالتحرير الذي سعى المسيح إلى تنفيذه، يتضمن هدم البنى الطبقية التقليدية للمجتمعات، و التي وضعت على قاعدة التمييز بين البشر، و وضع حواجز اجتماعية بينهم، و تلك أمور تناقض جوهر إرادة الله، فأهم معالم مملكة الرب هو المساواة التامة بين الأفراد، و الاتحاد الأخوي ضمن الشركة الإلهية، " فالجميع أبناء لنفس الأب، و بالتالي فالجميع إخوة"<sup>(3)</sup>.

- جاء إعدام يسوع صلبا ردا على دعوته للأخوة و المساواة بين البشر، فالطبقة الحاكمة (رجال السياسة و الأثرياء) رأوا في تعاليم المسيح المنحازة للفقراء و الضعفاء<sup>(4)</sup>، و هذا ما يفسر الشعبية الكبيرة التي حظي بها في أوساط الطبقات الدنيا، رأوا فيها تهديدا لامتيازاتهم و سلطاتهم، و لذلك سارعوا إلى إسكات الصوت المعارض للبنية الطبقية التي تشكل أساس امتيازاتهم. يرى جون سوبرينو في رضا المسيح بالموت صلبا، بدل أن يتراجع عن إيمانه و ينقذ نفسه، رسالة لأتباعه، بل و إلى البشرية جمعاء، مفادها أن درجة إنسانية و إيمان الفرد تحددهما درجة انخراطه في تحقيق المصلحة العامة، و مقدار تضحيته في سبيلها، " فموت يسوع ليس أمرا عبثيا. بل ترجمة عملية لمعنى أن تكون الحياة مسخرة لخدمة الآخرين، و هذا هو تحديدا ما دعا إليه تلاميذه"<sup>(5)</sup>. لقد "استشهد" يسوع من أجل قضيته، الدفاع عن الفقراء و الضعفاء، و تحريرهم من الخطايا بتحريرهم من البنى الاجتماعية الناتجة عن الخطيئة و المنتجة لها، لكنه قام من بين الأموات و عاد إلى الحياة، معلنا أن كل حياة تموت لنفس القضية التي مات من أجلها: تحرير البشر من الفقر، الجوع، الذل، روح الانتقام و الكفر بالله<sup>(6)</sup>، هي أجدر من غيرها بالقيامة و دخول ملكوت الله. و لذلك فالصليب لا يمثل فقط أداة للتعذيب و العقاب، بل أيضا رمزا للأمل في الخلاص،

<sup>1</sup> - Ibid. P 82.

<sup>2</sup> - Ibid. P 86.

<sup>3</sup> - Ibid. P 85.

<sup>4</sup> - Ibid. P 87.

<sup>5</sup> - SOBRINO, Jon. Op. Cit. P 203.

<sup>6</sup> - BOFF, Leonardo. *Teología desde el lugar del pobre*, Op. Cit. P 141.

فالصليب يعتبر "أحد أدلة المسيحية التي توضح فداء المسيح للبشر، و بالتالي إرادة الأب في إنقاذهم"<sup>(1)</sup>.

- إن المبادئ التي تقوم عليها دعوة المسيح، و كذلك نضاله الإنساني في سبيل تحقيق مملكة الله، يوفر النموذج الأجدر بالإتباع من قبل المؤمنين به، خاصة أولئك الملتمزمين بتبليغ رسالته للناس، أي رجال الكهنوت و الكنيسة كمؤسسة الدينية، و لذلك فما أظهره يسوع و عبر عنه، يجب أن يظهره تابعوه أيضا و يعبروا عنه<sup>(2)</sup>.

### -2-3- مشروع لتغيير الواقع الاجتماعي:

- يعتقد لاهوتيو التحرير أن الكنيسة بقيت وفية لتقاليدها المحافظة، و المناهضة لأي تغيير، حتى بعد اتضاح معالم مسار التحرير، فقد جاءت نشأة الكنيسة في أمريكا اللاتينية متزامنة، بل نتيجة لحلول الاستعمار بتلك المنطقة الجغرافية، و أدت دورا في دعم هيمنة الغزاة على الشعوب المستعمرة. بل وفرت تبريرات لارتكاب المجازر ضد السكان الأصليين (الهنود الحمر)، " فالكنيسة كحقيقة سوسيلوجية و ليس لاهوتية" قد وجدت بنيويا ( بصرف النظر عن نوايا رجالها و لكن استنادا إلى الوظائف الاجتماعية التي أدتها) مترافقة مع الهيمنة و شريكة في آليات الاضطهاد، الذي طال الهنود الحمر و الزنوج و الثقافات التي شهدت الاستعمار الإيبيري"<sup>(3)</sup>، و لم تبرز أصوات معارضة لذلك النهج إلا نادرا، على غرار المطران بارتولومي دي لاس كاساس Bartolomé De Las Casas (1474-1566)، الذي يحظى باحترام كبير من قبل لاهوتيي التحرير. كانت ظروف نشأة الكنيسة إذن، سببا في اتخاذها موقف التأييد للسلطات، و النزوع نحو المحافظة على الأوضاع القائمة، رغم الأوضاع الحياتية التي يمر بها المسيحيون في أمريكا اللاتينية، و التي تنافي روح الأخوة الإنسانية و وحدة الشعب المسيحي، التي تسعى الكنيسة إلى تحقيقهما، و يتجلى ذلك في القداس الذي تقيمه الكنيسة إحياء لذكرى آخر عشاء تناوله المسيح قبل موته، و هو ما يعرف بالعشاء الرباني أو الإفخارستيا، فهذه الأخيرة تمثل احتفاء بوحدة الشعب المسيحي، أو "سر تقوى، و علامة وحدة و رباط محبة"<sup>(4)</sup>.

- يرى غوستافو غوتيريز أن صدق ادعاء الكنيسة بأنها تسعى لتحقيق الأخوة الإنسانية، يعتمد على مدى قيامها بواجبين، هما: إدانة بالظلم و مساعدة المظلومين، فيقول أنه: " من دون التزام

<sup>1</sup> - Ibid. P 118.

<sup>2</sup> - BOFF, Leonardo. *Jesucristo el liberador*, Op. cit. P 111.

<sup>3</sup> - BOFF, Leonardo. *La fe en la periferia del mundo*, Op. cit. P 130.

<sup>4</sup> - وثائق المجمع الفاتيكاني الثاني. مرجع سابق، رقم 47.

حقيقي بالتصدي لهضم الحقوق و الشعور بالاغتراب، و العمل لصالح مجتمع متضامن و عادل، فإن الاحتفال بالإفخارستيا يصبح طقسا خاويا من أي مضمون"<sup>(1)</sup>، فالكنيسة عليها أن تدين الوضع القائم الذي يتميز بالاضطهاد و الاستغلال و الظلم، و أن تندد بالقائمين عليه، كما يجب عليها أيضا أن تساعد ضحايا هذا الوضع، أي الفقراء و الضعفاء عموما، مساعدة معنوية و مادية.

- إن الكنيسة في تبنيتها لمبدأ التنديد بالظلم، لا تبتكر نهجا في التعامل مع الظالمين، بل هي تستلهم تجارب الأنبياء السابقين على مجيء المسيح، و من هنا سمي هذا التنديد بأنه نبوي، فلاهوت التحرير لا ينظر إلى أنبياء العهد القديم من زاوية أنهم مبشرون بمجيء المسيح فقط، بل كذلك و بصفة خاصة من زاوية أنهم خصوم أشداء للظلم الاجتماعي<sup>(2)</sup>. إن تنديد الكنيسة بالظلم الواقع في المجتمع، هو إعلان غير مباشر منها، عن قطيعتها مع تقاليدنا في التحالف مع بنى الاضطهاد، هذا التحالف الذي استمر لفترة طويلة، و هي تسعى من خلال ذلك إلى التكفير عن أخطائها السابقة و تفادي استعداد المضطهدين، الذين هم في الواقع رعاياها و أفراد الشعب المسيحي، و هي قبل كل شيء تفعل ما يفترض بها أن تفعله، إضافة إلى ذلك فإن إدانة أوضاع معينة، يوحي بأن تلك الأوضاع منافية لإرادة الله، و بالتالي يدفع الناس إلى تغيير قناعاتهم حول أوضاعهم، ثم العمل على تغيير تلك الأوضاع، " و بذلك يصبح لإعلان البشارة و وظيفة توعوية أو تسييسية"<sup>(3)</sup>، فهذه دعوة لأن تلتحق الكنيسة بالمسار التحرري، و أن تترجم التزامها بمساعدة الضعفاء على أرض الواقع. على الصعيد العملي، فإن المقصود هو إدانة بنى الاضطهاد أي السياسات الاقتصادية رأسمالية السائدة في أمريكا اللاتينية، و التنديد بأعمال القمع و التكنيل التي تمارسها الأنظمة الديكتاتورية المحافظة ضد معارضيها من اليساريين، إذن لا مفر أمام الكنيسة من ولوج حيز العمل السياسي، أما التحجج بضرورة بقاء رجل الدين بعيدا عن المجال السياسي، فليس إلا ذريعة للتعصل من مسؤولية مواجهة الظلم و مناصرة المستضعفين، و ترك الأمور على حالها<sup>(4)</sup>.

- لا يعتبر لاهوتيو التحرير أن التحاق الكنيسة بمسار التحرير هو مجرد خيار، بل يرون فيه ضرورة وجودية بالنسبة للكنيسة، ففي حال قرر رجال الدين الاستمرار في نهجهم المحافظ، فإن تأثير الكنيسة على رعاياها سيتلاشى إلى حده الأدنى، جراء المفارقة الكبرى بين الدعوة النظرية للوحدة الأخوية من جهة، و تأييد القوى التي تضع أكبر الحواجز في وجه تلك الوحدة من جهة

<sup>1</sup> - GUTIERREZ, Gustavo. Op. cit. P 341.

<sup>2</sup> - LOWY, Michael. Amérique Latine - Les sources bibliques de la théologie de la libération [en ligne], disponible sur <<http://www.alterinfos.org/spip.php?article4916>>, (consulté le 05/09/2014).

<sup>3</sup> - GUTIERREZ, Gustavo. Op. cit. P 347.

<sup>4</sup> - Ibid. P 342.

أخرى، و كذلك نتيجة للاختلاف الذي سيظهر بين مشاغل الناس و تطلعاتهم التي تحددها ظروفهم الاجتماعية، و خطاب الكنيسة الذي لا يبحث عن دور في الأحداث الجارية و مواكبتها، إن مواكبة الكنيسة للسياق التاريخي الذي تتواجد فيه و تفاعلها مع أحداثه، و بصفة خاصة مساهمتها في مسار التحرير، هي أمور يجب على الكنيسة القيام بها، إذا أرادت أن تنجح في تبليغ رسالتها، " فمن خلال التضامن المادي و الفعال مع الطبقات المستغلة، و مشاركة الناس الصراعات التي يخوضونها، فقط من خلال تلك الأمور، تستطيع الكنيسة فهم التاريخ و التأثير فيه، و وضع تعاليم الإنجيل حيز التنفيذ"<sup>(1)</sup>.

- يتضح مما سبق أن لاهوت التحرير يرى ضرورة إحداث الكنيسة في أمريكا اللاتينية قطيعة مع اللاهوت الأوربي، و ذلك من خلال توسيع مجال نشاطها، و تحويله من مجرد إلقاء المواعظ الحائثة على التقوى الدينية و إقامة القداسات، إلى المشاركة في مناقشة القضايا المثارة على الساحة المجتمعية المحلية و إبداء مواقف الرفض أو التأييد إزاءها، و هذا يؤدي إلى إزاحة القضايا الخاصة بالشأن الداخلي للكنيسة من مركز الأهمية لحساب القضايا التي تهم المجتمع ككل، أي استبدال المجال الديني الصرف المتعلق بالعقائد و الطقوس و العبادات و التي تهم حياة الفرد الخاصة، بالمجال الاجتماعي العام المتشكل من المسائل السياسية و الاقتصادية، " فهناك، إذن، أولوية لاهوتية للتحرير البشري، على حساب الإصلاح الداخلي للكنيسة. و هذا أحد أوضاع الأمثلة على القطيعة مع الأصل الأوربي، باعتبار أن اللاهوت الأوربي يتمحور حول الكنيسة"<sup>(2)</sup>. إن دعوة لاهوت التحرير إلى إحداث قطيعة مع اللاهوت الأوربي، و إدخال تغيير على وظائف الكنائس المحلية، تبعا لبيئتها الاجتماعية، هي في الحقيقة دعوة إلى إجراء تعديل على بنية الكنيسة الكاثوليكية، فهذه الأخيرة تتميز ببنية تراتبية على الصعيد المحلي، و مركزية شديدة ممثلة في تبعية الكنائس الكاثوليكية على الصعيد العالمي لقيادة موحدة هي الفاتيكان، و اعتمادها الكامل عليها في تحديد وظائفها و مواقفها، و يوضح ليوناردو بوف بنية الكنيسة التقليدية على النحو التالي:

<sup>1</sup> - Ibid. P 347-348.

<sup>2</sup> - BERRYMAN, Phillip E. Latin American liberation theology [en ligne]. Disponible sur: <<http://cdn.theologicalstudies.net/34/34.3/34.3.1.pdf>> (consulté le 14/05/2013). P 379.





- ضمن هذه البنية، يعتبر المؤمن مجرد متلق، الأساقفة و القساوسة يحوزون كامل "رأس المال الديني"، ينتجون "الخيرات الدينية ليستهلكها الناس. إن هذا النموذج ذو طبيعة ملكية<sup>(1)</sup>.

- إن الهدف الأسمى للكنيسة هو تحقيق الخلاص الأخروي لأتباعها، أما الهدف المرحلي الذي يسبق ذلك، فهو إنجاز التحرير من الاضطهاد و الاستغلال، أي بناء مجتمع لا طبقي عادل، فالتحرير هو الصورة الدنيوية أو التاريخية للخلاص<sup>(2)</sup>، أي المرحلة التمهيدية له، و علاوة على أن تحقيق التحرير يستلزم اضطلاع الكنيسة بوظائف جديدة، أي المساعدة المعنوية و المادية لضحايا الظلم، يتطلب أيضا بنية كنسية جديدة تنسجم مع دعوتها إلى إلغاء التمايزات بين الناس، أي إلغاء النظام التراتبي الطبقي داخل الكنيسة نفسها، " فعليها أن تعبر من خلال بنيتها الداخلية ذاتها عن الخلاص الذي تستهدف إنجازه، يجب أن يكون أساس نظامها هو الهدف الذي تعمل لأجله. فاعتبار الكنيسة نفسها علامة على تحرير الإنسان و التاريخ، يستلزم أن تكون في ذاتها مكانا للتحرير"<sup>(3)</sup>. إذن فالكنيسة ببنيته التراتبية، ما هي إلا امتداد للنظام الاجتماعي الطبقي القائم و مظهر له، فهي تحتوي طبقة ثرية متسلطة على طبقة أخرى فقيرة، حيث نجد من جهة رجال الدين: البابا، الأساقفة، القساوسة، الذين يحظون بسلطة القرار داخل الكنيسة، و هي السلطة المتعلقة بتفسير الكتاب المقدس و تبليغ البشارة، تقابلها امتيازات اقتصادية، و في الجهة الأخرى هناك الرعايا من المؤمنين العاديين، الذين لا يملكون سلطة تقرير أي شيء، كما أنهم محرومون من الموارد المالية للكنيسة. إن البديل عن كل ذلك يكون، بتعديل النظام الذي يحكم علاقة الكنائس

<sup>1</sup> - BOFF, Leonardo. Church: Charism and power, Crossroads, New York, 1985, P 133.

<sup>2</sup> - ELLACURIA, Ignacio. La iglesia de los pobres, sacramento histórico de liberación, In: ELLACURIA, Ignacio y SOBRINO, Jon. Op. cit. P 137.

<sup>3</sup> - GUTIERREZ, Gustavo. Op. cit, P 335.

ببعضها البعض و علاقاتها برعاياها، أي أولاً عبر إنهاء المركزية ضمن الكنيسة الكاثوليكية، و ترك الكنائس المحلية لتمارس ما تراه مناسباً لظروفها الخاصة، و ثانياً من خلال وضع حد لاحتكار رجال الدين الحق في قراءة الكتاب المقدس و تفسيره، و تعميم هذا الحق ليشمل جميع المسيحيين أتباع الكنيسة، و إضافة إلى ذلك، يجدر بالكنيسة أن تجعل مواردها المالية في خدمة جميع رعاياها، بدل تخصيصها بالكامل لصالح القائمين عليها من رجال الدين فقط.

- بعد التذكير بالمنطق الأساسي الذي يقوم عليه لاهوت التحرير، ألا و هو أسبقية الممارسة على التنظير، و أن لاهوت التحرير في حقيقته هو تبريرات دينية لممارسات موجودة سابقاً، يمكن تحديد النموذج الذي ينسج لاهوتيو التحرير أفكارهم على منواله، فيما يخص البنية و الوظائف الجديدة للكنيسة، فمنذ النصف الأول من الستينيات، بدأت تظهر في أمريكا اللاتينية و في البرازيل بصفة خاصة، نماذج جديدة من الحضور الكنسي، و هي تلك التي سميت بـ "المجموعات الكنسية القاعدية" "Communautés ecclésiales de base" (CEB). تتكون المجموعة الكنسية القاعدية من " مجموعة صغيرة من الجيران، تقطن نفس الحي الشعبي، أو القصديري، القرية أو المنطقة الريفية، تجتمع بشكل منتظم، من أجل قراءة الكتاب المقدس و الخوض في نقاش على ضوء تجربتها المعيشية الذاتية"<sup>(1)</sup>. هي إذن تتشكل من عدد من الأفراد الذين يجتمعون دورياً، مثلما هو الحال في الكنائس العادية، من أجل إحياء القداسات التقليدية، و قراءة الكتاب المقدس، لكن الأمر يختلف من حيث الطريقة، ففي الكنيسة التقليدية يتولى الكاهن دون غيره الإشراف على مراسم الاحتفال، و يحتكر إلقاء المواعظ الدينية و تفسير نصوص الإنجيل لرعيته، بينما تتميز المجموعة الكنسية القاعدية بشيوعية سلطة قراءة الإنجيل و تفسيره بين أفرادها، و الأهم من ذلك استناد أفراد المجموعة الكنسية إلى الوضع الاجتماعي المحيط بهم في تفسيرهم لتعاليم الإنجيل. لذلك غالباً ما تتمخض اجتماعهم عن خطوات عملية، كتنظيم احتجاجات ذات مطالب اجتماعية من قبيل المطالبة بالسكن، أو بالأراضي الزراعية...<sup>(2)</sup>.

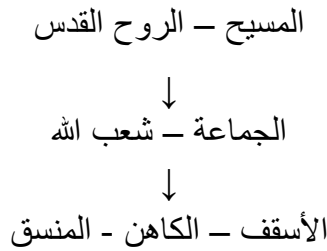
- تتميز المجموعة المنسية القاعدية، بأنها أولاً: أتاحت الفرصة لقطاعات عديدة من المؤمنين، للمشاركة في مختلف النشاطات الكنسية، بعكس ما هو الحال في الكنيسة التقليدية، " فالكنيسة كجماعة قد أوجدت الفرصة، لاختبار صورة جديدة من الإيمان، سمحت للناس بأن يشاركوا، ليس فقط في إقامة الطقوس، بل أيضاً في اتخاذ القرار و خدمة الكنيسة بشكل أفضل"<sup>(3)</sup>. الميزة الثانية

<sup>1</sup> - LOWY, Michael. Marxisme et théologie de la libération. Op. cit.

<sup>2</sup> - Ibid.

<sup>3</sup> - BOFF, Leonardo. Church: Charism and power, Op.cit. P 134.

للمجموعة القاعدية، هي أنها تعتبر نفسها كنيسة و جزءا من الكنيسة الرسمية، إذ أنها لا تدعي انفصالها عنها، و جل ما في الأمر أنها تعطي الأهمية الأكبر، ليس لقرارات القيادة الكنسية، بل لمشاكل الناس اليومية، و تهتم أكثر بالعمل الميداني خدمة لرعاياها، بدل الاكتفاء بالخوض في القضايا النظرية، و هذا ما يفسر انضمام أعضاء في الكنيسة الرسمية من أساقفة و قساوسة إلى المجموعات القاعدية، "فالمؤسسة الكنسية تدعم و تشجع المجموعات القاعدية، لأنها وسيلتها للالتحام بالقطاعات الشعبية بصورة ملموسة، فتشارك الناس الآلامهم و آمالهم. كما أن المجموعات القاعدية ترتبط بدورها بالمؤسسة الرسمية، نظرا إلى أعضائها من أساقفة و قساوسة و رهبان"<sup>(1)</sup>. إذن هناك علاقة اعتماد متبادلة، فالكنيسة الرسمية تحتاج أن تجد لها موطئ قدم على أرض الواقع و في الحياة اليومية لرعاياها، حتى تكون رسالتها مؤثرة و فعالة، و نجد في المقابل أن المجموعة الكنسية القاعدية، بحاجة إلى من ينسق جهود أفرادها حتى يتمكنوا من العمل كفريق. الميزة الثالثة و الأخيرة للمجموعات القاعدية، هي أنها تنشأ من القاعدة، أي من المبادرة الحرة للمؤمنين العاديين و ليس من قبل رجال الكهنوت، أو الكنيسة الرسمية. فالفقراء القابعون في أدنى درجات السلم الاجتماعي، المحرومون من الثروة الاقتصادية و المقصون من المشاركة السياسية، هم الذين يقيمون المجموعات الكنسية القاعدية، و لذلك يمكن تسميتها بالكنيسة الشعبية أو كنيسة الفقراء، و يوضح ليوناردو بوف البنية التي تقوم عليها، عبر الشكل التالي:



- ضمن هذا النموذج، يتمحور كل شيء حول شعب الله. الخدمات و الهيئات تأتي في مرتبة تالية على الجماعة. إن هذا نموذج أخوي و جماعي و يتميز بالمرونة، من حيث أنه يواكب المتطلبات الجديدة<sup>(2)</sup>.

- أهم ما يستفيدة أفراد المجموعة الكنسية القاعدية من عضويتها، هو تحصيل الوعي بطبيعة واقعهم و معرفة ما ينبغي فعله إزاءه، و رغم ذلك فإن المجموعة القاعدية لا تقوم بإنشاء جمعيات

<sup>1</sup> - Ibid. P 126.

<sup>2</sup> - Ibid. P 133.

تنشط من خلالها أو أحزاب سياسية ترفع مطالبها، بل تكتفي بتقديم الدعم لأي منظمة نقابية أو سياسية تشاركها نفس التطلعات، و لا يمكن للمجموعة الكنسية أن تتعدى مجالها الجوارحي المحلي، " إذ أنها لا تحاول إتمام عمل المنظمات المدنية، بل إنها تلتحم بها، لتصل إلى الانضواء معها تحت قيادة واحدة، و تدعمها بالتوجيه و النقد البناء، ذلك أن الهم الأول للمجموعات الكنسية القاعدية ليس تنظيم الحركات الاجتماعية بل إنشاء و تقوية الحركات الشعبية"<sup>(1)</sup>. رغم خصائص المجموعات الكنسية القاعدية، التي تلبي مجمل تطلعات لاهوتيي التحرير في إيجاد كنيسة شعبية لا تراتبية و لا مركزية، إلا أنهم يعتبرونها قاعدة للكنيسة المستقبلية التي يأملون تشييدها، و مرحلة أولية لها<sup>(2)</sup>.

- لا شك أن بنية كنسية من قبيل تلك التي يقترحها لاهوتيي التحرير، من شأنها أن تقلل من سلطة قيادة الكنيسة الرسمية إلى حدها الأدنى، أي أن تصير مجرد سلطة رمزية. أما الوظائف التي منحوها للكنائس المحلية، من خلال المجموعات الكنسية القاعدية، فهي شديدة التنوع، حيث أنها تجاوزت المجال الديني البحت أي العبادات، و لكن رجال الدين فقدوا مجمل سلطاتهم، إذ تحول الكاهن من مسؤول عن كامل تفاصيل الحياة داخل الكنيسة و مصدر الحقيقة الدينية الوحيد، إلى منسق شرفي لجهود أفراد رعيته في استخراج الحقائق الدينية من النصوص المقدسة، التي يتولون هم توجيهها حسبما يرونه ملائماً لظروفهم الاجتماعية.

---

<sup>1</sup> - Ibid. P 129.

<sup>2</sup> - ELLACURIA, Ignacio. La iglesia de los pobres, sacramento histórico de liberación, **In:** ELLACURIA, Ignacio y SOBRINO, Jon. Op. cit. P 146.

## الباب الثاني: الثورة الدينية في إيران

## الفصل الخامس: المؤسسة الدينية الشيعية.

- تمهيد.

1- المبحث الأول: الديانة الإسلامية و تعاليمها.

1-2- ظروف نشأة الإسلام.

1-2- تعاليم الإسلام.

2- المبحث الثاني: نشأة الطائفة الشيعية.

1-2- التشيع السياسي.

2-2- التشيع الديني.

2-3- الشيعة الإثنا عشرية.

3- المبحث الثالث: نشأة و تطور المؤسسة الدينية الشيعية.

1-3- التطور النبوي.

2-3- التطور الوظيفي.

## تمهيد:

- يتناول الفصل الذي نحن بصدده المؤسسة الدينية الشيعية، و هو يتوزع على مبحثين، الأول خصص لإعطاء نظرة عامة عن السياق التاريخي لنشأة الديانة الإسلامية فضلا عن المصادر التي تستمد منها تعاليمها و أبرز تلك التعاليم، أما المبحث الثاني فقد كرس لاستعراض أهم محطات المسار التاريخي الذي مرت به المؤسسة الدينية الشيعية منذ نشأتها، على صعيد تطور بنيتها و شكل تنظيمها الداخلي، و كذلك من حيث الوظائف التي اضطلع بها رجال الدين الشيعة تاريخيا، وصولا إلى البنية المعاصرة للمؤسسة الدينية الشيعية و الوظائف التي يتولاها الفقهاء.

- من نافلة القول، التأكيد بأن الاطلاع على العناصر التي سبق ذكرها، ييسر إدراك ملامح الأصالة و التجديد التي تطبع الأسس التي قامت عليها الثورة الدينية الإيرانية.

## 1- المبحث الأول: الديانة الإسلامية و تعاليمها.

### 1-1- ظروف نشأة الإسلام:

- الإسلام هو أحد الديانات السماوية الثلاث، إضافة إلى اليهودية و المسيحية، و آخرها ظهورا، و يرتبط بالنبي محمد، الذي عاش منذ نحو خمسة عشر قرنا بشبه جزيرة العرب، و يجمع النسابة أن نسب محمد يصل إلى إسماعيل بن النبي إبراهيم، أبي الديانات التوحيدية.

- على الصعيد السياسي لم تكن المنطقة التي ظهر بها محمد، موحدة ضمن دولة أو مشكلة لوحدة سياسية، بل كانت تتشكل من قبائل متفرقة، " فلم يكن هناك في الحقيقة دولة (Staat)\* و إنما كانت هناك أمة (Volk)\*\*". فلم يكن هناك نظام من صنع الإنسان، بل كان هناك كيان اجتماعي طبيعي بالغ درجة النماء، لم يكن هناك موظفون يدبرون شؤون الجماعة بالمعنى الذي نعرفه في الدولة، و إنما كان هناك رؤساء العشائر و البطون و القبائل، و لم تكن الأمة تتميز عن الأسرة إلا بأنها أكبر من الأسرة. أما اللحمة التي كانت تؤلف بين أفرادها هي نفس اللحمة التي تربط بين أفراد الأسرة، أعني لحمة الدم"<sup>(1)</sup>. فأرقى وحدة سياسية استطاع العرب تشكيلها قبل الإسلام كانت القبيلة، التي كان يربط بين أفرادها نفس ما يربط أفراد الأسرة الواحدة، إذ كان أفراد القبيلة، مهما كان حجمها، ينتسبون إلى جد واحد، و رغم ذلك فقد وجدت أحلاف سياسية بين القبائل، دون أن يؤدي ذلك إلى قيام دول، بالمعنى السابق.

- تنقسم القبائل من حيث نمط الحياة الاقتصادية، إلى قسمين: إما الاعتماد على التجارة و ذلك بالنسبة للقبائل المتمدنة أو المتحضرة، أو الحروب و الإغارة على القبائل الأخرى بالنسبة للقبائل البادية أو البدائية، و تنتمي قبيلة النبي محمد، قريش، إلى الصنف الأول، حيث كانت مستقرة رفقة قبائل أخرى بمدينة مكة، بل كانت مشرفة عليها. و كانت مدينة مكة تمثل مركزا اقتصاديا هاما في الجزيرة العربية، إن لم يكن الأهم على الإطلاق، إذ أنها كانت تتوسط أحد طريقي التجارة الرئيسيين، الذين يربطان بلاد الشام بالمحيط الهندي<sup>(2)</sup>.

\* Etat.

\*\* Nation.

<sup>1</sup>- فلهوزن، يوليوس. تاريخ الدولة العربية: من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريذة، لجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، 1968، ص 3-4.

<sup>2</sup>- أمين، أحمد. فجر الإسلام، دار الكتاب العربي، ط 10، بيروت، 1969، ص 12.



- كانت الديانة السائدة في جزيرة العرب هي الوثنية، كما وجدت أقلية من المسيحيين و اليهود، و نسبة أقل من الموحدين ممن يسمون "الحنفاء" أو "الصابئة". كانت مكة طوال تاريخها مركزا دينيا، نظرا لوجود الكعبة بها، و هي عبارة عن بناء مكعب، يعتقد بأنه بني للمرة الأولى من قبل الملائكة منذ زمن غابر، لكن أعيد بناؤه بعد انهياره عدة مرات نتيجة أسباب مختلفة<sup>(1)</sup>. و كان وجود الكعبة بمكة، عاملا مساهما في تقوية المكانة الاقتصادية لها، خاصة في موسم الحج السنوي، و الطواف بالكعبة تقليد موروث من زمن النبي إبراهيم لكن الطقوس الوثنية كانت طاغية على شعائره بصفة عامة. جعلت المكانة الاقتصادية و الدينية التي تحتلها مكة، من قريش أكثر القبائل احتراماً.

- ينتسب النبي محمد إلى بني عبد مناف، الذين يشكلون بطنا من بطون (فروع) قبيلة قريش، لكنه لم يعتقد الأفكار الدينية السائدة في محيطه، إذ رفض عبادة الأصنام، و عندما بلغ الأربعين من عمره أعلن أنه أوحى إليه من السماء، و أنه كلف بالدعوة إلى عبادة إله واحد، و أطلق على الدين الذي يدعو إليه اسم "الإسلام". استمر محمد في الدعوة إلى الإسلام طوال ثلاث و عشرين سنة، ثلاث عشر سنة أمضاها في مكة ثم اضطر إلى الخروج منها و الاتجاه نحو "يثرب"، التي سماها فيما بعد "المدينة"، و هي مركز حضري يقع إلى الشمال من مكة، ليمضي فيها العشر سنوات الأخيرة من حياته. تكلفت جهود النبي، في النهاية، ليس فقط بنجاحه في توحيد القبائل العربية تحت لواء الإسلام، و لكن أيضا بجمعها ضمن كتلة سياسية واحدة، هي الدولة التي أسسها و كان هو قائدها الديني و السياسي، متخذاً المدينة كعاصمة لها.

## 2-1- تعاليم الإسلام:

- المصدر الأول لمعرفة عقائد الإسلام و تعاليمه هو القرآن (كتاب المسلمين المقدس)، و هو بخلاف الكتاب المقدس عند اليهود و المسيحيين، لا يتضمن أفكار النبي، بل " يعتقد المسلمون أن القرآن كتاب أوحى به الله، و هذا يعني أنه كلام الله وصل إلى محمد (ﷺ) بواسطة ملك، فالقرآن ليس بحال من الأحوال كلام محمد و لا هو نتاج تفكيره، إنما هو كلام الله وحده، قصد به مخاطبة محمد و معاصريه، و من هنا فإن محمداً ليس أكثر من رسول اختاره الله لحمل هذه الرسالة"<sup>(2)</sup>، و بالتالي لم يكن يحق لمحمد أن يتصرف فيه بالإضافة أو التعديل، و لذلك فالقرآن هو نص مقدس صادر عن ذات الله.

<sup>1</sup>- ديورانت، ويل وأيريل. قصة الحضارة، ج 2 م 4، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت، 1988، ص 18.  
<sup>2</sup>- وات، مونتجمري. الإسلام و المسيحية في العالم المعاصر، ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص 35.

- المصدر الثاني لمعرفة تعاليم الإسلام هو ما يطلق عليه اسم "السنة النبوية"، و هي مجموع أقوال و أفعال و تقارير النبي، و التقارير هي الأمور التي لم يبادر إليها محمد بنفسه لكنه لم يبد اعتراضاً على القيام بها. و السنة تفيد في تفصيل ما جاء كلياً و مجملاً في القرآن، فهي إذن بمرتبة "المذكرة التفسيرية للدستور في لغة هذا العصر و كالقوانين التي تعبر عن المبادئ العامة التي يتضمنها الدستور في الأنظمة المعاصرة"<sup>(1)</sup>.

- تنقسم تعاليم الإسلام إلى عقائد و أخلاق و شريعة، فالعقائد تفيد كفسلفة للحياة، من حيث أنها تبين للإنسان مكانته ضمن الكون، و توضح له ما تقتضيه تلك المكانة منه، و الإسلام يطالب الفرد بالإيمان بالله واحد، هو الله، خلق البشر من أجل تنفيذ إرادته في الدنيا، و أرسل الأنبياء و الرسل (و منهم موسى و المسيح)، من أجل تعريف إرادته للناس، كما تشدد عقائد الإسلام على وجود المعاد، أي محاسبة الله للبشر بعد موتهم على أفعالهم في الدنيا، و ذلك بمجازاة من التزموا بتنفيذ إرادته و معاقبة من قرروا مخالفتها. و الأخلاق فهي جملة ضوابط و آداب لسلوكات الأفراد، تشكل في مجموعها صفات النموذج المثالي للإنسان ذي القيم السامية، و لذلك فالأخلاق الإسلامية لا تختلف مع العرف الإنساني في هذا الصدد. أما الشريعة فهي "جملة الأوامر الإلهية التي تنظم حياة كل مسلم من جميع وجوهها، و هي تشمل على أحكام خاصة بالعبادات و الشعائر الدينية، كما تشمل على قواعد سياسية و قانونية (بالمعنى المحدود)، و على تفاصيل آداب الطهارة و صور التحية آداب الأكل و عيادة المرضى"<sup>(2)</sup>، فالشريعة إذاً إطار قانوني ينظم علاقة المسلم بالله، أي العبادات، و كذلك علاقة المسلمين فيما بينهم كأفراد، و كذلك علاقاتهم كجماعة مع غيرهم، أي المعاملات. لكن وصف الشريعة بالقانون هو وصف يختزل الحقيقة و لا يعبر عنها بشكل كامل، فلا تتوزع مراتب الأفعال ضمن ثنائية الشرعي و غير الشرعي، بل هناك سلم مراتب يبدأ من المحرم، و يمر عبر المكروه، المباح، المندوب، ليصل إلى الواجب. إن فعل الواجب في نظر الشريعة الإسلامية يستحق الأجر عليه من الله، كما يستحق فعل المحرم عقاباً إلهياً، و لكن ليس بالضرورة أخروياً، فهناك نصوص قرآنية و أحاديث نبوية تحدد عقوبات دنيوية بحق مقترفي بعض الأفعال المحرمة: كالقتل، الزنا و السرقة و غيرها، و تسمى العقوبات الواردة في النصوص القرآنية و النبوية بـ "الحدود الشرعية". و لاحقاً نشأت أنواع جديدة من العقوبات، سميت بـ "العقوبات التعزيرية"، و قد جاءت كنتيجة لتغير أحوال المجتمعات الإسلامية، و ظهور أنواع

<sup>1</sup> - عبيسان المطيري، حاكم. تاريخ تدوين السنة و شبهات المستشرقين، لجنة التأليف و التعريب و النشر بجامعة الكويت، الكويت، 2002، ص 7.

<sup>2</sup> - شاخت، جوزف و بوزورث، كليفورد. تراث الإسلام، ج 2، ترجمة حسين مؤنس و إحسان صدقي العمدة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت 1978، ص 85.

جديدة من الأفعال التي تندرج ضمن المحرمات الكبرى، و نظرا لغياب نص يوضح الحد الشرعي لتلك الأفعال، أوكل للقاضي، أو الفقيه، تقدير العقوبة. و الفقهاء هم المتخصصون في علم الفقه، الذي يعني "العلم الذي تعرف به العبادات، و الحلال و الحرام و ما يحرم من المعاملات و ما يحل"<sup>(1)</sup>.

## 2- المبحث الثاني: نشأة الطائفة الشيعية.

### 1-2- التشيع السياسي:

- بعد وفاة النبي تولى أبو بكر بن أبي قحافة التيمي، أحد المقربين إليه و والد زوجته عائشة، خلافته في قيادة الدولة الإسلامية، لكن اختيار أبي بكر لم يكن من قبل النبي قبل وفاته، بل جاء في نهاية نقاش ضار بين كبار أصحاب الرسول، أو ما عرف في كتب التاريخ ب "حديث السقيفة"<sup>(2)</sup>، لكن المؤكد أيضا أنه وجد من بين المقربين للنبي من لم يكن راضيا عن نتيجة ذلك النقاش، فيروى أن علي بن أبي طالب، ابن عم الرسول و زوج ابنته فاطمة، قد تأخر ستة أشهر في مبايعة أبي بكر خليفة للنبي. و هناك من يرجع تأخر علي في مبايعة أبي بكر، ليس، أو ليس فقط، إلى اعتقاد علي بأنه الأولى بخلافة النبي بحكم السابقة في الإسلام و القرابة و المصاهرة التي تجمعها بالنبي، بل إلى، أو أيضا إلى، رفض الأخير طلب فاطمة منحها ما كان يحوزه النبي في أرض تدعى فدك و سهمه في مزارع تقع بمنطقة "خيبر" القريبة من المدينة<sup>(3)</sup>. و كانت أهم إنجازات أبي بكر تحييد التهديد الذي مثله ارتداد عدد من القبائل العربية عن الإسلام، و رفضها الولاء للدولة الإسلامية.

- قام أبو بكر قبل وفاته بترشيح أحد المقربين للنبي، و هو عمر بن الخطاب ليحل مكانه كخليفة. يمكن القول أن عهد عمر بن الخطاب، شهد نشوء الإمبراطورية الإسلامية، أي دولة توسع لا متناهي<sup>(4)</sup>، و لكن أيضا العهد الذي اكتمل فيه بناء مؤسسات الدولة، من خلال إنشاء بيت المال الذي يناظر ما ندعوه اليوم بخزينة الدولة، و أنشأ مدنا جديدة، و أهم ما يعترف به لعمر هو أنه وضع نموذج الحاكم النزيه، و الضابط لتصرفات مسؤولي الدولة بصرامة، حيث "أنه كان

<sup>1</sup>- الغزالي، أبو حامد. إحياء علوم الدين، ج 1، تحقيق سيد عمران، دار الحديث، القاهرة، 2004، ص 26.

<sup>2</sup>- الطبري، محمد بن جرير. تاريخ الأمم و الملوك، ج 2، دار الكتب العلمية، ط 01، بيروت، 1407 هـ، ص 241-243.

<sup>3</sup>- نفس المرجع، ص 236.

<sup>4</sup>- جعيط، هشام. الفتنة: جدلية الدين و السياسة في الإسلام المبكر، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة و النشر، ط 04،

بيروت، 2000، ص 43.

يحصي أموال عماله قبل توليتهم، فإذا انتهت ولايتهم أحصى ثروتهم من جديد، و ما زاد صادره و رده إلى بيت المال، إلا إذا اتضح له بأن هذه الزيادة أتت إلى العامل بطرق مشروعة"<sup>(1)</sup>.

- بعد مقتل عمر بن الخطاب على أيدي مولى فارسي، تولى الخلافة صاحب آخر من أصحاب النبي و هو عثمان بن عفان الأموي، و كان عهده مقدمة لأعظم خلاف سياسي في تاريخ الإسلام على الإطلاق. أدت سياسات عثمان في الحكم إلى إثارة سخط قطاعات كبيرة من خاصة المسلمين و عامتهم، و اتهم عثمان بمحاباة قرابته و خصهم بمناصب سياسية كثيرة، علاوة على إغداق مبالغ كبيرة من خزينة الدولة عليهم. و لاحقاً تمت محاصرة الخليفة في بيته، و طلب منه التخلي عن الحكم، و كان ذلك في العام الثاني عشر من حكمه، إذ وصلت إلى "المدينة" ثلاث وفود تحتج على سياسة ولاتها المعينين من عثمان، وفد من مصر و آخر من البصرة و آخر من الكوفة بالعراق، أما الوفد الذي حاصر الخليفة فكان الوفد المصري المتكون من خمسمائة مقاتل. بعد أكثر من أربعين يوماً من الحصار، تم قتل الخليفة بعد اقتحام داره<sup>(2)</sup>.

- أحدث مقتل عثمان انشقاقاً بين المسلمين، إذ ظهر فريق تنزعه عائشة زوجة النبي و عدد من كبار الصحابة إضافة إلى بني أمية و على رأسهم معاوية بن أبي سفيان، والي عثمان على الشام، يطالب بالثأر من قتلة عثمان، و فريق آخر التف حول الخليفة الجديد علي بن أبي طالب، الذي لم يكن يرى أن القصاص للخليفة المقتول أمر يسبق في أهميته إعادة توحيد الأمة و استعادة استقرار الدولة، هذا الاختلاف حول الأولويات تحول لاحقاً إلى عداوة مستعرة بين الفريقين، في خضم اتهامات متبادلة بتفريق شمل الأمة. انتقل علي بن أبي طالب إلى مدينة الكوفة بالعراق، و اتخذها عاصمة له بعد أن رأى موالاته أهلها له، و لم يكن اتخاذهم علياً زعيماً بسبب قرابته من النبي أو مصاهرته له، "لكنهم اختاروه لأنه بدا لهم أضل صحابة الرسول الأقدمين"<sup>(3)</sup>، و من الكوفة جهز علي الجيوش لقتال خصومه. كانت أول مواجهة عسكرية بين الطرفين "معركة الجمل" التي وقعت قرب البصرة، و انتصر فيها علي ما دفع عائشة إلى مبايعته، كما بويع علي من قبل أهل الأمصار التي لم تكن قد بايعته بعد و هي البصرة و مصر و الكوفة، فيما بقيت الشام، التي كان يتولاها معاوية، خارج نطاق سيطرة الخليفة.

<sup>1</sup> - عبد الفتاح إمام، إمام. الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، 1994، ص 163.

<sup>2</sup> - الطبري، محمد بن جرير. مرجع سابق، ص 668.

<sup>3</sup> - فلهوزن، يوليوس. أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام: الخوارج و الشيعة، ترجمة عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1958، ص 146.

- بعد سنة من "موقعة الجمل" التقى جيشا علي و معاوية في مكان يدعى صفين على نهر الفرات، يقع حاليا بمدينة الرقة السورية، و رغم أن عدد المقاتلين من الجانبين قارب 150.000 ألفا، أو ربما أكثر إلا أن المعركة الفعلية لم تبدأ إلا بعد ثلاثة أشهر من تقابل المعسكرين، و لم تدم المعركة الحقيقية سوى ثلاثة أيام و ربما يوما واحدا<sup>(1)</sup>. و بينما كان جيش علي يقترب من تحقيق الانتصار، تقطن معاوية إلى حيلة تجنبه الهزيمة فطلب من جنوده رفع المصاحف على أسنة الرماح، أوقف القتال و تم الاتفاق بين علي و معاوية على حل النزاع بالطرق السلمية طبقا لما يتضمنه القرآن، أو ما عرف بالتحكيم، و كان نص الاتفاق على التحكيم هو أول موضع ذكر فيه "شيعه علي"، إذ رفض أنصار معاوية تلقيب علي بالخليفة، و اقترحوا في المقابل تلقيب أهل الشام بشيعه معاوية و أهل العراق بشيعه علي<sup>(2)</sup>. كان قبول علي للتحكيم سببا مباشرا في نشوء الفرقة التي أطلق عليها لقب "الخوارج"، فهم أولئك الذين كانوا ضمن جيش علي و رفضوا مبدأ التحكيم من أساسه، و رأوا في تنازل علي عن حقه في فرض طاعته على الآخرين، باعتباره خليفة شرعيا، عصيانا لأمر من أوامر الله.

- انتهى التحكيم بخديعة كبرى تعرض لها ممثل علي، أبو موسى الأشعري، من قبل ممثل معاوية في التحكيم، عمرو بن العاص، حيث تم إعلان خلع علي و تولية معاوية خليفة، لكن علي و أهل العراق لم يرضوا بذلك، و بينما كان علي يجهز لغزو الشام مرة أخرى، اغتيل من قبل أحد الخوارج فيما تروي كتب التاريخ. بعد مقتل علي ببيع ابنه الحسن أميرا للمؤمنين، لكنه لم يستمر في منصبه سوى ستة أشهر إذ نجح معاوية في إقناعه بالتنازل له عن الخلافة مقابل مبلغ من المال، و شكل ذلك بداية العهد الأموي الذي استمر قرابة قرن من الزمان. لكن أهل العراق استمروا في نهجهم الرفض لسلطان بني أمية، و من ذلك استدعاؤهم للابن الأصغر لعلي، الحسين الذي كان رافضا لصلح أخيه مع معاوية، من أجل قيادتهم في ثورة ضد الحكم الأموي، و تسبب خذلان أهل العراق للحسين في مقتل الأخير على أيدي جنود الخليفة يزيد بن معاوية. تبع ذلك قيام ثورات عديدة خلال العهد الأموي، كان العراق مسرحا لها، و قادها بعض أحفاد علي، و لكن كذلك بعض ممن لا ينتسبون إليهم، حتى و إن كانوا يرفعون شعار الثأر لآل البيت العلوي من ظالمهم الأمويين، و من أشهر تلك الثورات: حركة التوابين بقيادة سليمان بن صرد الذي نادى بالثأر لمقتل الحسين و انتهى أمر الحركة في نفس سنة بدئها، ثورة المختار الثقفي الذي دعا لمبايعة محمد بن علي بن أبي طالب، المعروف بمحمد بن الحنفية، ثورة زيد بن علي بن أبي

<sup>1</sup>- جعيط، هشام. مرجع سابق، ص 198.

<sup>2</sup>- الطبري، محمد بن جرير. تاريخ الأمم و الملوك، دار الكتب العلمية، ط 01، بيروت 1407 هـ، جزء 03، ص 103.

طالب. و لم تستطع تلك الثورات أن تحدث تأثيرا جوهريا في مجرى الأمور بل كانت انتفاضات محدودة زمنيا و مكانيا.

## 2-2- التشيع الديني:

- أشهر الروايات التاريخية عن كيفية نشأة التشيع كفرقة دينية، هي تلك المنسوبة إلى سيف بن عمر و التي أوردها الطبري في تاريخه، حيث تفيد هذه الرواية بأن ظهور التشيع بشقيه السياسي و الديني تم مرة واحدة، و هو نتيجة نجاح مؤامرة قام بها رجل يهودي، كان هدفه الأول شق صف المسلمين، و نورد هنا أهم ما جاء في رواية سيف بن عمر: " كان عبد الله بن سبأ يهوديا من أهل صنعاء أمه سوداء فأسلم زمان عثمان، ثم تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز ثم البصرة ثم الكوفة ثم الشام، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام فأخرجوه حتى أتى مصر، فاعتمر فيهم فقال لهم فيما يقول لعجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ويكذب بأن محمدا يرجع وقد قال الله عز و جل (إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد)\* فمحمد أحق بالرجوع من عيسى، قال فقبل ذلك عنه ووضع لهم الرجعة فتكلموا فيها ثم قال لهم بعد ذلك إنه كان ألف نبي ولكل نبي وصي وكان علي وصي محمد ثم قال محمد خاتم الأنبياء وعلي خاتم الأوصياء ثم قال بعد ذلك من أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله صلى الله عليه و سلم ووثب على وصي رسول الله صلى الله عليه و سلم وتناول أمر الأمة ثم قال لهم بعد ذلك إن عثمان أخذها بغير حق وهذا وصي رسول الله صلى الله عليه و سلم فانهضوا في هذا الأمر فحركوه و ابدؤوا بالطعن على أمرائكم وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تستميلوا الناس وادعوهم إلى هذا الأمر"<sup>(1)</sup>. تعرضت هذه الرواية بشكلها و مضمونها، لانتقادات متكررة من الباحثين في تاريخ الإسلام، فهناك من يرى أنها اختلقت من أجل هدف محدد و هو تبرئة الصحابة من تهمة الصراع على السلطة و بالتالي المسؤولية عن إشعال أول حرب أهلية بين المسلمين<sup>(2)</sup>، و تحميلها في المقابل لرجل غير مسلم، أو على الأقل ليس مسلما حقيقيا بل دخل الإسلام من أجل تدبير مؤامرة ضده، هو عبد الله بن سبأ. و إطلاع هذا الأخير على اليهودية و ما تتضمنه نصوص التوراة من وعود بمجيء المسيح لينقذ المؤمنين، مكنه من وضع الأساس لوضع نظرية عودة محمد و لاحق علي، بالاعتماد طبعا على الحديث المنسوب للنبي محمد حول مجيء المهدي في آخر الزمان

\* سورة القصص آية 85.

<sup>1</sup> - الطبري، محمد بن جرير. مرجع سابق، ص 647.

<sup>2</sup> - بدوي، عبد الرحمن. مذاهب الإسلاميين، دار العلم للملايين، بيروت 1997، ص 766-767.

"يملأ الأرض قسطا و عدلا كما ملئت جورا و ظلما"<sup>(1)</sup>. و بالتالي فإن المعارضة التي ظهرت ضد عثمان كانت في أساسها دينية رغم الصبغة السياسية التي اتخذتها.

- يعترض المستشرق الإيطالي ليون كايثاني Léon CAETANI على تصنيف المعارضة التي واجهها عثمان على أنها ذات أصل ديني، ففي رأيه أن البيئة العربية تتميز بتراث وثني و بالتالي فلم يكن منطقيا تقبلها لأفكار نابغة من التراث اليهودي حول المسيح الموعود، إذ كانت الثقافة اليهودية محدودة الانتشار في الجزيرة العربية، و كانت متركزة في يثرب و أقصى جنوبها أي في اليمن. و يتركز جهد كايثاني حول إثبات أن الثورة التي قامت ضد عثمان و الحركات اللاحقة "كانت ذات نزعة سياسية خالصة، و لم يكن فيها أي عنصر ديني. و إنما دخل العنصر الديني بعد وفاة علي حينما خابت آمال أنصاره و أنصار أبنائه في الاستيلاء على الخلافة، و حينما فرض البطش الأموي على هؤلاء الأنصار، أو «الشيعة»، أن يعدلوا الطابع السياسي الخالص لحركتهم و يبثوا فيها عناصر دينية. و تطور هذا التحول حتى صار الطابع الديني هو الغالب، بعد أن كان ثانويا"<sup>(2)</sup>. و اعتراضات كايثاني وجيهة إذا ما اطلعنا على تفاصيل مطالب المحاصرين للخليفة عثمان و نقاشاتهم معه، و يكفي أن نعلم أن عليا كان في بداية الأمر من الوسطاء بين المحتجين و الخليفة، و أن النزاع كان على وشك الانتهاء لولا المكيدة التي دبرها مستشار الخليفة و قريبه مروان بن الحكم، على الأرجح، من أجل تصفية أعضاء الوفد المصري بعد عودتهم إلى بلادهم<sup>(3)</sup>، و دفع كشفها المحتجين إلى المطالبة بخلع الخليفة.

- أما تحديد الأصل الحقيقي لنشوء التشيع كفرقة ذات معتقدات دينية خاصة، فأمر لا تتكر صعوبته، لكن ذلك لا يعفي من ضرورة إجراء بحوث تاريخية جادة، تراعي في نقد الروايات التاريخية المتوفرة الدافع الذاتي لدى رواتها، فالمؤرخون السنة يركزون على استعمال برواية سيف بن عمر للقدح في مصداقية اعتقادات الشيعة بتصنيفها على أنها ذات أصل غير إسلامي، بينما يعتمد المستشرقون نفس الرواية لتحديد أصل التشيع، ضمن نفس المنطق الاختزالي التبسيطي، الذي يتبناه أغلبهم في دراسته لعقائد و تعاليم الإسلام، و اعتبار الإسلام ككل ناتجا عن تفاعل مجموعة من العناصر النابغة من مصدرين اثنين هما: الثقافة العربية في بعدها الأنثروبولوجي، و الثقافتين الدينيتين اليهودية و المسيحية.

- بناء على كل ما سبق يمكن القول أن أهل العراق أو شيعة علي، كانوا قبل كل شيء حزبا سياسيا معارضا للحكم الأموي، و بمقتل علي تحول ولاؤهم نحو أبنائه و أحفاده، معتبرين إياهم

<sup>1</sup>- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله. المستدرك على الصحيحين، ج 4، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990، ص 488 .

<sup>2</sup>- بدوي، عبد الرحمن. مرجع سابق، ص 777.

<sup>3</sup>- الطبري، محمد بن جرير. مرجع سابق، ص 665.

الأصلح لقيادتهم، فالأفضلية التي كان يتمتع بها علي عليه السلام انتقلت إلى نسله، "فكان جميع سكان العراق، خصوصا أهل الكوفة، شيعة على تفاوت بينهم، و لم يقتصر هذا على الأفراد بل شمل خصوصا القبائل و رؤساء القبائل... لقد كان علي في نظرهم رمزا لسيادة بلدهم المفقودة، و من هنا نشأ تمجيد شخصه و آل بيته"<sup>(1)</sup>. أما التشيع الديني فهو حصيلة تراكم أفكار و ممارسات، و الأساس النظري الذي قام عليه التشيع ككل، هي تلك الفكرة المشتركة بين المسلمين و التي تعتبر الشخص الأتقى دينيا هو الأصلح لتولي الحكم، جريا على النموذج الذي وضعه النبي بنفسه، إذ كان و هو يمثل أعلى سلطة دينية، القائد السياسي للدولة في نفس الوقت. و التراث الديني الشيعي، اللاحق على الأحداث التاريخية بكل تأكيد، جعل من علي بن أبي طالب الخليفة المباشر للنبي محمد، و اعتبره الوحيد، دون أبي بكر و عمر و عثمان، الذي نص النبي على خلافته له، كما نص على خلافة نسله من بعده دون غيرهم. و أهم ما يميز الشيعة عن باقي فرق المسلمين هو "القول: أن الإمام يتعين بالنص من النبي، و لا يجوز لنبي إغفال النص على خليفته، و تفويض الأمر إلى اختيار الأمة، و أن يكون الإمام معصوما عن الكبائر و الصغائر. و أن النبي قد نص بالخلافة على علي بن أبي طالب دون سواه، و أنه أفضل الأصحاب على الإطلاق"<sup>(2)</sup>. و رغم اتفاق الشيعة على أن أحفاد علي هم الأحق بالحكم عن غيرهم، إلا أنهم اختلفوا حول هوية المعنيين بتولي الحكم من بين أفراد البيت العلوي، و أدى ذلك إلى نشوء عشرات الفرق ضمن الشيعة ذاتها<sup>(3)</sup>. لكن أغلب تلك الفرق اندثرت و انتهى أمرها منذ زمن بعيد، أما في عصرنا الحالي فهناك ثلاث فرق أساسية: هي الزيدية، الإسماعيلية و الإثنى عشرية، و هاته الفرقة الأخيرة هي موضع بحثنا.

### 3-2- الشيعة الإثني عشرية:

- تتميز الإثنا عشرية عن غيرها من فرق الشيعة، بعقيدتها حول تعيين الله لإثني عشر إماما، هم وحدهم المخولون شرعا بخلافة النبي في ولاية حكم المسلمين، و أولئك الأئمة هم كل من:

1- علي بن أبي طالب (599-661).

2- الحسن بن علي (625-669).

3- الحسين بن علي (626-680).

<sup>1</sup>- فلهوزن، يوليوس. أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام: الخوارج و الشيعة، مرجع سابق، صفحة 148.

<sup>2</sup>- مغنية، محمد جواد. الشيعة و الحاكمون، منشورات الرضا، ط 1، بيروت، 2012، ص 19.

<sup>3</sup>- أنظر: بن إسماعيل الأشعري، أبو الحسن علي. مقالات الإسلاميين و اختلاف المصلين، ج 1، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1990، ص 66-105.



- 4- علي بن الحسين ( 658 - 713).
- 5- محمد بن علي ( 677/676 - 743).
- 6- جعفر بن محمد (702-765).
- 7- موسى بن جعفر (745-799).
- 8- علي بن موسى (765 - 818).
- 9- محمد بن علي ( 811 - 835).
- 10- علي بن محمد ( 828 - 868).
- 11- الحسن بن علي (846 - 874).
- 12- محمد بن الحسن ( 868 – اختفى في سنة 874).

- يقصد الشيعة بالإمامة، قيادة الأمة دينيا و سياسيا، حيث قال الشيخ المفيد أحد أقطاب الفقه الشيعي: "الإمام هو الإنسان الذي له رئاسة عامة في أمور الدين و الدنيا نيابة عن النبي عليه السلام"<sup>(1)</sup>. أي أن الإمام يجمع بين السلطة السياسية و السلطة الدينية معا، إذ هو يقوم مقام النبي محمد الذي كان قائدا سياسيا و روحيا للدولة الإسلامية. و بناء على ما سبق، فإن الإمامة تعنى الخلافة كما كانت في عهد الخلفاء الأربعة، حينما كان الخليفة مصدر الأمر السياسي و العلم الديني، لا كما صارت عليه ابتداء من معاوية حيث صار الحاكم قائدا سياسيا فحسب، فيما يعتمد الناس على مصادر أخرى لتحصيل المعرفة الدينية. فيما يحصر الشيعة كل تلك الوظائف: القيادة السياسية، المعرفة الدينية. و يحظى الاعتقاد بالإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية، مكانة رفيعة، فيعتبرونها أصلا من أصول الدين الخمسة، و التي بلورها المتكلمون (علم الكلام) الشيعة الإثنا عشريون، وهي: التوحيد، العدل، النبوة، الإمامة، المعاد. و لذلك سميت الإمامية الإثني عشرية. بما أننا بصدد الحديث عن أخص صفات الإثني عشرية ألا و هي عقيدة الإمامة فإننا سنقصر الحديث هنا عليها.

- يسوق الفقهاء و المتكلمون الشيعة، جملة من الأدلة، التي يقولون أنها تبرهن على صحة عقائدهم، و تنقسم إلى أدلة عامة تؤكد أهمية وجود الإمام و ضرورته، و أدلة خاصة، تنص على إمامة علي و أحفاده من بعده.

### 2-3-1- الأدلة على ضرورة وجود إمام:

<sup>1</sup> - المفيد، محمد بن محمد بن النعمان. النكت الاعتقادية، نشر المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ط 01، قم - إيران، 1413 هـ، ص 39.

- ينطلق الاستدلال الشيعي على مبدأ الإمامة من مضاهاتها بالنبوة، فهذه الأخيرة لازمة من لوازم العدل الإلهي، إذ أن الله قبل أن يحاسب البشر على فعلهم للخير و الشر يعرفهم أولاً على أفعال الخير و الشر، و هاته المعرفة تحصل بالنبوة، حيث يقول مرتضى مطهري : "فإذا كانت النبوة يجب أن تأتي من خلال الوحي و هي تعيين من السماء، فما كانت الإمامة - و هي مثلها - إلا بتعيين من النبي عن الله، و الفرق بينهما أن النبوة تصدر مباشرة عن الله، و يكون ارتباط النبي بالله مباشراً، أما الإمام فيعيّنه النبي عن الله"<sup>(1)</sup>.

- إن علة وجود كل من النبي و الإمام هي ذاتها، و هي تحديداً رفع المانع من تكليف البشر، من حيث أنهما يبينان الخير المحمود فعله و الشر المذموم اجترأؤه، فالنبي حجة الله على عباده و كذلك الإمام. عن حاجة الناس إلى الحجة و أنها من تجليات عدل الله الذي لا يترك الناس دون أن يعرفهم إرادته يروى حديث عن الإمام الخامس محمد بن علي، جاء فيه: "و الله ما ترك الله أرضاً منذ قبض آدم عليه السلام إلا و فيها إمام يهتدى به إلى الله و هو حجته على عباده، و لا تبقى الأرض بغير إمام حجة لله على عباده"<sup>(2)</sup>. لكن وجود الحجة ليس فقط لتنزيه الله عن تكليف الناس بغير المستطاع ( و هو هنا تنفيذ أوامر الله دون العلم بها )، بل هو ضروري لتيسير حياة الناس و توجيهها نحو الأفضل، و تفصيل ذلك يكمن في دراسة خصوصية الدين الإسلامي، و مساره من خلال العناصر التالية :

- 1- تعاليم الإسلام تغطي جميع جوانب الحياة .
- 2- لم يستطع النبي توفير الإجابات لجميع ما يعترض البشر من مشاكل و ما ينتابهم من تساؤلات ( بحكم الظرف المكاني و الزماني الذي وجد فيه ).
- 3- ضرورة وجود من يحل محل النبي في الإجابة عن تساؤلات الناس و إلا اعتبر الدين غير كامل.
- 4- إذا كان الدين غير كامل فإن حجة الله على البشر غير كاملة، لكن العدل الإلهي يقتضي غير ذلك، فلا بد إذا من وجود حجة أي إمام يتبع.

- يجمل مرتضى مطهري هاته القضايا في صيغة حوار جدلي مع خصوم الشيعة المباشرين أي "أهل السنة" الذين لا يتبنون نظرية الإمامة، و يرد على اعتراضاتهم قائلاً: " نحن و أنتم [ علماء الشيعة و السنة ] نتفق على أن النبي الأكرم لم تتسنى له خلال سنوات البعثة الثلاث و العشرين

<sup>1</sup> - مطهري، مرتضى. الإمامة، ترجمة جواد علي كسار، دار الحوراء للطباعة و النشر و التوزيع، دون تاريخ و مكان النشر، ص 98.

<sup>2</sup> - الكليني، محمد بن يعقوب. الكافي، ج 1، منشورات الفجر، ط 01، بيروت، 2007، ص 104.

فرصة بيان جميع أحكام الإسلام إلى الناس ، و لو بصورة كلييات. ثم نفترق بعد ذلك إذ يقوم منطقتكم على أن الرسول الأكرم ترك الأمة هكذا [ هملا ] و مضى. أما نحن فنعتقد أن الدليل الذي أفضى إلى أن يبعث النبي (صلى الله عليه و سلم) قائد بنفسه إلى أن يعين أشخاصا بعينهم، لهم جنبه قدسية، يخلفونه من بعده" (1) .

### 2-3-2- الأدلة على إمامة علي بن أبي طالب:

- و هي النصوص المقدسة (قرآن و حديث النبي )، التي تنص على أن الإمام هو شخص بعينه و هو هنا علي بن أبي طالب، بمعنى هو خليفة النبي في ولاية أمر المسلمين سياسيا و دينيا من بعده .

- يسوقها الشيعة أدلة كثيرة يدعون أنها تؤكد إمامة علي، لكننا نكتفي بذكر دليلين من القرآن و السنة النبوية. أهم دليل يحتج به الشيعة على ولاية علي أمر المسلمين بعد النبي هي هاته الآية: (إنما وليكم الله و رسوله و الذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة و يؤتون الزكاة و هم راعون)\*، فالشيعة مجمعون على أنها نزلت في علي خاصة و ليس عامة للمسلمين كما يظهر للوهلة الأولى، و يقولون أنها نزلت لتصف حرفيا ما قام به علي حيث أنه كان يصلي فمر به سائل فتصدق عليه و هو راع، إذ يقول أحد مفسري القرآن الشيعة الأوائل أن "هذه الآية من أوضح الدلائل على صحة إمامة علي بعد النبي بلا فصل، و الوجه فيه أنه إذا ثبت أن لفظة (وليكم) من هو أولى بتدبير و يجب طاعته عليكم، و ثبت أن المراد ب (الذين آمنوا) علي، ثبت النص عليه بالإمامة" (2).

- و برغم أسبقية القرآن على السنة من حيث مصدره و مصداقية نصوصه، مقارنة بالأحاديث المنسوبة إلى النبي، إلا أن الشيعة لا يولون الآية السابقة و غيرها من الآيات التي يدعون دلالتها على إمامة علي، تلك الأهمية التي أولوها لأحد الأحاديث النبوية المشهورة، و قد ورد في كل كتب الشيعة، التي تعرضت لإمامة علي، دون استثناء، و جاء فيه أن النبي محمد، قال: « يا أيها الناس من وليكم و أولى بكم من أنفسكم؟ فقالوا: الله و رسوله، فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، و عاد من عاداه» ثلاث مرات" (3). يضاف هذا الحديث إلى الكثير من الأحاديث الأخرى

<sup>1</sup> - مطهري، مرتضى. مرجع سابق، صفحة 98.

\* سورة المائدة، آية رقم 55.

<sup>2</sup> - الطبرسي، الفضل بن الحسن. مجمع البيان في تفسير القرآن، ج 3، دار المرتضى، ط 01، بيروت، 2006، ص 298.

<sup>3</sup> - الكليني، محمد بن يعقوب. مرجع سابق، ص 178.

التي تنص على استخلاف النبي عليا من بعده. وقد اعتمد الشيعة على هذا الحديث بصفة خاصة، إضافة إلى الآية 55 من سورة المائدة، لابتكار مصطلح "الولاية"، الذي أتى ليعبر عن المعنى الأوسع للإمامة، أي القيادة السياسية و الروحية أو الدينية، و جاء ذلك نتيجة لحرمان الأئمة الإحدى عشر بعد علي من الإمامة السياسية. إن ولاية آل البيت تتضمن أحقيتهم بالقيادة السياسية و الروحية، فالولي هو الأعم بمصلحة من يتولاهم، سواء كانت تلك المصلحة دينية أو دنيوية، و لذلك وجبت عليهم طاعته و إتباع أوامره<sup>(1)</sup>، أي أنها تعني توليا كاملا من قبل الولي في مقابل ولاء مطلق من جانب الأتباع. يقول حسين علي منتظري أن ولاية النبي تتمثل في أربعة أمور متفاوتة الأهمية، هي:

" أولوية النبي و تقدمه على النفس في جميع الأمور، بمعنى أنّ كل ما يراه المؤمن لنفسه من الحفظ و المحبة و الكرامة و إنقاذ الإرادة فالنبي أولى بجميع ذلك من نفسه و عليه أن يرجح جانب النبي على جانب نفسه... **الثاني:** أولويته و تقدمه في كل ما يخصه من المصلحة للمؤمنين، لأنه أعلم بمصالحهم و أحق بتدبيرهم... و يجب عليهم أن يطيعوه في كل ما أمر به من الأمور الاجتماعية و الفردية... **الثالث:** أولويته بالنسبة إلى خصوص الأمور الاجتماعية بمعنى أنه «ص» أحق و أولى بالنسبة إلى الأمور العامة المطلوبة للشارع... **الرابع:** تقدم ولايته على سائر الولايات الموجودة في المجتمع"<sup>(2)</sup>، فالأمر الأول يتضمن ضرورة إيمان الفرد بأن إرادته الذاتية تأتي في المرتبة الثانية بعد إرادة الولي، أما الأمر الثاني فيعني التقيد بما يراه الولي صالحا لتسيير شؤون الناس الدنيوية في كل الأحوال سواء تعلقت بالمصلحة العامة أو مصالح أفراد، و الأمر الثالث يتعلق بالضوابط و القواعد التي تنظم العلاقات الاجتماعية حيث يجب الإيمان بأن سنها من اختصاص الولي دون غيره، أما الأمر الرابع فيؤكد على أنّ إرادة الولي في ما يخص الحياة الاجتماعية، هي الأحق بالإنفاذ و المقدمة على كل ما عداها. ثم انتقلت الولاية بكل مستوياتها سابقة الذكر من النبي إلى الأئمة، على التوالي، فلكل إمام عصر و لكل عصر ولي واحد، و لا يمكن أن يجتمع إمامان في نفس الوقت.

- يؤمن الشيعة أن الإمامة لا يمكن أن تخرج عن البيت العلوي، و الإمام في نظرهم لا ينتخب من قبل الأمة، بل إن تعيينه مقيد بوجود نص، فتنصيب الخليفة أمر إلهي، لا دخل للبشر فيه. فلو ترك تعيين خليفة المسلمين لانتخاب الأمة و اختيارها، لكان ذلك بابا لسيادة النزاعات و الخلافات بينهم، نتيجة اختلاف ميولهم و عصبياتهم. يؤمن الشيعة الإمامية الإثنا عشرية، بأن الأئمة هم أحفاد

<sup>1</sup> - الكراجكي، محمد بن علي. كنز الفوائد، ج 1، تحقيق عبد الله نعمه، دار الأضواء، بيروت، 1985، ص 334.  
<sup>2</sup> - منتظري، حسين علي. دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج 1، دار الإسلامية للطباعة و النشر و التوزيع، ط 2، لبنان، 1988، ص 47-49.

الحسين، دون الحسن، و أكدوا أنها لا يمكن أن تنتقل من أخ إلى أخيه بل تنتقل من الوالد إلى الابن، مع استثناء انتقالها من الحسن إلى الحسين. أما توفير السند الديني لتلك الإدعاءات فليس صعبا على الإطلاق، فقد ذكر الكليني (المتوفى سنة 941/940)، حديثا منسوبا إلى الإمام السادس جعفر الصادق قال فيه " لا تجتمع الإمامة في أخوين بعد الحسن و الحسين إنما هي في الأعقاب و أعقاب الأعقاب "(1).

- إذن انتقلت الإمامة من علي بن أبي طالب إلى ابنه الحسن ثم الحسين، وصولا إلى الإمام الثاني عشر المسمى محمد بن الحسن المهدي. رغم الاعتراضات القوية التي أبدتها العديد من كتاب التراجم و التاريخ حول وجود ابن للإمام الحادي عشر، فقد أشيع أنه لم يخلف ذرية، إلا أن الإثنا عشرية متمسكون بحقيقة وجوده، حتى و لو كان الباب الذي عقده الكليني لإثبات مولد الإمام الثاني عشر زاخرا بالغرائب و التناقضات. يعتمد الشيعة الإمامية، في تمسكهم بالعدد اثنا عشر، على حديث مشهور منسوب إلى النبي محمد، و قد ورد في كتب الأحاديث السننية كما الشيعية، و أهم ما جاء في متنه أنه سوف: " يكون اثنا عشر أميرا"(2)، و يجزم الشيعة بأن الإثنا عشر أميرا أو خليفة هم الأئمة الإثنا عشر.

- تعتبر طاعة الأئمة عند الشيعة أمرا واجبا، مهما كانت أوامر الأئمة، فهؤلاء معصومون منزهون عن الخطأ، فالاعتقاد بعصمة الأئمة مضاه للاعتقاد بإمامتهم، "فالأنبيا و الأئمة - عليهم السلام - من بعدهم معصومون في حال نبوتهم وإمامتهم من الكبائر كلها و الصغائر، و العقل يجوز عليهم ترك مندوب إليه على غير التعمد للتقصير و العصيان، و لا يجوز عليهم ترك مفترض إلا أن نبينا صلى الله عليه وآله وسلم و الأئمة - عليهم السلام - من بعده كانوا سالمين من ترك المندوب، و المفترض قبل حال إمامتهم و بعدها"(3). فلو ثبت صدور الخطأ عن الأئمة، لكانوا سببا في زيغ المقتدين بهم عن الحق، و بالتالي بطلت حجيتهم، و منه تتأكد ضرورة عصمة الأئمة.

- الخمس: بمثابة ضريبة مالية على الأرباح التي يحققها المسلم المكلف، و يدفعها إلى الإمام، و ينطلق الشيعة في هذا من التقليد الذي كان عليه المسلمون زمن النبي، حيث كانوا مطالبين بدفع خمس غنائمهم للنبي، حتى تكون مورده في الإنفاق على ضعفاء المسلمين ممن لا يستطيعون تحصيل رزقهم بأنفسهم، و جاء تقنين الخمس بأمر إلهي و ارد في الآية 41 من سورة الأنفال، و

<sup>1</sup> - الكليني، محمد بن يعقوب. مرجع سابق، ص 171.

<sup>2</sup> - وحيد قاسم، أسعد. حقيقة الشيعة الإثني عشرية من كتب صحاح السنة، مؤسسة الغدير، ط 5، بيروت، 1999، ص 27.

\* نص الآية: ﴿و اعلموا أن ما غنمتم فإن خمسة لله و للرسول و لذي القربى و اليتامى و المساكين و ابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله﴾.

<sup>3</sup> - المفيد، محمد بن محمد بن النعمان. تصحيح اعتقاد الإمامية، نشر المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، قم، 1413 هـ، ص 129.

بما أن الأئمة هم خلفاء النبي فقد ورثوا علاوة على سلطاته السياسية و الدينية، تحصيل الخمس من المكلفين.

- التقية: معناها اللغوي هو الاعتقاد في شيء و إظهار خلافه، و قد ظهرت كممارسة عفوية قبل أن تتبلور كتطبيق لقاعدة دينية، فقد عانى شيعة البيت العلوي من حملات اضطهاد و ملاحقة نتيجة ولائهم لنسل علي و اعتبارهم للحكام الأمويين و العباسيين مغتصبين للسلطة، و كان الشيعة يمثلون مصدر التهديد الأكبر، نظرا لأن زعماءهم (نسل علي) يشكلون أفضل بديل عن حكام الدولتين، من حيث القرابة للنبي، . لكن تاريخ الشيعة لم يكن يميزه طابع الثورة و التمرد، بل كان الخروج المسلح صفة نادرة، حتى و إن كان أئمة الشيعة لا يعترضون عليه من حيث المبدأ، و أتت التبريرات في فترة لاحقة، لتفسر عدم خروج الأئمة على الحكام الظالمين، بأنها حرص على حفظ الدين (استمرار الطائفة)، و لا تعني تخلي الأئمة عن مقام الولاية و الإمامة و موالاة معتصبي سلطتهم، أي إسرار الاعتقاد ببطلان الدول القائمة و إعلان موالاتها درءا لنقمتها، و بذلك صارت التقية قاعدة تتبع من أجل ضمان استمرار الطائفة و النجاة من تعسف الدولة، و قد عرفت على أنها " كتمان الحق و ستر الاعتقاد فيه و مكاتمة المخالفين و ترك مظاهرتهم بما يعقب ضررا في الدين أو الدنيا، و فرض ذلك إذا علم بالضرورة أو قوي في الظن، فمتى لم يعلم ضررا بإظهار الحق و لا قوي في الظن ذلك لم يجب فرض التقية "(1).

### 3- المبحث الثالث: نشأة و تطور المؤسسة الدينية الشيعية.

#### 3-1- التطور البنيوي:

- شكل اختفاء الإمام المهدي سنة 874، معضلة كبرى بالنسبة للشيعة، فالإمام هو مصدر السلطة السياسية الشرعية الوحيد، و منبع المعرفة الدينية الأوحد، و أمام الحاجة الملحة إلى العلم بالأحكام الفقهية المختلفة، لجأ بعض من تخصصوا في تحصيل العلوم الدينية إلى جمع الأحاديث المنسوبة إلى النبي محمد، و أيضا تلك المروية عن الأئمة، و أهم المصنفات الحديثية التي ظهرت خلال العهد الأقرب إلى ابتداء الغيبة الكبرى، هي كل من كتاب "الكافي" لمحمد بن يعقوب الكليني و كتاب "من لا يحضره الفقيه" لمحمد بن علي بن بابويه القمي الصدوق (ت 991/992) و كان هذان الكتابان المرجعان الأساسيان للشيعة في معرفة الأحكام الشرعية.

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص 137.

- لقد كان جمع الأحاديث لدى أهل السنة مقدمة لنشوء علم أصول الفقه، الذي يعرف بأنه "علم يتعرّف منه تقرير مطلب الأحكام الشرعية العملية وطرق استنباطها وموادّ حججها واستخراجها بالنظر"<sup>(1)</sup>، أي انطلاق العقل من النص للتوصل إلى حكم شرعي يجيب عن التساؤلات الجديدة، و التي لم يرد نص صريح يجيب عنها، أو ما عرف بعد ذلك بالاجتهاد. و تم نفس الشيء عند الشيعة باستثناء الاختلاف في ما يخص القياس، فبينما يرى المجتهدون السنة إمكانية استنباط حكم فرعي من حكم عام بناء على الرأي الشخصي، يرى المجتهدون الشيعة أن استنباط الحكم الشرعي يكون حصرا من النص و ليس من رأي الفقيه. أول من بزغ كمجتهد لدى الشيعة، هو محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد (ت 1023/1022)، من خلال كتابه "المقنعة" حيث وضع فيه أسس علم أصول الفقه لدى الشيعة الإثني عشرية، ثم جاء تلميذه علي بن الحسين الموسوي المعروف بالشريف المرتضى (ت 1045/1044) و أهم كتبه الأصولية "الذريعة إلى أصول الشريعة"، و تبعه تلميذه أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت 1068/1067) من خلال كتابيه "تهذيب الأحكام" و "الاستبصار". تعد الكتب الأربعة: "الكافي" للكليني، "من لا يحضره الفقيه" للشيخ الصدوق، "تهذيب الأحكام" و "الاستبصار" للطوسي، كتب الفقه الأساسية لدى الشيعة الإثني عشرية.

- إذن فكانت المؤسسة الدينية أو طبقة رجال الدين، مفتوحة أمام كل من روى نصا مقدسا، قرآنا كان أو حديثا، ثم بدأت تتجه لأن تكون أقل اتساعا، مع بدأ عصر الاجتهاد الذي جاء نتيجة لتطور معالم الحياة الاجتماعية، حيث صارت الإجابات الصريحة التي يوفرها النص المقدس قاصرة عن شمول جميع الأسئلة المطروحة، و هكذا صار رجل الدين هو ذلك الذي يمتلك القدرة على إصدار حكم بخصوص وضع جديد كليا و مختلف عن الوضع الذي يدل عليه المعنى الظاهر للنص المقدس، و لا شك أن هذا الأمر يتطلب القدرة على الفهم الجيد للنص و إدراك الأصل الذي يقوم عليه.

- لا يمكن الجزم بعدم ظهور معارضة للاتجاه الأصولي في الفقه الشيعي، كتلك التي ظهرت في العالم السني بزعامة أحمد بن حنبل، تحت مسمى "المدرسة الإخبارية" التي تدعو إلى الاقتصار على النصوص المقدسة (القرآن، السنة النبوية)، و لكن المؤكد أن تأثير الإخباريين الشيعة لم يكن يضاهاي تأثير نظرائهم السنة، على الأقل قبل القرن الحادي عشر الهجري.

<sup>1</sup> - التهانوي، محمد بن علي. كشف اصطلاحات الفنون و العلوم، ج 1، ترجمة عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، ط 01، بيروت، 1996، ص 39.

- تعزز الاتجاه العقلي مع ظهور كل من: ابن إدريس الحلبي (ت 1201/1202)، نجم الدين بن سعيد الحلبي المعروف بالمحقق الحلبي (ت 1277/1278) صاحب كتاب "شرائع الإسلام في مسائل الحلال و الحرام" و هو في الفقه، و كتابين في الأصول هما: "نهج الوصول إلى معرفة الأصول" و "معارج الأصول". و قد كان المحقق الحلبي هو أول من استعمل مصطلح الاجتهاد من الفقهاء الشيعة، و وضع له تعريفا يراعي الخصوصية الشيعية، إذ قال عن الاجتهاد و ماهيته: " هو في عرف الفقهاء، بذل الجهد في استخراج الأحكام الشرعية، و بهذا الاعتبار يكون استخراج الأحكام من أدلة الشرع اجتهادا، لأنها تبنتى على اعتبارات نظرية ليست مستفادة من ظواهر النصوص في الأكثر، سواء كان ذلك الدليل قياسا أو غيره، فيكون القياس على هذا التقرير أحد أقسام الاجتهاد. فإن قيل: يلزم -على هذا- أن يكون الإمامية من أهل الاجتهاد، قلنا: الأمر كذلك لكن فيه إيهام من حيث أن القياس من جملة الاجتهاد، فإذا استثنى القياس كنا من أهل الاجتهاد في تحصيل الأحكام بالطرق النظرية التي ليس احدها القياس"<sup>(1)</sup>. و هكذا أثبت المحقق الحلبي صفة الاجتهاد لعمل الفقهاء الشيعة، و كما هو واضح فقد تأخر إطلاق الصفة كثيرا عن خروج الموصوف إلى الوجود.

- كان لسيطرة مدرسة الاجتهاد الأصولية، تأثير كبير في تحديد طبيعة العلاقة بين رجل الدين و المؤمن العامي، و بالتالي على بنية المؤسسة الدينية بكاملها، فالقول أن استنباط الأحكام يتطلب جهدا علميا كبيرا، عبر الاعتماد على قواعد و أصول معينة، معناه أن ليس كل الناس يمكنهم استنباط الأحكام الشرعية حتى لو كانت النصوص المقدسة في متناولهم، و بالتالي يلعب رجل الدين دور الوسيط الذي يحول النص الديني من نظريات و مثل سامية، إلى توجهات عملية يومية يتبناها العوام. لقد تجلى اعتماد العامي على الفقيه في التراث الشيعي، من خلال علاقة الفقيه المجتهد بالعامي المقلد.

- في أوائل القرن الحادي عشر الهجري ظهرت حركة في أوساط الفقهاء الشيعة، تدعو إلى ضرورة الاقتصار على الأحاديث المروية عن الأئمة، في تقرير الأحكام الشرعية، و قد عرف المنتسبون إليها "بالإخباريين". كان من أبرز دعاة هاته الحركة الميرزا محمد أمين الأسترابادي (ت 1612/1613)، الذي وضح منهج حركته في استنباط الأحكام الشرعية، قائلا: " إن كثيرا مما جاء به ﷺ من الأحكام و مما يتعلق بكتاب الله و سنة نبيه من نسخ، و تقييد، و تخصص، و تأويل، مخزون عند العترة الطاهرة، و إن القرآن في الأكثر ورد على وجه التعمية بالنسبة إلى أذهان الرعية، و كذلك كثير من السنن النبوية، و إنه لا سبيل لنا فيما لا نعلمه من الأحكام النظرية

<sup>1</sup>- باقر الصدر، محمد. المعالم الجديدة للأصول، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1989، ص 32.



الشرعية أصلية أو فرعية إلا السماع من الصادقين عليهم السلام و إنه لا يجوز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر كتاب الله، و لا ظواهر السنن النبوية ما لم يعلم أحوالهما من جهة أهل الذكر عليهم السلام بل يجب التوقف و الاحتياط"<sup>(1)</sup>، فالإخباريون عندما يدعون إلى العودة إلى النصوص و نبذ ما سواها من آراء، فإنهم لا يقصدون بالنص: القرآن و السنة النبوية و أحاديث الأئمة، بل يقصدون بصفة حصرية أحاديث الأئمة، الذين يفهمون، حسب رأيهم، كلام الله و حديث النبي بطريقة مثلى، فيما يستعصي ذلك على غيرهم. أما الاعتماد على العقل ففيه اعتداء على سلطة الأئمة الدينية، باعتبارهم مصدر العلم الديني، لذا فالناس العاديون ليسوا بحاجة إلى وسطاء بينهم و بين الأئمة حتى يعرفوا أحكام الإسلام، بل يكفيهم الاطلاع على أحاديث الأئمة، أما إذا لم يوجد نص يفيد كدليل لتحليل أو تحريم أمر ما، فعليهم الاحتياط للوقوع في الشبهة، أي اجتناب ما هموا بفعله درءا للوقوع في المحرم. ازدهرت الحركة الإخبارية في أواخر القرن الحادي عشر، و أهم من برز من روادها، الشيخ محمد باقر المجلسي (ت 1698/1699) صاحب الموسوعة الحديثية "بحار الأنوار" و الشيخ هاشم البحراني (ت 1695/1696) صاحب تفسير "البرهان في التفسير" الذي جمع فيه المأثور من الروايات في تفسير القرآن"<sup>(2)</sup>.

- لاقت الحركة الإخبارية معارضة شديدة من قبل الفقهاء الأصوليين، و كان جوهر الخلاف هو أن الإخباريين يرون في الأئمة المعصومين النموذج الأوحى بالأجدر بالاعتداء، أما غيرهم أي جمهور الشيعة بمن فيهم الفقهاء على مستوى واحد فكلهم مقلدون للأئمة، و ليس هناك فوارق علمية بينهم تبرر تقليد بعضهم لبعض. من شأن هذا الطرح أن يقوض بنیان المؤسسة الدينية الشيعية، الذي شيد خلال قرون، من أساسه، فسارع الأصوليون إلى حماية منهجهم الفقهي و الوقوف في وجه الهجوم الإخباري عليه، " و شهدت ساحة الصراع بين المدرستين مواجهات عنيفة، وصلت إلى درجة التكفير و التبديع من جهة، و بين ممارسة الفتيا ضد الطرف الآخر بحرمة الاقتداء بهم في ممارسات الشعائر العبادية. أو الحضور في دروسهم و أبحاثهم من جهة أخرى"<sup>(3)</sup>. استطاع الاتجاه الأصولي الانتصار في النهاية، و ثبت سيطرته على المؤسسة الدينية الشيعية، و كان ذلك ابتداء من القرن الثالث عشر الهجري، بواسطة الشيخ محمد باقر البهبهاني (ت 1791/1792) رائد الحركة الأصولية في عصره، ثم توالى ظهور المجتهدين الكبار مثل: الشيخ مهدي بحر العلوم (ت 1797/1798)، أحمد النراقي (ت 1829/1830)، محمد حسن النجفي (ت 1849/1850) و

<sup>1</sup>- فرحان، عدنان. أدوار الاجتهاد عند الشيعة الإمامية، منشورات المركز العالمي للدراسات الإسلامية، ط 1، قم - إيران، 1428 هـ ص 208.

<sup>2</sup>- باقر الصدر، محمد. مرجع سابق، ص 88.

<sup>3</sup>- فرحان، عدنان. مرجع سابق، ص 263.

أخيراً الشيخ مرتضى الأنصاري (1800/1799) المرجع الأكبر للشيعة خلال القرن التاسع عشر الميلادي، و الذي وضع أسس المدرسة الفقهية الشيعية المعاصرة، حيث صارت كتبه مراجع أساسية لتكوين الفقهاء، و أهم كتابين ألفهما: "الفرائد" و "المتاجر" المشهور باسم "المكاسب". بلغت أفكار مرتضى الأنصاري حداً من الأصالة و الجودة حتى لقب بالشيخ الأعظم و المؤسس<sup>(1)</sup>.

- بسيطرة الاتجاه الأصولي، نشأت الحاجة إلى تحديد كيفية ترقّي الفقهاء إلى مرتبة الاجتهاد، فتأسس نظام للتعليم، يشرف عليه كبار الفقهاء. لم يكن نظام التعليم هذا معقداً في بداية عهده، إذ كان يكفي طلاب العلم أن يلتفوا حول فقيه معين فيأخذوا عنه دروساً و يطلعوا على كتب الفقه المعتمدة، و كان أول فقيه أنشأ ما يماثل المدرسة هو الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، و كان ذلك أثناء إقامته بالنجف بالعراق<sup>(2)</sup>، فكانت النجف أول مركز علمي أنشأه الفقهاء الشيعة. تطور نظام التعليم ليراعي تزايد أعداد الفقهاء و الطلاب، فتم إنشاء الحوزات العلمية، و هي مراكز علمية كبرى أشبه بالجامعات. أشهر الحوزات العلمية في هذا العصر: حوزة النجف بالعراق و حوزة قم بإيران.

- ينقسم نظام التعليم المعاصر في الحوزات العلمية، إلى خمسة مراحل هي: سطح المقدمات: مدته 5 سنوات و يُلقب الدارس في هذه المرحلة "بالمبتدئ"، سطح المتوسط: مدته 3 أو 4 سنوات و يُلقب الدارس في هذه المرحلة "ثقة الإسلام"، سطح الخارج: و هي مرحلة تؤهل الطالب لكي يضع قدمه على أبواب مرحلة الاجتهاد و يُلقب من أنهى هاته المرحلة بـ "حجة الإسلام"... و إذا أُجيز للاجتهاد فإنه يحمل لقب "آية الله"، و إذا بدأ يمارس عملية الاجتهاد في حلقات الدرس و يؤسس قاعدة شعبية له في الحوزة، أي قبل أن يقبل عليه المقلدون، فإنه يصبح "آية الله العظمى"، أما إذا اتسعت دائرة مقلديه، و ثبت قواعده، بسلوكه و علمه، بين جماهير الشيعة، فإنه يصبح مرجعاً للتقليد، و إن ظل محتفظاً بلقب "آية الله العظمى"<sup>(3)</sup>.

- نشأ مفهوم مرجعية التقليد، الذي يعنى به كبار الفقهاء الذين يشكلون نخبة المجتهدين، و لفظ المرجعية بمعنى العودة إلى، تم استحدثته استناداً إلى الحديث المنسوب إلى الإمام الثاني عشر، الذي قال فيه: "أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا، فإنهم حجتي عليكم، و أنا حجة

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص 296.

<sup>2</sup>- عبد الحسن الغفار، عبد الرسول. الكليني و الكافي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط 1، قم، 1416 هـ، ص

83.

<sup>3</sup>- هويدي، فهمي. إيران من الداخل، مركز الأهرام للترجمة و النشر، ط 4، القاهرة، 1991، ص 123-125.

الله عليهم"<sup>(1)</sup>، و عدد المراجع محدود جدا، و مقلدوهم يشملون العوام من الناس إضافة إلى المجتهدين الأدنى مستوى منهم. مع اتساع مناطق توزع المقلدين ، لجأ المراجع إلى تعيين وكلاء لهم في المناطق البعيدة حتى يكونوا صلتهم بمريديهم، هناك أمر آخر يحكم علاقة المقلد بالمراجع، هي عدم جواز تقليد المرجع المتوفى، ففي حالة وفاة المرجع يجب على المقلد التحول نحو أحد المراجع الأحياء. يطلق لقب "أعلم المراجع" على المرجع الذي يفوق نظراءه بفارق سني كبير، و يمثل في هذه الحالة قيادة المؤسسة الدينية، لكنها قيادة رمزية أو شرفية، فبقية المراجع غير ملزمين شرعا باتخاذ نفس مواقفه. مثلا كان آية الله بروجردي يعتبر أعلم المراجع في إيران منذ أوائل الأربعينيات إلى أن توفي سنة 1963.

### 3-2- التطور الوظيفي:

- لقد رأينا فيما سبق، أن الإمام يحتكر السلطتين الدينية و السياسية، فكان يتولى نشر المعرفة الدينية و كذلك تسيير شؤون الناس الدنيوية، عبر قيادته للدولة. إن هذا النموذج تحقق في إمامين اثنين من الأئمة الإثني عشر (علي بن أبي طالب ثم ابنه الحسن قبل أن يصلح معاوية)، أما من أتوا بعدهما فقد جسدوا السلطة الدينية فحسب، بينما كانت السلطة السياسية بأيدي الحكام الأميين و العباسيين، و لم يواجه الأئمة حكام أزمنتهم معلنين أحقيتهم بالحكم، حتى و إن كانوا لا يرون لهم شرعية، و لاحقا توارث الشيعة الاعتقاد بعدم شرعية الحكام من غير الأئمة.

- بحلول الغيبة الكبرى و وفاة آخر وكيل للإمام المهدي، فقد الشيعة مصدر المعرفة الدينية، لكن الحاجة الملحة إلى العلم بالأحكام الفقهية، أوجدت مسوغا لتدوين أحاديث الأئمة، و يمكن الجزم أن المرحلة التالية لبدء الغيبة كانت مرحلة إخبارية، حيث تلخصت وظيفة رجال الدين في تدوين الأحاديث و نقلها للعامة، ثم ظهر العلماء الأصوليون، لكن الوظيفة العامة للفقهاء لم تتعد تبليغ الأحكام الشرعية، بينما استمروا على موقفهم السلبي بخصوص وظيفة الإمام السياسية، أي رفض الولاء للدول القائمة آنذاك، و اجتناب التعامل مع ممثليها.

- إن الفراغ الكبير الذي أحدثته غيبة الإمام على مستوى القيادة الدينية و السياسية للشيعة، كان الأساس الذي قامت عليه نظريات و اجتهادات، كان هدفها توسيع سلطات الفقهاء و إسنادهم وظائف أكبر من مجرد الإفتاء. تنوعت تلك الاجتهادات بين أفكار لم تخرج من عالم التجريد، و بين نظريات أحدثت تحولا في مسيرة المؤسسة الدينية الشيعية، و فيما يلي سنتعرض للصنف

<sup>1</sup> - القمي الصدوق، محمد بن علي بن بابويه. كمال الدين و تمام النعمة، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1991، ص 440.

الثاني، نظرا لمساهمته في تطوير وظيفة رجل الدين الشيعي، و أبرز نظريتين تبرزان في هذا المجال هما: أولا اجتهادات الشيخ المفيد بخصوص "نيابة الفقهاء عن الإمام" و نظرية الشيخ محمد حسين النائيني (1860-1936 م) حول "الشرعية الدستورية".

الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد:

- ينطلق تعريف المفيد لوظائف الفقهاء، من المسلمة الشيعية القائلة بأن المهمة الأساسية للائمة كانت تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، فبذلك وحده تتحقق مصالح المسلمين، بناء على ذلك يرى المفيد أن على الفقهاء أن لا يكتفوا بالإفتاء بل عليهم أن ينخرطوا في مؤسسات الدولة (حتى و إن كانت غير شرعية)، و ذلك حتى لا تضيع مصالح الناس أو على الأقل تقليل الأضرار اللاحقة بهم، و أهم وظيفة يضيفها المفيد إلى الإفتاء هي القضاء، و هي وظيفة تتطلب اتصالا بين الفقيه و الدولة، فالقاضي في الدول الإسلامية كان يعتبر وكيلًا للسلطان، يحل المفيد هذه المعضلة ليس بإضفاء شرعية على الدول القائمة، بل بالطلب من الفقهاء المتصددين للقضاء، أن يفترضوا في أنفسهم أنهم ينوبون عن الإمام في حفظ مصالح الناس عبر تطبيق الحدود و تنفيذ الأحكام المالية خاصة تلك المتعلقة بالميراث، و ليسوا نوابا عن الحكام الظلمة، يقول المفيد: "و من تأمر على الناس من أهل الحق بتمكين ظالم له، و كان أميرًا من قبله في ظاهر الحال، فإنما هو أمير الحقيقة من قبل صاحب الأمر - الذي سوغه ذلك، و أذن له فيه - دون المتغلب من أهل الضلال"<sup>(1)</sup>، و صاحب الأمر هو الإمام الغائب. كانت نظرية المفيد حول نيابة الفقهاء عن الإمام، قاعدة بدورها لاجتهادات أخرى، في مجال قبض الحقوق المالية التي كان يتولى قبضها الإمام و هي الزكاة و الخمس، و كذلك في مجال السلطة السياسية التي كانت سابقا حقا حصريا للإمام.

- كان المجتهدون الأوائل كالمفيد و الطوسي، قد أباحوا للناس صرف الخمس، لعدم وجود نص شرعي يعين متولي قبضه و توزيعه على مصارفه أثناء غيبة الإمام، ثم أتى القاضي ابن براج (ت 1088/1089) الذي أكد أن المكلفين ملزمون بإيداع الخمس لدى الفقهاء كأمانة لحين عودة الإمام الغائب، أما المحقق الحلي فقد أوجب تسليم سهم الإمام (نصف الخمس) إلى من له الحكم بحق النيابة لكي يتولى صرفه في الأصناف الموجودين، " و بحلول القرن التاسع عشر الميلادي، كان الفقهاء قد رسخوا حقهم في قبض الزكاة و الخمس... فكانت تدفع للمجتهدين، الذين أثبتوا جدارتهم كمراجع للتقليد. و كانت الأموال تنفق في بناء المدارس و المراكز العلمية و المساجد، و تستغل

<sup>1</sup> - المفيد، محمد بن محمد بن النعمان. المقنعة، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط 2، قم - إيران، 1410 هـ. صفحة 812.

أيضا في مساعدة الطلاب ماديا و التكفل بالمرضى و المحتاجين"<sup>(1)</sup>. و هكذا تعضدت العلاقة بين المجتهد و المقلد، و زادت وظائف الفقيه لتشمل كلا من الإفتاء، القضاء و قبض الخمس.

- أول من قام بتطبيق نظرية نيابة الفقيه عن الإمام في الاضطلاع بالوظائف السياسية، هو الشيخ علي بن الحسين بن عبد العالي الكركي ( ت 1534)، الذي عاصر قيام الدولة الصفوية (1501-1796)، التي قامت بإيران و جعلت عاصمتها مدينة تيريز، و تبنت التشيع مذهباً رسمياً للدولة. تحقق القيام الفعلي للدولة الصفوية على أيدي السلطان إسماعيل الأول الذي حكم من 1501 إلى 1524، و بعد وفاته آل الحكم إلى ابنه طهماسب الأول، لكن هذا الأخير كان صغير السن عند وفاة والده، فتشكل مجلس وصاية، ضم أهم قادة الدولة المدنيين و العسكريين بهدف تسيير أمور الدولة لحين بلوغ ولي العهد سن الرشد، لكن المجلس استمر في الاستئثار بالسلطة حتى بعد بلوغ طهماسب سن العشرين في سنة 1534، فلجأ إلى إصدار قرار عين فيه الشيخ الكركي "نائباً للإمام، و أمر جميع أركان الدولة بالاعتداء به، و الامتنال لأوامره، و أن يقدموا إليه مراسيم الطاعة في الأمور كلها، و استقل الكركي في تعيين المتصددين للأمور الشرعية في المنصب و عزلهم"<sup>(2)</sup>، في مقابل ذلك قام الشيخ الكركي بمنح رخصة للشاه طهماسب لتولي الحكم نيابة عن الإمام، فيما تولى هو القضاء.

- أدى قيام الكركي بإضفاء الشرعية على حكم طهماسب شاه إلى مواجهة بينه و بين الفقهاء الإخباريين الذين لا يعترفون بالشرعية سوى للدولة التي يقودها الإمام ذاته، أما مواضيع الجدل بينت الفريقين فكانت تتمثل في أمرين أساسيين هما: إقامة صلاة الجمعة و جمع الخراج. إن العرف الشيعي يتضمن أن دفع الخراج و إقامة صلاة الجمعة لا يحلان إلا في ظل وجود إمام عادل، و يحرمان في غير وجوده، لكن الكركي وجد في دفع الخراج و إقامة صلاة الجمعة تحصيل حاصل لنيابة الحاكم عن الإمام، فقال: " اتفق أصحابنا - رضوان الله عليهم - على أن الفقيه العدل الإمامي الجامع لشرائط الفتوى، المعبر عنه بالمجتهد في الأحكام الشرعية، نائب من قبل أئمة الهدى صلوات الله و سلامه عليهم في حال الغيبة في جميع ما للنيابة فيه مدخل - و ربما استثنى الأصحاب القتل و الحدود مطلقاً - فيجب التحاكم إليه"<sup>(3)</sup>. فهنا يبيح الكركي للفقيه القيام بكل وظائف الإمام، بما في ذلك الترخيص لجمع الخراج و إقامة صلاة الجمعة، مستثنياً إقامة الحدود

<sup>1</sup>- DE GROOT, Joanna. *Religion, culture and politics in Iran: from the Qajars to Khomeini*, I.B. Tauris & Co.Ltd, New York, 2007, P 22.

<sup>2</sup>- إبراهيم درويش، علي. *السياسة و الدين في مرحلة تأسيس الدولة الصفوية 1501-1576*، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط 1، بيروت، 2013، ص 287.

<sup>3</sup>- نفس المرجع، ص 369.

المميتة. ثم أصبح منح الفقهاء رخصا للملوك حتى يحكموا نيابة عن الإمام الغائب، عرفا سار عليه كل الحكام الذين أعقبوا الشاه طهماسب الأول، سواء شاهات الدولة الصفوية أو القاجارية (1796-1925)، و بالتالي صارت وظائف الفقيه تشمل إضفاء الشرعية على الحكام عبر منحهم إجازات لتولي سلطة الإمام السياسية نيابة عنه، لكن شيوع هذا الأمر لم يكن يعني أنه يلقي إجماعا لدى رجال الدين الشيعة.

الشيخ محمد حسين النائيني:

- في سنة 1906 قامت ثورة شعبية في إيران، بتأييد كبير من المؤسسة الدينية، ممثلة في كل من المجتهدين الأكثر أتباعا في العاصمة طهران: عبد الله بهبهاني و محمد صادق طباطبائي، و أجبرت الملك القاجاري مظفر الدين شاه على وضع دستور للبلاد يحد من صلاحياته، و تضمن الدستور أيضا منح رجال الدين حق نقض القوانين التي يرونها مخالفة للشريعة الإسلامية، و بموجب الدستور فقد: " أعلن أن الشيعة هي الديانة الرسمية لإيران و اقتصر حق عضوية الوزارة على المسلمين الشيعة فقط. و صرح للسلطة التنفيذية بحظر كتب «الهرطقة» و الجمعيات «المناهضة للدين» و «الأفكار الخبيثة». و قد قسمت السلطة القضائية إلى محاكم دولة و محاكم دينية مع احتفاظ رجال الدين بسلطة تطبيق الشريعة في المحاكم الدينية. و لم يكن مسموحا للهيئة التشريعية بتمرير قوانين تتعارض مع الشريعة. و للتأكد من الإذعان لذلك، كان على المجلس الوطني أن ينتخب رجال دين كبار لمجلس أوصياء و الذي كانت مهمته الوحيدة هي فحص كل التشريعات"<sup>(1)</sup>. لكن بنود الدستور الجديد الذي حد من سلطات الشاه و أوكل جزءا منها لعامة الشعب و منح رجال الدين بعض الوظائف السياسية من خلال البرلمان، لم ترق لبعض رجال الدين، و على رأسهم الشيخ فضل الله نوري ثالث أبرز المجتهدين في طهران رفقة بهبهاني و طباطبائي، إذ قال: " أن الحريات المتعددة التي منحت للناس عبر الدستور تناقض روح الإسلام، لأن الحاكمية لله، ثم لرسوله ثم للعلماء... لذلك فالعوام ليس لهم أي حق في تولي الحكم... و الله هو المشرع الوحيد في الإسلام"<sup>(2)</sup>، و بيدي فضل الله نوري تمسكه بالتقليد الساري آنذاك و هو اعتبار الحاكم نائبا عن الإمام الغائب، و تبعا لذلك رأى في مشاركة العوام في ممارسة السلطة، اعتداء

<sup>1</sup> - إبراهيميان، إروند. تاريخ إيران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 2014، صفحة 75.

<sup>2</sup> - SHEVLIN, Neil. Velayat-e-faqih in the constitution of Iran [en ligne]. Disponible sur:

<<https://www.law.upenn.edu/journals/conlaw/articles/volume1/issue2/Shevlin1U.Pa.J.Const.L.358%281998%29.pdf>> (consulté le 12/11/2014). P 361.

على سلطة الإمام التي يمارسها الملك. أمام تلك الاعتراضات قام أحد رجال الدين المؤيدين للدستور، بتأليف كتاب أسماه "تنبيه الأمة و تنزيه الملة"، حشد فيه حججا تدعم منح جزء من سلطة الفقهاء في تطبيق الشريعة، إلى العامة عبر البرلمان، مؤكدا أن الهدف من ذلك هو تحقيق قدر أكبر من مصالح الأمة.

- يشير النائبني إلى وجود صنفين من الحكام، حكم الظالم الذي يعتبر البلاد ملكا له فلا ضابط لتصرفاته و لا رقابة على أفعاله<sup>(1)</sup> فهو مطلق اليد في فعل ما يشاء، و الحاكم العادل الذي لا يتجاوز المهام التي توج حاكما لأجلها، ألا و هي خدمة الصالح العام<sup>(2)</sup>. إن مقدار تركيز الحاكم على خدمة الناس، من خلال تطبيق الشريعة، بدل تلبية مآربه الخاصة، هو المعيار في تحديد درجة شرعيته، و تتمثل مسؤولية الناس حسب النائبني في تحويل الحكم من الطبيعة الأولى المستبدة بالقرار إلى الطبيعة الثانية المشروطة بخدمة مصالح الناس، و في هذا الصعيد يبرز الدستور كوسيلة كفيلة بتحقيق تلك المهمة، من حيث أنه يمكن العامة من مراقبة الحاكم و توجيه أفعاله نحو مصالحهم بدل مصلحته الخاصة، لذا فالسعي نحو تجسيد هذا الأمر بمثابة الفرض الديني<sup>(3)</sup>. يرد النائبني على ادعاء بعض رجال الدين و منهم فضل الله نوري، أن الفقهاء هم وحدهم المخولون بالنيابة عن الإمام في ممارسة وظائفه السياسية، المتمثلة في ضمان تطبيق الحاكم لأحكام الشريعة، بالقول أنه من " الثابت أن جعل الولاية للمجتهد في الوظائف الحسبية، لا يستلزم قيامه بهذه الوظائف بنفسه مباشرة، بل يكفي في صحة و مشروعية القيام بها حصول المتصدي على إذن المجتهد"<sup>(4)</sup>. ففي رأي النائبني فإن تطبيق الشريعة هو مسؤولية جمهور الأمة و ليس خاصتها، أي رجال الدين فقط، و هذا الطرح يجعل من النيابة عن الإمام الغائب في الاضطلاع بالوظائف السياسية، التي كانت حتى الآن حقا حصريا للفقهاء، يجعل منها حقا لعامة المسلمين، أي أنه يخصم من سلطة رجل الدين لصالح المؤمنين العاديين.

<sup>1</sup> - النائبني، محمد حسين. تنبيه الأمة و تنزيه الملة، تحرير توفيق السيف، نسخة إلكترونية متاحة على: [www.talsaiif.blogspot.com](http://www.talsaiif.blogspot.com) < آخر زيارة 2014/10/26، ص 65.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 68.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص 91.

<sup>4</sup> - نفس المرجع، ص 117.

## الفصل السادس: السياق التاريخي للثورة الدينية في إيران.

- تمهيد.

### 1- المبحث الأول: التحولات السياسية في إيران.

1-1- الفترة الأولى (1941-1953).

1-2- الفترة الثانية (1953-1963).

1-3- الفترة الثالثة (1963-1979).

### 2- المبحث الثاني: الظروف الاقتصادية.

2-1- الفترة الأولى (1941-1953).

2-2- الفترة الثانية (1953-1963).

2-3- الفترة الثالثة (1963-1979).



## - تمهيد:

- سنحاول في هذا الفصل الإحاطة بأبرز التحولات السياسية و التطورات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها إيران منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945، وصولاً إلى انتصار الثورة الإسلامية في سنة 1979، و قد قسمنا الفترة المعنية بالدراسة إلى ثلاث مراحل تاريخية، الأولى تبدأ من تولي محمد رضا بهلوي الحكم في إيران و تنتهي بانقلاب سنة 1953، لتبدأ مرحلة ثانية تنتهي بدورها بإعلان الثورة البيضاء سنة 1963، أما المرحلة الثالثة و الأخيرة فتنتهي بقيام الثورة سنة 1979، أي بداية نهاية النظام الملكي في إيران. أما الأوضاع على الصعيد العالمي، فيمكن الاطلاع على أهم مميزاتها في الفصل المخصص لأمريكا اللاتينية، و مع ذلك سنحاول إبراز مدى ارتباط التطورات الداخلية بالظروف الدولية، كلما كان ذلك مجدياً.

## 1- المبحث الأول: التحولات السياسية في إيران.

- كانت إيران عند اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939، تحت حكم رضا شاه بهلوي الذي تولى الحكم سنة 1925 عبر انقلاب دستوري، الذي أعلن وقوف إيران على الحياد في الصراع بين دول الحلف و دول المحور، لكن الحلفاء و على رأسهم الاتحاد السوفياتي و بريطانيا كانوا يعتقدون بموالة الشاه للمحور و أن إعلانه الحياد جاء لأصرف الأنظار بعيدا عن علاقته القوية بألمانيا النازية، التي تتجلى في وجود عدد كبير من العملاء الألمان في إيران، و اتفق السفير السوفياتي في لندن مع وزير الخارجية البريطاني على مطالبة إيران بترحيل العملاء الألمان الذين قدر عددهم بالآلاف<sup>(1)</sup>. نفت الحكومة الإيرانية مزاعم الحلفاء حول الطابور الخامس النازي، و أوضحت أن المواطنين الألمان الموجودين على أراضيها ليسوا مصدر خطر بل هم جزء من الخبراء الذين استقدمتهم الدولة الإيرانية لتطوير اقتصادها و بناء مؤسساتها، أمام التبرير الإيراني زاد موقف الحلفاء تصلبا، و في الأسبوع الأخير من شهر غشت 1941 اكتسحت القوات السوفياتية و البريطانية الأراضي الإيرانية، و جاء الغزو "لخدمة أغراض واضحة كإقامة ممرات إمداد نحو روسيا، تحييد العملاء الألمان، و تأمين المنشآت النفطية، و لكن أيضا من أجل خدمة غرض أقل جلاء، ألا و هو تفادي أي محاولة من قبل ضباط الجيش الإيراني المواليين لألمانيا، لإزاحة الشاه غير المقبول شعبيا، و استبدال نظامه بنظام موال للألمان"<sup>(2)</sup>. تقدمت القوات الروسية من الشمال فيما دخلت القوات البريطانية من الجنوب، ليلتقي الجيشان في طهران بعد ثلاثة أسابيع من بدء الهجوم، حيث لم يشكل الجيش الإيراني مقاومة حقيقية في وجه الغزو، و في الأخير تم إجبار الشاه رضا بهلوي على التنازل عن العرش لمصلحة ابنه محمد رضا البالغ من العمر 25 سنة، فيما نفي الأب إلى موريشيوس و منها انتقل إلى جنوب إفريقيا أين توفي سنة 1944.

- كان عهد الشاه محمد رضا بهلوي الذي امتد من سنة 1941 إلى أوائل سنة 1979، حافلا بالتقلبات السياسية، و يمكن تقسيم فترة حكمه إلى ثلاث فترات مختلفة نوعيا، الفترة الأولى تمتد من سنة 1941 إلى سنة 1953، الفترة الثانية من 1953 إلى 1963، الفترة الثالثة و الأخيرة، تبدأ في سنة 1963 و تنتهي سنة 1979.

<sup>1</sup> - السبكي، آمال. تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906 - 1979)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1999، ص 124.

<sup>2</sup> ABRAHAMIAN, Ervand. *Iran between two revolutions*, Princeton university press, 1982, P 164.

## 1-1- الفترة الأولى (1941-1953):

- اقتسم الحليفان النفوذ في إيران، حيث سيطر الاتحاد السوفياتي على شمال البلاد فيما انتشرت القوات البريطانية في المناطق الجنوبية وكانت العاصمة طهران تحت السيطرة المشتركة، و استخدموا خطوط السكة الحديدية لنقل الإمدادات من الموانئ الجنوبية نحو الحدود الروسية شمالاً، و تعهد الحلفاء بإجلاء قواتهم في ظرف ستة أشهر بعد انتهاء الحرب.

- حاول الاتحاد السوفياتي و بريطانيا، و الولايات المتحدة التي انضمت إليهما لاحقاً خلال فترة الحرب، إدخال إصلاحات سياسية على نظام الحكم، و ذلك لتحقيق هدفين: أولاً ضمان عدم تفرد الشاه بالقرار، و ثانياً توسيع المشاركة الشعبية في ممارسة السلطة لضمان استقرار النظام السياسي، لا ينبغي أن يفهم أن الحلفاء سعوا لإقامة نظام ديمقراطي يمثل جميع الإيرانيين، بل كان المراد توزيع السلطة على عدة مراكز.

- استهل محمد رضا شاه، عهده بإعادة الأموال التي أخذها والده إلى الحكومة، و أمر بإنفاقها في إنجاز مرافق عامة، كما سلم الأراضي التي استحوذ عليها رضا شاه على أصحابها الأصليين، و على الصعيد السياسي أصدر عفواً عن المعتقلين السياسيين، الذين كان أغلبهم من ذوي الميول اليسارية، و أعلن عدد من المفرج عنهم إنشاء الحزب الشيوعي الإيراني "حزب توده" أو "حزب الجماهير" في سنة 1941، بدعم من الاتحاد السوفياتي. كانت قيادة الحزب تضم عدداً من المثقفين و قلة من العمال، لكن الحزب استقطب لاحقاً، الكثير من عمال الصناعة النفطية و المهنيين، ركز الحزب في منشوراته على دعم الحلفاء في حربهم ضد الفاشية و الدفاع عن حقوق العمال، دون أي إشارة لهدفه السياسي الأسمى، باعتباره حزباً شيوعياً. كان هدف الاتحاد السوفياتي يتمثل في تقوية حزب توده هو سيطرة الأخير على البرلمان و لاحقاً وضع إيران تحت المظلة السوفياتية وفق منطق الماركسية الستالينية. في المقابل سعت بريطانيا للتحالف مع الأرستقراطية المحافظة التي يمثلها ملاك الأراضي و الأعيان التقليديون، و الذين طالما سجلوا حضوراً قوياً في البرلمان، حتى تتمكن من الاستمرار في احتكار حقول النفط الواقعة جنوبي غرب إيران، عبر الشركة الأنجلو إيرانية للنفط (A.I.O.C). أما الولايات المتحدة التي كانت تنافس بريطانيا في الحصول على امتيازات لاستغلال النفط، فإنها اختارت التحالف مع الشاه و الجيش الإيراني عبر عقود التدريب و التسليح.

- بعد انتهاء الحرب بأشهر قليلة و تحديدا في ديسمبر 1945 أعلنت الوات الأمريكية جلاءها عن إيران، لتليها القوات البريطانية في شهر فبراير 1946، أما الاتحاد السوفياتي فقد سحب جزءا من قواته و احتفظ بالسيطرة على منطقتي أذربيجان و كردستان بشمالي إيران، كما شجع الزعماء المحليين على إعلان الانفصال عن الدولة المركزية، ثم سحب باقي القوات في شهر مايو 1946، لكنه استمر في دعم الانفصاليين، خاصة بعد رفض الحكومة الإيرانية مطلبه بمنحه امتيازات نفطية في الحقول الشمالية كتلك الممنوحة لبريطانيا في الحقول الجنوبية. لم تكن مواقف حزب تودة من الدعوات الانفصالية واضحة، و اعتبر البعض ذلك دليلا على أن الحزب لا يمكن أن يخرج عن الخطوط التي ترسمها اللجنة المركزية في موسكو، و شكل ذلك ضربة لمصادقية الحزب لدى الأطراف السياسية الأخرى، و رغم ذلك استمر حضوره النقابي القوي، ربما يمكن اعتبار ذلك نجاحا لدعاية الحزب و تأكيده أن مطالب الانفصاليين لا تتعدى التعبير عن مظالم اجتماعية و ثقافية، باعتبار أن المقاطعتين الانفصاليتين تقطنهما الإثنيان الأذرية و الكردية، و لا تمس الوحدة السياسية للدولة.

- في شهر فبراير سنة 1946 توالى أحمد قوام المعروف بـ "قوام السلطنة"، الحكومة بعد تكوين تحالف برلماني مع "حزب تودة" الشيوعي و "حزب إيران" ذي الميول الوطنية، أبدى قوام ميلا نحو الاتحاد السوفياتي، لذلك لم يجد صعوبة في الاتفاق مع ممثليه حول منحه امتيازات في حقول النفط الشمالية مقابل سحب القوات الروسية من الأراضي الإيرانية. تم عقد الاتفاق في شهر أبريل 1946 عقب زيارة قوام السلطنة إلى موسكو، و تتضمن تفاصيل الاتفاق منح الاتحاد السوفياتي امتيازات مشروطة بموافقة البرلمان الإيراني (المجلس) و سحب الشكوى التي تقدمت بها إيران لدى الأمم المتحدة بخصوص التواجد العسكري السوفياتي، مقابل إنهاء ذلك التواجد. لم يكد يمر شهر على توقيع الاتفاق حتى كان آخر جندي روسي قد أصبح خارج إيران، أما قوام فقد عمل على تأجيل تنفيذ ما التزم به، " حيث لم يعد من موسكو إلا في اليوم الأخير من ولاية المجلس في منتصف مارس، و قد نظم حزب تودة مظاهرة هدفت لمنع أعضاء المجلس من الوصول إلى المقر و تمديد ولايتهم"<sup>(1)</sup>، و إثر ذلك تم حل البرلمان، و لأن تنظيم انتخابات كان غير ممكن بسبب أزمة الشمال، استمر قوام في منصبه دون معوقات من المعارضة، و كان الدستور لا يسمح للشاه باستبداله.

<sup>1</sup> FORAN, John. *Fragile resistance: Social transformation in Iran from 1500 to the revolution*, Westview Press, San Francisco, n.d, P 273.

- في شهر يونيو 1946، توصل قوام السلطنة لاتفاق مع الزعماء المحليين في أذربيجان (التي كانت تمثل مصدر الخطر الحقيقي، فيما كان انفصال كردستان اقل احتمالا)، يقضي بمنحهم ترخيصات معينة كحق استخدام اللغة المحلية و تخفيض الضرائب و منح سلطات أوسع للمجلس المحلي مقابل التخلي عن دعوة الانفصال، و إثر ذلك تم إعلان هدنة مفتوحة زمنيا. في شهر أكتوبر فض قوام تحالفه مع حزب تودة و شكل تحالفا مع الأرسنقراطية التقليدية أي كبار ملاك الأراضي و الأعيان المحليين، كما طهر مؤسسات الدولة من ذوي التوجهات اليسارية، و حدد موعد الانتخابات بشهر ديسمبر من نفس السنة، قبل ذلك اقنع زعماء أذربيجان و كردستان بضرورة السماح للجيش بالدخول من أجل تأمين الانتخابات، و تم ذلك فعلا دون مقاومة حقيقية.

- حقق تحالف قوام انتصارا ساحقا في الانتخابات، لكن حزب تودة لم يستطع حجز مكان بين الأحزاب الثلاثة الأولى من حيث عدد المقاعد، و تم عرض مشروع منح الامتيازات النفطية للاتحاد السوفياتي في شهر أكتوبر 1947 أما نتيجة التصويت فكانت ضربة قاضية على آمال السوفيات، حيث لم يحظ سوى بدعم نائبين اثنين في مقابل رفض 102<sup>(1)</sup>. تفاقمت خسائر الاتحاد السوفياتي السياسية، بعد اتهمت الحكومة الإيرانية حزب تودة بمساندة الانفصاليين الشماليين، حيث تمت ملاحقة قياديه و اعتقال بعضهم، فيما استطاع آخرون الخروج من البلاد قبل القبض عليهم. في فبراير 1949، حاول احد الصحفيين اغتيال الشاه أثناء زيارة قام بها هذا الأخير إلى جامعة طهران، فشلت المحاولة رغم إصابة الشاه بجروح خفيفة و قتل الفاعل في الحين فلم تعرف دوافعه، لكن الشاه استغل محاولة اغتياله إلى ابعد الحدود، إذ اتخذها ذريعة لاستعادة السلطات المطلقة التي كانت لوالده فيما سبق، حيث "أعلن الأحكام العسكرية في كامل أنحاء البلاد، حظر حزب تودة و إغلاق صحفهم و القبض على أكبر عدد ممكن من قادته، و إصدار أحكام غيايبية بالإعدام على هؤلاء الذين استطاعوا الهرب، كما اعتقل عدد من شخصيات المعارضة البارزة مثل قوام الذي لم يكن له أي صلة على الإطلاق بتودة، و حظرت الصحف التي تنتقد العائلة المالكة، و عقدت جمعية تأسيسية لتعزيز امتيازاته الملكية"<sup>(2)</sup>. بتلك الإجراءات استطاع الشاه تقويض المعارضة اليسارية ممثلة بحزب تودة، و الذي جذبت شعاراته قطاعا كبيرا من الطبقة العاملة و لكن أيضا من المثقفين، حيث ارتفع عدد المنتمين إليه من نحو 6000 عضو سنة 1942

<sup>1</sup> -Ibid. P 273.

<sup>2</sup> - إبراهيميان، أروند. مرجع سابق، ص 159.

إلى 25.000 سنة 1944 ثم إلى 50.000 عضوا في هياكل الحزب المختلفة و 100.000 عضوا ضمن قواعد الحزب<sup>(1)</sup>.

- إلى جانب المعارضة الدستورية الممثلة في الأحزاب السياسية التي تتنافس على البرلمان، كانت هناك معارضة خارج إطار مؤسسات الدولة، و تتمثل في رجال الدين و المتدينين عموما الذين يؤمنون بالفكرة التقليدية حول عدم شرعية أي دولة لا يقودها إمام معصوم، لكن المؤسسة الدينية لم لها أي دور في الساحة السياسية سواء بالمعارضة أو التأييد للنظام الحاكم، باستثناء فقهاء قلائل كالسيد حسن مدرس (1870-1937) الذي استمر في عضوية البرلمان فترة طويلة و عرف بمعارضته الشديدة للشاه رضا بهلوي، ثم استلم زعامة المعارضة الدينية أية الله أبو القاسم كاشاني، الذي أسس "جمعية المحاربون المسلمون"، و كانت تضم أبناءه، و بعض التجار إضافة إلى بعض الفقهاء، أما الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فهي: "تطبيق الشريعة، إلغاء القوانين العلمانية التي سنها رضا شاه، إعادة فرض الحجاب، حماية الصناعة الوطنية و تعزيز الوحدة الإسلامية في مواجهة الغرب"<sup>(2)</sup>. كان نهج الجمعية مسالما، و لم يتعد ممارسة الدعوة الدينية بشكلها التقليدي، أي عبر إلقاء المواعظ في المساجد، إضافة إلى البيانات المكتوبة، لكن ذلك لم يكن يعني رفضها لاستخدام العنف بشكل مطلق.

- في سنة 1950 نشرت منظمة كانت تنشط سرا منذ سنوات، اسمها "فدائيان إسلام" أو فدائيو الإسلام يتزعمها طالب علوم دينية اسمه سيد مجتبي مير لوجي لكنه اتخذ اسم نواب صفوي و عرف به، نشرت بيانا تعرف من خلاله بنفسها و تعلن عن الأهداف التي تعمل لتحقيقها، فبعدها أكدت عدم شرعية الحكومة الإيرانية القائمة، أوضحت أن السبيل لنيل الشرعية يكون بتطبيق الشريعة الإسلامية و هددت بمهاجمة الحكومة إذا لم تستجب لمطالبها، و مما جاء في البيان: "أيها المجرمون الخونة، إيران دولة إسلامية و انتم لصوص و غاصبون للحكومة الإسلامية ... إلى أعداء و غاصبي الحكومة الإسلامية، الشاه و السائرين في ركابه. إذا لم تطبقوا الإسلام و قوانينه، فبعون الله سنحطمكم، و تشكل الحكومة الإسلامية الصالحة، لتطبيق الإسلام في كل أنحاء البلاد"<sup>(3)</sup>. تبنت المنظمة العمل المسلح، ففي سنة 1946 اغتالت أحد المؤرخين بعدما اتهمته بالإساءة إلى الإسلام، و في سنة 1949 اغتال أفراد منها رئيس وزراء سابق و أحد المقربين من البلاط، أما في سنة 1951 فقد استطاع الفدائيون اغتيال رئيس الوزراء في حينها علي رازمارا و

<sup>1</sup> -FORAN, John. Op. cit. P 269.

<sup>2</sup> -ABRAHAMIAN, Ervand. Op. cit. P 258.

<sup>3</sup> - هويدي، فهمي. مرجع سابق، ص 24.

اتهمته بالخيانة إثر معارضته لتأميم النفط، و قد بارك آية الله كاشاني كل تلك العمليات، و في سنة 1956 قبض على نواب صفوي رفقة عدد من أفراد مجموعته، و تم إعدامهم بتهمة محاولة اغتيال رئيس الوزراء آنذاك حسين علاء، و شكلت نهاية نواب صفوي نهاية لجماعته أيضا.

- شكل انتصار قوام السلطنة الدبلوماسي على الاتحاد السوفياتي و إنهاء أطماعه في النفط الإيراني، شكل نموذجا للتعامل مع الأطماع الخارجية و الحفاظ على مصالح الوطن، و فجر شعورا عارما بالوطنية بين أفراد الطبقة السياسية و المثقفين، و اتجهت الأنظار صوب الامتيازات البريطانية في حقول النفط الواقعة جنوبي إيران، و رأوا في استمرار تلك الامتيازات هدرا لثروة كبيرة فقد نصت اتفاقية منح الامتيازات لبريطانيا التي وقعت سنة 1919 على احتكار الشركة الأنجلو إيرانية للنفط لحقوق جنوبي إيران مقابل حصول الحكومة الإيرانية على 20 % من الأرباح<sup>(1)</sup>.

- رافق المد الوطني، عودة الشاه بقوة إلى المشهد السياسي، بعد أن كان القرار السياسي بيد البرلمان وحده و كان دور الشاه يتلخص في التصديق على قراراته فيما يشبه الملكية الدستورية، و قد ساعد على تقوية مركز الشاه، تفكك الحزب الديمقراطي الإيراني بزعامة قوام السلطنة، فعدد كبير من النواب الذين انشقوا عن الحزب الديمقراطي انضموا إلى الكتلة البرلمانية الموالية للملك، و جاء تحرك الشاه نحو احتلال مركز السلطة السياسية نتيجة إحساسه بالقوة التي صار عليها، قوة استمدتها من قوة المؤسسة الوحيدة الخاضعة لإشرافه المباشر حتى ذلك الحين أي الجيش،" و الذي ارتفعت أعداد قواته من 65.000 جندي سنة 1941، إلى 102.000 في سنة 1946، لتستمر الزيادة بفضل المساعدة الأمريكية و تصل إلى 120.000 جندي سنة 1949"<sup>(2)</sup>. تجلت عودة الشاه إلى صدارة المشهد السياسي، في عدة قرارات اتخذها، و أبرزها الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية، كان أهم قراراتها توسيع صلاحيات الشاه و استعادته الأملاك التي كانت لوالده و اجبره الحلفاء على إعادتها لأصحابها الأصليين، و كذلك حصر سلطة الإشراف على القوات المسلحة بيد الشاه. أثارت الصلاحيات الجديدة للشاه اعتراضات من قبل القوى الديمقراطية و على رأسها قوام السلطنة، و القوى الدينية التي كان يتزعمها أبو القاسم كاشاني، و شهدت سنة 1949 بروز شخصية الدكتور محمد مصدق إثر مظاهرة أمام القصر الملكي، للاحتجاج على تدخل البلاط في الانتخابات و التلاعب بنتائجها، و كانت المظاهرة بداية لتبلور تحالف بين القوى المعارضة الذي

<sup>1</sup> - إبراهيميان، أروند. مرجع سابق، ص 157.

<sup>2</sup> - ABRAHAMIAN, Ervand. Op. cit. P 246.

تجلى في تشكيل "الجبهة الوطنية"، كان الهدف من وراء إنشاء التحالف المعارض هو الضغط من أجل ضمان نزاهة الانتخابات .

- أفرزت انتخابات المجلس الوطني التي جرت في شهر فبراير 1950، أغلبية موالية للشاه، و تم تعيين أحد مقربي البلاط و هو علي منصور رئيسا للوزارة، في المقابل نجحت الجبهة الوطنية في تشكيل كتلة برلمانية معتبرة، في شهر يونيو من نفس السنة قدمت الحكومة إلى لجنة برلمانية، كان محمد مصدق من أعضائها، مشروع اتفاق تكميلي للاتفاقية النفطية الموقعة بين رضا شاه و الشركة الأنجلو إيرانية للنفط سنة 1933، و كان الهدف من الاتفاق التكميلي رفع حصة الحكومة الإيرانية من الأرباح التي تحققها الشركة، " ففي الفترة 1933-1949، حققت الشركة دخلا صافيا يقدر ب 895 مليون جنيه إسترليني. كانت 500 مليون تذهب للشركة كفوائد عن رأس المال المستثمر، 175 مليون تدفع كضرائب للحكومة البريطانية، 115 مليونا توزع على مالكي الأسهم غير الإيرانيين (معظمهم بريطانيون). و تذهب 105 ملايين جنيه فقط إلى الحكومة الإيرانية و هو ما يعادل حوالي 11.9% من صافي الدخل، أو 14.6% من صافي الأرباح"<sup>(1)</sup>. كانت المفاوضات بين الحكومة الإيرانية و إدارة الشركة قد بدأت قبل سنة 1950 و لكنها بقيت سرية، ليكشف عنها النقاب نظرا لحاجة الاتفاق النهائي إلى مصادقة البرلمان، و ربما يرجع سبب إبقائها سرية إلى التأييد الشعبي و السياسي الكبير الذي لقيته دعوة حزب تودة في السابق إلى تأميم النفط. اعترضت اللجنة البرلمانية على مشروع الاتفاق التكميلي و بذلك لم يستطع الوزير علي منصور عرضه على التصويت، فاستقال و اقترح الشاه على البرلمان تعيين الجنرال علي رازمارا، الذي كان قائدا لأركان الجيش، رئيسا للوزارة و كانت مهمته الوحيدة تمرير مشروع الاتفاق النفطي. حاول رازمارا استمالة القوى اليسارية فأبدى تقاربا مع موسكو، رفع بعض القيود المفروضة على أعضاء حزب تودة، الذي كان محظورا حتى ذلك الحين، قام بتوزيع أراض على الفلاحين. كانت المعارضة تراقب تصرفات الوزير، و أدركت أنه يهدف لربح ثقة الشعب و يمهد لعرض اتفاق النفط على البرلمان، فانتقل مصدق و حلفاؤه السياسيون إلى تأجيج الشارع و نظموا مظاهرات شبه يومية تنادي بتأميم النفط، ثم انضم إليهم آية الله كاشاني داعيا " كل المسلمين الحقيقيين و الغيورين على وطنهم، إلى محاربة أعداء الإسلام و إيران عبر الانضمام إلى الجهاد من أجل مشروع التأميم"<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> -FORAN, John. Op. cit. P 284.

<sup>2</sup> -ABRAHAMIAN, Ervand. Op. cit. P 266.



- في أوائل شهر مارس 1951 تمكن أحد "فدائيي الإسلام" من اغتيال رئيس الوزارة علي رازمارا، و شكل اغتياله نهاية للسعي لإقرار الاتفاق النفطي، بموازاة ذلك قام مصدق بعرض مشروع التأميم على البرلمان الذي رغم أغلبيته الموالية للشاه وجد أعضاء أنفسهم مجبرين على التصويت لصالح المشروع، خشية من ملاقاته نفس مصير رئيس الوزارة، ثم عرضت الأغلبية على مصدق تولي الوزارة بزعم أنه الأكثر أهلية لتنفيذ قانون تأميم النفط، و كان ذلك في شهر مايو 1951. سبب تأميم النفط أزمة دبلوماسية كبرى بين الحكومتين، الإيرانية و البريطانية، تجلت في قطع العلاقات بين البلدين و تقديم بريطانيا لشكوى أمام مجلس الأمن للأمم المتحدة، و نظرا لافتقاد مصدق لأغلبية برلمانية، فقد واجه مصاعب من الملكيين المسيطرين على البرلمان، و لكنه كان يتغلب عليهم بدعوة الجماهير إلى التظاهر تأييدا لقراراته، إذ كان نضاله الكبير من أجل تأميم النفط قد جعل منه بطلا شعبيا حقيقيا.

- أسفرت انتخابات شهر فبراير عن فوز التحالف الذي يتزعمه مصدق بنحو 40 %، رغم عدم اكتمال التصويت، إذ رأى مصدق توقيفها بعد اكتمال النصاب القانوني بانتخاب 79 نائبا<sup>(1)</sup>، و مكنت النسبة المحققة في الانتخابات، حكومة مصدق من التحرك دون قلق من معارضة البرلمان، و في شهر يوليو 1952 دخل مصدق في مواجهة مباشرة مع الشاه، فبعد ترشيح رئيس الوزارة أحد المقربين منه لتولي وزارة الدفاع، التي كانت تسمى وزارة الحربية، ليضمن سيطرته على الجيش، أعلن الشاه اعتراضه على ذلك، فما كان من مصدق إلا أن ألقى خطابا إلى الشعب الإيراني يوم 16 يوليو 1952، اتهم فيه الشاه بمنعه من ممارسة مهامه و لذا فهو يعلن استقالته، مؤكدا أن فشله في تنفيذ برنامجه يتحمل مسؤوليته الشاه شخصيا<sup>(2)</sup>، في غضون ذلك قام الشاه بتعيين قوام السلطنة رئيسا للوزارة. في اليوم التالي لاستقالة مصدق، خرجت مظاهرات غاضبة متجهة من أشواق طهران (البازار) نحو مقر المجلس، و في يوم 21 يوليو دعت كل من الجبهة الوطنية و حزب تودة إلى إضراب عام، و على مدى اليومين التاليين توقفت المصانع و المتجر و حتى موظفو الإدارات العمومية انضموا إلى إضراب شامل و امتلأت الشوارع بالمحتجين، لجأ الشاه إلى الجيش و أطلق جنوده رصاصا حيا على المتظاهرين، لكن درجة الغضب زادت و دوى لأول مرة هتاف "يسقط الشاه"<sup>(3)</sup>، أرغم الشاه على التراجع فاستدعى مصدق لتسلم منصبه السابق، و منح البرلمان ثقته لمصدق بالإجماع.

<sup>1</sup> -Ibid. P 271.

<sup>2</sup> -Ibid. P 269.

<sup>3</sup> -FORAN, John. Op. cit. P 290.

- استثمر مصدق انتصاره السياسي، في العمل على تقوية مركزه في مقابل إضعاف مركز الشاه، وذلك باتخاذ جملة قرارات منها: أقال عددا من الضباط الكبار في الجيش و أحل محلهم ضباط من ذوي الرتب الدنيا، خفض موازنة الجيش و قصر صفقات التسلح على اقتناء الأسلحة الدفاعية فقط، ثم قام بتأميم الأملاك العقارية التي تركها رضا شاه مرة أخرى بعد أن كان محمد رضا قد استعادها من الدولة، خفض ميزانية البلاط و حظر على الشاه التواصل المباشر مع الدبلوماسيين الأجانب، قوبلت تلك الإجراءات بمعارضة قوية من طرف النواب المولدين للشاه، و في شهر يوليو 1953 قرر مصدق حل البرلمان فأمر الموالين له بالاستقالة ثم أجرى استفتاء شعبيا حول حل البرلمان أو استمراره. أسفر نتائج الاستفتاء عن شبه إجماع لدى الشعب على حل البرلمان، في الأثناء كان التحالف (الديني - العلماني)، الذي يتزعمه مصدق يتجه نحو الانهيار، إذ أن تحالفه مع الحزب الشيوعي و ملأه المناصب الحكومية بشخصيات علمانية، أثار حفيظة رجال الدين المؤيدين له، فالمشروعان اللذان طرحهما الفريقان كانا مختلفين جذريا، و لا يمكن أن تجمعهما سوى أهداف قليلة كان أحدها تأميم النفط، أي كان تحالفهما تحالفا مرحليا لا دائما، أما لاحقا فقد رأى كلا الفريقين أن الوقت موات للبدء في تنفيذ مشروعيهما، و هذا الأمر اتضح من خلال المناكفات التي وقعت بين الفريقين حول سياسة الحكومة، مثل تأميم الشركات الكبرى التي رأى فيها المتدينون اعتداء على الملكية الخاصة و بالتالي مخافة لأحكام الإسلام، منح المرأة حق الانتخاب أمر اعتبره المتدينون مخالفا للشريعة التي حصرت الانتخاب في الرجل، إضافة إلى مطالبة المتدينين بحظر الاتجار في المشروبات الكحولية بينما قالت الحكومة أن ذلك يؤدي إلى تفاقم أزمتها المالية.

- تفاقم الخلاف بين الطرفين ليصير صراعا علنيا، تجلى في وصف أية الله كاشاني لمصدق بالديكتاتور بعد تمديد الأخير لحالة الطوارئ<sup>(1)</sup>، و فقد مصدق بانفصاله عن المتدينين أحد الدعائم المؤسسة لقوته السياسية، و تحول كاشاني إلى منتقد علني لمصدق لكنه لم ينضم للمؤيدين للشاه من رجال الدين بزعامة أية الله محمد بهبهاني.

- بانتصاف سنة 1953 كانت إيران قد شهدت تطورات داخلية و خارجية كثيرة، منها: انهيار التحالف الشعبي الذي يقوده مصدق، حصار الشاه و ضعف مركزه، وصول المفاوضات بين الحكومة و الشركة الأنجلو إيرانية للنفط إلى طريق مسدود بعد رفض الحكومة عرض الأخيرة،

<sup>1</sup> -ABRAHAMIAN, Ervand. Op. cit. P 276.

برفع حصتها من 20% إلى 50% من قيمة الأرباح<sup>(1)</sup>. في غضون ذلك كان المتضررون من سياسة مصدق، يتفقون حول كيفية التخلص منه، و كان من بين هؤلاء: الحكومة البريطانية الخاسر الأكبر من تأمين النفط ، الولايات المتحدة المتوجسة من الدور المتصاعد للشيوعيين الإيرانيين، الشاه الخائف من فقدان عرشه، و كذلك الضباط المواليون للشاه و الذين مازالوا في مناصبهم، و إضافة إلى كل هؤلاء، رجال الدين المواليون للشاه و الأرستقراطية المحافظة التي يمثلها كبار ملاك الأراضي.

- كان الضباط المقالون من الجيش برئاسة الجنرال فضل الله زاهدي، هم أول من بدأ العمل الميداني للإطاحة بمصدق، فقد كونوا مجموعة سرية سموها "لجنة إنقاذ الوطن"، تضم عدة ضباط من ذوي الرتب العالية، و زعموا أن هدفها حفظ مؤسسات الدولة و حماية الوطن من التفكك<sup>(2)</sup>. اتجهت المجموعة إلى التنسيق مع الاستخبارات البريطانية الخارجية (MI6) عبر عملاء الأخيرة بايران، لتتضم إليهما لاحقا المخابرات الأمريكية (CIA). تم الاتفاق أولا على إثارة النزاعات القبلية و تشجيع المظاهرات لزعة استقرار الحكومة، بعد الاتفاق مع المرجع الشيعي الأكبر في إيران آية الله بروجردي على التزامه الحياد، و ربما أيضا مع كاشاني، و عقد صفقة مع آية الله بهبهاني تتضمن منحه أموال لتنظيم تظاهرات مؤيدة للشاه. بدأ تنفيذ العملية "AJAX" بمطالبة الشاه بالخروج من طهران، ففي 13 غشت 1953 أعلن الشاه أنه سينتقل إلى إحدى المنتجعات الواقعة على ضفاف بحر قزوين بشمالي إيران ليقضي فترة نقاهة، و بعد ثلاثة أيام توجه رئيس الحرس الإمبراطوري العقيد نعمة الله نصيري إلى مقر إقامة مصدق، حاملا معه مرسوما ملكيا يتضمن إقالته و تعيين الجنرال زاهدي رئيسا للوزارة، و كان الجزء الثاني من الخطة يتضمن اعتقال مصدق أو ربما تصفيته في حال رفض القرار الملكي، لكن مصدق كان قد توقع خطوة مشابهة، إذ سرعان ما أحاطت قوة عسكرية يقودها رئيس الأركان الذي عينه مصدق، بالعقيد نصيري و المجموعة المرافقة له و تم اعتقالهم. في اليوم الموالي للانقلاب الفاشل، الموافق ل 18 غشت، ترك الشاه البلاد متوجها إلى بغداد أولا ثم إلى روما، ليراقب ما سيحدث عن بعد. عند انتشار أنباء محاولة الانقلاب الفاشلة، خرجت مظاهرات عارمة، تقدمها أنصار حزب تودة، و تمكن المحتجون من فرض سيطرتهم على هيئات حكومية عدة، كما قاموا بتدمير تماثيل رضا الشاه المشيدة في الساحات العامة.

<sup>1</sup>- إبراهيميان، أروند. مرجع سابق، ص 168.

<sup>2</sup> -ABRAHAMIAN, Ervand. P 278.

- في يوم 19 غشت 1953، توجه رتل مكون من 23 دبابة، يقوده الجنرال فضل الله زاهدي، نحو مقر إقامة الدكتور مصدق، الذي كانت حراسته تتألف من ثلاث دبابات، و بعد اشتباكات بين الطرفين استمر عدة ساعات، تمكنت القوات المهاجمة من دحر الحراسة و اعتقال رئيس الوزارة. في تلك الأثناء، كان آية الله بهبهاني قد تكفل بإكمال مشهد الانقلاب إذ قام بمعية بعض الأعيان بتجنيد بضع مئات من سكان أحياء الصفيح جنوبي طهران إضافة إلى مئات الجنود باللباس المدني، للتظاهر تأييدا للشاه و للمطالبة بعودته. كان حجم الأموال التي قبضها بهبهاني من المخابرات الأمريكية و البريطانية، كبيرا إلى حد أنها غزت أسواق الصرافة في طهران، و اشتهر في تلك الأيام تعبير "دولارات بهبهاني" كتفسير لانخفاض سعر صرف الدولار، وكما كان متوقعا، فقد تمت كل أطوار الانقلاب دون صدور أي تعليق من آية الله كاشاني و كذلك من زعيم المؤسسة الدينية آية الله بروجردي، رغم سقوط مئات القتلى.

- بعد عودة الشاه إلى طهران، و تحيته "لثورة الشعب من اجل ملكه"، أمر الأجهزة الأمنية بتصفية التيار المصدق و المعارضة عموما، فقد حكم على مصدق بالسجن لثلاث سنوات ثم حول إلى الإقامة الجبرية المشددة حتى وفاته سنة 1967، كما تم إعدام وزير الخارجية حسين فاطمي، فيما حكم على أعضاء آخرين من "الجبهة الوطنية" بالسجن لمدد متوسطة، أما أعضاء حزب تودة فقد نالوا أشد العقوبات، ففي الفترة 1953-1957، تم إعدام 40 مسؤولا في الحزب، 14 عذبوا حتى الموت و 200 حكم عليهم بالسجن المؤبد<sup>(1)</sup>.

## 1-2- الفترة الثانية (1953-1963):

- استمر الجنرال زاهدي كرئيس للوزارة حتى سنة 1956، و كانت مهمته تحييد المعارضة و إضعافها بشكل كبير. قام الشاه سنة 1957، استجابة لنصيحة من الاستخبارات الأمريكية و مساعدة منها و كذلك من الاستخبارات الإسرائيلية (MOSSAD) ، بتأسيس جهاز للاستخبارات، سمي "منظمة الاستعلامات و الأمن الوطني" (SAVAK)، و قد شملت مهام الجهاز مراقبة المعارضين، و حتى المواطنين العاديين، كما تم إنشاء أجهزة جمع معلومات أخرى تختص بموظفي مؤسسات الدولة بما فيها الشرطة و الجيش، و كان الهدف الأكبر من وراء تشديد المراقبة ذلك، هو ضمان ولاء جميع الإيرانيين لنظام الشاه و وأد أي تهديد له في مهده حتى لا تتكرر التجربة المصدقية. بموازاة التضيق على المعارضة ، أو بالأحرى إلغاء المعارضة، سمح الشاه

<sup>1</sup> -Ibid. P 280.

لاثنين من المقربين إليه و هما منوشهر إقبال و أسد الله علم بإنشاء "الحزب الوطني" و "حزب الشعب" على التوالي، و اقتصر دورهما على إعطاء ملمح تعددي على النظام السياسي، فضلا عن الغرض من وجودهما، أي تمرير القوانين التي يصدرها الشاه.

- في أواخر الخمسينيات بدأ أعضاء من الجبهة الوطنية سابقا بالتحرك لتأسيس هيئة جديدة تمثل خطهم السياسي، و تم اختيار اسم "حركة المقاومة الوطنية" لها، تولى رئاسة هاته الهيئة أحد المقربين من مصدق و هو كريم سنجابي، كما ضمت قيادتها رجل دين هو حجة الإسلام محمود طالقاني. كانت "حركة المقاومة الوطنية"، الممثل الوحيد للطيف السياسي المعارض، أما حزب تودة فقد كان يعاني من حالة ضعف شديد، نتيجة القمع الشديد الذي لحق بالمنتسبين إليه، و لكن أيضا لعوامل ذاتية خاصة به، فبعد سنة 1960 كان الحزب قد انقسم إلى فصيل موال للاتحاد السوفياتي و آخر للصين و ثالث لألبانيا. صارت فرص المعارضين في الوصول إلى البرلمان بع الانقلاب ضئيلة جدا، فقد كان السافاك يختار النواب حتى قبل إجراء الانتخابات و حتى أولئك الذين ينتمون إلى حزبي الموالات كانوا يتعرضون للإقصاء أحيانا . و في سنة 1958 قام قائد استخبارات الجيش بمحاولة انقلاب فاشلة، فمنح ذلك فرصة للشاه للتضييق على تحركات المعارضين و انتهى أمر حركة المقاومة الوطنية إثر ذلك .

- ابتداء من سنة 1960 عرفت الساحة السياسية انفتاحا نسبيا، و ربما يعود ذلك إلى إحساس الشاه بأنه يسيطر تماما على الوضع في بلاده، و استطاعت المعارضة إنشاء تنظيمين، حيث أنشأت القوى العلمانية بزعامة سنجابي "الجبهة الوطنية الثانية"، بينما أسست القوى الدينية بزعامة طالقاني "حركة تحرير إيران" التي انضمت لاحقا إلى الجبهة الوطنية الثانية. استطاعت الجبهة استقطاب أعداد كبيرة من المؤيدين، عبر دعواتها إلى احترام الدستور و ضمان حرية التعبير و تأكيدها السير على النهج المصدق، أي العمل من أجل تحقيق سيادة البلاد و استقلالها عن القوى الخارجية. على الصعيد الخارجي، انضمت إيران في سنة 1955 إلى "حلف بغداد" (الذي سمي "بحلف السنسو" CENTO بعد انسحاب العراق إثر انقلاب 1958)، الذي أشرفت على إنشائه كل من بريطانيا و الولايات المتحدة و ضم أيضا العراق، باكستان و تركيا، و كان الهدف منه حصار الإتحاد السوفياتي، و تسبب انضمام إيران إلى الحلف في توتر العلاقة بين طهران و موسكو. كانت عضوية إيران في حلف السنسو تحصيل حاصل، فطهران كانت بالفعل حليفا استراتيجيا

لواشنطن، و هذا ما تدل عليه أرقام المساعدات المالية التي استفادت منها، حيث حصلت إيران في الفترة الممتدة من 1946 إلى سنة 1965 على ما تقارب قيمته 1.6 مليار دولار<sup>(1)</sup>.

- احتفظ محمد رضا بهلوي في ذهنه، بصورة خلع والده عن الحكم دون أن يجد جيشا يدافع عنه، و حتى يضمن عدم تكرار الأمر صمم على بناء جيش قوي من خلال زيادة أعداده و تزويده بأحدث الأسلحة، فارتفع تعداد الجيش من 120 ألف جندي سنة 1953 إلى 200 ألف سنة 1963، و أدى ذلك إلى استنزاف أموال كبيرة من ميزانية الدولة، مع تصاعد الإنفاق العسكري من 60 مليون دولار أمريكي سنة 1954 إلى 292 مليون دولار سنة 1963<sup>(2)</sup>، لكن المؤكد أن الولايات المتحدة شجعت الشاه للمضي في مشروعه حتى يكون، على غرار باقي دول الحلف سدا في وجه الإتحاد السوفياتي، و لكن أيضا لأن الجيش أثبت أنه المؤسسة الوحيدة التي تستحق المراهنة عليها، كضامن لمصالح حلفائه. بمجيء الرئيس جون كينيدي J.F Kennedy إلى الحكم بداية سنة 1961، بدأ دعم الولايات المتحدة لاستقرار الأنظمة الموالية لها، يأخذ طابعا مغايرا لما كان عليه، فقد كان كينيدي يعتقد أن الاعتماد الكامل على أجهزة الأمن ليس أفضل ضامن للاستقرار، و لذلك بعث برسالة إلى الشاه يؤكد له فيها أن استقرار نظامه و استمراره يمر عبر استقرار مواطنيه الاقتصادي، و حتى تضمن إحداث إصلاحات ضغطت الإدارة الأمريكية لتعيين علي أميني رئيسا للوزارة، فقد كانت ترى فيه ميولا إصلاحية و لعل ذلك بسبب انتقاده للإنفاق العسكري الكبير. شهد عهد أميني عودة الجبهة الوطنية و عدة أحزاب معارضة إلى النشاط، و استطاعت الجبهة الوطنية استقطاب آلاف الأنصار فاستغلت قوتها في الضغط على الحكومة لإجراء انتخابات مبكرة من خلال الإضرابات و المظاهرات، و في أوائل شهر يناير 1962 أعلن علي أميني عزم حكومته إجراء إصلاحات اقتصادية كان على رأسها مشروع للإصلاح الزراعي، عبر توزيع أراضي على المزارعين، لكن أميني لم يستمر حتى يضع خطته موضع التنفيذ، حيث أقاله الشاه في يوليو 1962 بعد أن طلب أميني منه خفض ميزانية الجيش لسد العجز في الموازنة العامة، و عين بدله أسد الله علم، أحد مقربيه و زعيم "حزب الشعب".

- في يناير 1963 طرح الشاه حزمة إصلاحات، و "إضافة إلى الإصلاح الزراعي تضمنت هذه الحزمة أيضا، حصول عمال مصانع القطاع الخاص على جزء من الأرباح، تأمين الغابات و

<sup>1</sup> -EHSANI-NIA, Sara. "Go forth and do good ": us-Iranian relations during the cold war through the lens of public diplomacy [en ligne], disponible sur < <http://repository.upenn.edu/phr/vol19/iss1/5> > (Consulté le 30/03/2015).

<sup>2</sup> -ABRAHAMIAN, Ervand. Op. cit. P 420.

المراعي، خوصصة المعامل الحكومية لتمويل الإصلاح الزراعي، تعديل القانون الانتخابي من أجل تمثيل أفضل للعمال و المزارعين في المجالس المحلية، إنشاء جيش المعرفة و هي هيئة هدفها تنظيم حملات لمحو الأمية في الأرياف، عبر فيالق متكونة من الشباب الملزم بأداء الخدمة العسكرية<sup>(1)</sup>، و في شهر فبراير أعلن الشاه أنه بصدد توسيع حق التصويت ليشمل النساء أيضا، بعد أن كان محصورا في الرجال. أطلق الشاه على إصلاحاته اسم "الثورة البيضاء" و لاحقا "ثورة الشاه و الشعب"، و كان المراد من تلك الإصلاحات استرضاء المواطنين عبر رفع مستواهم المعيشي و الحد من الفوارق الاجتماعية، تفاديا لأي اضطرابات اجتماعية قد تؤدي إلى إسقاط نظام الشاه و إحلال نظام يساري محله، كما حدث في كوبا و العراق، فقد صممت الثورة البيضاء لاستباق ثورة حمراء<sup>(2)</sup>.

- كان الشاه ذا توجه علماني خالص، لكن ذلك لم يمنعه من إعلان الحداد لثلاثة أيام حين توفي آية الله بروجردي في سنة 1961، الذي كان يعد زعيم المؤسسة الدينية الشيعية آنذاك أو "أعلم المراجع" منذ أواسط الأربعينيات، لكن عند وفاته كان هناك عدة مراجع متقاربين في السن و لهم مقلدون كثير، و هم: آية الله أبو القاسم الخوئي، الشهروردي، محسن الحكيم، الذين كانوا مستقرين في النجف بالعراق، آية الله محمد كاظم خراساني بطهران، آية الله شريعتمداري، آية الله غولبايكاني و آية الله مرعشي نجفي يجاورون حوزة قم بايران، و كان آية الله ميلاني مقيما في مشهد بايران أيضا. و لم تكن الفوارق العمرية بينهم، تتيح تمييز أحدهم عن البقية، بإعطائه رتبة "أعلم المراجع"، و بالتالي صار للمؤسسة الدينية أكثر من رأس و ربما أكثر من رأي.

- في شهر مارس 1963 هاجمت قوات الأمن إحدى المدارس الدينية (مدرسة الفيضية) الواقعة بحوزة قم، و أسفر الهجوم عن مقتل طالب أو اثنين و جرح عدد أكبر، إضافة إلى إتلاف محتوياتها، و فسر الهجوم على أنه جاء ردا على انتقادات عنيفة وجهها رجل دين مغمور اسمه روح الله الخميني و يحمل مرتبة آية الله، الذي كان يلقي محاضراته و دروسه بالمدرسة الفيضية، لكن الخميني لم يندد بالهجوم في محاضراته التالية و أهم ما صدر عنه فتوى تحرم التفتية و يعتبر الاستمرار في ممارستها خدمة لأعداء الدين<sup>(3)</sup>، بعد أن كانت لقرون طويلة جزءا من الدين ذاته\*. و في 3 يونيو 1963 الذي صادف يوم العاشر من محرم، و هو اليوم الذي يعتبر يوم حداد سنوي على مقتل الحسين بن علي بن أبي طالب على أيدي قوات الخليفة الأموي يزيد بن معاوية في سنة

<sup>1</sup> - CURTIS, Glen Eldon and HOOGLUND, Eric. *Iran: a country study*, library of congress, 5<sup>th</sup> edition, Washington D.C, 2008 , P 37.

<sup>2</sup> - إبراهيميان، أروند. مرجع سابق، ص 195.

<sup>3</sup> - هويدي، فهمي. مرجع سابق، ص 47.

680 م، ألقى الخميني محاضرة شبه فيها نظام الشاه بنظام يزيد و اتهمه صراحة بمعاداة الإسلام، إذ قال: " لو أن النظام الاستبدادي في غيران أراد فقط أن يشن الحرب على «المراجع» و أن يقاتل الملالي، فما علاقة ذلك بتمزيق القرآن إلى نثرات يوم هاجموا «المدرسة الفيضية»؟! نحن نستنتج أن لهذا النظام أيضا هدفا أساسيا أبعد: فهم في العمق يعارضون الإسلام ذاته و يعترضون على وجود طبقة رجال الدين. إنهم لا يرغبون في وجود هذه المؤسسة، و لا يتمنون لأي منا أن يعيش، كبيرنا و صغيرنا في ذلك سواء"<sup>(1)</sup>، و بعد يومين من ذلك، اعتقل الخميني و أرسل إلى طهران لكن نبأ اعتقاله كان مفجرا لمظاهرات كبيرة في كل من المدينة الدينية قم و كذلك العاصمة طهران إضافة إلى مدن أخرى، و كان مطلبها الرئيس إطلاق سراح الخميني، كان من بين المتظاهرين رجال دين، طلاب العلوم الدينية و لكن أيضا أفراد من الطبقة السياسية و كان على رأسهم أعضاء في "الجبهة الوطنية". دامت الاحتجاجات عدة أيام و شهدت سقوط عشرات القتلى، لكن الخميني استمر معتقلا نحو تسعة أشهر، و تحول في فترة قصيرة من رجل دين مغمور لا يعرفه سوى المحيطون به إلى رمز للمعارضة، و زاد من اتساع شعبيته، أن خطبه المنتقدة للنظام كان يتم تسجيلها و توزيعها في شكل أشرطة سمعية.

### 3-1- الفترة الثالثة (1963-1979):

- قام الحكومة الإيرانية في أواخر سنة 1963 بحظر الجبهة الوطنية، بسبب دعم الأخيرة للخميني، و في المقابل استبدل الشاه "الحزب الوطني" بحزب جديد هو "حزب إيران الجديدة" بزعامة حسن علي منصور، أحد مقربي البلاط. في أواسط سنة 1964 طلبت حكومة حسن منصور من البرلمان، المصادقة على قانون "تسليم المجرمين" أو "Capitulation" الذي يتضمن منح الحصانة الدبلوماسية للرعايا الأمريكيين، إذ ينص على أن المحاكم الأمريكية هي وحدها المختصة بنظر قضايا الجرائم المرتكبة من طرف المواطنين الأمريكيين على الأراضي الإيرانية، ما يعني عدم إمكانية محاكمة أي أمريكي أمام القضاء الإيراني، و قد أثار القانون خلافا حتى بين نواب المجلس، الموالي للشاه، فقد امتنع 61 نائبا عن التصويت فيما صوت 61 آخرون ضده<sup>(2)</sup>. لكن الاعتراض الأشد على هذا القانون أتى من آية الله الخميني، ففي خطبة ألقاها يوم 27 أكتوبر 1964، عبر عن حزنه العميق و إدانته لإصدار ما سماه "قانون العار"، ثم أوضح لمتلقيه، ما يدعوه إلى ذلك قائلا: " ... لو أن موظفا أمريكيا، لو أن طباحا أمريكيا قتل مرجعكم أمام الملأ، أو

<sup>1</sup> - اقتبس: متحدة، روي. بردة النبي: الدين و السياسة في إيران، ترجمة رضوان السيد، دار المدار الإسلامي، ط 2، بيروت، 2007، ص 247.

<sup>2</sup> -Curtis, Glen Eldon and Hooglund, Eric. Op. cit. P 39.



دهسه، فإن الشرطة الإيرانية لن تستطيع اعتقاله، لأن القضاء الإيراني لا يستطيع محاكمته، بل يجب إرسال ملفه إلى أمريكا حتى يقرر أسيادنا ما يجب فعله... لو أن شخصا دهس كلبا لمواطن أمريكي فسيحاكم. لكن لو أن طباحا أمريكيا دهس الشاه، رئيس الدولة، فلن يستطيع أحد الاقتراب منه"، و في آخر خطبته أعطى الخميني تفسيرا لقبول الحكومة و البرلمان بقانون التسليم، و رأى أنهم يعملون لمصلحة أمريكا لا لمصلحة الدولة الإيرانية<sup>(1)</sup>. قامت السلطات باعتقال الخميني مجددا، و قبل الحكم عليه، اجتمع المراجع الكبار في حوزة قم و أجازوا رسالة الخميني "تحرير الوسيلة" فمنح لقب آية الله العظمى للخميني، و العرف المعمول به يقضي بعد جواز سجن من يحمل هذا اللقب. رأت الحكومة الإيرانية بدلا عن السجن إبعاد الخميني إلى خارج البلاد، و تحديدا نحو تركيا أين أمضى نحو سنة ثم توجه للإقامة في جوار حوزة النجف بالعراق.

- في شهر يناير من سنة 1965 اغتيل رئيس الوزارة حسن علي منصور من قبل أحد الأعضاء السابقين في "فدائيان إسلام"، فعين الشاه الرجل الثاني في حزب "إيران الجديدة" أمير عباس هويدا رئيسا للوزارة و استمر في منصبه إلى غاية سنة 1977، و في سنة 1967 أصدرت حكومته قانونا جديدا للأسرة نص على أن " الرجال لا يحق لهم طلاق زوجاتهم من دون أن يقدموا أسبابا قانونية أمام محكمة الأسرة، و أنه لا يمكنهم الإقدام على تعدد الزوجات من دون الحصول على تصريح مكتوب من زوجاتهم السابقات و أن الزوجات لديهن الحق في تقديم دعوى قضائية لطلاقهن، و أن الزوجات يمكنهن العمل خارج المنزل حتى دون تصريح أزواجهن"<sup>(2)</sup>. لكن نطاق تطبيق هذا القانون لم يعكس طبيعته الإلزامية. استمر الشاه في تقوية جيشه و ارتفع الإنفاق العسكري من 323 مليون دولار سنة 1964 إلى 7.2 مليار دولار سنة 1977<sup>(3)</sup>، و مكن ذلك نظامه من لعب دوره ضمن تحالفه مع الولايات المتحدة، كشرطي للمنطقة بأفضل شكل، فقد سجلت إيران حضورها في الحرب الأهلية اليمنية (1962-1969) من خلال دعم الملكيين (المدعومين أيضا من المملكة السعودية) ضد الجمهوريين المدعومين من جمال عبد الناصر، كما أرسلت إيران قوات عسكرية إلى عمان لمساعدة السلطان قابوس بن سعيد في القضاء على ثورة ماركسية بظفار.

<sup>1</sup> -ALGAR, Hamid. *Islam and Revolution: Writings and declarations of imam Khomeini*, Mizan press, Berkeley, 1981, P 181-182.

<sup>2</sup> - إبراهيميان، أروند. مرجع سابق، ص 210.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص 184.

- في سنة 1972 أعلن الشاه نيته تنظيم احتفالات ضخمة في السنة المقبلة أي 1972، و ذلك إحياء لمرور 2500 سنة منذ تأسيس الإمبراطورية الفارسية ، إذ كان محمد رضا بهلوي يعتبر مملكته امتداد للإمبراطورية التي أسسها قورش الكبير، و وجد الخميني في هذه المناسبة فرصة لإعلان قطيعته النهائية مع نظام الشاه، و الدعوة علنا لإسقاطه بدا دعوته إلى الإصلاح، إذ قال في خطبة ألقاها يوم 31 أكتوبر 1971، " ... إن الإسلام يتعارض مع النظام الملكي. و كل من يدرس كيف أنشأ الرسول حكومة الإسلام، سيتأكد أن الإسلام قد أتى ليدمر قصور الطغيان تلك. إن الملكية هي أكثر مظاهر الرجعية سوءا و بشاعة"<sup>(1)</sup>.

- أفرزت هيمنة الموالين للشاه على الساحة السياسية، إحباطا لدى النخب و الجماهير من نهج التغيير السلمي عبر الانتخابات، انعكس في صورة منظمات مسلحة تبنت أساليب حرب العصابات ضد قوات الحكومة و مؤسسات الدولة، ففي شهر فبراير 1971 هاجم عشرات المسلحين مركزا ألمانيا في شمال إيران، و كان هذا الهجوم بداية لعهد حرب العصابات، و أهم مجموعتين مسلحتين كانتا: "منظمة مجاهدي خلق إيران" ( مجاهدي شعب إيران) و هي ذات توجه ديني، و "منظمة فدائيي شعب إيران" ذات التوجه الماركسي، فضلا عن منظمات أخرى أقل أهمية، كما أنشأ "حزب تودة" جناحا مسلحا له. الملفت أن أفراد تلك المجموعات كانوا ينتمون في أغلبهم إلى الطبقة الوسطى و كانوا ذو تعليم حديث: طلبة، أساتذة، مهندسون و غيرهم، و قدر عدد من قتل منهم في الفترة 1971-1979 ب 341 عنصرا<sup>(2)</sup>، لكن يمكن الجزم بأن المنظمات الثورية المسلحة لم يكن لها أي تأثير في مجرى الأحداث التي سبقت سنة 1979.

- في سنة 1975 تحولت إيران إلى دولة الحزب الواحد، بعد إعلان الشاه حل حزبي "الشعب" و "إيران الجديدة" و دمجهما في حزب واحد سماه "حزب البعث" (رستاخيز)، و كان للحزب الجديد صحف و مجلات و جمعيات مدنية و مهنية و منظمات نقابية، فيما تم حظر كل ما عداها، و كان واضحا أن الهدف هو إقامة دولة شمولية بأتم معنى الكلمة، دولة يكون قائدها الأوحد الشاه محمد رضا بهلوي، فهو القائد السياسي و الروحي للشعب كما جاء في منشور لحزب البعث<sup>(3)</sup>. أما تحقيق هذا الهدف فقد أوكل إلى الذراع السياسية للنظام أي حزب البعث و الذراع الأمنية أي السافاك.

<sup>1</sup> -ALGAR, Hamid. Op. cit. P 202.

<sup>2</sup> -ABRAHAMIAN, Ervand. Op. cit. P 480.

<sup>3</sup> - إبراهيميان، أروند. مرجع سابق، ص 207.

- في سنة 1977 وجد الشاه نفسه مجبرا على إرخاء القبضة الأمنية التي يفرضها السافاك، و ذلك تحت وطأة انتقادات الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter، لوضع حقوق الإنسان في إيران، و تمخض ذلك عن إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين، كما بادر الشاه إلى استبدال عباس هويدا بأحد قادة حزب البعث و هو جمشيد آموزغار. سمح الانفتاح السياسي النسبي، للنخبة المثقفة من التنفيس عن سخطها على الأوضاع السياسية للبلاد، من خلال بيانات و رسائل موجهة إلى شخص الشاه مباشرة أو عبر نشرها في الصحف، و كانت مضامينها تجمع على ضرورة التقيد بالدستور و إدانة أساليب السافاك، كما شهدت السنة ذاتها عودة قيادات الجبهة الوطنية و حزب تودة إلى النشاط العلني. ربما لعبت عوامل ذاتية دورا في تخفيف القبضة الأمنية على نشاطات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية في إيران، و لعلها قناعة كل من كارتر و الشاه نفسه على أن النظام في إيران قد استقر نهائيا و أن سقوطه بات أمرا غير واقعي، و يمكن إيجاد قرينة على هذا الادعاء في التهنئة الشهيرة التي وجهها الرئيس كارتر إلى الشاه في 1 يناير 1978 بمناسبة رأس السنة، و التي قال فيها كارتر أن إيران هي جزيرة استقرار في أكثر المناطق اضطرابا في العالم، و رأى أن ذلك راجع للاحترام و الحب الكبيرين الذين يكنهما الشعب الإيراني لجلالته<sup>(1)</sup>. لكن نظام الشاه كان يدرك أيضا أن الجهة التي تمثل التهديد الأكبر، حتى و إن لم يكن هذا التهديد يستهدف وجوده، هي المؤسسة الدينية، فالعلاقة التي تجمع الناس برجل الدين هي أقوى و أوثق من العلاقة بينهم و بين الدولة، و يتحول هذا التفاوت في درجة الارتباط إلى خطر على الدولة، حين يكون رجل الدين في صراع معها.

- في شهر يناير 1978 نشرت صحيفة حكومية مقالا تضمن هجوما شديدا على رجال الدين بصفة عامة و الخميني بصفة خاصة، و بعد ذلك بيومين نظم طلاب العلوم الدينية بحوزة قم مظاهرات، انضم إليها لاحقا ناس عاديون، تنديدا بإهانة رجال الدين، و قد أدت مواجهة الشرطة للمتظاهرين إلى سقوط قتلى، تضاربت التقديرات بشأن أعدادهم، لكن سقوط القتلى في ذاته كان سببا لدخول إيران في دوامة من الأفعال و ردود الأفعال الناتجة عن التعامل الأمني الشديد، حيث تتحول مراسم تشييع قتلى المظاهرات و أربعينياتهم إلى مظاهرات هي أيضا، فيسقط فيها قتلى آخرون و هكذا، و في كل مرة تزيد قوات الأمن من عنفها يرتفع مستوى غضب المحتجين و يرتفع سقف مطالبهم، حتى وصلت في النهاية إلى المطالبة بإسقاط نظام الشاه و "تأسيس جمهورية إسلامية، و

<sup>1</sup> -FORAN, John. Op. cit. P 379.

عودة الخميني، و طرد القوى الإمبريالية، و إقامة العدل الاجتماعي من أجل « جماهير المحرومين»<sup>(1)</sup>، و في 11 فبراير 1979، أعلن رسمياً انتصار الثورة الإسلامية.

## 2- المبحث الثاني: الظروف الاقتصادية.

### 1-2- الفترة الأولى (1945-1953):

- أهم قطاعين اقتصاديين في إيران الزراعة و النفط، و قد تعرض الاقتصاد الإيراني إلى أضرار كبيرة جراء غزو الحلفاء سنة 1941، فأثناء الوجود الأجنبي دخلت البلاد في أزمة غذاء حقيقية، حيث زاد الطلب على المواد الغذائية بشكل كبير و مفاجئ لتلبية حاجات الجنود الأجانب في مقابل انخفاض إنتاج بعض المحاصيل، حيث انخفض إنتاج القمح بنسبة 25% و انخفض إنتاج الأرز بنسبة 10%<sup>(2)</sup>، و أدى ذلك إلى حدوث مجاعات في بعض المناطق النائية. أما الصناعة الإيرانية فقد تعرضت خلال الاحتلال إلى انتكاسة تسببت في توقف وتيرة نمو القطاع، و تجلى ذلك في انخفاض حصة الصناعة في الناتج الوطني الإجمالي من 180 مليار ريال (العملة الإيرانية آنذاك) سنة 1941 إلى 150 ملياراً سنة 1945<sup>(3)</sup>، و ربما كان سوء الوضع الاقتصادي هو العامل الأكبر الذي شجع الحركات الانفصالية في شمالي إيران في نهاية الحرب العالمية الثانية.

- بعد جلاء القوات الأجنبية بدأ الاقتصاد الإيراني في التعافي تدريجياً، خاصة مع ارتفاع المداخيل المتأتية من تصدير النفط، و الذي تحتكر استغلاله "الشركة الأنجلو إيرانية للنفط" A.I.O.C. في نهاية الأربعينيات طلبت الحكومة الإيرانية من إدارة الشركة عقد اتفاقية جديدة يتم بموجبها تقاسم الأرباح بنسبة النصف لكل طرف، فحتى ذلك الحين كانت إيران تحصل على نحو 14.6% من صافي الأرباح<sup>(4)</sup>، لكن الحكومة البريطانية رفضت الاقتراح الإيراني و قبلت من حيث المبدأ زيادة حصة الحكومة الإيرانية. أتى مشروع مصدق في سنة 1952 لتأميم صناعة النفط، و تم إصدار قانون التأميم، ليلحق أضراراً كبيرة بالشركة و الحكومة البريطانيتين، حيث كانت أرباح الشركة من مشاريعها في إيران تمثل نسبة 75% من مجموع الأرباح السنوية لها<sup>(5)</sup>، و في المقابل قامت حكومة مصدق بإنشاء الشركة الوطنية الإيرانية للنفط (N.I.O.C)، من أجل الإشراف على استغلال النفط. كان مصدق يطمح لاستغلال مداخل النفط المتزايدة و التي من

<sup>1</sup> - إبراهيميان، أروند. مرجع سابق، ص 221.

<sup>2</sup> -FORAN, John. Op. cit. P 265.

<sup>3</sup> -Ibid. P 265.

<sup>4</sup> -Ibid. P 284.

<sup>5</sup> - إبراهيميان، أروند. ص 167.

المفترض أنها ستتضاعف بعد تأميمه، في رفع المستوى الاقتصادي و الاجتماعي لمواطنيه، لكن رد فعل الحكومة البريطانية على التأميم قوض مشاريع مصدق، فقد فرضت القوات البريطانية حصارا بحريا على إيران منعت من خلاله أي حاملة نفط إيراني من الخروج من المياه الإيرانية، كما قامت أفرع الشركة البريطانية في كل من العراق و الكويت بزيادة الإنتاج في الحقول التي تستغلها هناك، لتعويض توقف الإمداد بالنفط الإيراني.

- أجبرت حكومة مصدق على الاستغناء عن النفط كمصدر حيوي لموارد الخزينة، و كانت سنة 1952 أول سنة لا تعتمد ميزانيتها على مداخيل النفط، و بهدف تعويضها لجأت الحكومة إلى تقليل الاستيراد بنسبة تقارب 25% خلال نفس السنة، و في المقابل شجعت تصدير المواد غير البترولية، كالسجاد، الأسماك، المواشي، الأرز، التبغ و القطن<sup>(1)</sup> عبر الطرق البرية، و كان لسياسة تقليل الاستيراد نتائج إيجابية على القطاع الزراعي حيث وجد المزارعون الإيرانيون أنفسهم أخيرا محميين من منافسة المنتج الأجنبي، كما ساهمت معدلات التضخم المتدنية في انتعاش أعمال البازار. لم تكن إجراءات الحكومة كافية لسد عجز الميزانية العامة للدولة، فاتجه مصدق إلى خفض ميزانية الجيش بنسبة 15%، و لاحقا إلى محاولة عقد صفقات لبيع النفط و الحصول على قروض من هيئات و حكومات غربية، و كانت وجهة مصدق الأساسية الولايات المتحدة الأمريكية، لكن كل محاولاته باءت بالفشل، فقد رفضت الحكومة الأمريكية عروضاً لشراء النفط الإيراني و كذلك منح قروض للحكومة الإيرانية و لكنها استمرت في إرسال المساعدات للجيش الإيراني. انتهت الحصار البحري و المالي للحكومة الإيرانية مباشرة عقب الانقلاب شهر غشت 1953 ليدخل اقتصاد البلاد في مرحلة جديدة كليا.

## 2-2- الفترة الثانية (1953-1963):

- شهدت الفترة الممتدة من انقلاب سنة 1953 إلى الثورة البيضاء سنة 1963، نموا اقتصاديا كبيرا، و كان ذلك نتيجة مباشرة لرفع الحصار النفطي و المالي على الحكومة الإيرانية، كما أرسلت الحكومة الأمريكية خبراء اقتصاديين إلى إيران لمساعدة الحكومة المحلية على وضع السياسات الاقتصادية المناسبة. تم استبدال الاتفاقية الثنائية بين الحكومة الإيرانية و الشركة البريطانية باتفاقية جماعية بين الحكومة الإيرانية و تكتل ضم إلى جانب الشركة البريطانية، شركات أمريكية، فرنسية و هولندية، و بهدف تلبية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع البنية

<sup>1</sup> -FORAN, John. Op. cit. P 288.

التحتية، عملت الحكومة الإيرانية على زيادة إنتاج النفط، فارتفعت عائداته من 34.4 مليون دولار في السنة المالية 1954-1955 إلى 437.2 مليون دولار في السنة المالية 1962-1963<sup>(1)</sup>. و بينما استمرت حكومة مصدق نحو 28 شهرا دون الاعتماد على النفط، تحولت مداخيله لاحق إلى أهم مصدر للعملة الصعبة، فقد ارتفعت مساهمة النفط في عائدات النقد الأجنبي من 15% في السنة 1954-1955 إلى نحو 70% في السنة المالية 1962-1963<sup>(2)</sup>. كان هدف الشاه جعل بلاده قوة اقتصادية تضاهي دول أوروبا الغربية، و لذلك انصرف إلى إنشاء بنية تحتية واسعة و كذلك تشجيع الاستثمارات الخاصة، مع توفير المؤسسات المالية و القروض لرجال الأعمال، حيث نما حجم القروض الموجهة إلى القطاع الخاص بنسبة 46% سنة 1957، 61% سنة 1958 و 32% في سنة 1959<sup>(3)</sup>.

- كانت الصناعة القطاع الذي يحظى بالأهمية الأكبر لدى الحكومة الإيرانية، على غرار باقي دول العالم الثالث التي تبنت نموذج النمو الاقتصادي المتدرج المراحل، و الذي تشكل الصناعة قاطرته، لكن تحويل الاهتمام إلى الصناعة و تهميش الزراعة أدى إلى نتائج وخيمة على الأخيرة، حيث انخفض نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 50% في الأربعينيات إلى أقل من 35% سنة 1959<sup>(4)</sup>. ربما يفسر ذلك بنمو القطاعات أخرى غير الزراعة و ليس بالضرورة انخفاض الإنتاج الزراعي، لكن المؤكد أن القطاع الزراعي حتى إذا كان قد شهد نموا فإن معدل هذا النمو لا يضاهي معدلات نمو باقي القطاعات، و لعل ذلك يعود لبنية القطاع ذاتها المبنية على سيطرة أقلية من كبار الملاك على النسبة الأكبر من الأراضي الزراعية، فيما تشتغل أغلبية المزارعين كمحاصصين يشتغلون في مزارع كبار الملاك، أي ينالون حصصا من المحاصيل الزراعية مقابل عملهم، فيما اتجه كثير من سكان الأرياف نحو المدن للظفر بوظائف في المصانع المنشأة حديثا و أين تتوفر المرافق العامة الضرورية: كالصحة و التعليم.

- مع تزايد الثروة بدأت تظهر الفوارق الاجتماعية بشكل أكثر وضوحا، حيث تشكلت طبقة عليا صغيرة الحجم، ضمت الأرستقراطية التقليدية ممثلة في كبار الملاك و رجال الأعمال المالكين للمصانع و البنوك، المقربين من عائلة الشاه، و كانوا يحظون بمعاملة تفضيلية في الحصول على

<sup>1</sup> - إبراهيميان، أروند. مرجع سابق، ص 174 - 175.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 174 - 175.

<sup>3</sup> - SALEHI ESFAHANI, Hadi and PERSANI, M. Hashem. Iranian Economy in the twentieth century: a global perspective [en ligne], disponible sur <<http://www.econ.cam.ac.uk/dae/repec/cam/pdf/cwpe0815.pdf>> (Consulté le 30/03/2015).

<sup>4</sup> - FORAN, John. Op. cit. P 323.

القروض الحكومية و استفادوا كذلك من إعفاءات ضريبية، فضلا عن تلك الفئات انضمت العائلة الحاكمة إلى جامعي الثروات عبر "مؤسسة بهلوي" التي أنشأت سنة 1958 كمؤسسة خيرية معفاة من الضرائب، لكنها تحولت لاحقا إلى تكتل اقتصادي، يسيطر على نسبة كبيرة من اقتصاد البلاد. في مقابل ذلك لم يعرف المستوى الاقتصادي لشرائح واسعة من المجتمع الإيراني ارتفاعا يوازي ارتفاع حجم ثروة البلاد، نظرا لغياب السياسة الاجتماعية الكفيلة بذلك، ففي الفترة الممتدة من سنة 1959 إلى سنة 1960 كان أغنى 10% من سكان إيران يحصلون على ما يعادل 35.2% من حجم الإنفاق، بينما كان أفقر 10% من السكان ينفقون 1.7% من إجمالي الإنفاق<sup>(1)</sup>. ثم أتت الثورة البيضاء بنصيحة من الولايات المتحدة و من أجل تحسين المستوى الاجتماعي للمواطنين.

### 2-3- الفترة الثالثة (1963-1979):

- كان المحور الأساسي للثورة البيضاء هو مشروع الإصلاح الزراعي، الذي تم على ثلاث مراحل و تمخض في النهاية عن توزيع الأراضي على الشكل التالي: تم إنشاء 1300 تعاونية فلاحية تملك كل واحدة منها أراضي تفوق مساحتها 200 هكتار، معظم ملاك أسهمها من كبار الملاك السابقين، 44.000 مالك أراض تتراوح مساحتها بين 51 إلى 200 هكتار و معظمهم غائبون، أي يشتغلون في مجالات أخرى كالتجارة، الصناعة، أو من رجال السياسة المستقرين بالمراكز الحضرية و يستغلون أراضيهم عبر وكلاء محليين. 600.000 مالك أراض تتراوح مساحتها بين 11 و 50 هكتار، 1.200.000 مزارع يملكون مزارع تتراوح مساحتها بين 3 و 10 هكتار، و حوالي 1.000.000 مزارع يملكون أراض مساحتها اقل من 3 هكتار، فيما بقي 700.000 مزارع دون أراض<sup>(2)</sup>، و كما هو واضح فإن الإصلاح الزراعي لم يحقق ما افترض أنه سيحققه، فقد بقي قرابة المليون مزارع إما لا يملكون شيئا أو لا يملكون ما يكفي لسد حاجاتهم الذاتية، "حيث كان مستوى 10 هكتارات هو الحد الأدنى المطلوب لإعاشة العائلة في أغلب الأقاليم"<sup>(3)</sup>، فضلا عن ذلك، لم يسجل الإنتاج الزراعي طفرة كتلك التي سجلها إنتاج النفط، بل تقهقرت حصة الزراعة ضمن الناتج المحلي الإجمالي من 33% سنة 1959 إلى 23% في 1969، ثم إلى 9.2% في الموسم الزراعي 1977/1978، و فيما كان الإنتاج الزراعي ينمو

<sup>1</sup> - إبراهيميان، أروند. مرجع سابق، ص 196.

<sup>2</sup> -ABRAHAMIAN, Ervand. Structural Causes of the Iranian revolution [en ligne], MERIP Reports, No. 87, Iran's Revolution: The Rural Dimension (May, 1980), pp. 21-26. Disponible sur <<http://www.jstor.org/stable/3011417> > ( Consulté le 30/03/2015). P 23.

<sup>3</sup> - إبراهيميان، أروند. مرجع سابق، ص 186.

بنسبة من 2-3% سنويا كان الاستهلاك ينمو بنسبة 12% سنويا، و هكذا تحولت إيران بحلول سنة 1977 إلى بلد يستورد ما يعادل 14% من حاجاته الغذائية، بعد أن كانت في الخمسينيات من مصدري المواد الغذائية<sup>(1)</sup>، و يعود هذا التراجع في الأهمية الاقتصادية للزراعة إلى ارتفاع مداخيل النفط من جهة و تركيز الحكومة على زيادة قوة القطاع الصناعي المترکز في المدن، و لهذا فقد بقي سكان الأرياف يعانون من ووضِع معيشي متدهور، و لم يحقق الإصلاح الزراعي لهم ما كانوا بحاجة إليه، فقد كان ما يعادل 38% (6.6 مليون شخص) من سكان الأرياف يعانون من سوء التغذية، فيما كان 4% آخرون (700.000 شخص) يعانون من سوء تغذية شديد<sup>(2)</sup>.

- سجلت عائدات النفط الإيراني ارتفاعا مذهلا في الفترة من منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات، حيث ارتفعت من 555.4 مليون دولار في السنة المالية 1964-1965 إلى نحو 20 مليار دولار في السنة 1975-1976<sup>(3)</sup>، و تكمن أسباب هذه الطفرة في أمرين أساسيين، أولا إلغاء الشاه احتكار تكتل الشركات المتعددة الجنسيات استغلال النفط، و حصول حكومته على 51% من الأسهم بموجب اتفاق شهر مايو 1973، و ثانيا ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية عقب وقف الدول العربية لإمداداتها من النفط أثناء الحرب ضد إسرائيل في ذات السنة. و ساهمت تلك المداخيل الضخمة في توفير الموارد المالية للحكومة من أجل المضي في مشروعها لبناء اقتصاد قوي عبر استثمارات كبرى في البنية التحتية و الصناعة، و كذلك من أجل توفير القروض لاستثمارات رجال الأعمال الخواص، و تمخض كل ذلك عن نمو كبير في أعداد المصانع بمختلف أحجامها، فمثلا ارتفع عدد المصانع الصغيرة (التي توظف من 10 إلى 49 عاملا) من أقل من 1000 وحدة سنة 1953 إلى أكثر من 7000 وحدة سنة 1977، و ارتفع عدد المصانع ذات الحجم المتوسط (توظف من 50 إلى 500 عامل) 300 وحدة سنة 1953 إلى 830 وحدة في 1977، أما المصانع الكبيرة (التي توظف أكثر من 500 عامل) فقد بلغ عددها في سنة 1977 نحو 159 وحدة بعد أن كانت في سنة 1953 لا تتجاوز 19 وحدة<sup>(4)</sup>. و رغم هذا النمو الكبير من حيث عدد المصانع، إلا أن قطاع الصناعة لم يتحول إلى الرافد الأساسي للاقتصاد الإيراني كما كان يتوقع أو يؤمل، بدلا عن النفط، ففي السنة المالية 1978/1977 لم تساهم الصناعة سوى ب

<sup>1</sup> -FORAN, John. Op. cit. P 323.

<sup>2</sup> -Ibid. P 322.

<sup>3</sup> - إبراهيميان، أروند. مرجع سابق، ص 175.

<sup>4</sup> -ABRAHAMIAN, Ervand. Structural Causes of the Iranian revolution, Op. cit. P 22.



18% من الناتج الوطني الإجمالي، و لم تشكل السلع المصنعة إلا نحو 2 إلى 3% من مجموع الصادرات الإيرانية سنة 1975<sup>(1)</sup>.

- تضمنت السياسة الاقتصادية للشاه أيضا، فتح الأسواق المحلية أمام السلع الأجنبية، و أدى هذا إلى تضرر المعامل الصغيرة و الورشات التابعة للحرفين الذين عجزوا عن منافسة المنتج الأجنبي، بينما أدت وفرة السلع إلى ازدهار أوضاع البازار (طبقة التجار التقليدية)، فحتى منتصف السبعينيات كان البازار مشرفا على نحو ثلثي تجارة التجزئة و نحو ثلاثة أرباع تجارة الجملة<sup>(2)</sup>. كان البازار مصدر التمويل الأول للمراكز الدينية، و ساهم كبار التجار في بناء المدارس الدينية و المساجد و الحسينيات، علاوة على الأموال التي يدفعونها لرجال الدين في صيغة "الخمسة"، كما قام البازار بوظيفة أخرى، هي توفير القروض لأصحاب الورش الصغيرة، الذين لم يكن في استطاعتهم تلبية الشروط اللازمة للحصول على قروض من البنوك. بعد تأسيس حزب البعث، بدأ البازار يتعرض إلى مضايقات من قبل السلطات، فأولا تم حل الروابط التقليدية للتجار و استبدلت بغرف تجارية تحت إشراف الحزب، و ثانيا تم سن قانون إلزامية التأمين الاجتماعي للعمال و دفع اشتراكات شهرية، و وضع حد أدنى للأجور لم يكن في وسع المتاجر و الورش تلبية لموظفيها، و أخيرا أنشأ حزب البعث فرقا لتفتيش البازار و مراقبة المعاملات التجارية، و ادعى الحزب أن ذلك يهدف إلى "محاربة التربح" الذي يمارسه رجال البازار عبر منح قروض بفوائد تتراوح بين 25 إلى 100%<sup>(3)</sup>، و أسفرت حملات التفتيش عن إيقاع عقوبات ثقيلة، حيث تم فرض غرامات على حوالي 250.000 تاجر، حظر على 23.000 منهم العمل بمدنهم، فيما صدر 8 آلاف حكم بالسجن لمدد تتراوح بين شهرين و ثلاث سنوات، كما رفعت دعاوى ضد 180.000 آخرين<sup>(4)</sup>.

- على الصعيد الاجتماعي تبرز العديد من الدلائل على أن الحكومة لم تفعل سوى القليل، و ربما القليل جدا، من أجل الحد من التفاوت الاجتماعي بين المواطنين و توزيع الثروة بشكل عادل، حيث بقيت الأقلية تستحوذ على النصيب الأكبر من الثروة، و يتضح ذلك إذا علمنا أنه في السنة 1974/1973، كان ما يعادل 37.9% من حجم الإنفاق يذهب إلى 10% من السكان الأكثر ثراء،

<sup>1</sup> -FORAN, John. Op. cit. P 326.

<sup>2</sup> - إبراهيميان، أروند. مرجع سابق، ص 175.

<sup>3</sup> -FORAN, John. Op. cit. P 341.

<sup>4</sup> - إبراهيميان، أروند. مرجع سابق، ص 209.

فيما كان 10% من السكان الأكثر فقرا ينفقون ما نسبته 1.3% من حجم الإنفاق، و هي تقريبا نفس النسب المسجلة في السنة المالية 1960/1959<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup> -ABRAHAMIAN, Ervand. Structural Causes of the Iranian revolution, Op. cit. P 23.

## الفصل السابع: المضمون الفكري للثورة الدينية في إيران.

- تمهيد

1- المبحث الأول: الدكتور علي شريعتي.

1-2- حياته.

1-2- أهم أفكاره.

2- فلسفة التاريخ عند علي شريعتي.

1-2- تشخيص الوضع الاجتماعي القائم.

2-2- سبيل التغيير.

2- المبحث الثاني: آية الله محمود طالقاني.

1-2- حياته

2-2- نظريته الاقتصادية

2-3- نظريته السياسية

3- المبحث الثالث: آية الله روح الله الخميني

1-3- حياته

2-3- روافد نظرية الخميني السياسية

3-3- مضمون نظرية ولاية الفقيه عند الخميني

3-3-1- ضرورة تشكيل الحكومة

3-3-2- معالم نظام الحكم الإسلامي

3-3-3- سبيل إقامة النظام الإسلامي.

## - تمهيد:

- صنفت الثورة التي قامت في إيران بين سنتي 1978 و 1979، على أنها ثورة دينية، بحكم الشعارات التي رفعتها، و الشخصيات المحورية فيها، و كذلك بناء على ما تمخضت عنه، ألا و هو إقامة دولة ثيوقراطية يقودها رجال الدين. من المتفق عليه أيضا أن الثورة قام بها في الأساس سكان المناطق الحضرية، و قد نتجت عن تحالف بين عدة فئات: الطبقة الوسطى التقليدية ممثلة في رجال الدين و البازار (التجار)، الطبقة الوسطى الحديثة ممثلة في الطلاب و المثقفون (الأنجلنسيا)، و الطبقة الدنيا الحضرية<sup>(1)</sup>، و تضم هذه الأخيرة عمال المصانع و المتاجر و الورش المختلفة و كذلك العاطلون عن العمل. رغم عدم التجانس الواضح بين الفئات التي قامت بالثورة إلا أنها كانت مجمعة على استبدال النظام الملكي بنظام جمهوري إسلامي، فقد كان الجميع مقتنعين بأن الإسلام يتضمن مبادئ و أحكاما تكفل إقامة دولة أفضل من الدولة القائمة آنذاك في إيران، سواء من حيث النظام السياسي أو الاقتصادي، و لذلك لم تكن المطالبة بالديمقراطية أو الاشتراكية واضحة بنفس درجة وضوح المطالبة بجمهورية إسلامية.

- أما كيف صارت فكرة أن الإسلام يوفر البديل عن النظام السياسي و الاقتصادي القائم آنذاك، فناعة لدى فئات متباعدة من حيث الانتماء الطبقي و الخلفية الفكرية، فهو أمر راجع إلى جهود ثلاث شخصيات رئيسية، استطاعت في النهاية تكوين الإطار الفكري الذي جمع تطلعات الفئات الشعبية التي قامت بالثورة. هاته الشخصيات الثلاث هي: عالم الاجتماع علي شريعتي، رجلا الدين آية الله طالقاني و آية الله الخميني، و الوقوف على أهم أفكارها، هو ما يستهدفه هذا الفصل.

<sup>1</sup> -FORAN, John. Op. cit. P 384.

## 1- المبحث الأول: الدكتور علي شريعتي.

### 1-1- حياته:

- هو علي بن محمد تقي شريعتي، ولد في أواخر سنة 1933 ببلدة مزينان القريبة من مدينة مشهد، في الشمال الشرقي من إيران، كان والده رجل دين و مالك أراض، كما عرف بنشاطه السياسي ضمن منظمة تسمى "حركة عباد الله الاشتراكيون" التي تركز على العدالة الاجتماعية للإسلام، كما كان من المؤيدين الأشداء لمصدق أثناء الأزمة النفطية<sup>(1)</sup>.

- تعلم علي شريعتي القرآن و اللغة العربية على يدي والده، و أكمل دراسته الثانوية بمدينة مشهد، ليتخرج لاحق من مدرسة المعلمين بنفس المدينة في سنة 1953، كما كان ينشط ضمن "حركة عباد الله الاشتراكيون". في سنة 1958 نشر علي شريعتي ترجمة لكتاب ألفه كاتب مصري يدعى جودت السحار حول حياة "أبي ذر الغفاري" أحد أصحاب النبي محمد، و اعتبر شريعتي أن أبا ذر هو أول داع إلى الاشتراكية في العالم، قبل ذلك و تحديدا في سنة 1956، كان شريعتي قد التحق بجامعة مشهد لدراسة اللغات الأجنبية (العربية و الفرنسية)، و في سنة 1957 اعتقل رفقة والده و أعضاء آخرين في حركة عباد الله الاشتراكيون، و أطلق سراحهم بعد فترة قصيرة قضاها في السجن.

- تحصل شريعتي سنة 1959، على منحة حكومية للالتحاق بجامعة السوربون بفرنسا، حيث درس علم الاجتماع و تاريخ الأديان، و كان أبرز أساتذته المستشرق لويس ماسينيون Louis Massignon و عالم الاجتماع الماركسي جورج غورفيتش George Gurvitch. عرف عن شريعتي أثناء إقامته بفرنسا، مشاركته في المظاهرات التي كانت تنظم تأييدا لحركات التحرر في كل من الكونغو و الجزائر، و تجلى انحيازه ذلك في ترجمة مؤلفات من قبيل: كتاب "حرب العصابات" (La Guerra De Guerrillas) لإرنستو تشي غيفارا و كتاب "المعذبون في الأرض" (Les Damnés De La Terre) لفرانتز فانون Frantz Fanon.

- في سنة 1965 عاد شريعتي إلى إيران حاملا درجة الدكتوراه، و بعد فترة قصيرة قضاها في التدريس بجامعة مشهد، انتقل في سنة 1967 إلى العاصمة طهران ليلقي محاضرات ب "حسينية إرشاد" التي أنشأها عدد من مؤيدي الدكتور مصدق، الناشطين ضمن "الجبهة الوطنية". استمرت

<sup>1</sup> - إبراهيميان، إروند. مرجع سابق، ص 199.

محاضرات شريعتي في حسينية إرشاد نحو خمس سنوات، و تم لاحقاً جمع تلك المحاضرات ضمن عشرات الكتب، و كانت مواضيع المحاضرات تدور حول الفكر الديني و علم الاجتماع. في سنة 1972 أغلق السافاك حسينية إرشاد، و اعتقل شريعتي رفقة عدد من العاملين بالحسينية، و في سنة 1975 أطلق سراح شريعتي بعد مطالبات من الحكومة الجزائرية و عدد من المثقفين الفرنسيين، و حول إلى الإقامة الجبرية التي استمرت سنتين، ففي شهر مايو 1977 تمكن شريعتي من مغادرة إيران نحو لندن لكنه وجد ميئاً في شقته بعد أيام من وصوله، و قد تضاربت التفسيرات حول سبب وفاته، بين من ادعى أنها نتيجة سكتة قلبية و بين من اتهم المخابرات الإيرانية بتصفيته.

## 1-2-2- أهم أفكار علي شريعتي:

- وصف علي شريعتي بأنه "المنظر الرئيسي للثورة الإيرانية"<sup>(1)</sup>، فهو قد جمع بين المعرفة بتعاليم الإسلام و علم الاجتماع، فالإسلام عقيدة توجه فكر الإنسان و شريعة تستهدف تنظيم حياة الفرد كفرد و كعضو في جماعة و كل ذلك من أجل النجاة في الحياة الأخرى و لكن أيضاً من أجل إصلاح الحياة الأولى، فالإسلام يوجه الفرد و المجتمع نحو النموذجين المثاليين لكليهما، و يستحثهما الفرد بصفته فرداً و كذلك بصفته عضواً في جماعة، على تحقيق دينك النموذجين، عبر وعود الثواب الدنيوي و النجاة الآخروية، فالإسلام و علم الاجتماع الذي يوفر أدوات تحليل تمكن من فهم الواقع و إدراك بنيته، و أسباب تشكل هذا الواقع فضلاً عن القوانين التي تحكم سير التاريخ. و باختصار يمكن القول أن شريعتي اتخذ من تطبيق ما يطرحه الإسلام من مبادئ و أحكام هدفاً استراتيجياً، بينما جعل من قوانين سير التاريخ و تطور المجتمع وسائل لبلوغ الهدف الاستراتيجي الذي رسمه.

- تنقسم أفكار علي شريعتي، إلى ثلاثة محاور أساسية، أولاً: فلسفته في التاريخ و تحليل تطور المجتمعات، ثانياً: تشخيص الوضع الحالي و ثالثاً: توضيح طريق التغيير.

## 1-2-2-1- فلسفة التاريخ عند شريعتي:

- يرى الدكتور شريعتي أن تاريخ البشر هو سيرة لصراع بين نوعين من البشر، و بدأ هذا الصراع إذ الخصام بين ابني آدم: قابيل و هابيل و الذي انتهى بمقتل هابيل على يدي قابيل (وردت

<sup>1</sup> -ABRAHAMIAN, Ervand. Ali Shariati: Ideologue of the Iranian revolution [en ligne], MERIP Reports, No. 102, Islam and Politics (Jan., 1982), pp. 24-28. Disponible sur: < <http://www.jstor.org/stable/3010795>> (consulté le 06/03/2014) P 24.

قصتهما في القرآن: المائدة 27، و كذلك في التوراة: سفر التكوين إصحاح 4). إن قابيل و هابيل لا يمثلان فقط نوعين مختلفين من الناس و لكن أيضا نوعين مختلفين من المجتمعات، فهابيل يمثل المجتمع الشيعوي البدائي، فهو كان راعيا و صيادا، و لذلك عندما قدم القران اختار أفضل ما لديه من الإبل، أما قابيل الذي يمثل مجتمع الملكية الطبقي فقدم حفنة من القمح لأنه كان مزارعا. لكن النزاع بينهما لم يكن منبعه رغبة كليهما في نفس الفتاة أي لم يكن الدافع إليه جنسيا، بل يفسره شريعتي، على النحو التالي: "إن هابيل عاش في كنف مجتمع لا يحتوي على تناقض أو تمييز ... مجتمع يتمتع فيه الجميع بالمساواة و الاشتراك في متع الحياة و خيراتها، و تسوده الأخوة، الطيبة، النقاء، الإخلاص و المحبة التي تولد الخير. أما قابيل، فهو و إن كان من نفس جوهر أخيه هابيل، الجوهر الخير الذي يشترك فيه جميع البشر، إلا أنه صار شريرا بفعل النظام الاجتماعي اللا إنساني، المجتمع الطبقي، نظام الملكية الخاصة الذي يتجلى في وجود عبيد و سادة، و يحول بعض البشر إلى ذئب و ثعالب فيما يجعل آخرين أغناما"<sup>(1)</sup>.

- المجتمع الهابيلي (نسبة إلى هابيل)، مجتمع شيوعي حيث يتساوى الجميع في حق استغلال موارد الطبيعة، و لذلك تسود بين أفرادها روح التكافؤ و الأخوة، فليس هناك من يستأثر بشيء دون الآخرين، وكانت هذه البيئة تربة خصبة لنمو التعاون بين البشر من أجل مصلحة الجميع. أما المجتمع القابيلي (نسبة إلى قابيل) فهو بيئة معاكسة للبيئة السابقة، إذ هو يتميز باحتكار كل فرد فيه لجزء من خيرات الطبيعة من أجل مصلحته الخاصة، و حرمان الآخرين من استغلاله أو الاستفادة منه، و هذه الميزة توجه جهود البشر من التعاون فيما بينهم إلى التنافس على القوة و السيطرة، من أجل أكبر قدر من المنافع الذاتية، و يؤدي ذلك إلى استغلال الأقوياء للضعفاء و تسخيرهم للعمل في ملكياتهم التي لا يستطيعون خدمتها لوحدهم. كان في مقتل هابيل على يدي قابيل، انتصارا للمجتمع الطبقي الذي يمثله الأخير، و ينقسم هذا المجتمع إلى طبقتين: الطبقة القوية المستغلة أو "المستكبرين" و طبقة ضعيفة مستغلة أو "المستضعفين".

- الطبقة الحاكمة "المستكبرة" هي تحالف لثلاث قوى: السلطة الدينية، السلطة الاقتصادية و السلطة الدينية، أو ثلاثية: القصر/السوق/المعبد. و تتجلى هاته القوى على التوالي في: الحاكم الظالم و يجسد نمودجه فرعون (ورد ذكره في عدة مواضع من القرآن مثل: البقرة 49، آل عمران 11، الأعراف 103)، جامع الثروة و نمودجه قارون (ورد ذكره في القرآن: القصص 79) و رجل الدين الموالي لهما الذي يقوم بتبرير تصرفاتهما باسم الدين و نمودجه بلعم بن

<sup>1</sup> - SHARIATI, Ali. *On The Sociology Of Islam*, translated by Hamid Algar, Mizan Press, Berkeley, 1979, P 107-108

باعوراء (يجمع مفسرو القرآن أن الآية 175 من سورة الأعراف تتحدث عنه دون ذكر اسمه، لكن يرد اسمه في التوراة: سفر العدد 5:22).

- خدم هذا التحالف جميع أطرافه، فالحاكم توسعت سيطرته و الغني ازداد ثراء، و استفاد رجال الدين ماديا من كلا الطرفين السابقين، و تمثل دورهم في إقناع المستضعفين بخوض حروب باسم الدين، لكن الحقيقة هي أنها كانت لزيادة قوة الحكام و ثروة الأغنياء، و يكفي للتأكد من صحة هذا الأمر إدراك كيفية قيام الحضارات البشرية المختلفة و تطورها، "ففي كل هذه الحضارات، حارب المستضعفون بعضهم البعض عبر حدود وطنية دون وجود أسباب للعداء فيما بينهم، و إنما حاربوا لحساب حماية مصالح قاهريهم و مستغليهم في كل قطر"<sup>(1)</sup>. لطالما تمتع الدين بأهمية كبرى ضمن المجتمعات، نظرا لما يملكه من قدرة على التأثير في تطورها، إما إيجابا و إما سلبا، فالدين الذي يؤثر بصورة إيجابية هو ما يسميه شريعتي "بالدين الثوري"، الذي يركز على حرية الإنسان و مسؤوليته عن مصيره و قدرته على التأثير في محيطه و تغيير واقعه باستمرار، و يعرفه بأنه " دين يغذي أتباعه و معتنقيه برؤية نقدية حيال كل ما يحيط بهم من بيئة مادية أو معنوية، و يكسبهم شعورا بالمسؤولية تجاه الوضع القائم، يجعلهم يفكرون بتغييره و يسعون لذلك فيما لو لم يكن مناسباً"<sup>(2)</sup>، فهذا الدين يحفز المؤمنين به و يدفعهم نحو السعي لتحقيق أفضل واقع بصفة مستمرة، أما الدين ذو التأثير السلبي فهو "الدين التبريري" أو دين الشرك"، الذي يعمل من أجل تخدير الناس و إغفالهم عن الواقع، يقول شريعتي " يسعى دين الشرك دائما إلى تبرير الواقع القائم عبر ترويج المعتقدات ذات الصلة بما وراء الطبيعة و يسعى إلى تحريف الاعتقاد بالمعاد و المقدسات و القوى الغيبية و يشوه المبادئ العقائدية و الدينية ليقنع الناس بأن وضعهم الراهن هو الوضع الأمثل الذي يجب أن يرضوا به لأنه مظهر إرادة الله تعالى و هو المصير المحتوم الذي كتبه الله عليهم"<sup>(3)</sup>، فالدين التبريري هو الذي يقوم بنشر روح الاستسلام للواقع بين معتنقيه و عدم مسؤوليتهم عن ما يقع حولهم، و يدفعهم نحو بالإيمان بالقدر و الجبرية و الإرجاء.

- يرى شريعتي أن الإسلام جاء لينقذ المستضعفين و يهدم المجتمع الطبقي، "فعندما اقترب الفقراء من نقطة الاقتناع بأن الإله يحتقرهم أرسل الله رسول الإسلام - ص - ليعلن أن الله يعد عباده المحرومين المقهورين على الأرض الخلاص و الرحمة و البركات، و يعدهم بأنهم سيكونون ورثة الأرض، و عندئذ اتبع العبيد، و كل من تعرض للاستغلال، الدين الإسلامي، و عاش الرسول

<sup>1</sup> - عبد الناصر، وليد. إيران: دراسة عن الثورة و الدولة، دار الشروق، ط 1، القاهرة، 1997، ص 15.

<sup>2</sup> - شريعتي، علي. دين ضد الدين، ترجمة حيدر مجيد، دار الأمير، ط 2، بيروت، 2007، ص 40.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص 42.



(ص) عاملا في إطار من المؤمنين العاملين. إلا أنه بعد وفاة الرسول اندلعت حروب مقدسة جديدة باسم الإسلام و موجهة ضد المستضعفين و من يدافع عنهم، و في مقدمتهم الإمام علي بن أبي طالب الذي تعرض هو و أهل بيته للمذابح<sup>(1)</sup>. مع إقصاء ممثلي المجتمع الهابيلي الذي يدعوه شريعتي أيضا "مجتمع التوحيد"، أي أئمة آل البيت من نسل علي بن أبي طالب، تصدر ممثلو المجتمع القابيلي، من خلال الحكام الظلمة الذين حاربوا أئمة آل البيت، و كذلك جعل بعض رجال الدين من الإسلام دينا يبرر الظلم و يسعى لإقناع المستضعفين بالصبر عليه، و يمثل هذا التيار من رجال الدين أولئك الذين والوا الأمويين و العباسيين، لكن النسخة الأصلية من الإسلام استمرت من خلال التشيع، الذي يعتبره شريعتي الإسلام الحقيقي الذي حافظ على نقائه، بابتعاده عن السلطات السياسية في صدر الإسلام (الدولة الأموية و الدولة العباسية). لاحقا لحق بالتشيع ما لحق بالأديان الأخرى، فقد تم تحريف تعاليمه و تحويل مبادئه لتخدم السلطة السياسية و الاقتصادية، و تم ذلك تحديدا بعد قيام الدولة الصفوية (1501-1736)، التي اتخذت من التشيع دينا رسميا لها. و هكذا بعد أن كان التشيع مذهب الرافضين لسيطرة أصحاب الثروة على الحكم، و المبرر للثورة عليهم من خلال الطعن في شرعيتهم و اعتبارهم مغتصبين للسلطة، تحول خلال العهد الصفوي إلى إطار لإضفاء الشرعية ليس فقط على السلطات السياسية بل يشرعن كل تصرفات الحكام و يبررها، عبر اعتبارها خادمة للتشيع بينما هي في الحقيقة لا تخرج عن نطاق مصالح الحكام الخاصة، سواء سياسية أو اقتصادية. "فإلى العهد الصفوي، ظلت كلمة الرفض (لا) هي المعلم الرئيس الذي يميز بين الموالين لأهل البيت و أنصار علي و أتباعه و بين غيرهم، سواء كان ذلك على الصعيد الاجتماعي أو الطبقي أو السياسي"<sup>(2)</sup>، حيث أن التشيع ظل دائما يرفض الاندماج مع الطبقات الحاكمة من خلال تبني أفكارها و مولاتها سياسيا، و عوضا عن ذلك علق آماله على انتظار مجيء الإمام المهدي.

- نتج عن تحالف رجال الدين الشيعة مع حكام الدولة الصفوية، تحويل كبير في المفاهيم الشيعية، حيث تم تحويل النزعة الثورية في التشيع و الرغبة الدائمة في تحقيق أفضل الأوضاع على الإطلاق، إلى نزوع نحو المحافظة على الوضع القائم مهما كانت خصائص هذا الوضع، و أدى ذلك إلى نشوء التشيع الصفوي المزيف الذي ازدهر بعد قيام الدولة الصفوية، مقابل التشيع العلوي الحقيقي الذي يمثل أئمة آل البيت، و يوضح الدكتور شريعتي طبيعة تلك التغيرات من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> - عبد الناصر، وليد. مرجع سابق، ص 15-16.

<sup>2</sup> - شريعتي، علي. التشيع العلوي و التشيع الصفوي، ترجمة حيدر مجيد، دار الأمير، ط 2، بيروت، 2007، ص 25.

## التشيع العلوي

**الوصاية:** هي توصية من النبي بأمر من الله لتشخيص الفرد الأصلح طبق معياري العلم و التقوى.

**الإمامة:** القيادة الثورية النزيهة الهادفة لهداية الناس و بناء المجتمع بناء سليما و الارتقاء به إلى مستوى الطموح و النضج و الاستقلال و تربية (الإنسان الما فوق) لكي يمثل التطبيق الحسي للدين و لكي يتسنى للآخرين التأسي بسيرته.

**العصمة:** الإيمان بنزاهة و تقوى رواد المجتمع على الصعيد الفكري و الاجتماعي و كونهم أئمة مسؤولون عن صيانة إيمان الناس و قيادتهم بالعدل و نبذ الظلم و الخيانة و التبعية لعلماء الفساد و عملاء الأجهزة الحاكمة.

**الولاية:** و تعني المحبة و القيادة و القبول بحكومة علي و أتباع علي دون غيرهم، و حب علي لأنه المثال الأسمى للعبودية، و لأن قيادته للمجتمع ستكون مصباح النجاة، و لأن حكومته كانت و ما تزال تمثل أمل الإنسانية.

## التشيع الصفوي

**الوصاية:** هي قاعدة تنصيب سلالي و وراثي للحكم على أساس العنصر و القرابة.

**الإمامة:** هي الاعتقاد باثني عشر إمام معصوما مقدسا من عالم (ما فوق الإنسان) و هم الوسيلة الوحيدة للتقرب إلى الله و التوسل به و الاستشفاع إليه، و هم اثنا عشر ملاكا غيبيا يلعبون دور الآلهة الصغار و يدورون حول إله السماء الأكبر.

**العصمة:** و هي تعبر عن وجود ذوات استثنائية و موجودات غيبية ليس من صنف البشر المخلوق من الطين، و ليس بوسعهم ارتكاب المعاصي و الأخطاء، و الإيمان بأن المعصومين الأربعة عشر هم جميعا كذلك. و بالتالي فإن الخيانة و الظلم من غير هؤلاء المعصومين تعد أمرا واردا و لا محيص عنه!

**الولاية:** الاقتصار على حب علي و التهرب من كافة المسؤوليات و ذلك كفيل بضمان الفوز بالجنة و النجاة من النار. مضاف إلى الاعتقاد بأن الولاية ليست من شؤون الناس و المجتمع بل هي شأن إلهي له صلة بخلق الكائنات و إدارتها.

**الشفاعة:** هي سبب لكسب استحقاق النجاة.

**الشفاعة:** طريق لنجاة غير المستحق!

**الاجتهاد:** سبب لبقاء الدين متحركا و حيا و نابضا في مختلف الأزمنة و مواكبا لحركة التاريخ و تكامل الرؤية الدينية و مواعمة تحول النظم الاجتماعي البشري.

**الاجتهاد:** عنصر تحجر و جمود و حيلولة دون التقدم و التطور و التجديد، و أداة للتكفير و التفسير و شجب و إدانة لكل تحرك جديد أو كلام جديد أو أسلوب جديد في فهم الدين و نظم الحياة على الأصعدة الفكرية و العلمية و الاجتماعية و غيرها.

**التقليد:** علاقة طبيعية و منطقية بين العالم و الجاهل و المتخصص و غير المتخصص في مجال الأحكام القضائية و الشرعية ذات الطابع الفني التفصيلي.

**التقليد:** و هو الطاعة العمياء و التبعية المطلقة لـ (الروحاني) في قناعاته و تصرفاته و فتاواه و بالتعبير القرآني عبادة الرهبان و الأحبار.

**العدل:** و هي عقيدة أن الله عادل و أن نظام الوجود قائم على أساس العدل و كذلك نظام المجتمع و الحياة، و أن الظلم و التمييز هو مظهر غير طبيعي و يتنافى مع الغرض الإلهي، و أن العدل هو إحدى دعائم المذهب و هو هدف الرسالة و شعار الإسلام الكبير.

**العدل:** هو بحث علمي في باب الصفات الإلهية يرتبط بما بعد الموت و توقع الكيفية التي سيحكم بها الله بين عباده يوم القيامة، و لا صلة له بما قبل الموت، فالعدل في هذا العالم هو مهمة الشاه عباس، و ليس لله سوى الآخرة.

**الدعاء:** هو نص تعليمي تربوي يربي الإنسان على الفضائل، و هو ممارسة تكسب الروح صفاء و معنوية و تعرج بها إلى مقامات القرب الإلهي.

**الدعاء:** هو مجموعة من الأوراد و الأذكار، إذا حملها الإنسان أو تلاها تكفيه مؤونة السعي وراء رزقه و تحمل مسؤولياته، و تمنحه ثوابا و عطاء في الدنيا و الآخرة دون الحاجة إلى العمل أو التفكير.

**الانتظار:** استعداد روحي و عملي و اعتقادي للإصلاح و الثورة على الوضع الفاسد، و قناعة راسخة بأن الظلم يزول و أن الحق سينتصر لا محالة و أن الأرض يرثها المستضعفون و أهل الصلاح.

**الانتظار:** تلقين على الرضوخ و الاستسلام للوضع القائم و تبرير لفساد الأوضاع و يأس من إمكانية إصلاحها و إدانة كل خطوة في هذا الاتجاه، و الانتظار السلبي لظهور المصلح الكبير.

**الغيبية:** تحمل الناس أنفسهم لمهمة تحديد المصير و قيادة المجتمع معنويا و ماديا، و انتخاب الفرد الأصح ليقوم بمهام النيابة عن الإمام الغائب.

**الغيبية:** سلب المسؤوليات و تعطيل الأحكام الاجتماعية للإسلام و التملص من مواجهة المسؤولية تحت ذريعة عدم جدوى العمل و التغيير لأن الإمام هو الوحيد القادر على إصلاح ما فسد و كل ما سوى ذلك هباء، و لا يجوز العمل إلا بحضور الإمام، حيث أنه غائب فلا مشروعية لكل شيء.

- جدول يبين الأسس الاعتقادية لكل من التشيع العلوي و التشيع الصفوي<sup>(1)</sup>.

- خلاصة تلك التغييرات تتمثل في إفراغ التشيع من محتواه الثوري، الطامح باستمرار إلى الأمتل على صعيد النظم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و استبداله بتشيع يقوم على المظاهر الفولكلورية التي لا تدفع للفعل بل للخمول و الجمود، حيث ترغب الناس في التعلق بأشخاص معينين، كالزعماء السياسيين و الدينيين، و هذه النسخة من التشيع تعتبر أكبر مظاهر التدين بناء دور العبادة، و أداء العبادات، فتجعل الدين مجموعة من الطقوس الخالية، و تفرغه من أي محتوى اجتماعي.

#### 1-2-2-2- تشخيص الوضع القائم:

- رغم أن الحضارة الغربية المعاصرة قامت رافعة قيم الحرية و الأخوة و المساواة (الثورة الفرنسية كنموذج) بعد قرون طويلة من الاستبداد الديني و السياسي و الظلم الاجتماعي، إلا أن نفس مظاهر العهد البائد صارت تميز هذا العصر، "من حيث تجزئة المستضعفين و الحروب فيما بينهم لصالح رخاء النخب الحاكمة، رغم أن ولاءاتهم الإيديولوجية قد تكون في حقيقة الأمر متماثلة. و في ظل الحضارة الغربية الحديثة، لا تتعرض الجماهير فقط للاستغلال، إنما المتفقون

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 309-312.

أيضا<sup>(1)</sup>. و أسوأ أنواع الاستغلال هو الاستعمار الذي فرضته الدول الغربية على بلدان كثيرة من إفريقيا و أمريكا اللاتينية و آسيا، و كان هدفه خدمة الأهداف السياسية و الاقتصادية للشعوب القوية عبر استغلال موارد الشعوب الضعيفة البشرية و المادية. يرى شريعتي أن إيران على غرار دول مستضعفة عدة، تعاني من مجموعة مشاكل هي: "الإمبريالية العالمية، التي تمثلها الشركات متعددة الجنسيات و الإمبريالية الثقافية، العنصرية، الاستغلال الطبقي، الاضطهاد الطبقي، التمايز الطبقي، و الابتلاء بتقليد الغرب"<sup>(2)</sup>، حيث أن سعي الغرب الاستعماري في السيطرة على الدول الضعيفة على غرار إيران، تنفذ عبر برامج سياسية و اقتصادية و ثقافية، و ينجم عنها حرمان الدول من موقفها السياسي المستقل، سواء بواسطة الاحتلال العسكري أو الحصار الدبلوماسي، و الهيمنة الاقتصادية بواسطة الشركات الاحتكارية الكبرى التي تستخدم كأدوات لاستغلال الثروات على نطاق واسع و ترهن مستقبل الأجيال في سبيل تلبية الحاجات الأنانية للاقتصاد الغربي، أما النوع الأخطر من السيطرة فهو ذلك المتعلق بالثقافة، و الذي يهدف إلى إلغاء المقومات الثقافية للشعوب المستغلة من خلال طمس هويتها الثقافية و إبدالها بثقافة المستعمر، أو ما يسمى "الغزو الثقافي"، و الغاية من ذلك ضمان استمرار تبعية المجتمعات الضعيفة للمجتمعات القوية سياسيا و اقتصاديا، " ذلك أن الاستعمار كان قد جرب و فهم أنه ما دامت الأمة تعتقد أن لها شخصية، فإن النفاذ إليها ليس بالأمر السهل. و الثقافة و التاريخ في أمة ما يؤديان إلى شخصية و تعصب، و لابد للاستعمار من أن ينفذ إلى داخلها عن طريق فصلها عن تاريخها و جعلها غريبة عن ثقافتها، و عندما يرى المفكر نفسه خواء، فاقد الأصالة، لا جذور له، معطوبا في شخصيته، فلا مفر من أن يقرب نفسه عن وعي أو غير وعي من الأوربي الذي تبدل أمام عينيه في هذه الحالة إلى أصالة إنسانية مطلقة و صاحب ثقافة و قيم معنوية مثالية و كمال مطلق"<sup>(3)</sup>، إن تمسك المجتمعات بثقافتها الأصلية و قيمها التقليدية، يعطيها شخصية ثقافية متفردة و يجعلها في وضع الندية أمام غيرها من المجتمعات، حتى و إن كانت أضعف من الأخيرة سياسيا و اقتصاديا، أما المجتمعات التي تتخلى عن شخصيتها الثقافية، فهي تعلن بشكل غير مباشر قبولها بالتحول إلى تابع لثقافة و أمة أخرى، و التبعية الثقافية هي أول خطوة نحو الخضوع السياسي و الاقتصادي.

<sup>1</sup> - عبد الناصر، وليد. مرجع سابق، ص 17

<sup>2</sup> - ABRAHAMIAN, Ervand. *Shariati Ideologue of the Iranian revolution*, Op. cit. P 26.

<sup>3</sup> - شريعتي، علي. *العودة إلى الذات*، ترجمة إبراهيم الدسوقي شتا، الزهراء للإعلام العربي، ط 1، القاهرة، 1986، ص 107-108.

### 1-2-3- سبيل التغيير:

- إن انسلاخ المجتمعات عن ثقافتها الأصلية هو الرافد الأول المؤدي إلى إخضاعها للاستعمار و الهيمنة الأجنبية، وبناء علي فإن الخطوة الأولى نحو التحرر من التبعية للاستعمار يكون بعودة المجتمعات الضعيفة إلى ثقافتها التقليدية و تمسكها به، أو كما يقول شريعتي "بالعودة إلى الذات" أو بالأحرى "ثقافة الذات". أما الثقافة التي يعيها شريعتي في السياق الإيراني فهي ليست الماضي الغابر للإمبراطورية الفارسية، أو التركيز على الأصول العرقية للشعب الإيراني، كما يفعل نظام الشاه، بل إن العودة إلى الثقافة التي تشكل ذات الأمة الإيرانية، تعني العودة إلى "الثقافة الإسلامية و الإيديولوجية الإسلامية، و إلى الإسلام لا كتقليد أو وراثه أو نظام عقيدة موجودة بالفعل في المجتمع، بل إلى الإسلام كإيديولوجية و إيمان بعث الوعي و إحداث المعجزة في هذه المجتمعات"<sup>(1)</sup>، و من الجلي أن شريعتي يقصد بالإسلام كتقليد و وراثه، ما سماه بالتنشيع الصفوي الذي يتميز بالسكونية و المحافظة، بينما يعني بالإسلام كإيديولوجية بعث و عي ما يدعوه بالتنشيع العلوي الذي يحث الإنسان على فهم الواقع و يحفزه على تغييره نحو الأفضل. يرى شريعتي أن مسؤولية تغيير واقع المجتمع ليست حكرًا على فئة دون غيرها، بل إن التغيير يكون كحصوله لجهود أفراد المجتمع، و يستمد هذه القاعدة من الدين، "فالإسلام هو أول مدرسة اجتماعية تعتبر المصدر الحقيقي، و العامل الأساس، و المسؤول المباشر عن تغيير المجتمع و التاريخ، ليست الشخصيات المختارة، كما يقول (نيتشه) و ليس الأشراف و الأرستقراطيون، كما يقول (أفلاطون) و ليس العظماء و القادة، كما يقول (كارليل و إمرسون) و ليس أصحاب الدم الطاهر، كما يقول (ألكسيس كارل) و ليس المثقفون و رجال الدين، بل عامة الناس"<sup>(2)</sup>.

- تتضمن العودة إلى الذات، تبني أفراد المجتمع للأفكار التي تضمها ثقافتهم و الإيمان بها، لكن ذلك لا يكفي وحده لتغيير أوضاع المجتمع ككل، بل إن التغيير يتطلب تحويل تلك الأفكار إلى ممارسات فردية و جماعية، و يتم ذلك، حسب شريعتي، بواسطة ثلاثة وسائل، هي: العبادة، العمل و النضال الاجتماعي.

- العبادة: إن العبادة هي اتصال بين الفرد و خالقه، و هي بذلك تخلص الفرد من قيود الزمان و المكان و الانتماءات الاجتماعية الطارئة و المتغيرة، لتذكره بحقيقة وجوده، ألا و هي تنفيذ إرادة الله على الأرض، "فالعبادة جهاد في محو الألوان العارضة، و تحطيم القوالب الاجتماعية الضيقة،

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 36.

<sup>2</sup> - شريعتي، علي. منهج التعرف على الإسلام، ترجمة عادل كاظم، دار الأمير، ط 2، بيروت، 2007، ص 45-46.

و صقل الوجود الحقيقي، و بعث الأحوال الوجودية الحقيقية، و استخراج الكنوز الخفية للوعي ... و هي حالة «وعي القلب» و كشف التزام أعمق، و أشد إخلاصا و رقيا<sup>(1)</sup>، فالعبادة تزيل كل ما شوه إدراك الفرد لذاته، و هي بذلك منبع الفكر الإنساني الأصيل.

- العمل: يعتبر شريعتي أن العمل المنتج هو المعيار الحقيقي لقيمة الفرد، "ذلك أن كل عمل صالح - اقتصاديا كان أو سياسيا أو صحيا أو في سبيل الناس - يفسر كنوع من العبادة الدينية"<sup>(2)</sup>، و حتى لو كان الفرد ينتمي لفئة المثقفين، فإن ذلك لا يعفيه من واجب النزول إلى الواقع العملي و الاحتكاك بالبشر الحقيقيين، فهذا الاحتكاك سيسمح له بالتعرف حلى حقيقة أوضاعهم، و من ثمة كيف اقتراحاته لتحسين واقعهم لتناسب مع حاجاتهم و تطلعاتهم و طموحاتهم، و ذلك ضمن العلاقة الجدلية التي تربط الفكر بالواقع، "فالكتاب و العمل كلاهما يؤثر في بنية الإنسان. فالكتاب يجعل العمل مصحوبا بالوعي الفكري و القدرة على تحليل التجارب التي قام بها أناس آخرون، و عبقریات أخرى، و الاستفادة منها. أما العمل فيثبت الفكر على أرضية الواقع و يصح مساره"<sup>(3)</sup>.

- النضال الاجتماعي: يقصد شريعتي بالنضال الاجتماعي، انخراط الناس في العمل السياسي، حيث يرى بأن النزعة السياسية في الإنسان هي أهم ما يميزه عن غيره من الكائنات، و ليس العيش ضمن جماعة كما هو شائع، و يعرف النزعة السياسية، بأنها: "الرؤية أو الميل الذي يربط الفرد بمصير المجتمع الذي يعيش فيه، و هذه الصلة هي موضع تجلي الإرادة و الوعي و الاختيار عند الإنسان"<sup>(4)</sup>، فإنسانية الفرد تتجلى في ممارسته للسياسة، إذ أن السياسة تعد الوسيلة الوحيد للتأثير في المجتمع، من خلال اختيار الوجهة التي ينبغي أن يسلكها. لهذا السبب تركز جهد الاستعمار و النظم الاستبدادية على تشويه مفهوم العمل السياسي لدى الجماهير المستضعفة، حيث عملت على إقصائها من الحقل السياسي حتى تخلو لها الساحة فتحدد مصير الشعوب بمفردها. دون ممارسة السياسة ستبقى أفضل النظريات الاجتماعية و أسمى الأفكار الإصلاحية رهينة الكتب، و سيمضي أكثر العلماء علما و أفضلهم دينا دون أثر، و يلقي ما دونوه فوق ما دون سابقا. بينما يكفي العالم أو المفكر أن يقوم بأي عمل سياسي، مهما كان صغيرا و رمزيا، لإحداث أثر يفوق ما أحدثته قرون التدوين، يقول شريعتي " فلو أن علماءنا المفكرين، و شخصياتنا التقدمية... لو أنهم اشتهروا أيضا في العمل السياسي، و ظهروا بين جماعة من الطلاب تناضل ضد برنامج

<sup>1</sup>- شريعتي، علي. بناء الذات الثورية، ترجمة إبراهيم دسوقي شتا، دار الأمير، ط 2، بيروت، 2007، ص 50.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 52.

<sup>3</sup>- نفس المرجع، ص 69.

<sup>4</sup>- نفس المرجع، ص 75.

رجعي... فإن هذا العمل يظهر إيديولوجيتهم في المجتمع، بين الطبقات المطحونة و الطبقات المثقلة بالأغلال، و بين الأمة التي تكافح ضد استعمار خارجي، بوجه أكثر وضوحا و صراحة و ثورية، أكثر تأثيرا و فعالية من مئات الكتب، و آلاف المؤتمرات، و ملايين الاستدلالات العلمية و التحليلات التاريخية"<sup>(1)</sup>.

- إن النضال الذي يطالب به شريعتي الجماهير الإيرانية بخوضه، هو جزء من نضالات شعوب العالم الثالث، الساعية إلى المجتمع الاشتراكي الحقيقي (اللا طبقي) أو مجتمع التوحيد الذي يتساوى أفراده، أي توحيد الطبقات جميعها ضمن طبقة واحدة، و أول خطوة نحو تحقيق ذلك تكون بالثورة الثقافية أو "العودة إلى ثقافة الذات" و نبذ ثقافة الاستعمار و أفكاره. فرضت الخصوصية الإيرانية على الدكتور علي شريعتي أن يعتبر التشيع هو الثقافة التي يطالب بالعودة إليها، فالإسلام حسبه يطرح نموذج المجتمع التوحيدي، و هو ذلك الذي أقامه النبي محمد، كما يوفر لمعتنقيه كأفراد، النموذج الإنساني أو القدوة الحري بهم إتباعها، ممثلة في الإمام علي بن أبي طالب<sup>(2)</sup>، الذي ناضل طوال حياته في سبيل إعادة إقامة مجتمع النبي و هدم المجتمع الطبقي. و كذلك الحسين بن علي الذي ضحى بحياته من أجل ذات الهدف، و الموت في سبيل الهدف أو "الشهادة" ليست هزيمة أو خسارة، بل إنها تزيد الساعين للتغيير إصرار على المضي في طريقهم، " فهي تبقى شعلة النضال متقدة و تزيدها إشعاعا. ففي مجالس العزاء يتكرر الحديث عن الشهادة و التذكير بالشهداء... يصنع شهداء جدد ... إن مجالس العزاء تقام حتى تنقل الشهادة إلى الجيل التالي و الأجيال الآتية"<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 84-85.

<sup>2</sup> - شريعتي، علي. الإمام علي في محنه الثلاث، ترجمة علي الحسيني، دار الأمير، ط 2، بيروت، 2007، ص 100.

<sup>3</sup> - شريعتي، علي. التشيع مسؤولية، ترجمة إبراهيم دسوقي شنا، دار الأمير، ط 2، بيروت، 2007، ص 98.



## 2- المبحث الثاني: آية الله محمود طالقاني.

### 1-2- حياته:

- ولد محمود طالقاني سنة 1910 ببلدية طالقان القريبة من محافظة يزد بوسط إيران، و كان والده رجل دين ذو مرتبة دنيا. في أوائل الثلاثينيات انتقل محمود طالقاني إلى حوزة قم، و التحق بالمدرسة الفيضية، و في سنة 1940 تم الحكم بسجنه ستة أشهر بسبب إبداء معارضته لرضا شاه، و كان حينها يشتغل بالتدريس في أحد مساجد العاصمة طهران. إبان الحركة الوطنية التي قامت في الفترة 1949-1953 بقيادة الدكتور مصدق، كان طالقاني ثاني رجل دين أكثر نشاطا فيها بعد آية الله كاشاني، و استمر في دعم الدكتور مصدق حتى بعد انسحاب كاشاني، كما انضم طالقاني إلى "الجبهة الوطنية"، لكن نشاطه السياسي العلني توقف إثر انقلاب 1953، ليتحول نحو العمل السري ضمن "حركة تحرير إيران" رفقة مهدي بازرغان. أعلن طالقاني تأيده لمشروع الإصلاح الزراعي الذي تضمنته ثورة الشاه البيضاء، لكنه استمر على نهجه المعارض لنظام الشاه، و عرف بتواصله مع جميع أطيف المعارضة بمن فيها الماركسيون، ليعتقل سنة 1975 بتهمة الاتصال مع حركة مجاهدي خلق و لم يطلق سراحه إلا في سنة 1978. كان طالقاني يحظى بشعبية كبيرة، سواء على مستوى الجماهير أو على مستوى النخب السياسية المعارضة، أو حتى المنظمات المسلحة باختلاف إيديولوجياتها. توفي آية الله طالقاني بعد انتصار الثورة بأشهر، و تحديدا يوم 10 سبتمبر 1979.

### 2-2- أفكاره:

- تتمحور أهم أفكار آية الله محمود طالقاني، حول أمرين أساسيين، أولا: نظريته الاقتصادية التي تتضمن توضيح كيف أن الإسلام يوفر نظاما اقتصاديا أفضل من الأنظمة الاشتراكية و الرأسمالية لبناء المجتمع العادل، وثانيا: لنظرية السياسية التي توضح كيفية العمل لبناء ذلك المجتمع العادل. و قد نشر طالقاني أفكاره عبر عدة مؤلفات: أبرزها "الجهاد و الشهادة" الذي كتبه قبل انتفاضة سنة 1963 و كتاب "الإسلام و الملكية" الذي صدر سنة 1965.

### 1-2-2- النظرية الاقتصادية لآية الله طالقاني:

- لقد انصب جهود طالقاني في كتابه "الإسلام و الملكية"، على توضيح العدالة الاجتماعية للنظام الاقتصادي الإسلامي، و التأكيد على أن الإسلام يشارك الاشتراكية في العمل على إرساء العدل و

المساواة بين البشر، من حيث الثروة المادية. فالإسلام يرفض الاحتكار و يدينه لما فيه من إضرار بالناس، و أيضا لأنه ناتج عن وجود تمييز بين البشر، و هذا الأمر يناقض دعوة الإسلام إلى المساواة. "إن الاشتراكية و الدين متوافقان، لأن الله خلق العالم من أجل البشر، و لا يدخل ضمن إرادته تقسيم الناس إلى طبقات مستغلة و أخرى مستغلة"<sup>(1)</sup>. لكن طالقاني يؤكد في المقابل أن النظام الاقتصادي الذي يتضمنه الإسلام هو البديل الأمثل لكلا النظامين (الرأسمالي و الاشتراكي)، فهو يراعي حقوق الفرد بقدر مراعاته لحقوق المجتمع و الدولة. و يطرح طالقاني مجموعة من الحجج المبنية على أحكام مستمدة من الفقه الإسلامي، و يرى أنها تبرز تفرد الإسلام و شموليته لكافة جوانب حياة الإنسان، و من تلك الحجج، نذكر ما يلي:

1- "ينبع حق الملكية في الإسلام من العمل، و للحكومة الإسلامية تحديد الملكية الفردية إذا تهددت مصالح الجماعة و هي ذات أولوية على مصالح الفرد"<sup>(2)</sup>، فالإسلام يعتبر أن خدمة الأرض أساس لتملكها أو كما يسمى في الفقه "إحياء الموات"<sup>(3)</sup>، و لذلك فإن اكتساب الملكية يستلزم فقط بذل الجهد في استغلالها، لكن ذلك لا يعني عدم وجود حدود للملكية الفردية، بل للدولة تقييدها متى رأت أن في ذلك دفعا لضرر لحق بأفراد آخرين.

2- "للفرد اختيار عمله و التصرف في ناتج عمله و ثروته في إطار الحدود الشرعية للتصرف و الملكية، و للحاكم تحديد مجالات توزيع ما أنتج، و الحد من المكاسب غير المحدودة... و إذا منع الفرد من التصرف في ناتج عمله فسينعدم لديه الدافع لمزيد من الإنتاج، و ليس مقبولا أن يوضع هذا الناتج في خدمة الرأسمالي أو الدولة"<sup>(4)</sup>، أي أن الدولة عليها أن تضمن استفادة الفرد من عمله بقدر ما بذله من جهد و أنفق من مال، و بالتالي الامتناع عن مصادرة ما ينتجه أو الوسائل التي يستخدمها في الإنتاج. أما تدخل الدولة فيأتي من أجل ضمان التوزيع الجيد للمواد المنتجة، منحا للاحتكار و المضاربة في الأسعار، كما يحق لها زيادة الضرائب على الأرباح المرتفعة، و القاعدة التي يقوم عليها دور الدولة، هو السعي إلى إيجاد نوع من التوازن بين حق الفرد في التمتع بثمار عمله و حق الأفراد الآخرين في الاستفادة المتساوية من موارد الدولة التي يعيشون في كنفها. إن قيام الدولة بمصادرة إنتاج الفرد بذريعة صيانة المصلحة العامة، سيؤدي إلى إحباطه و إضعاف إرادة العمل و الإنتاج لديه، و انخفاض الإنتاج قد يعرض استقرار المجتمع بأسره إلى الخطر، أما انحياز الدولة إلى الفرد عبر إعطائه الحرية الكاملة في التصرف في ما ينتجه، سيفتح الباب أمام

<sup>1</sup> -ABRAHAMIAN, Ervand. *Iran between two revolutions*, Op. cit. P 459.

<sup>2</sup> - عبد الناصر، وليد. مرجع سابق، ص 50.

<sup>3</sup> - الطوسي، محمد بن الحسن بن علي. *المبسوط في فقه الإمامية*، ج 3، المكتبة المرتضوية، طهران، دت، ص 271.

<sup>4</sup> - عبد الناصر، وليد. مرجع سابق، ص 50.

الاحتكار و المضاربة في الأسعار، و استئثار فئة دون غيرها بالقدرة على الاستفادة من موارد الدولة، و قد يوجد حالة من التهميش و الإقصاء لدى فئات أخرى، و هذا الوضع قد يفرز حالات تمرد على المجتمع و الدولة.

- بناء على ما سبق فإن طالقاني يرى أن الإسلام يوفر بديلا ثالثا، عن الرأسمالية و الاشتراكية، هاته الأخيرة التي يقول طالقاني بأنها أقل ضررا من الرأسمالية، إلا أن لها مساوئها الخاصة "فبالرغم من أن الثورة الروسية، التي هزت العالم، قد قضت على بعض الطبقات، و حررت الكثير من البشر من الاضطهاد، إلا أنها أوجدت، حتى قبل أن تكتمل، طبقة جديدة و منحيتها امتيازات لا حد لها و وهبتها الحق في السيطرة على حياة و مصير بقية المجتمع"<sup>(1)</sup>، و لعل طالقاني يقصد بالطبقة الجديدة الحزب الشيوعي، فكأن الثورة الاشتراكية في روسيا لم تقم سوى باستبدال الطبقة البورجوازية ببيروقراطية الحزب، مع الاحتفاظ بنفس الامتيازات بل ربما بامتيازات أكثر. أما الرأسمالية فيرى طالقاني أن نتائجها أسوأ بكثير من نتائج الاشتراكية، إذ يقول: "إن حرية التملك تتسبب في نشوء الاستعباد، الاستبداد، تركيز الثروة، و ظهور رأسماليين محتكرين في مقابل عمال محرومين"<sup>(2)</sup>.

- إن النظرية الاقتصادية التي يطرحها طالقاني، يستلزم تطبيقها تغييرا جذريا في أوضاع المجتمع الإيراني، تغيير يؤسس قاعدة للاقتصاد الإسلامي كما يراه. أما تطعيم النظام الاقتصادي (الرأسمالي) القائم، ببعض مبادئ الاقتصاد الإسلامي فلن يحقق النتيجة المرغوبة، أي تحقيق العدالة الاجتماعية. لأن السياسات الاقتصادية تسير وفقا لطبيعة النظام السياسي، و بما أن "الدول القائمة حاليا ما هي إلا إقطاعات يحكمها قادة تسيطر عليهم عداوات و أطماع فردية، و رغبة في الحفاظ على الحكم و استغلال عرق الكادحين، للحفاظ على امتيازاتهم"<sup>(3)</sup>، فلا يمكن تعليق أي أمل عليها بل يجب العمل على إقامة أنظمة سياسية بديلة، على أسس سليمة، كشرط ضروري لتحقيق العدالة الاجتماعية.

## 2-2-2- النظرية السياسية لآية الله طالقاني:

- يؤمن طالقاني بالفكرة التقليدية لدى الفقهاء الشيعة، التي تعتبر أن السلطة السياسية الشرعية الوحيدة هي تلك التي يقيمها الإمام المعصوم أو من ينوب عنه، و في تعريفه للحكومة الشرعية

<sup>1</sup> -ABBOTT, Kenrick. Op. cit, P 54.

<sup>2</sup> -Ibid. P 55.

<sup>3</sup> - عبد الناصر، وليد. مرجع سابق، ص 44.

يقول: " إن الإسلام لا يعترف بوجود حكومات بشرية. فقد جاء في القرآن و تحديدا في سورة الأنعام الآية 57: «إن الحكم إلا لله». فالحكم إذن لله، ثم لأنبيائه، فالأنمة. و بعد الإمام يؤول الحكم إلى المجتهد و جمهور المسلمين، الذين يتولون سلطة تنفيذ الشريعة الإلهية"<sup>(1)</sup>، فهنا تأكيد على أن السلطة الشرعية هي تلك القائمة على الحق الإلهي، فإله هو مالك العالم و هو من يمنح حق التصرف في ملكه، و قد منح هذا الحق للأنبياء، و خاتمهم النبي محمد، ثم آل هذا الحق إلى الأنمة الإثنى عشر، و آخرهم الإمام المهدي الغائب، أما خلال غيبته فينوب عنه الفقهاء المجتهدون و لكن أيضا عموم المسلمين، فالجميع مكلفون بتطبيق الشريعة.

- يرى طالقاني أن السبيل لإقامة الحكومة العادلة يكون بالجهاد، أي القتال لخدمة الدين، فالقتال بين البشر حسب طالقاني أمر طبيعي، إذ هو نتيجة لشعور الإنسان بالغضب، لكنه يؤكد في المقابل أن الإسلام يوجه غضب الإنسان نحو ممارسات بناءة، و يقيدها حتى لا تؤدي إلى أضرار. إن الإسلام يخاطب الإنسان قائلا: "إن هاته الغريزة التي بداخلك، لا تستغلها في القتل، السرقة، إرضاء شهواتك، أو في التوسع العسكري. و لكن استخدمها في ما جعلت لأجله: دافع عن حقوقك، دافع عن كرامتك، دافع عن بلدك، دافع عن دينك، دافع عن حقوق الإنسان"<sup>(2)</sup>، فالإسلام لا يطالب الفرد بإلغاء غرائزه و رغباته، فاستحالة ذلك أمر جلي، لكنه يوجهه نحو كيفية استغلال تلك الدوافع الداخلية في تحقيق المنافع بدل إحداث الأضرار. فبدل القتال من أجل مصلحة شخصية، يقيد الإسلام الجهاد بأن يكون في «سبيل الله»، و المقصود بسبيل الله هو كل جهد أو عمل يستهدف خدمة الصالح العام، و "إصلاح أوضاع المجتمع، فسبيل الله هو الموصل إلى العدل، الحق و الحرية الإنسانية. إنه السعي لبناء عالم، لا تتمكن فيه مجموعة أو طبقة معينة من التحكم في مصير بقية الناس، و تحول دون تقدمهم الفكري، أو تحرمهم من استغلال الموارد الطبيعية التي خلقها الله تعالى من أجل الجميع"<sup>(3)</sup>، و الجديد في هذا التعريف أن طالقاني ينقل الجهاد في سبيل الله من معناه التقليدي، الذي يعني قتال غير المسلمين، إلى معنى جديد كليا هو محاربة الاستبداد و الحرمان الاقتصادي، و هذان الأمران يندرجان تحت مسمى واحد هو «الطاغوت\*»، الذي يوضح معناه قائلا: " هناك نوع آخر من الجهاد، ألا و هو إعلان الحرب على المستبدين، و هكذا فلن يستطيع أحد الحكم كطاغية، و لن يسود حكم الطاغوت في بلاد المسلمين"<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> -ABBOTT, Kenrick. Op. cit. P 52.

<sup>2</sup> -Ibid. P 50.

<sup>3</sup> -Ibid. P 50.

\* ورد لفظ الطاغوت في عدة مواضع من القرآن، لكن السياق الذي يستعمله فيه طالقاني يتناسب أكثر مع الآية 76 من سورة النساء.

<sup>4</sup> -ABBOTT, Kenrick. Op. cit. P 51.

- رغم قناعة طالقاني بضرورة إحداث تغيير جذري و تنظيره للجهاد ضد الاستبداد، إلا أنه لم ير أن القتال هو الخيار الأول، بل يعتقد أن التعامل مع الحاكم الظالم يكون أولاً بالنصيحة، فربما كان هذا الحاكم جاهلاً لنتائج ما يفعله، و ربما استطاعت النصيحة إقناعه بتصحيح سياسته، دون اللجوء إلى العنف الذي قد يزيد الحاكم المستبد ظلماً للناس، إذن "فمن واجب كل مسلم أن يرشد المستبد و يتحدث إليه بلسان ناصح. يجب أن يعلم المستبد أن استبداده لن ينفعه حتى هو شخصياً، علاوة على أنه لا يحقق نفعاً للمجتمع. كما يجب إخباره أنه إن لم يستجب للنصيحة، فإننا سنتحد و نشكل قوة مناهضة له. و أعلموا أن أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر"<sup>(1)</sup>.

- لم تحل مثالية طالقاني و طموحه إلى بناء مجتمع عادل، دونه و رؤية الواقع على حقيقته، فقد كان يعلم أن الغاية التي يستهدفها صعبة المنال، حيث وقع الحسين بن علي قتيلاً دون بلوغها، فحتى أعدل القضايا تتطلب أعلى التضحيات، و يعتبر طالقاني الشهادة قمة إيمان المسلم و اقتناعه بعقيدته، "فمن سفك دمه و هو مقتنع بالحق، و مات مرضاة لله بدل أن يسعى لمصالحه الخاصة هو الشهيد الحقيقي. فالشهيد قد أدرك قيمة الحق و اتحد به. بتضحيته، يصل الشهيد إلى درجة الفناء. فالفناء يبلغه الشهيد و ليس المتصوف الذي يلزم تكيته، و يردد أوراده محاولاً بلوغ الفناء و الاتحاد بالله، دون أن يتحرك من مكانه"<sup>(2)</sup>، فطالقاني يسعى لأن يزيد من عزيمة السائرين في نهج التغيير و الثورة، ليس بإقناعهم بأن القضية تستحق كل تضحياتهم فحسب، بل بجعل التضحية غاية في ذاتها.

---

<sup>1</sup> -NARAGHI, Akhtar. *Taleghani: his lifelong struggle during the Pahlavi régime* [en ligne], unpublished thesis of Master of Arts, McGill University, Montreal, 1984. Disponible sur: [http://www.digitool.Library.McGill.CA:80/R/-?func=dbin-jump-full&object\\_id=65217&silolibrary=GEN01](http://www.digitool.Library.McGill.CA:80/R/-?func=dbin-jump-full&object_id=65217&silolibrary=GEN01) (consulté le 30/11/2014). P 112.

<sup>2</sup> -Ibid. P 138.

### 3- المبحث الثالث: آية الله روح الله الخميني.

#### 3-1- حياته:

- ولد روح الله بن مصطفى الموسوي الخميني، سنة 1902 ببلدية خمين القريبة من مدينة قم بشمال وسط إيران. كان والده رجل دين و قد قتل و روح الله لم يتم ستة أشهر. نشأ روح الله تحت رعاية أخيه الأكبر مرتضى الذي أصبح رجل دين أيضا و عرف باسم آية الله بسنديدة.

- انتقل روح الله إلى الحوزة الدينية بمدينة آراك القريبة من بلدته، و التي أسسها الشيخ عبد الكريم الحائري، و عندما قرر هذا الأخير نقل حوزته إلى قم، انتقل معه روح الله. بعد إنهاء دراسته، تولى روح الله التدريس بإحدى مدارس قم و تحديدا بالمدرسة الفيضية. بلغ الخميني درجة الاجتهاد في الخمسينيات و منح لقب آية الله، و في أوائل الستينيات صار الخميني مرجعا بعد أن منحه رجال الدين الكبار لقب آية الله العظمى. و قد توفي الخميني يوم 03 جوان 1989.

- ألف الخميني عدة كتب، كما جمعت فتاواه و دروسه و نشرت ضمن مؤلفات عديدة، و يعد كتابه "الحكومة الإسلامية" الذي هو عبارة عن دروس ألقاها في منفاه بالنجف أواخر الستينيات و نشر لأول مرة أوائل السبعينيات، أهم مؤلف على الإطلاق، إذ طرح فيه نظريته الدينية السياسية حول "ولاية الفقيه" التي جاء النظام الجديد بعد ثورة 1979، كتطبيق لها. لكن نظرية الخميني لم تأت كابتكار خالص من قبله، بل كانت هناك إرهابات و مقدمات تتحدث عن إمكانية توسع سلطة الفقيه لتشمل المجال السياسي، و قام الخميني بمد تلك المقدمات إلى نتائجها المنطقية، و تكييفها مع ظروف العصر و خصوصيات المكان (إيران الشاه).

#### 3-2- روافد نظرية الخميني السياسية:

- يعتبر الشيخ أحمد بن محمد مهدي النراقي (1771-1829) مؤلف كتاب "عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام"، أحدث فقيه شيعي ينظر لولاية الفقيه العامة، و تعد نظريته أكمل طرح في هذا الصدد، كما تعد القاعدة التي قامت عليها نظرية الخميني، و في ما يلي استعراض لنظرية النراقي حول ولاية الفقيه.

- ألف الشيخ النراقي كتابه "عوائد الأيام في قواعد الأحكام" في بداية عقد الدولة القاجارية (1796-1925)، و قد قسمه إلى 88 فرعا أو "عائدة"، إما موضوع ولاية الفقيه فيشغل العائدة رقم 54 المعنونة: "في بيان ولاية الحاكم و ما له في الولاية".

- يبدأ النراقي في توضيح الفئة الأولى بالحكم، مؤكدا أنهم الفقهاء دون غيرهم لأنهم نواب الإمام و الأعلم بأحكام الدين، و يقول: " اعلم أن الولاية من جانب الله سبحانه على عباده ثابتة لرسوله و أوصيائه المعصومين عليهم السلام، و هم سلاطين الأنام، و هم الملوك و الولاة و الحكام، و بيدهم أزمة الأمور، و سائر الناس رعاياهم و المولى عليهم، و أما غير الرسول و أوصيائه، فلا شك أن الأصل عدم ثبوت ولاية أحد على أحد إلا من ولاه الله سبحانه، أو رسوله، أو أحد من أوصيائه، على أحد في أمر... و لا كلام لنا هنا في غير الفقهاء... و المقصود هنا بيان ولاية الفقهاء، الذين هم الحكام في زمن الغيبة، و النواب عن الأئمة، و أن ولايتهم هل هي عامة فيما كانت الولاية فيه ثابتة للإمام الأصل، أم لا؟"<sup>(1)</sup>، فالنراقي ينطلق من الفكرة الشيعية التقليدية حول ضرورة وجود نص يعين الحاكم و يمنحه الولاية العامة على الناس، و هذا ما تم مع الأنبياء وصولا إلى النبي محمد، ثم الأئمة المعصومين الإثني عشر انتهاء بالإمام المهدي، و بغيبة هذا الأخير تولى الفقهاء جزءا من سلطاته أو ولايته، و تحديدا تعليم الناس أحكام الدين، و هو أمر فرضته الضرورة و لكن أيضا وجدت مسوغاته في بعض النصوص، و يلجأ النراقي لاحقا إلى إعادة فحص تلك النصوص، مفترضا أنها تنص على نيابة الفقهاء العامة عن الإمام، و لا تحصرها في توضيح أحكام الشريعة. و يورد النراقي جملة من الأخبار المروية عن النبي محمد و عن بعض الأئمة، يحصرها في 19 حديثا، نذكر منها حديثين اثنين:

1- الأول مروى عن "أبي خديجة قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: ( انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئا من قضايانا فاجعلوه بينكم، فإنني قد جعلته قاضيا، فتحاكموا إليه)"<sup>(2)</sup>.

2- حديث آخر رواه عمر بن حنظلة و مما جاء فيه: "ينظران إلى من كان منكم قد روى حديثنا، و نظر في حلالنا و حرامنا، و عرف أحكامنا، فليرضوا به حكما، فإنني قد جعلته عليكم حاكما، فإذا حكم بحكمننا، فلم يقبل منه، فإنما استخف بحكم الله، و علينا رد، و الراد علينا الراد على الله، و هو على حد الشرك بالله"<sup>(3)</sup>.

- يستمد النراقي الأدلة العقلية على وجوب ولاية الفقهاء العامة في زمن الغيبة، من حديث منسوب للإمام الثامن علي بن موسى الرضا، و مما جاء فيه: "... فإن قال: فلم جعل أولي الأمر و أمر بطاعتهم؟ قيل: لعل كثيرة منها أن الخلق لما وقفوا على حد محدود، و أمروا أن لا يتعدوا ذلك

<sup>1</sup> - النراقي، أحمد بن محمد مهدي. عوائد الأيام، مكتب الإعلام الإسلامي، إيران، 1417 هـ، ص 529.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 533-534.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص 534.

الحد لما فيه من فسادهم، لم يكن يثبت ذلك و لا يقوم إلا بأن يجعل عليهم فيه أمينا يمنعهم من التعدي... و منها: أنا لا نجد فرقة من الفرق أو ملة من الملل بقوا و عاشوا إلا بقيم أو رئيس لما لا بد لهم من أمر الدين و الدنيا... و منها: أنه لو لم يجعل لهم إماما قيما أمينا حافظا مستودعا، لدرست الملة، و ذهب الدين، و غيرت السنة و الأحكام... و كان في ذلك فساد الخلق أجمعين"(1).

- يتطرق النراقي أيضا إلى بيان وظائف الفقهاء أو مجالات ولايتهم، التي يبصر أن الأحاديث السابقة تشير إليها، و يقسم ولاية الفقيه إلى أمرين هما: أو لا "كل ما كان للنبي و الإمام - الذين هم سلاطين الأنام و حصون الإسلام- فيه الولاية و كان لهم، فلفقيه أيضا ذلك، إلا ما أخرجه الدليل من إجماع أو نص أو غيرهما. و ثانيهما: أن كل فعل متعلق بأمر العباد في دينهم أو دنياهم، و لا بد من الإتيان به و لا مفر منه، إما عقلا أو عادة من جهة توقف أمور المعاد أو المعاش لواحد أو جماعة عليه، و إناطة انتظام أمور الدين أو الدنيا به"(2). إذن يجعل النراقي ولاية الفقهاء شاملة لجميع ما كان مختصا بالإمام، و لاحقا يفصلها موزعا إياها على الشؤون التالية: تولي الإفتاء و القضاء، إقامة الحدود و التعزيرات، الولاية على أموال اليتامى و أموال المجانين و السفهاء و أموال الغائب، الولاية على من لا ولي لهم في عقود النكاح، الولاية على الأيتام و السفهاء في إجاتهم و استيفاء منافع أبدانهم، التصرف في سهم الإمام (نصف الخمس)، و بصفة عامة كل ما ثبت مباشرة الإمام له من أمور الرعية و كل فعل لا بد من إيفاعه لدليل عقلي أو شرعي(3).

- يبقى أن نقول أن النظرية التي وضعها النراقي، بتوسيعه سلطة الفقهاء لتشمل كل ما كان للإمام المعصوم، لم يلق قبولا لدى كبار فقهاء الشيعة، فالمرجع الشيعي الأكبر خلال القرن التاسع عشر الشيخ مرتضى الأنصاري (ت 1864) أكد أن الفقيه لا يمكن أن يبلغ مرتبة الإمام المعين من الله(4)، و في القرن العشرين اعترض المرجع الأكبر في حوزة النجف آية الله أبو القاسم الخوئي

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص 535-536.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 536.

<sup>3</sup>- للتفصيل أنظر: نفس المرجع، ص من 539 إلى 581.

<sup>4</sup>- الكاتب، أحمد. الشرعية الدستورية في الأنظمة السياسية الإسلامية المعاصرة: دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية و

الجمهورية الإسلامية الإيرانية، نسخة إلكترونية متاحة على الموقع: <http://www.alkatib.net> (آخر زيارة 2014/10/28).



على توسيع سلطة الفقهاء و أوضح أن تولي القضاء و الولاية العامة أمران مختلفان، أما الأدلة المتوفرة فهي خاصة بالقضاء دون الولاية العامة<sup>(1)</sup>.

### 3-3- مضمون نظرية ولاية الفقيه عند الخميني:

- إن قناعة الخميني بضرورة تولي الفقيه لسلطة الإمام المعصوم في الحكم، لم تواكب تشكل قناعاته بضرورة تغيير الوضع القائم بإيران، فرغم أنه بدأ معارضته لنظام الشاه منذ الأربعينيات إلا أن نظريته حول ولاية الفقيه لم تظهر سوى في أواخر الستينيات. حيث طرحها ضمن المحاضرات التي كان يلقيها بحوزة النجف بالعراق، و أهم ما أتى به الخميني هو أنه أوجد نظاما سياسيا بديلا عن نظام الشاهنشاهية و مختلفا بشكل جذري عنه، و لاحقا بادر إلى المطالبة بإسقاط نظام الشاه، فيما كانت أغلبية المعارضة حتى الدينية منها لا تتعدى المطالبة بالعودة للعمل بدستور سنة 1907، الذي أعطى الفقهاء حق نقض القوانين المخالفة للشريعة. و كان الخميني نفسه من أصحاب هذا الرأي في الماضي، ففي كتابه "كشف الأسرار" المنشور أوائل الأربعينيات، كتب ما يلي: " نحن لا نقول أن زمام السلطة يجب أن يكون في أيدي الفقيه، بل نؤكد على وجوب تسيير شؤون الدولة بما يوافق شريعة الله، من أجل مصلحة البلاد و العباد. و هذا لا يكون إلا عبر إشراف القادة الدينيين، و هذا ما تم فعلا، فقد نص الدستور على هذا المبدأ و كرسه..."<sup>(2)</sup>.

- يمكن تقسيم كتاب "الحكومة الإسلامية" للخميني، إلى ثلاثة أقسام رئيسية، و يحتوي كل قسم على عدة فروع. القسم الأول يتعلق بالأدلة العقلية و النقلية عن ضرورة تشكيل الحكومة أو الدولة، القسم الثاني يتمحور حول خصائص نظام الحكم الإسلامي من خلال توضيح طبيعته و إيراد الوظائف السياسية، الاجتماعية و الدينية التي يضطلع بها، أما القسم الثالث المعنون ب "سبيل النضال من أجل تشكيل حكومة إسلامية" فهو بمثابة خطة عمل و برنامج من أجل إقامة النظام الإسلامي.

- قبل أن يبدأ الخميني في تفصيل نظريته السياسية، يدعو متلقيه إلى معرفة الإسلام الأصلي و الاطلاع على صورته الحقيقية، و عدم الاقتصار على الأفكار الشائعة عنه، التي يؤكد أنها صدرت عن أعداء الإسلام و على رأسهم الاستعمار، فحسب الخميني فإن الاستعمار سعى لتشيويه

<sup>1</sup>- جاسم، فاخر. تطور الفكر السياسي لدى الشيعة الإثني عشرية في عصر الغيبة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، نسخة إلكترونية متاحة على الموقع: <<http://www.ao-academy.org/docs>> (آخر

زيارة 2014/10/28). ص 130.

<sup>2</sup> -ALGAR, Hamid. Op. cit. P 170.

صورة الإسلام لدى معتنقيه، لأنه يعلم بأن نهضتهم تقوم عليه، و يوضح ذلك قائلاً: "فالإسلام هو دين المجاهدين الذين يريدون الحق و العدل، دين الذين يطالبون بالحرية و الاستقلال، و الذين لا يريدون أن يجعلوا للكافرين على المؤمنين سبيلاً. و لكن الأعداء أظهروا الإسلام بغير هذا المظهر. فقد رسموا له صورة مشوهة في أذهان العامة من الناس، و غرسوها حتى في المجامع العلمية، و كان هدفهم من وراء ذلك إخماد جذوته، و تضييع طابعه الثوري الحيوي"<sup>(1)</sup>. فكأننا نلمح في عبارات الخميني، نفس ما سيردده علي شريعتي بعد ذلك ، حول ضرورة العودة إلى الذات، العودة إلى التشيع العلوي الحقيقي و نبذ التشيع الصفوي المزيف، الذي يخدم الحاكم الظالم و الاستعمار، لكن الاختلاف بين الفكرتين سيظل نابعا من تركيز الخميني على أحكام الفقه و تطبيق الشريعة، في مقابل تركيز شريعتي على الإسلام كإيديولوجية و فلسفة حياة.

### 3-3-1- ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية:

- يورد الخميني جملة من الأدلة عن ضرورة قيام الدولة بصفة عامة، لما يراه من انعقاد مصالح البشر على وجودها، ثم يبين حاجة المسلمين بصفة خاصة إلى وجود جهاز تنفيذي أو حكومة، معتبرا أن مرد ذلك هو طبيعة أحكام الإسلام ذاتها.

- يؤكد الخميني أن خدمة مصالح الناس و تنظيم العلاقات بينهم، أمران لا يتمان بمجرد وجود التشريعات المناسبة، بل لا بد من وجود هيئة تتولى تطبيق تلك التشريعات، و إلا لصارت هاته الأخيرة مجرد نصوص لا فعالية لها، "في الحق أن القوانين و الأنظمة الاجتماعية بحاجة إلى منفذ، في كل دول العالم لا ينفذ التشريع وحده، و لا يضمن سعادة البشر، بل ينبغي أن تعقب سلطة التشريع سلطة التنفيذ، فهي وحدها التي تنيل الناس ثمرات التشريع العادل"<sup>(2)</sup>. فالسلطة التنفيذية لا تقل أهميتها عند الخميني عن أهمية السلطة التشريعية، و يعتبر أن جميع البشر متساوون في الحاجة الماسة إلى وجود الحكومة. ففي الإسلام مثلا، كان النبي محمد لا يكتفي بتبيان الأحكام، و إنما كان يشرع و ينفذ في نفس الآن، إذ كان يجمع بين السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية، أو السلطة الدينية و السلطة السياسية، و الجمع بين السلطتين يؤكد أن مسؤولية تنفيذ أحكام الإسلام لا تقل أهمية عن تشريعها، "فالرسول الأعظم (ص) كان يترأس جميع أجهزة التنفيذ في إدارة المجتمع الإسلامي. و إضافة إلى مهام التبليغ و البيان و تفصيل الأحكام و الأنظمة، كان قد اهتم بتنفيذها، حتى أخرج دولة الإسلام إلى حيز الوجود... و من بعد الرسول

<sup>1</sup>- الخميني، روح الله. الحكومة الإسلامية، طبع الحركة الإسلامية، طهران، 1389 هـ، ص 8.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 24.

(ص) كانت مهام الخليفة لا تقل عن مهام الرسول (ص). و لم يكن تعيين الخليفة لبيان الأحكام فحسب، و إنما لتنفيذها أيضا<sup>(1)</sup>.

- لم يكن قيام النبي بتأسيس دولة و قيادتها، استجابة منه لظروف الزمان و المكان الذين عاش فيهما، و لكنه كان يرسي الأسس التي سيكتمل بوجودها الإسلام، و لذلك لم يترك أتباعه دون قيادة تخلفه، بل عين خليفته قبل وفاته، ليقوم مقامه في نشر تعاليم الإسلام و تنفيذ أحكامه و قوانينه، و هذا يعني انتقال السلطة التشريعية و التنفيذية معا إلى خليفة النبي، مع التأكيد أن سلطة خليفة النبي التشريعية تتمثل في توضيح الأحكام التي أتى بها النبي و ليس الإتيان بأحكام جديدة. و النيابة عن الأئمة تقتضي خلافتهم في كلا الأمرين، أي التشريع و التنفيذ، أما الاكتفاء بأمر واحد، كالإفتاء مثلا، ففيه مخالفة للتقليد الذي سار عليه الأئمة، و هو في النهاية قاصر عن تحقيق معنى الدولة الإسلامية التي أسسها النبي و فضلا عن ذلك فهي لا تحفظ مصالح الناس على النحو المطلوب، و في هذا رد على الفقهاء الذين يدعون إلى العودة إلى دستور 1907 الذي أوكل رجال الدين سلطة التشريع دون التنفيذ، و هذه المشاركة في مؤسسات الدولة لم تأت من أجل إضفاء شرعية عليها بل لحفظ مصالح الناس و تقليل الضرر اللاحق بهم، فيما تبقى الدولة الشرعية الوحيدة هي تلك التي سيؤسسها الإمام الغائب بعد عودته. لكن الخميني يعتبر استمرار عدم وجود حكومة إسلامية في عصر الغيبة، يهدر مصالح الناس و يهدم أساس وجود الشريعة، فأحكام الشرع تفترض وجود دولة حتى يتسنى تنفيذها عبر مؤسسات مختلفة، و من هذه الأحكام، تلك المتعلقة بجمع الضرائب في صورة: الخمس، الزكاة، الجزية و الخراج، فهذه المصادر توفر مداخل ضخمة تتعدى سد احتياجات مجموعة من الأفراد، و يضرب الخميني مثلا بمداخل الخمس قائلا: " و إذا أردنا أن نحسب أحماس أرباح المكاسب في الدولة الإسلامية أو العالم كله - إذا كان يدين بالإسلام - لتبين لنا أن هذه الأموال الطائلة ليست لرفع حاجات سيد أو طالب علم بل لأمر أكبر و أوسع من هذا، لسد احتياجات أمة بأكملها"<sup>(2)</sup>، و هذا الأمر يستلزم وجود هيئة تشرف على أعداد كبيرة من الناس، و أفضل هيئة مشرفة هي الحكومة. و من أحكام الشريعة أيضا تلك النصوص الواردة في ضرورة تشكيل المسلمين قوة للتصدي لأعدائهم، أي تشكيل جيش يدافع عنهم، و كذلك أحكام القضاء و فض النزاعات بين الأفراد، فهذه النصوص لا تخاطب المسلمين كأفراد بل كأعضاء في أمة، تحتاج على غرار غيرها، إلى إيجاد مؤسسات كالجيش و القضاء و مؤسسات أخرى لضمان مصالح الناس باختلاف أنواعها. لكن إيجاد المؤسسات و التنسيق بينها، علاوة على فرض احترام

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 23.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 29.

عملها على الأفراد، لا يمكن أن يتم دون وجود حكومة تحظى بقبول لدى الجميع، فكأن الخميني يتحدث هنا عن ضرورة وجود عقد اجتماعي بين الأفراد يتجلى في قيام حكومة.

### 3-3-2- معالم نظام الحكم الإسلامي:

- يرى الخميني أن نظام الحكم الإسلامي، يمتاز عن غيره بأنه لا يطلق يد الحاكم ليفعل ما يشاء، بل يقيدته بمجموعة من النصوص، و هو بذلك مناف للملكية الاستبدادية، كما أنه شبيه بالنظم الدستورية، إلا أنه يختلف عنها من حيث أن هاته الأخيرة تعتمد على دساتير من وضع البشر، تتطور و تتغير حسب ما تقتضيه مصالحهم، بينما يعتمد النظام الإسلامي على دستور إلهي راسخ، متمثلاً في كتاب الإسلام المقدس أي القرآن و تقريرات النبي أي السنة. "فحكومة الإسلام حكومة القانون، و الحاكم هو الله وحده، و هو المشرع وحده لا سواه، و حكم الله نافذ في جميع الناس، و في الدولة نفسها. كل الأفراد: الرسول (ص) و خلفاؤه و سائر الناس يتبعون ما شرعه لهم الإسلام الذي ينزل به الوحي و يبينه الله في القرآن أو على لسان الرسول (ص)"<sup>(1)</sup>.

- انطلاقاً من واقع أن الدستور قد وضع من قبل الله بصفة نهائية و بالتالي فلا حاجة بالناس إلى ابتكار تشريعات أخرى، فإن الدولة الإسلامية لا تحتاج إلى برلمان مثلما هو عليه الحال في النظم الدستورية، و يستعاض عن ذلك بتولية الحاكم المحيط بمضمون الدستور الإلهي و العالم بأحكامه، حتى يضمن تطبيقه و عدم الخروج عن حدوده. إضافة إلى شرط حيابة الحاكم للعلم الضروري بأحكام الإسلام، هناك شرط التمتع بالنزاهة، أي أن يطبق القانون دون انحياز إلى طرف على حساب آخر. لقد استمد الخميني هذين الشرطين في الحاكم، من اعتقاد الشيعة التقليدي في الإمام باعتباره أفضل الناس علماً و تقوى، فالأولى بالسلطة الدينية هو الأولى بالسلطة السياسية، "فرأي الشيعة فيمن يحق له أن يلي الناس معروف منذ وفاة رسول الله (ص) و حتى زمان الغيبة، فالإمام عندهم فاضل عالم بالأحكام و القوانين، و عادل في إنفاذها، لا تأخذه في الله لومة لائم"<sup>(2)</sup>، أي أن سبب انتظار الإمام الغائب من أجل إقامة حكومة إسلامية يعود لتمتعه بالشرطين سالفين الذكر، لكن الخميني يؤكد وجود من يتوفر فيهم ذانك الشرطان، أي العلم و العدل، إذ يرى أنهما يجتمعان في كثير من الفقهاء، و يرشحهم لتولي مهمة إقامة الدولة الإسلامية العادلة و قيادتها، و بالتالي تولي السلطات المحفوظة تقليدياً للإمام، فيقول: "و إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي (ص) منهم، و وجب على الناس أن يسمعوا له و يطيعوا.

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص 42.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 47.

و يملك هذا الحاكم من أمر الإدارة و الرعاية و السياسة للناس ما كان يملكه الرسول (ص) و أمير المؤمنين (ع)" (1).

- أدرك الخميني أن طرحه بخصوص توسيع ولاية الفقهاء، و جعلها مساوية لولاية الإمام، سيواجه باعتراضات شديدة من باقي الفقهاء، فلجأ إلى إبراز ما رآه اختلاف جوهريا بين الولايتين، إذ كتب قائلا: "ولاية الفقيه هي أمر اعتباري جعله الشرع، كما يعتبر الشرع واحدا منا فيما على الصغار، فالقيم على شعب بأسره لا تختلف مهمته عن القيم على الصغار إلا من حيث الكمية"<sup>(2)</sup>، أي أن ولاية الفقيه مرتبطة بما يقوم به من وظائف، و ما يضطلع به من مهام، و لذلك هي اعتبارية، و ليست متعلقة بشخصه، بخلاف ولاية الإمام التكوينية، التي تتعلق بذات الإمام، و لا تتأسس على أعماله بل هي ملازمة له منذ تكوينه أي خلقه، و يتجلى الفرق بين الولايتين في أن ولاية الفقيه لا تشمل الفقهاء الآخرين المعاصرين له، فالفقهاء متساوون في الدرجة و لا سلطة لبعضهم على بعض<sup>(3)</sup>، بينما ولاية الإمام تشمل الجميع.

- في سبيل تدعيم قوله بولاية الفقيه، يورد الخميني مجموعة من الأخبار التي يرى أنها تؤكد أهلية الفقهاء لخلافة الإمام في تولي الحكم، و منها حديث منسوب إلى النبي محمد (ص)، جاء فيه: "اللهم ارحم خلفائي - ثلاث مرات - قيل: يا رسول الله، و من خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدي، يروون حديثي، و سنتي، فيعلمونها الناس من بعدي"<sup>(4)</sup>، و يقول الخميني أن هذا الخبر يتحدث بصفة قطعية عن ولاية الفقيه، و خلافته للنبي في حكم الناس و إرشادهم، و ليس عن كل من نقل حديثا أو رواه، كما يوحي ظاهر الحديث.

### 3-3-3- سبيل إقامة النظام الإسلامي:

- في صدد توضيحه لكيفية إقامة الحكومة الإسلامية كما يراها، يدعو الخميني طلبة العلوم الدينية بصفة خاصة، إلا نشر تعاليم الإسلام الحقيقية، التي يرى أنها تقدم حولا لجميع المشاكل التي تواجه الفرد و المجتمع، لأن جوهر الإسلام يقوم على إدانة الظلم و السعي لإقامة العدل، فأول خطوة هي التعريف بالإسلام. أما الخطوة الثانية فهي حوض السياسة دون رؤية ذلك انتقاصا من مقام فاعله، فالنظرة إلى السياسة على أنها مفسدة، حيلة المستبدين حتى يستمروا في استبدادهم، و استئثارهم بمصائر الناس، "فهؤلاء - كما ترون - قد ألقوا في روعكم أن السياسة خبث و مكر و

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 49.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 50.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص 51.

<sup>4</sup> - نفس المرجع، ص 56.

دهاء، ليصرفوكم عنها، و ليعبثوا بأمر الأمة ما شاءت لهم أنفسهم، و لينفذوا ما يريدون بوحى من سادتهم الانكليز و الأمريكان"(1).

- أمر آخر يحظى بأهمية كبيرة لدى الخميني، و يراه كتمهيد ضروري لبناء الدولة العادلة، ألا و هو إصلاح المؤسسة الدينية، أو كما يدعو إصلاح "المتقدين"، فهناك من رجال الدين من يوالي الأنظمة الظالمة و يعمل لصالحها، و يسميهم ب "فهاء السلاطين"، كما أن هناك رجال دين يرفضون انخراط المؤسسة الدينية في العمل السياسي، و هم العلماء التقليديون الذين يعارضون مبدأ ولاية الفقيه العامة، و يصب الخميني القسط الأكبر من انتقاده على الفئة الأولى، فيقول في حقهم: "هؤلاء يجب فضحهم، لأنهم أعداء الإسلام، يجب على المجتمع أن ينبذهم، ففي نبذهم و احتقارهم نصر للإسلام و لقضية المسلمين... على الناس جميعا أن يمنعوا هؤلاء من الظهور بملابس رجال الدين، لأن في ذلك تلوينا و تدنيسا لهذا اللباس الطاهر"(2). إن هدف الخميني من الحث على إصلاح "المتقدين"، هو الحد من تأثير كلا الفئتين على الناس، و توحيد موقف المؤسسة الدينية بأسرها، في وجه الأنظمة المستبدة، و حتى تصير جهود العاملين على بناء الدولة العادلة أكثر فعالية، و أقل صعوبة، لأنه يدرك مكانة رجال الدين في وجدان العامة.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 136.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 143-144.

- الفصل الثامن:

- تمهيد

1- المبحث الأول: المقارنة بين لاهوت التحرير و الثورة الدينية الإيرانية

2- المبحث الثاني: نتائج الدراسة

## تمهيد:

- خصص هذا الفصل لتوضيح أهم أوجه الشبه و الاختلاف بين تيار لاهوت التحرير و الحركة الدينية في إيران، و ذلك من خلال المقارنة أولا بين السياقين التاريخيين الذين شهدا ظهورهما، أي الظروف السياسية و الاقتصادية لمجتمعات أمريكا اللاتينية من جهة و المجتمع الإيراني من جهة أخرى، و ثانيا طبيعة الأفكار الجديدة التي تتضمنها الحركتان الدينيتان و بيان نواحي التقارب و التباعد بين نهجي روادهما.



## 1- المبحث الأول: المقارنة بين لاهوت التحرير و الثورة الدينية الإيرانية.

### 1-1- السياق التاريخي:

- نحاول فيما يلي توضيح معالم التداخل و التباين بين السياقين التاريخيين الذين شهدا تبلور كلا من الأفكار التي تشكل لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية و تلك التي قامت عليها الثورة الدينية في إيران ( إن أبرز عنصر مشترك هو الظرف الزمني الذي ظهر فيه)، من خلال إبراز أوجه التشابه و أوجه الاختلاف بين الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي مرت بها كل من دول أمريكا اللاتينية و إيران.

- إن القواسم المشتركة التي يمكن استخراجها من استقراء الأوضاع السياسية لدول أمريكا اللاتينية، و نعني تحديدا الدول العشر المتضمنة في هذه الدراسة، هو سيادة منطلق الاستيلاء على السلطة بالقوة من خلال الانقلابات العسكرية، و التي غالبا ما اتخذتها القوى المحافظة وسيلة لفرض سياساتها الاقتصادية ذات الطابع الرأسمالي من أجل تقوية الاقتصادات المحلية على المدى البعيد و تحقيق معدلات نمو عالية، استلهاما لمبادئ التنمية الاقتصادية المتدرجة التي راجت نظرياتها في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، في مقابل القوى اليسارية التي كانت تهدف تتبنى البرنامج التنموي الاشتراكي المبني على التخطيط المركزي، و ترى أن الخطوة الأولى نحو التنمية الاقتصادية هي تحقيق العدالة الاجتماعية.

- تتميز دول أمريكا اللاتينية ببنية اقتصادية بدائية حيث يسيطر القطاع الزراعي على الاقتصاد من حيث كونه المصدر الأول للثروة و تشغيل الأيدي العاملة، و تجلى الصراع بين اليمين و اليسار على الصعيد الاقتصادي في تشجيع الحكومات المحافظة للأوليغارشية عبر منحها امتيازات و حماية ممتلكاتها بينما سعت الحكومات اليسارية إلى إعادة توزيع وسائل الإنتاج، أي الأراضي الزراعية، عبر مشاريع الإصلاح الزراعي المختلفة التي هدفت لتأميم أجزاء كبرى من الأراضي الواسعة تحتكرها طبقة كبار المزارعين "Latifundia"، سواء كانوا أفرادا أو شركات، و إعادة توزيعها بشكل متوازن على صغار المزارعين "Minifundia" ممن يملكون مساحات ضئيلة، أو ممن لا يملكون شيئا على الإطلاق و يشتغلون كعمال أجراء في الملكيات الزراعية الكبرى. لقد شهدت بوليفيا مثلا في الفترة الممتدة من أواسط الستينات إلى أوائل الثمانينات ما يقارب ثمانية انقلابات عسكرية، شكلت بعضها صراعا بين الجناحين اليساري و اليميني في الجيش بينما كانت أخرى انعكاسا للصراع داخل صفوف الضباط اليمينيين أنفسهم، الذي سيطروا في نهاية المطاف

على الحكم، و لم تحد سياساتهم في العموم عن النهج السائد آنذاك، أي السعي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية من خلال تشجيع الاستثمارات و تحرير الاقتصاد بشكل كامل، و أيضا من خلال خفض التزامات أصحاب المشاريع تجاه اليد العاملة و خفض الدولة للإنفاق العام تلبية لشروط مانحي القروض، كل ذلك انعكس على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين بشكل عام و بالتالي لم تساهم زيادة الثروة الوطنية في تحسين ظروف عيش المواطنين، أما البرازيل التي سيطر الجيش على مقاليد الحكم فيها لفترة طويلة، فهي كما يقول سلسو فورتادو المثال النموذجي عن الدولة التي تضحي بالتنمية من أجل النمو<sup>(1)</sup>، فرغم المشاريع الصناعية الكبرى التي أنجزت و المداخل الضخمة التي باتت ترد خزينة الدولة، إلا أن الأوضاع الاجتماعية المتدهورة لأغلبية المواطنين لم يطرأ عليها أي تحسن إن لم تكن قد تفاقمت. تنفرد التشيلي عن باقي الدول في أنها خلال فترة الحكم العسكري اليميني الذي أعقب الانقلاب على حكم الحركة اليسارية بزعامة الدكتور أليندي، لم تشهد تسجيل معدلات نمو في الناتج المحلي مثلما هو الحال في البرازيل أو بوليفيا، فقد تميزت حقبة الجنرال بينوشي بتراجع مؤشرات النمو الاقتصادي كافة، علاوة على كونها شهدت انتكاسة لأوضاع المواطنين الاجتماعية. بعد فترة حكم ديمقراطي دامت عشر سنوات، إثر انتفاضة سنة 1944، شهدت غواتيمالا انقلابا عسكريا أسس لحكم الجيش الديكتاتوري و الذي استمر لغاية منتصف الثمانينات، و كما سبق أن رأينا فقد كانت رغبة القوى الخارجية في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية هي السبب الأساسي في وقوع الانقلاب، و أسس هذا الأمر للنهج الاقتصادي الذي اتبعته غواتيمالا لاحقا، إذ تميز مرحلة الحكم العسكري بهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على مفاصل الاقتصاد الوطني، و أدت سيادة الاحتكارات و غياب السياسات الهادفة لضمان التوزيع العادل للثروة إلى تفشي الفقر على نطاق واسع في غواتيمالا، و يتشابه وضع نيكاراغوا مع ما شهدته غواتيمالا، من حيث أنها خضعت لحكم ديكتاتوري طيلة الفترة الممتدة من انقلاب سنة 1933 إلى غاية انتصار الثورة الساندينية سنة 1979، و بقي الحكم خلال كل تلك الفترة حكرا على عائلة سوموزا. كان اقتصاد نيكاراغوا خلال عهد آل سوموزا تحت سيطرة ثلاث جهات هي: نظام الحكم أي عائلة سوموزا و الجيش، النخبة المحيطة بالنظام أي الأوليغارشية المحلية، و أخيرا المستثمرون الأجانب و بشكل أساسي الأمريكيون، و ساهمت حكومة من خلال تبنيتها سياسة تحرير الاقتصاد و منح الامتيازات لرجال الأعمال، في زيادة أوضاع المواطنين الاجتماعية سوءا، و بشكل غير مباشر وفرت البيئة المثالية لظهور حركات التمرد المسلحة. يمكن القول أن الظروف السياسية و الاقتصادية للبراغواي خلال الحكم العسكري الذي امتد من سنة

<sup>1</sup> -FURTADO, Celso. Brésil. In: Encyclopedia Universalis, op.cit.

1954 إلى سنة 1989، لا تختلف عن ما شهدته كل من غواتيمالا و نيكاراغوا إلا من حيث التفاصيل، أما الملامح العامة التي تتضمن نظاما سياسيا إقصائيا مغلقا و اقتصادا مفتوحا في وجه الاستثمارات و غياب قواعد مكافحة الاحتكارات فضلا عن إهمال وضع سياسات اجتماعية مناسبة، فهي قواسم مشتركة بين الدول الثلاث، و أهم فارق يميز البراغواي هو تمكن نظام الجنرال ستروسنر من تحييد المعارضة بشكل شبه كامل طيلة القسم الأكبر من فترة حكمه، و لم يكن للمعارضة السياسية يد في إسقاط نظامه، بل جاء ذلك نتيجة خلاف داخل صفوف كبار الضباط. شكلت الأوروغواي استثناء بين باقي الدول، فقد شهدت أوضاعا سياسية مستقرة ضمن عملية ديمقراطية، و على الصعيد الاقتصادي كانت أوضاعها أفضل من باقي دول أمريكا اللاتينية، و لم يطرأ التغيير إلا مع مجيء الحكم العسكري إثر انقلاب سنة 1976 ليستمر لغاية سنة 1984. رغم الأهداف الطموحة التي سطرها الجيش، و التي يبرز في صدارتها تقوية الاقتصاد عبر رفع معدلات نموه و لاحقا تحقيق التنمية الشاملة، إلا أن الاقتصاد الأوروغواياني قد سجل خلال تلك الفترة أسوأ المؤشرات، و انعكس ذلك بشدة على الأوضاع المعيشية للمواطنين فوجد الكثير منهم أنفسهم مضطرين إلى الهجرة نحو الخارج، و كان الفشل الاقتصادي و الأزمة غير المسبوقة التي نجمت عن تبني السياسات الليبرالية، السبب المباشر في انهيار الحكم العسكري بعد أقل من عشر سنوات. شهدت البيرو صراعا سياسيا بين القوى اليمينية التي يتزعمها القسم الأكبر من ضباط الجيش و القوى اليسارية ممثلة بصفة خاصة في حزب "التحالف الشعبي الثوري الأمريكي"، و تجلّى هذا الصراع في الانقلابات و الانقلابات المضادة التي قام بها ضباط ينتمون للجناحين اليميني و اليساري ضمن الجيش البيروفي، و استطاع اليمينيون الإمساك بزمام الأمور في النهاية. تركزت السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات المحافظة على السعي لرفع نسب النمو الاقتصادي و تشجيع التصدير بهدف زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة التي تسمح للحكومة بتنفيذ مشاريعها في مجالي البنية التحتية و التصنيع، أدت سياسات خفض الإنفاق العام في سبيل الحصول على القروض و تحفيز المستثمرين عبر تخفيف الأعباء الاجتماعية عليهم، و قبل كل ذلك تحرير الاقتصاد و فتحه أمام رؤوس الأموال الخاصة، محلية كانت أم أجنبية، إلى تدهور المستوى الاقتصادي للمواطنين الذي ازدهر، و لو نسبيا، إبان حكم الحركة اليسارية، و أدى ذلك إلى عودة اليساريين إلى الحكم مرة أخرى في أواخر السبعينات. في السلفادور تسبب احتكار الجيش للسلطة لعقود طويلة، ثم تلاعبه بنتائج الانتخابات التعددية لمصلحة المرشحين المحسوبين عليه في إدخال البلاد في حرب أهلية دامت أكثر من عشر سنوات، و كان ثاب سبب في تشكل حركات التمرد المسلح بعد احتكار الجيش للسلطة، تبني الحكومات المحسوبة

عليه لسياسات سمحت بنشوء الاحتكارات و تركز الثروة بأيدي فئة قليلة من المستثمرين المحليين و الأجانب من المحيطين بنظام الحكم، في مقابل حرمان قطاعات واسعة من المواطنين من نصيبها في الثروة الوطنية و موارد الدولة، و تحديدا ملكية الأراضي الزراعية و برامج الإنفاق العام و الخدمات. استطاعت الطبقة العمالية في الأرجنتين إيصال مرشحها خوان بيرون إلى الحكم ليستمر في توليه من منتصف الأربعينات إلى منتصف الخمسينات، و تميزت فترة حكم بيرون بتحقيق الاقتصاد الأرجنتيني لمعدلات نمو كبيرة و علاوة على ذلك ازدهرت الأوضاع المعيشية للعمال بفضل السياسات الاجتماعية التي اتبعتها الحكومة، أتى الانقلاب العسكري في سنة 1955 في محاولة من القوى المحافظة لاستبدال السياسات اليسارية لبيرون المنحازة للطبقة العاملة بسياسات ليبرالية منحازة للأوليغارشية الصناعية و رجال الأعمال. غني عن القول أن ذلك أثر سلبا على الأوضاع الاجتماعية للعمال، و تجلى ذلك في فوز المرشح الموالي لبيرون في أول انتخابات رئاسية بعد الانقلاب، ثم عودة بيرون ليحكم من جديد، لكن الجيش نفذ انقلابا جديدا في أواسط السبعينات و حاول اجتثاث المعارضة اليسارية بشكل جذري، بموازاة عمله على صياغة الاقتصاد الأرجنتيني وفق مبادئ الليبرالية الجديدة، هذان الأمران أديا مجتمعين إلى إثارة سخط القطاعات الشعبية و أوديا بالنظام العسكري في أواسط النصف الأول من الثمانينات.

- كانت إيران طوال تاريخها ذات حكم ملكي مطلق، لكن الفترة من 1941 إلى 1953 شهدت تحول نظام الحكم إلى ملكية دستورية، تضمنت تقاسم السلطة التنفيذية بين الشاه و البرلمان مع احتكار الأخير لسلطة التشريع، لكن ذلك انتهى و تحول النظام من جديد إلى ملكية مطلقة إثر انقلاب سنة 1953 الذي وقع نتيجة التقاء المصالح بين الشاه و قوى أجنبية، تحديدا بريطانيا و الولايات المتحدة، و لاحقا لم يطرأ أي تغيير على بنية نظام الحكم إلى غاية الثورة التي هوت به كليا في أواخر السبعينات. تميز عهد الشاه محمد رضا بهلوي بالاستبداد السياسي و محاربة المعارضة بمختلف توجهاتها، و لئن نجح الشاه في إخماد المعارضة اليسارية إلا أنه مهد الطريق لتصدر رجال الدين للمعارضين، و بالتالي تحولت الإيديولوجية المنافسة لإيديولوجية النظام من إيديولوجيا ماركسية إلى إيديولوجيا دينية. على الصعيد الاقتصادي، شهدت إيران ما يمكن تسميته بالثورة التصنيعية، فقد نما القطاع الصناعي بمعدلات قياسية، لكن الاعتماد المتزايد على مداخل النفط المرتفعة ساهم في تحويل الاقتصاد الإيراني إلى اقتصاد ريعي بامتياز، و رغم الموارد الضخمة التي وفرها استغلال و تصدير النفط، إلا أن ظروف معيشة المواطنين لم تواكب في تحسنها ما يفترض أن تضمنه تلك المداخيل، و يعود ذلك في الأساس إلى غياب آليات تتكفل

بضمان توزيع عادل للثروة، و أدى ذلك إلى اتساع الفجوة الفاصلة بين المستويين الاجتماعيين لكل من الأقلية المحيطة بالبلاط و الأغلبية من عامة الشعب الإيراني.

- يتضح مما سبق أن أهم فارق بين السياقين التاريخيين الذين أفرزا كلا من أفكار لاهوت التحرير و الثورة الدينية الإيرانية، هو الظرف المكاني أي الاختلاف من حيث المنطقة الجغرافية التي ظهرت فيها كل من الحركتين، أما العناصر المشتركة فيمكن إجمالها على النحو التالي:

1- على الصعيد السياسي الداخلي نجد أن طبيعة نظام الحكم كانت نفسها، فكل من دول أمريكا اللاتينية التي ظهر فيها لاهوت التحرير و إيران كانت ذات أنظمة سياسية استبدادية، حيث تضمنت سيطرة القوى المحافظة على الحكم بطرق غير ديمقراطية، كما سعت للاحتفاظ بالسلطة عن طريق القوة و لذلك لم تتورع عن الممارسات القمعية في حق المعارضين، و هم بصفة خاصة أولئك المحسوبون على التيارات اليسارية، و يمكن إضافة أن نشوء جماعات العنف السياسي كان أمرا مشتركا. على صعيد العلاقات الخارجية، كانت الأنظمة المحافظة في كل من أمريكا اللاتينية و إيران، حليفة للمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

2- أما على الصعيد الاقتصادي فأبرز خاصية مشتركة بين كل من دول أمريكا اللاتينية و إيران هو تبنيتها للنظام الرأسمالي و انتهاجها لسياسات اقتصادية ليبرالية، كما أن هناك اشتراكا في نقطة عدم تبنيتها لسياسات اجتماعية تتولى توزيع الثروة بشكل متوازن على المواطنين، مما أدى إلى نشوء فوارق اجتماعية كبيرة بين الأقلية المحيطة بنظام الحكم و باقي القطاعات الشعبية.

### 1-2- طبيعة المضمون الفكري للحركتين الدينتين:

- لقد أدرك بعض رجال الدين، إضافة إلى مفكرين و فلاسفة علمانيين، في كل من أمريكا اللاتينية و إيران حيثيات الأوضاع السياسية و الاقتصادية لمحيطهم الاجتماعي، و أكدوا ضرورة تغيير تلك الأوضاع نحو ما هو أفضل منها. تصدى لاهوتيو التحرير و منظرو الثورة الإيرانية لمهمة تحديد معالم النظام الاجتماعي الأفضل و البديل عن ما هو قائم، كما و فروا التبريرات الدينية التي تدعم أطروحاتهم. فيما يلي نستعرض أوجه الشبه و الاختلاف بين المشروعين الاجتماعيين المقترحين.

- أول خطوة بادر إليها لاهوتيو التحرير، الذين لم يكونوا فقط من رجال الدين بل وجد إلى جانبهم فلاسفة و مفكرون علمانيون، كانت تبني نظرية التبعية في نسختها الماركسية، و التي مفادها أن

تحقيق دول العالم الثالث للتنمية الاقتصادية أمر سيكون صعبا، إن لم يكن مستحيلا، في حال ما إذا استمرت في تبني النظام الاقتصادي الرأسمالي، فالآليات التي تقوم عليها الرأسمالية تعمل على تعميق تبعية الدول المتخلفة لتلك المتقدمة و بالتالي تطيل أمد تخلفها بل تفاقمه، إذ أنها تقوض جهود بلوغ الهدف الأول الذي تعتبره جميع نظريات التنمية كمرحلة تمهيدية لتحقيق التنمية الشاملة، ألا و هو زيادة الثروة المحلية، فالدول المتخلفة بارتباطها بالنظام الرأسمالي العالمي تستمر في لعب دورها التقليدي كمصدر لمواد ذات قيمة أقل من تلك التي تستوردها من الدول المتقدمة، ففائض إنتاج الأخيرة يذهب نحو الأولى فيما يذهب فائض القيمة من الأولى نحو الأخيرة. إن الطرف الرابع في هاته العلاقة هو حتما الدول المتقدمة، و صيانة هذا الارتباط و العمل لاستمراره يدخل ضمن مهام طبقة محلية، و هي الطبقة المسماة ب "الكومبرادورية" التي تشمل النخبة السياسية الحاكمة في الدول المتخلفة و النخبة الاقتصادية الموالية لها، و التي تحتكر السلطة السياسية و الثروة المادية و تنتهج سياسات هدفها الأول صيانة الوضع القائم، فهي بذلك ذات أولويات تختلف عن تلك الخاصة بباقي الطبقات. من أجل كل ذلك فإن الحل للخروج من مأزق التخلف و التخلص من دوامة التبعية، و لاحقا تحقيق التنمية الاقتصادية يكون بقطع الدول المتخلفة لارتباطها بالرأسمالية و تبني النظام الاقتصادي الاشتراكي. يمكن القول أن لاهوتيي التحرير قد تبنا نظرية التبعية بكل تفاصيلها، سواء تلك المتعلقة بتحليل طبيعة العلاقة الاقتصادية بين الدول المتخلفة و الدول المتقدمة، و كذلك حقيقة الصراع الطبقي في المجتمعات ذات الاقتصادات المتخلفة، و القائم بين طبقة الكومبرادور و الطبقات الدنيا، و اعتبروا أن الاستبداد السياسي و الظلم الاجتماعي السائدين في أمريكا اللاتينية، و قبل ذلك التبعية السياسية و الاقتصادية للدول المتقدمة، نتائج طبيعية لتبني الرأسمالية، و تبعا لذلك رأوا أن الخروج من الاستغلال المزدوج يتم حتما عبر التخلي عن الرأسمالية و الاستعاضة عنها بالاشتراكية، و بما أن الأمر يتعلق بالتخلص من الاستغلال الداخلي و الخارجي يصير الحديث عن التنمية و الإصلاح أمرا غير ذي جدوى، كما تصير تلك المصطلحات قاصرة عن وصف الواقع، و يتضح أن المصطلح الوحيد المعبر بدقة عن الواقع هو "التحرير"، الذي يعني تحرر المجتمعات المتخلفة من التبعية و الاستغلال الخارجي و تحرر الطبقات الدنيا من اضطهاد الطبقة العليا و استغلالها، فالأمر الذي يجعل من المجتمع الاشتراكي مجتمع متحررا هو اتخاذه من المساواة التامة بين البشر و العمل على تجسيد العدالة الاجتماعية وصولا إلى صهر أفراد المجتمع ضمن كتلة وحيدة بعيدا عن الحواجز الاجتماعية و البنى الطبقية، أركانا أساسية يقوم عليها.

- تتمحور ملامح النظام الاجتماعي الذي يدعو إليه لاهوتيو التحرير، حول إزالة البنى الطبقيّة التي تميز مجتمعاتهم و لكنها تتجاوز مجرد تجسيد علاقات الندية و نظام المساواة بين البشر وصولاً إلى تحقيق الأخوة بينهم، فالمجتمع الذي يسعى لاهوتيو التحرير لبنائه ليس هو المجتمع الذي يؤمن به الاشتراكيون، حتى و إن كان هذا الأخير مرحلة تمهيدية ضرورية لإقامة المجتمع الفاضل الذي ينادونه، و انطلاقاً من ذلك فقد شددوا على وجوب الانخراط في مسار بناء الاشتراكية، الذي انطلق فعلاً في أمريكا اللاتينية بقيادة الحركات و المنظمات اليسارية. إن المجتمع الذي ينادى لاهوتيو التحرير إقامته هو المجتمع الذي بشر به المسيح و تحدثت عنه الأناجيل، إنه "مملكة الرب"، التي ليست مملكة أخروية يدخلها المتقون في هذا العالم، بل مملكة دنيوية يستكمل بناءها، الذي بدأه المسيح الإنسان نفسه، أتباعه من المؤمنين برسائله. لقد تضمنت أعمال المسيح إدانة لاستغلال البشر لبعضهم، فأهم ما قام به كان نقضه للشريعة الموسوية التي كان رجال الدين اليهود، الذين كانوا يشكلون طبقة أعلى من مستوى طبقات المجتمع الأخرى، يستغلون معرفتهم بها لفرض القواعد و الأحكام على عامة اليهود، قواعد و أحكام كان هدفها الأساسي تبرير استغلال الفقراء و الضعفاء و اضطهادهم من قبل أصحاب السلطة السياسية و الثروة المادية. لقد انحاز المسيح إلى الفقراء و اعتبر ظلمهم خطيئة و إلا لما قام بإزالة العوامل المساعدة عليه، و منه فإن كل ما يساعد على وجود الظلم هو مناف لإرادة الله، أي خطيئة، و بما أن الرأسمالية تنتج ظلماً، عبر نظامها الطبقي، فهي بالتالي منافية لما يريد الله، و هي "خطيئة بنيوية" بمعنى أنها بنية منتجة للظلم. في مقابل ذلك تتحدد "التوبة" من الخطيئة البنيوية، النظام الاجتماعي القائم و الناشئ عن الرأسمالية، في شكل نظام اجتماعي مناقض في جوهره للنظام القائم، نظام لا طبقي يقوم على الأخوة بين البشر و المساواة بينهم. تعد الكنيسة ( المقصود هنا طبعاً هو الكنيسة الكاثوليكية )، ببنياتها الحالية انعكاساً للنظام الطبقي القائم، فتنظيمها الداخلي يجعل منها ذات بناء تراثبي يتضمن توزيعاً هرمياً للسلطة على أفرادها، و تمثل قمة هذا الهرم ( البابا ) أسمى سلطة فيها، أما على صعيد علاقات الكنيسة بالمجتمع، فأفراد سلك الكهنوت يمثلون طبقة منعزلة عن باقي فئات المجتمع، و مرد ذلك احتكارهم للسلطة الدينية من خلال الادعاء بأنهم المصدر الوحيد للمعرفة الدينية، و يرى لاهوتيو التحرير أن هذا الأمر لا يتوافق مع خصائص المجتمع اللاتبقي المنشود، فلا بد إذن من إدخال تغييرات على التنظيم الداخلي للكنيسة و كذلك طبيعة علاقتها بالمجتمع، و الهدف الأول من هذه التغييرات هو جعل رجال الدين و المؤمنين العاديين في مستوى واحد و عدم وجود احتكار لأي نوع من أنواع السلطة ( سلطة الإشراف على العبادات، تفسير النص المقدس )، فتتحول الكنيسة بذلك من تنظيم مؤسسي يدعي الوساطة بين الله

و البشر إلى تجمع للمؤمنين تجمعه علاقة مباشرة بالله، ففي ظل التنظيم الجديد يستطيع عامة المؤمنين تفسير الكتاب المقدس حسب ما يناسب السياق التاريخي الذي يتواجدون به، و إقامة القداسات وفق الطريقة التي تناسبهم، و لا تتعدى حاجتهم إلى رجل الدين الحاجة إلى مجرد منسق لأعمالهم حتى يسود الانسجام بينهم باعتبارهم فريقا واحدا.

- لقد أدان منظرو الثورة الإيرانية الأوضاع التي كانت سائدة بإيران، و اعتبروا أن تغييرها أمر ضروري و ملح، و رغم اختلاف المقاربات التي طرحوها، إلا أنهم اتفقوا على أن البديل للنظام الاجتماعي القائم آنذاك ينبع حتما من مضامين تعاليم الدين الإسلامي. يعتبر الدكتور علي شريعتي، الذي لم يكن رجل دين بل عالم اجتماع، أن إيران عرضة للاستعمار الحديث، الذي و إن تخلى عن الحضور العسكري في المستعمرات، إلا أنه حافظ على هيمنته على الدول الضعيفة و استمر في استغلالها اقتصاديا و ضمن تبعيتها السياسية و الاقتصادية. لكن أخطر ما قامت به القوى الاستعمارية كان عبثها بالهوية الثقافية للدول المتخلفة، و منها إيران، و محاولة سلبها عن تقاليد الحضارية تمهيدا لإلحاقها نهائيا و تفادي شذوذها عن طوق سيطرة و خدمة مصالح الدول الاستعمارية اقتصاديا و سياسيا، فالثقافة الأصلية هي التي تزود المجتمع بمقومات التفرد و الندية في مقابل المجتمعات الأخرى، و تفرض على الآخرين احترام شخصيته الثقافية، و يمثل التخلي عن الثقافة الأصلية تخليا عن وضع التساوي مع الآخرين و القبول ضمنا بموقع التبعية الثقافية و الإيديولوجية التي تجد نتائجها المنطقية في التبعية السياسية و الاقتصادية. في رأي شريعتي فإن الحل يكمن في العودة إلى ثقافة الذات الإيرانية، و التي يحددها في الإسلام الشيعي، ليس الإسلام كمجموعة عقائد و عبادات، فهذا النوع من التدين لم يتوقف عن الوجود، بل التشيع كفلسفة عملية تتضمن تحديدا لموقع الإنسان في الكون و توضيحا لأهدافه الوجودية، أما النظام الاجتماعي الذي يشكل بناؤه تحقيقا لجميع تلك الأهداف فهو المجتمع اللا تطبيقي أو "مجتمع التوحيد"، الذي لا تختلف خصائصه عن خصائص المجتمع الاشتراكي، فهو يقوم على المساواة بين البشر و نبذ الاستغلال و التظالم بينهم، الناتجين عن انقسام المجتمعات إلى طبقات. من جهته يرى آية الله طالقاني أن مشاكل المجتمع الإيراني تنبع من عدم تبني النظام الاجتماعي الذي تتضمنه تعاليم الإسلام، فعلى الصعيد الاقتصادي يدور الجدل حول أفضلية الرأسمالية أو الاشتراكية، بينما الحقيقة أن كلاهما قاصر عن تحقيق مصالح الناس، فالأولى تنحاز بشكل مفرط إلى الفرد و تعلي من شأن حقوقه على حساب الجماعة و ما يستتبع ذلك من فوارق اجتماعية و صراعات بين البشر حول الثروة و التملك، فيما ترجح الثانية، و بشكل غير متوازن، المصلحة الجماعية و لا تعترف بحق الفرد في التمتع بالخيرات التي ينتجها بجهده الخاص، ما يؤدي إلى إحباطه و تخفيض



مستوى التحفيز لديه، و في الأخير إلى إضعاف الإنتاجية. في مقابل الرأسمالية و الاشتراكية التين تبين قصورهما، يبرز النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يفضل سابقه بشكل لا لبس فيه، فهو يعمل على تحقيق أقصى درجات التوازن بين مصلحة الفرد و حقه في التمتع بنتاج عمله و مصلحة المجتمع المتمثلة في حق البشر في الاستفادة من الخيرات التي خلقها الله من أجل كافتهم. إن النظام الاجتماعي الإسلامي ليس ذو طبيعة اقتصادية فحسب بل يتضمن شقا سياسيا أيضا، و مع ذلك فالمبدأ الناظم لكلا الشقين هو ذاته، فبموازاة تأكيد طالقاني على ضرورة استفادة الجميع من الخيرات المادية كل حسب حاجته، و لكن أيضا حسب جهده، يشدد على ضرورة مشاركة الجميع في صنع القرار السياسي بما يحقق المفهوم الإسلامي المعروف بـ "الشورى"، فالنظام السياسي يستمد شرعيته من تطبيقه لمبادئ الشريعة التي يتضمنها الإسلام و لكن أيضا من قبول أغلبية المواطنين له، و لذلك يتوجب على الجميع المشاركة في النضال، أو "الجهاد" لإقامة ذلك النظام. إن الإسلام حدد شرعية الحاكم بنيله التفويض الإلهي على غرار الرسل و الأنبياء، و من أجل ذلك أوصى آخر الأنبياء محمد بخلافته لعلي بن أبي طالب ثم الأئمة من نسله وصولا إلى الإمام الثاني عشر، و أثناء غيبة هذا الأخير ينتقل مصدر الشرعية إلى عموم الأمة. أما آية الله روح الله الخميني فقد رأى أن الإسلام يوفر نظاما اجتماعيا هو الأفضل من حيث حفظ مصالح الناس و خدمتها، فضلا عن كونه يوضح الغاية من وجود الإنسان، و يتمثل هذا النظام في أحكام الشريعة، أما مصدر الشرعية لإقامة ذلك النظام فهم رجال الدين و ليس عموم الأمة، فالذي يجمع رجل الدين، أو الفقيه بالتعبير الإسلامي، بالأنبياء و الأئمة هو امتلاكهم للمعرفة الدينية، و العلم الديني هو وحده سبب التفاضل بين الناس، و كان هو سبب أفضلية علي على سائر صحابة النبي محمد، و كان أيضا سبب أفضلية الأئمة عن غيرهم من حكام زمانهم، و من أجل ذلك فإن الفقيه هو الأولى بخلافة الإمام و إقامة النظام الإسلامي.

- إذا أردنا إعطاء توصيف للجهود الفكرية لمنظري الثورة الإيرانية، فإننا نقول بأن شريعتي قد قام بتأهيل المفاهيم الإسلامية و جعلها مواكبة لتحديات السياق التاريخي الذي عاش فيه، من خلال ترشيح ما يتضمنه الإسلام من تعاليم لتكون أسسا يقوم عليها نظام اجتماعي بديل لما كان قائما آنذاك، بينما تولى طالقاني إبراز خصوصية الجانب الاقتصادي في النظام المقترح و كذلك معالم نظرية سياسية لإقامته، أما الخميني فقد ابتكر الخطة العملية لإقامة النظام الاجتماعي الإسلامي و كذلك النظرية السياسية التي ستحكمه فعلا بعد ذلك.

- بناء على كل ما سبق، يمكننا استخراج جملة من أوجه الشبه و أوجه الاختلاف بين المضامين الفكرية للحركتين الدينيتين في كل من أمريكا اللاتينية و إيران، أما أوجه الشبه فهي كالتالي:

- 1- إدانة منظري الحركتين للأوضاع الاجتماعية السائدة في بلدانهم.
- 2- رفضهم للنظام الاقتصادي الرأسمالي بصفة خاصة، و معارضتهم للأنظمة الاجتماعية القائمة في كل جوانبها سواء السياسية أو الاقتصادية، و هذا الأمر يتضح أكثر إذا علمنا أن المسار التحرري الذي يتحدث عنه لاهوتيو التحرير يتضمن حروب العصابات التي كانت تشنها المنظمات اليسارية المسلحة ضد الحكومات المحافظة بل هناك من رجال الدين من انضم بالفعل إلى تلك المنظمات على غرار الراهب الكولومبي كاميلو توريس Camillo TORREZ، أما في إيران فنجد أن شريعتي قد دعا بالفعل إلى القيام بثورة سياسية تجتث جذور الإمبريالية، أما طالقاني فقد نظر للجهاد ضد المستبدين، و أخيرا الخميني الذي أفتى بحرمة النظام الملكي و منافاته للإسلام.
- 3- اقتراحهم لمشاريع أنظمة اجتماعية بديلة، مستوحاة من تعاليم الديانتين المسيحية، بالنسبة للاهوت التحرير و هذا يتضح في الحديث عن ملكوت الله أو مملكة الرب، و الإسلام بالنسبة للحركة الدينية في إيران من خلال الحديث عن النظام الاجتماعي الإسلامي المقيد بأحكام و قواعد الشريعة أو مجتمع التوحيد.
- 4- مشاركة العلمانيين، أي من غير رجال الدين، في وضع الأسس النظرية التي قامت عليها الحركتان الدينيتان، ففي مقابل العدد الكبير من الفلاسفة و المثقفين الذي ساهموا بأفكارهم في إثراء مضمون لاهوت التحرير كالمؤرخ الأرجنتيني إنريكي دوسيل Enrique Dussel، يتصدر الواجهة في الجانب الآخر عالم الاجتماع الدكتور علي شريعتي.

و أما أوجه الاختلاف فأهمها:

- 1- انفراد لاهوت التحرير بتبني رواده للفلسفة الماركسية، على الأقل في ما يتعلق بالاعتماد على التحليل الطبقي، و كذلك من خلال تبني طروحات مدرسة التبعية الاقتصادية المناهضة للرأسمالية، كما ينفرد لاهوتيو التحرير باعتبار النظام الاقتصادي الاشتراكي هو البديل للنظام الرأسمالي القائم، فيما نجد أن منظري الثورة الإيرانية برغم تفضيلهم للاشتراكية على الرأسمالية، إلا أنهم يرون البديل عنهما في النظام الاقتصادي النابع من أحكام شريعة الإسلام.

2- يتميز لاهوت التحرير بضمور المشروع السياسي الخاص، إذ ليس هناك طرح للنظرية السياسية التي سيبنى عليها النظام الاجتماعي المقترح، بل إن لاهوتيي التحرير أعلنوا منذ البدء اصطفاً خلف المشروع السياسي للحركة اليسارية في دول أمريكا اللاتينية. في المقابل نجد أن النظرية السياسية حاضرة بقوة لدى منظري الثورة الإيرانية، سواء لدى آية الله طالقاني حول ولاية الأمة على نفسها أو لدى الخميني من خلال نظرية ولاية الفقيه، لكن المؤكد هو أن نظرية الخميني هي التي عرفت الطريق إلى التنفيذ و أقيم على أساسها النظام الجديد.

3- المعروف هو أن كلا من الأفكار التي يضمها لاهوت التحرير و تلك التي قامت عليها الثورة الإيرانية، شكلت تجديداً ضمن الفكر الديني المسيحي و الإسلامي على التوالي، لكن المؤكد أيضاً هو الاختلاف بينها من حيث طبيعة الأسس الدينية التي بنيت عليها و كذلك من حيث النتائج العملية التي تمخضت عنها. لقد انطلق لاهوتيي التحرير من خصوصية المسيحية باعتبارها ديانة مبنية على عقيدة مجردة من القوانين العامة أو الشريعة، و هو ما كرسه الرسول بولس الذي أكد أن اعتناق المسيحية يتم بمجرد الإيمان بالمسيح و تخليصه للبشر دون الحاجة للالتزام بشريعة التوراة (رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية: إصحاح 4)، لذلك رأوا أن المسيح أتى لتخليص البشر من نير الخطيئة الأبدية، و لكن أيضاً من الضغوطات التي كان يمارسها رجال الدين اليهود على الناس فيما يخص التقيد بقوانين التوراة، (من المفيد هنا أن نذكر أن رجال الدين اليهود كانوا يعتقدون بأن المصائب التي لحقت بشعبهم، هي دليل على غضب الله عليهم و رأوا أن رفع عقابه يكون بالتشدد في تطبيق أحكام الشريعة الموسوية و إلزام الناس بأداء العبادات)<sup>(1)</sup>، ففي رأي لاهوتيي التحرير أن وجود الشريعة ضمن الديانة اليهودية مهد لظهور طبقة متخصصة في شرح أحكامها و تشرف على تطبيقها، أما فيما يخص الديانة المسيحية فقد تم التخلص من الشريعة و قصر التزام المسيحي بديانته في شكل إيمان بعقيدة معينة، و لذلك رأوا أن شعب الله ليس المقصود به الكنيسة كتنظيم مؤسسي، بل كافة المعتنقين للإيمان المسيحي، و بناء على هذا فقد زال مبرر وجود طبقة تحوز السلطة الدينية المبنية على احتكار المعرفة الدينية، و في مقابل ذلك هناك ضرورة لتقليص سلطات رجل الدين المسيحي، و تحويله من مسؤول على أفراد رعيته إلى مجرد منسق بينهم. عملياً يعني ذلك تخلي أفراد السلك الكهنوتي عن وظائفهم الحصرية في تفسير النصوص المقدسة و الإشراف على العبادات و جعلها مشاعة بين عموم المسيحيين، و هو ما يعني تقلص سلطات المؤسسة الدينية المسيحية إلى أدنى المستويات. و بناء على ما سبق يمكن تلمس موقف الاعتراض على قيام الكنيسة الكاثوليكية بتوسيع نطاق سلطاتها خلال القرون

<sup>1</sup> - جنيبير، شارل. مرجع سابق، ص 32-33.

الوسطى و اضطلاعها بوظائف سياسية و اقتصادية علاوة على ما أضافته على صعيد الوظائف الدينية الصرفة.

- في الجانب الآخر، نجد منظري الثورة الإيرانية يبنون اجتهاداتهم على خصوصية الديانة الإسلامية من خلال بعدها التشريعي، و لكن أيضا على عقيدة الإمامة المحورية لدى الشيعة الإثني عشرية، التي تقوم على الإيمان بضرورة وجود حجة الله على الناس تتمثل في إنسان معصوم معين من قبله، يتولى نشر الحقائق الدينية و تعريف الناس بإرادة الله، كان الأنبياء و خاتمهم محمد حجج الله على البشر، ثم أتى دور الأئمة من نسل علي بن أبي طالب ليكونا حججا لله على الناس، و يحوز الإمام المفوض و المعين إلهيا، و بصفة حصرية، سلطة قيادة الناس و توجيههم، أي السلطة السياسية و الدينية باعتباره مكن المعرفة الدينية الكاملة الأوحد. إن الإسلام فضلا عن عقائده التي تشكل رؤية الإنسان للكون و توضح غايته الوجودية، يتضمن مجموعة من الأحكام و القواعد التي تحكم العلاقة بين الفرد و الله، و كذلك تضبط علاقاته الاجتماعية، و مجموع تلك الأحكام هي ما يسمى بالشريعة التي تعتبر الترجمة العملية لاعتناق العقائد الإسلامية و الدليل عن الإيمان بها. لقد كانت مهمة النبي محمد و من بعده الأئمة، تشمل نشر العقائد الإسلامية و التعريف بها و كذلك ضمان تطبيق الشريعة، بل الإشراف الشخصي على تنفيذ أحكامها، و قد جعل الإشراف على تطبيق الشريعة، المهمة الأبدية للإمام أو الحجة بغض النظر عن ظروف الزمان و المكان، لأن مصالح الناس لا تتحقق دون تطبيقها. بعد غيبة الإمام الثاني عشر، تولى رجال الدين أو الفقهاء جزءا من سلطات الإمام من خلال الاضطلاع بوظيفة نشر المعرفة الدينية، لكن تنفيذ أحكام الشريعة كان يعتمد على حيازة السلطة السياسية أو القدرة على إلزام الناس بما يتخذ من قرارات، و هذا الأمر هو الذي دفع بعض الفقهاء إلى التحالف مع الحكام، فيما رأى آخرون الاستمرار في تولي أبسط سلطات الإمام الغائب و تأجيل التطبيق الكامل لأحكام الشريعة لحين عودته، لكن منظري الثورة الإيرانية و بعد أن أكدوا ضرورة تطبيق الشريعة حتى في زمن غيبة الإمام، اختلفوا في تحديدهم لكيفية ذلك، ففي حين قرر طالقاني أن ذلك داخل في نطاق صلاحيات عموم الأمة، جادل الخميني أن ذلك حق حصري للفقهاء و احتج بأن هؤلاء هم النواب الحقيقيون عن الإمام من خلال ما يحوزونه من معرفة دينية، و بالتالي هم أفضل من غيرهم. إن أهم النتائج العملية لتطبيق نظرية الخميني حول ولاية الفقيه، هي اتساع نطاق وظائف رجال الدين الشيعة و من خلالهم المؤسسة الدينية الشيعية بحيث تصل إلى مستويات غير مسبوقة، فقد صار رجل الدين الشيعي يجمع بين السلطتين الدينية و السياسية على أتباعه.

## 2- المبحث الثاني: النتائج العامة للدراسة.

### 1-2- اختبار الفرضية الأولى:

- شكلت الظروف الاجتماعية و السياسية السائدة في كل من أمريكا اللاتينية و إيران، تحديا أمام المؤسسات الدينية المسيحية و الشيعية على التوالي، من حيث تهديدها للنموذج الاجتماعي الذي تحظى به كل منهما. تجلّى رد رجال الدين على ذلك التهديد، في إعادة تفسير نصوص و مفاهيم الدينية على ضوء واقعهم المحلي، كما ترجموا التفسيرات الجديدة إلى مواقف عكست تفاعلا مباشرا مع محيطهم الاجتماعي المباشر، مواقف تتجلّى بصفة خاصة في انخراط رجال الدين ضمن النشاط السياسي.

- لقد رأينا فيما سبق أن السياقين التاريخيين الذين شهدا تبلور أفكار كل من لاهوت التحرير و الثورة الإسلامية، متزامنان و متشابهان إلى حد بعيد، لكن ذلك لا يعني من ضرورة أخذ كل منهما على حدة، ضمن مسعى إيجاد ما يدعم الادعاء بصدق الفرضية الأولى.

- بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية، فإن الوضع كان يقوم على وجود أنظمة سياسية ذات اتجاهات محافظة مفروضة على الشعوب، بحكم تؤسس معظمها على انقلابات عسكرية، من ذلك ما وقع في التشيلي، الأوروغواي، الأرجنتين، البرازيل و غيرها. يضاف إلى ذلك أن تلك الأنظمة تبنت سياسات اقتصادية ليبرالية، ألحقت أضرارا بالفئات الأكبر من المجتمع، كل ذلك، و بصفة خاصة الأمر الثاني، ألب الرأي العام ضد الأنظمة الحاكمة. في مقابل ذلك برزت القوى اليسارية ذات الإيديولوجية الماركسية، بشعاراتها الاشتراكية الداعية إلى إرساء العدالة الاجتماعية، ما رشحها لتكون البديل الأفضل عن القوى المحافظة لدى الجماهير، و هذا ما يوضحه الفوز المتكرر للحركات اليسارية في الانتخابات، على سبيل المثال أليندي في التشيلي، بيرون في الأرجنتين، و لكن أيضا الزخم الذي حظيت به الحركات المسلحة مثل الساندينيستا في نيكاراغوا و قبلها الثورة الشيوعية في كوبا.

- إذن وجدت الكنيسة نفسها أمام خيارين إما مساندة الأنظمة اليمينية المحافظة التي تفتقر إلى القبول الشعبي، أو الانضمام إلى المعسكر اليساري و تبني شعاراته و مطالبه ذات الصبغة الاجتماعية بصفة أساسية. من النتائج المحتملة للخيار الأول، أن يتم تصنيف الكنيسة و من ثمة المسيحية على أنها حليف للهيمنة السياسية و الاستغلال الاقتصادي الذين تمارسهما القوى اليمينية الحاكمة، و هذا الأمر قد يدفع الجماهير لنبذ الديانة برمتها و التحول نحو الإيديولوجية الماركسية

بدل الاكتفاء بتأييد النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي تقترحه، و في نهاية المطاف سيؤدي إلى انهيار الكنيسة كمؤسسة بشكل كامل، و ليس فقط إضعافها، و لعل في النموذج الكوبي ما يوضح المصير المحتمل للكنيسة في أمريكا اللاتينية في حال تبنيها للخيار الأول، إذ بمجرد إعلان انتصار الثورة الكاستروية، قرر نحو 70% من أعضاء الكهنوت الفرار إلى خارج البلاد خوفاً من انتقام الثوار الشيوعيين الذين كانوا يرون في الكنيسة حليفاً للنظام البائد، بغض النظر عما إذا كان ذلك التحالف علنياً أو ضمناً من خلال تغاضي الكنيسة عن ممارسات حكومة باتيستا. إذن فقد أتى تبني جزء من أعضاء الكنيسة الأمريكية اللاتينية، لأفكار لاهوت التحرير و التحالف مع الحركة اليسارية، كمعبر عن رغبة الكنيسة في الحفاظ على وزنها الاجتماعي، و درءاً لأي مخاطر تهدد كيانها أو سلطتها الروحية على رعاياها. من أجل ذلك رأينا تشديد لاهوتي التحرير على إدانتهم المطلقة للأوضاع التي أفرزتها هيمنة القوى اليمينية، أي الإقصاء السياسي الناتج عن الديكتاتورية و الاستغلال الاقتصادي الناتج عن الرأسمالية، بل و اعتبارهم تلك الأوضاع و الممارسات التي أدت إليها، منافية للمسيحية ذاتها. أكثر من ذلك، قام لاهوتيو التحرير بالتأصيل الديني للبدل عن الوضع القائم، أي النظام الاقتصادي الاشتراكي و المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي، و اعتبار تجسيده على أرض الواقع مهمة تنبع من صميم رسالة المسيح.

- يتلخص الوضع الإيراني في وجود نظام سياسي لا ديمقراطي، ملكية مطلقة مع وجود برلمان شكلي، و اقتصاد ريعي يعتمد بشكل رئيسي على المداخل الضخمة المتأتية من تصدير النفط، مع عدم وجود سياسات اجتماعية تكفل توزيعاً عادلاً للثروة على المواطنين، وضع آثار سخط الطبقة الوسطى فضلاً عن الطبقات الدنيا من المجتمع الإيراني. لكن الذي أثار حفيظة المؤسسة الدينية الشيعية، لم يكن طبيعة الحكم الديكتاتورية أو التهميش الاقتصادي الذي تعاني منه فئات واسعة من رعاياها، بل كان النهج التحديثي العلماني الذي يتبناه نظام الشاه محمد رضا بهلوي و الذي ورثه عن والده رضا شاه. كان هدف الشاه تحويل ولاء مواطنيه التقليدي لرجال الدين، و الذي تلخصه العلاقة بين المرجع و المقلد، نحو شخصه درءاً لأي مخاطر قد تنجم عن احتفاظ المؤسسة الدينية بسلطاتها التقليدية على الأفراد، أمر قد يدفع رجال الدين إلى قيادة أو تشجيع حركات التمرد على النظام، و هو أمر كان يدركه الشاه بشكل جيد نظراً لوجود سوابق عليه، مثلما وقع في سنة 1906 أين قاد رجال الدين ثورة تمخضت عن إنشاء البرلمان، و أجبرت الشاه الفاجاري مظفر الدين على التنازل عن جزء كبير من صلاحياته. من أجل ذلك بادر محمد رضا شاه إلى إضعاف المؤسسة الدينية بعد أن استطاع سحق المعارضة اليسارية، التي كان أكبر ممثليها الحزب الشيوعي، "حزب توده" أو حزب الجماهير. تجلّى سعي الشاه لتجسيم نفوذ رجال الدين في المجتمع الإيراني، في

عمله على استبدال القيم الاجتماعية التقليدية النابعة من الديانة الإسلامية، بقيم مستمدة من الثقافة الغربية، تركز الدولة كأسمى سلطة بالنسبة للأفراد، مع مفارقة كبرى يمثلها الاختلاف الجذري بين بنية النظام السياسي في إيران و نمط ممارسة الحكم في الدول الغربية.

- إذن فقد رأى الشاه في تقليص أهمية الدين في الحياة الاجتماعية، وسيلة لتقليص نفوذ المؤسسة الدينية، لكن الاعتراض على ذلك النهج تجاوز المؤسسة الدينية، و وجد أنصارا لدى الفئات المثقفة التي تلقت تعليما غربيا، و المثال هنا هو عالم الاجتماع الدكتور علي شريعتي، الذي دفع بأن استبدال القيم الإسلامية بقيم غربية، هدفه قطع صلة المجتمع الإيراني بماضيه الحضاري الإسلامي و بالتالي يسهل إحاقه سياسيا و اقتصاديا بالحضارة الغربية. إن الإسلام في رأي شريعتي ليس مجرد طقوس و شعائر يؤديها الأفراد، بل هو إيديولوجية و روح تنتظم المجتمع بأسره و تحدد معالمه. تتسجم فكرة شريعتي عن الإسلام تماما مع موقفه من طبقة رجال الدين، التي رأى فيها دخيلا على الإسلام الأصلي و تشويها له، فالإسلام في رأيه دين المساواة التامة بين البشر، و لذلك لا يمكن القول أن شريعتي كان من المدافعين عن السلطة الروحية التي تحظى بها المؤسسة الدينية. أما رجال الدين فقد كان المنبع الرئيس لاعتراضهم على النهج العلماني للشاه، هو حرصهم على احتفاظ المؤسسة الدينية بنفوذها الاجتماعي، نفوذ لا يمكن ضمانه إلا بإعطاء الدين دورا اجتماعيا هاما. تكفل كل من آية الله طالقاني و آية الله الخميني بتحديد معالم المكانة التي ينبغي على الدين أن يحتلها ضمن المجتمع، فالأول قام بتوضيح معالم النظام الاقتصادي الذي يقترحه الإسلام و طرحه كبديل للنظامين الاشتراكي و الرأسمالي، أما الثاني فتمخضت جهوده عن بلورة نظرية تتضمن تحديدا لبنية و وظائف النظام السياسي الإسلامي. لقد قامت الثورة الإسلامية في إيران بعد أن تحددت معالم المجتمع الذي عليها أن تؤسس له، سواء من حيث الإيديولوجية أو النظامين الاقتصادي و السياسي، و بعد أن استطاع منظرو الثورة إقناع الجماهير بأن النظام الاجتماعي القائم لا يتوافق مع ما تحث عليه النصوص الدينية، بل ربما يتناقض معها.

## 2-2- اختبار الفرضية الثانية:

- لاهوت التحرير هو رد الكنيسة في أمريكا اللاتينية على الأوضاع الاجتماعية و السياسية القائمة، أوضاع أهم خصائصها التهميش الاقتصادي لفئات واسعة من المجتمع و إقصائها سياسيا. في مواجهة ذلك لجأ رجال الكنيسة إلى تبني مفهوم جديد للخلاص الذي بشر به المسيح، و مده ليشمل الخلاص الدنيوي علاوة على معناه الأخروي الأصلي، و هو ما يعني اضطلاع رجل الدين بوظائف دنيوية فضلا عن وظيفته الدينية التقليدية. تتمثل الترجمة العملية للخلاص بمعناه الجديد

في العمل على تحسين الأحوال المعيشية لرعايا الكنيسة خاصة الفقراء منهم، هذا الموقف شكل تبريرا لتحالف رجال الدين مع الحركات اليسارية، بشكل رسمي أو ضمني، و تبنيهم لبعض الأطروحات الماركسية.

- نتطرق فيما يلي إلى العوامل الموضوعية التي دفعت رجال الدين المسيحيين في أمريكا اللاتينية إلى تبني الأفكار التي تشكل ما يعرف بلاهوت التحرير. فالفرضية الأولى تختص بالعوامل الذاتية التي كانت وراء حركة رجال الدين في كل من أمريكا اللاتينية و إيران، بينما تتعلق الفرضيتان الثانية و الثالثة بالعوامل الموضوعية.

- أمام واقع سياسي مضطرب ناجم عن سيادة النظم الديكتاتورية المحافظة، التي وصلت إلى السلطة بواسطة الانقلابات العسكرية، و وضع اقتصادي متدهور بالنسبة للفئات الدنيا من مجتمعات أمريكا اللاتينية، نتيجة إتباع الحكومات المتعاقبة لسياسات اقتصادية ليبرالية و غياب السياسات الاجتماعية الكفيلة بتحسين أوضاع معيشة المواطنين، في مقابل ذلك برزت الحركة اليسارية كمدافع عن الفئات الشعبية الواسعة المهمشة سياسيا و اقتصاديا، من خلال شعاراتها المتعلقة بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية، و تجسيد المساواة بين المواطنين، ما أكسب الأفكار اليسارية تأييدا كبيرا في صفوف الفئات الدنيا من مجتمعات أمريكا اللاتينية. أمام كل ذلك وجدت الكنيسة نفسها أمام خيارين، إما التحالف مع القوى المحافظة، سواء رسميا أو ضمنيا، أو التحالف مع القوى اليسارية، اختار جزء من أعضاء الكهنوت، الانضمام للمعسكر الثاني، أما الأفكار التي تشكل ما يعرف بلاهوت التحرير فهي الحجج الدينية التي ساقها رجال الدين و الفلاسفة الدينيون المتحالفون مع الحركة اليسارية، لتبرير موقفهم، نجل أهمها فيما يلي:

- إن إرادة الله لا تنحصر في مطالبة البشر بالإيمان المجرد به، بل تتضمن و بنفس الأهمية، ترجمة ذلك الإيمان على أرض الواقع، من خلال العمل على تجسيد الأخوة الإنسانية بين جميع البشر. هذا ما يستفاد من سير أنبياء بني إسرائيل الذين أرفقوا مواعظهم و بشاراتهم المتعلقة بمجيء المسيح، بالسعي في مساعدة معاصريهم من المظلومين و التتديد بمن هضموا حقوقهم. إن إرادة الله هي إيمان به و محبة البشر، فمحبة الآخرين هي محك الإيمان بالله.

- إن الخلاص الذي بشر به المسيح، لا يتعلق فقط بالحياة الأخرى بل إنه يتضمن كذلك خلاص البشر في هذا العالم من كل ما ينال من كرامتهم الإنسانية، بل بالأحرى تحريرهم من الظلم و الاستغلال و الفقر.



- الدليل على ما سبق هو أن المسيح لم يكتف بالتبشير بملكوت الرب، بل عمل جاهدا على مساعدة المظلومين و المستغلين في عصره، فأدان ما يتعرضون له و ندد بمستغليهم من الحكام و الأغنياء، و لكن أيضا من رجال الدين.

- موت يسوع المسيح صلبا ليس دليلا على فشل نضاله من أجل مساعدة المظلومين، بل هو تبيان للمكانة التي يحظى بها حب الآخرين ضمن رسالة المسيح، مهما كانت عواقب ذلك و مهما بلغت التضحيات في سبيل ترجمته عمليا.

- إن الإيمان بالمسيح يترجم بالسير على نهجه في مساعدة المظلومين، و أشد المكلفين بذلك هم خلفاؤه على رعيته، أي القائمون بشؤون الكنيسة.

- نظرا لوجود أعداد كبيرة من المسيحيين في أمريكا اللاتينية، ممن يعانون ظروفًا معيشية مأساوية، فإن على الكنيسة تحمل مسؤوليتها في مساعدتهم، مستلهمة في ذلك نضال يسوع المسيح.

- إن منشأ الفقر و الحرمان في أمريكا اللاتينية، هو النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يقوم على رغبة الفرد في تحقيق الربح. لقد تسبب تغليب المصلحة الذاتية في نشوء صراع بين طبقات المجتمع، حيث شكل أصحاب السلطة و الثروة تحالفا، من أجل مضاعفة أرباحهم عبر الاستمرار في استغلال الطبقات الدنيا.

- بما أن الرأسمالية كذلك، فهي إذن تناقض مبادئ المسيحية التي تحت على ضرورة إشاعة المحبة و المساواة و التأخي بين البشر. في مقابل ذلك، تبرز الاشتراكية كأفضل بديل متوفر عن الرأسمالية، فالجوهر الذي تقوم عليه، أي اعتبارها البشر متساوين، يجعلها أكثر انسجاما مع مبادئ المسيحية.

- تتحدد مهمة المسيحيين و بالأخص أعضاء الكهنوت، في المشاركة ضمن مساعي إرساء الاشتراكية التي تقودها الحركة اليسارية في أمريكا اللاتينية. لكن الدخول في الصراع الطبقي إلى جانب المضطهدين في مواجهة مستغليهم، لا يعني الارتداد عن وصية المسيح بوجوب محبة الآخرين، بل هو ممارسة فعلية لها من حيث السعي إلى الحيلولة دون استمرار المسيحيين في اقتراف ما ينافي تعاليم ديانتهم.

3-2- اختبار الفرضية الثالثة:

- يعزى قيام الثورة الدينية في إيران إلى الأفكار التي طرحتها بصفة خاصة ثلاث شخصيات، هي كل من عالم الاجتماع الدكتور علي شريعتي ورجلا الدين آية الله محمود طالقاني وآية الله روح الله الخميني، حيث تمخضت جهودهم النظرية عن وضع تصور جديد لموقع الدين، و هو هنا الإسلام، ضمن المجتمع الإيراني. تولى الدكتور شريعتي مهمة بناء إطار إيديولوجي ذي أسس دينية، من خلال تطوير مفاهيم دينية تقليدية و جعلها أكثر تفاعلا مع الواقع، مفاهيم من قبيل: "الإمامة، الغيبة و الانتظار". فيما أفضت جهود آية الله طالقاني إلى تسليط الضوء على البديل الإسلامي للنظامين الاقتصاديين الاشتراكي و الرأسمالي، و كذلك التبرير الديني للعمل على استبدال النظامين السياسي و الاقتصادي القائمين، عبر تطويره لمفهوم "الجهاد". أما آية الله الخميني فقد تركزت جهوده على صياغة البديل عن النظام السياسي القائم من خلال نظريته حول حكم رجال الدين أو ما يعرف "بولاية الفقيه".

- لقد اطلعنا فيما سبق على أهم أفكار منظري الثورة الإيرانية الثلاثة، شريعتي و طالقاني و الخميني، بشيء من التفصيل، أما فيما يلي فسنحاول إيرادها بشكل مقتضب، على نحو يساعد على تبين مدى صدق الفرضية الثالثة. لكن قبل ذلك، تنبغي الإشارة إلى أن جميع المنظرين الثلاثة ينطلقون من قناعة مفادها أن الخطر ليس محققا فقط بالاستقلال السياسي و الاقتصادي لإيران، بل إن كيان الأمة الإيرانية الحضاري كله مهدد بالاندثار، و كما أوضح ذلك الدكتور شريعتي في عدة مناسبات، فإن الهيمنة السياسية و الاقتصادية هي نتيجة حتمية للتبعية الثقافية التي تعيشها إيران، لذلك لا مفر أمام الأمة الإيرانية، إذا ما أرادت التحرر سياسيا و اقتصاديا، إلا بالعودة إلى هويتها الثقافية الأصلية، و صياغة الحاضر و المستقبل وفقا لها، أما كيفية القيام بذلك فهو ما سعى كل من شريعتي ، طالقاني و الخميني، إلى توضيحه.

- يحدد الدكتور شريعتي الثقافة الأصلية لإيران بأنها تلك الثقافة المستمدة من الدين الإسلامي، و ليس الثقافات النابعة من الحضارة الفارسية الغابرة، معتبرا أن تمثل قيم الإسلام هو وحده الكفيل بجعل الأمة الإيرانية تحتل موضع الندية في مواجهة الأمم الأخرى. لكنه يوضح ما يقصده بـقيم الإسلام عبر الفرق الذي يقيمه بين الإسلام الأصلي أو ما يسميه بالتشيع العلوي و الإسلام المزيف أو التشيع الصفوي. إن التشيع العلوي مبني على تحمل الفرد لمسؤوليته في تحديد مصيره و تغيير أوضاعه نحو الأفضل، اقتداء بنضال الإمام علي الذي كرس حياته من أجل بناء المجتمع الإسلامي الفاضل. أما التشيع الصفوي فيعمل على تغذية نزعة الاستسلام و الخضوع للوضع القائم، من خلال إيكاله مسؤولية إيجاد وضع أفضل لقوى تتجاوز الفرد، من قبيل إيهام الناس بأن

إقامة المجتمع الإسلامي الفاضل، هي مهمة خاصة بالإمام الغائب، أما مهامهم هم فلا تزيد عن مجرد انتظاره.

- يرى آية الله طالقاني أن كلا من النظامين الاقتصاديين الرأسمالي و الاشتراكي، قاصران عن تلبية طموحات البشر، فالرأسمالية تتميز بانحياز واضح نحو الفرد على حساب المجتمع بما يؤدي إلى تضییع المصلحة العامة، أما الاشتراكية فرغم أفضليتها مقارنة بالرأسمالية، إلا أن إهمالها حق الفرد لصالح المنفعة العامة، يثبط عزيمة الأفراد على البذل و يضعف إنتاجيتهم، ما يؤثر سلبا على المجتمع بأسره، أما البديل عن كل من الرأسمالية و الاشتراكية، فهو النظام الاقتصادي الإسلامي، الكفيل وحده بتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد و مصلحة المجتمع. من رأي طالقاني كذلك أن مسؤولية إقامة النظام الإسلامي، تقع على عاتق أفراد المجتمع الإيراني جميعهم دون استثناء، ففي زمن غيبة الإمام تؤول المسؤولية عن تطبيق الشريعة إلى عموم الأمة، فالجميع مكلفون بالجهاد ضد الظالمين، حتى و لو كانوا مسلمين، من أجل إرساء مبادئ العدل في المجتمع، إذ أن سن الجهاد ليس هدفه الأسمى مواجهة غير المسلمين، بل هو وسيلة لبناء نظام اجتماعي عادل.

- أهم ما طرحه آية الله الخميني هو نظريته حول نظام سياسي يتولى فيه رجال الدين الحكم، أو ما يعرف بنظرية "ولاية الفقيه"، حيث يرى في إقامة هذا النظام سبيلا لا بديل عنه من أجل بناء الدولة العادلة، مهمة كانت تقليديا مصنفة كحق خاص بالإمام الغائب، لكن الخميني لم يعتبر تصدي رجال الدين (الفقهاء) لتحقيقه، تعديا على حق الإمام. انطلق الخميني من قناعة مفادها أن وجود حكومة تلتزم تطبيق الشريعة أمر لا يقل أهمية عن وجود الشريعة ذاتها، مؤكدا أن إسلامية أي حكومة لا تقاس إلا بمدى التزامها بأحكام الشريعة، معتبرا أن رجال الدين دون غيرهم، هم وحدهم القادرون و هم فقط المخولون بموجب النصوص الدينية، بتوجيه الحكومة وفق ما تقتضيه الشريعة، و لذلك لا مناص من إسناد تسيير شؤون الدولة إلى رجال الدين.

## 4-2- الاستنتاج العام:

- أهم نتيجة توصلت إليها هذه الدراسة، هي البرهنة على أن الدين في ذاته ليس قوة محافظة في ذاتها، أي تقف على الدوام مناهضة للتغيير مهما كانت دوافعه و أهدافه، بل إن النصوص الدينية تحتمل أن تفسر على نحو محافظ بقدر ما تحتمل التفسيرات الثورية، أما تصنيف الدين أو الأديان بأنها محافظة أو تقدمية فهو ليس إلا تصنيفا للتفسيرات المعطاة لتعاليمها من قبل القائمين عليها، أي رجال الدين، و بالتالي " فإن الأديان ليست في حد ذاتها أفيونا للشعوب و لا هي أيضا دعوات ثورية و إنما يتحدد دورها السياسي إلى حد كبير بناء على القوى التي تحمل لواء هذا الدين و أفكارها و مصالحها بالإضافة إلى الإطار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الذي تتحرك داخله "(1). أي أن التحيزات الذاتية لأفراد المؤسسة الدينية هي التي تتحكم في تحديد أي دور سيلعبه الدين، فإذا كان رجال الدين معترضين على الوضع القائم فسيسعون لتوفير تبريرات دينية لتغيير ذلك الوضع، أما إذا كانوا راضين عنه فسيعملون على إقناع أتباعهم بأن في استمرار الوضع على حاله خدمة للمبادئ الدينية، بل قد يصل الأمر إلى إضفاء القداسة الدينية على مقومات الوضع الراهن. بناء عليه يمكن القول بأن الأفكار الدينية السائدة في عصر ما، تعكس حقيقة مواقف رجال الدين إزاء ظروف ذلك العصر، و حتى لو كانت تلك الأفكار متوارثة عن أزمنة بعيدة و تم الاستمرار في تبنيها أو العودة إليها بعد فترة انقطاع، فهي في جميع الأحوال لن تخرج عن ثنائية الموالاة أو المعارضة للوضع القائم.

- إن مما له دلالة أن الديانة التي بنى ماركس على تاريخها، الذي تميز في جزء كبير منه بتحالف القائمين عليها من رجال الدين مع الطبقات المسيطرة، استنتاجه حول روح الخضوع السلبيّة إزاء الواقع الاجتماعي التي يشيعها الدين في معتنقيه، هي ذاتها التي خرج من عباءتها تيار ديني ثوري كلاهوت التحرير، و نفس الحكم يمكن إصداره على الديانة الإسلامية، أو على الأقل الإسلام الشيعي الذي قام أتباعه بثورة شاملة رغبة في صياغة أوضاعهم على نفس منوال ما كان سائدا منذ أكثر من عشرة قرون.

- يمكن القول بأن الدافع الأول نحو مغادرة المؤسسة الدينية مواقعها التقليدية، من خلال إضفاء تفسيرات جديدة على المفاهيم الدينية، و إقرار وظائف جديدة لأفرادها، يتمثل في شعور رجال الدين بأن الأوضاع القائمة تشكل بالفعل أو هي تتجه لتشكّل تهديدا لسلطاتهم، لقد أتى لاهوت

<sup>1</sup> - محمود عبد الناصر، وليد. إيران... و للثورة وجه متعدد: قصة صعود و سقوط التيار الإسلامي التقدمي في إيران 1965-1981، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1993، ص 146.

التحرير كرد فعل استباقي من قبل الكنيسة في أمريكا اللاتينية التي رأت بأنها إن لم تجعل من ذاتها رديفا لمعارضى النظم الرأسمالية المحافظة و تسعى مع الحركات اليسارية لإنجاح ثورة اشتراكية، فإنها ستجد نفسها محسوبة على الأنظمة الحاكمة و تتحمل بالتالى ما سياترب على نجاح ثورة ماركسية، أما تحرك المؤسسة الدينية الشيعية في إيران فكان تحت وطأة مشاريع التحديث ذات الإطار العلماني الجلي، و التي أراد نظام الشاه من خلالها تصميم المجتمع الإيراني على منوال المجتمعات الغربية، و الوسيلة الأساسية هنا هي محاولة تقليل حضور الدين في المجال الاجتماعي العام.

- قد يفهم من القول بأن الطابع الغالب على الأفكار الدينية لعصر ما يرجع بشكل أساسي لمواقف رجال الدين من ظروف ذلك العصر، و أن الآراء الخاصة بأفراد المؤسسة الدينية تتمظهر في صورة تفسيرات للنصوص الدينية، قد يفهم من ذلك كله بأن النص الديني المقدس إما أنه حمال أوجه لا نهاية لها و بالتالى يحتمل تفسيرات لا حصر لها، أو أنه في المقابل من دون جوهر و بالتالى فهو لا يتعدى أن يكون قناعا إلهيا لرغبات بشرية، بعكس كل ذلك و اعتمادا على ما تتضمنه الدراسة الحالية، نقول أن النص المقدس، و بالتحديد في حالة كل من المسيحية و الإسلام، يتضمن ملامح عامة عن مجتمع فاضل كما يربع في قيم معينة باعتبار العمل بمقتضاها يمثل سبيلا لبلوغ ذلك المجتمع، و النص المقدس بذلك يوفر مقدمات يقوم رجال الدين، من خلال تفسيراتهم لكيفية السلوك وفق تلك القيم، بمحاولة مدها إلى نتائجها المنطقية التي تناسب ظروف المجتمعات التي يعيشون في ظلها. فلاهوتيو التحرير رأوا أن الشروط الموضوعية لإقامة مملكة الرب، التي بشر بها المسيح باعتبارها المجتمع الفاضل، تقتضي تبني الوسائل التي تعمل على خفض معاناة البشر و بالتحديد الفقراء، ممثلة في النظام الاقتصادي الاشتراكي. أما منظرو الثورة الإيرانية فقد رأوا في المجتمع الذي أقامه النبي محمد نموذجا لما ينبغي أن تكون عليه مجتمعات المسلمين بصفة عامة، و لما كان الأساس الذي قام عليه ذلك المجتمع هو النظام التشريعي الإسلامي، فقد أكدوا ضرورة إعادة تطبيق الشريعة باعتبارها كانت سبب صلاح أوضاع مجتمع المسلمين الأوائل و ستكون شرطا لا غنى عنه لصلاح مجتمعاتهم المعاصرة.

- إن دراسة الحركات الدينية التأصيلية (الأصولية) أو الإحيائية بهدف تفسيرها، ينبغي أن لا تقتصر على تحليل المضمون الفكري لتلك الحركات و مقارنته بما هو سائد أو تقليدي فحسب، ففي كل الأحوال ذلك لن يفيد إلا في رسم مسار تطور الفكر الديني، بل يجب مراعاة السياق التاريخي الذي تظهر فيه مثل تلك الحركات، أي الظروف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تحيط

بروادها و منظريها. حتى دون الادعاء بأن أصل الفكر مادة، فإنه لا يمكن تجاهل تأثير الظروف العامة للمجتمع و حاجات الفرد، بغض النظر عن طبيعتها، على توجيه انتباهه نحو أفكار معينة أو خلق إمكانية نشوء فكر معين، و لذلك نقول أن الأفكار ما هي في الحقيقة إلا بنية فوقية ناتجة عن البنية التحتية المتمثلة في السياق الاجتماعي العام. إن البنى التحتية لا تقوم فقط بإنتاج الفكر الذي يصون نظامها و يدعم سيطرتها، بل تنتج و بشكل غير إرادي أفكارا تناقض ما هو سائد، و الشاهد حدوث التحولات الاجتماعية الجذرية و الثورات الشاملة في تاريخ المجتمعات البشرية.

## خاتمة:

- لقد بينت الدراسة الحالية قدرة الأديان الكامنة على مسايرة التطورات على الصعيد الاجتماعي، عبر تجديد المفاهيم الدينية التقليدية و استحداث تفاسير للنصوص المقدسة تناسب ما يراه رجال الدين من متطلبات الحاضر. لقد صنف كل من لاهوتيي التحرير و منظرو الثورة الدينية الإيرانية، أوضاع مجتمعاتهم على أنها تنافي ما ترمي إليه كل من تعاليم المسيحية و الإسلام، على التوالي، فكانوا في مقدمة الداعين و الداعمين للتغيير الشامل للأنظمة الاجتماعية القائمة، و شكل ذلك تبريرا أيضا لولوج المؤسسة الدينية المجال السياسي، بعد أن كانت مكتفية بمجالها الديني الخاص.

- إن تعدد وظائف رجل الدين و تحوله إلى ممارسة السياسة، لا يعني بالضرورة أن نطاق سلطاته الحصرية قد اتسع، فمثلا أهم شعار لدى لاهوتيي التحرير هو أهمية تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع و إلغاء الأنظمة التراتبية الطبقية حتى ضمن الكنيسة ذاتها، معتبرين الوضع القائم آنذاك منافيا لروح رسالة المسيح، من حيث أنه مبني على التمييز بين البشر و رفاهية الأقلية على حساب الأغلبية المحرومة، الأمر الذي أوجد حالا أشبه ما تكون بصراع طبقي بين الطبقة الحاكمة و باقي طبقات المجتمع، و وضع الكنيسة أمام حتمية الاختيار بين الطرفين. رأى لاهوتيو التحرير أن النصوص الدينية تطالب بالانتصار للضعفاء و مواجهة مستغليهم، أما كيفية تفعيل ذلك المعنى على أرض الواقع، فقد رأوا أنه يتم بالانضمام إلى النضال الذي تخوضه الحركة اليسارية من أجل إرساء النظام الاقتصادي الاشتراكي، و مطالبتهم بضرورة تمكين جميع فئات المجتمع من المشاركة في صنع القرار السياسي. يجدر بالذكر، أن لاهوتيي التحرير يتمايزون فيما بينهم، من حيث تعدد المهام التي تصدوا لها، مهام تعددت تبعا لتعدد مستويات التنظير ضمن لاهوت التحرير ذاته، مستويات تتراوح بين تحليل الواقع باستخدام أدوات العلوم الاجتماعية، تفسير النصوص على ضوء ذلك الواقع و أخيرا العمل الميداني من أجل تغيير الواقع الاجتماعي.

- في الجانب الآخر، نجد أيضا تنوعا في مستويات التنظير، حتى و إن كانت الغاية الأسمى واحدة، ألا و هي تعزيز الدور الاجتماعي للدين. نجد أن الدكتور شريعتي قد ركز على البعد السوسيولوجي للدين، إذ رأى في الإسلام إيديولوجية ثورية قادرة على إحداث تغيير جذري في بنية النظام الاجتماعي، و تكفل هو شخصيا بإعطاء معان حركية و ثورية لبعض المفاهيم الدينية التقليدية. من جهته، ساهم آية الله طالقاني بشرح أسس النظام الاقتصادي الإسلامي، كما اهتم بتفعيل النضال على أرض الميدان من خلال تطويره لمفهوم الجهاد، أما آية الله الخميني فقد ركز

على الجانب السياسي عن طريق بناء نظرية الحكومة الإسلامية، التي تمخضت عن تأسيس نظام "ولاية الفقيه".

- شملت الأفكار المنضوية ضمن لاهوت التحرير و كذلك تلك التي قامت عليها الثورة الإيرانية، توفير تبريرات دينية لمساعي تغيير الوضع القائم، أي تفسير النص المقدس على نحو يدين ما هو قائم و يهيئ البديل عنه أو على الأقل يوضح ملامحه العامة. إن السعي لبناء المجتمع المسيحي، لم يقف حائلا دون استعانة لاهوتيي التحرير بالفلسفة الماركسية كمنهج، و مشروعها الاجتماعي الاشتراكي كهدف مرحلي، في الجانب المقابل لم تتضمن أدبيات منظري الثورة الإسلامية نفس القدر من الاعتماد على الفلسفة الوضعية، و التقت أهدافهم في العمل على إحياء المجتمع الإسلامي الأول.

- من نافلة القول، التذكير بأن أفكار لاهوت التحرير و الثورة الإيرانية، شأنها في ذلك شأن أي أفكار إنسانية أخرى، جاءت نتيجة للتحيزات السياسية و الاقتصادية لأصحابها كما أنها تعكس القناعات الذاتية للمتبنين لها. أما الحكم على مدى أصالتها فهو، بغض النظر عن أنه خارج عن نطاق دراستنا هذه، متعسر حتى لدى الباحثين اللاهوتيين من الجانبين، إذ لا يمكن الادعاء بأن تلك الأفكار قد لقيت إجماعا في أي وقت من الأوقات، بل لقد لقيت معارضة شديدة أحيانا، من أمثلة ذلك أن أطروحات لاهوت التحرير جوبهت برفض شديد من قبل قيادة الكنيسة الكاثوليكية، من خلال بيانات "مجمع العقيدة المقدسة" الذي كان يتزعمه الكاردينال جوزيف راتزينغر " Joseph Ratzinger"، و الذي تولى بعد ذلك منصب البابوية (2005-2013)، تحت اسم البابا بندكت السادس عشر "Benoît XVI". كما إن فكرة الخميني حول نيابة الفقيه عن الإمام في تسيير الدولة، رفضت في حينها من قبل زعيم الحوزة العلمية في النجف آية الله أبو القاسم الخوئي، و لازالت تلق معارضة من قبل بعض كبار رجال الدين الشيعة حتى يومنا هذا، رغم إنجازات الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

- إن الحركتين الدينيتين موضوعا الدراسة، هما حركتان تأصيليتان بقدر ما هما إحيائيتان، أما إطلاق إحدى التسميتين عليهما دون الأخرى فهو راجع إلى زاوية النظر التي نختارها فحسب، فكل واحدة منهما قامت من أجل إحياء أوضاع سادت في الماضي، و في نفس الوقت أكد روادهما أن الوسائل المتبعة من أجل بلوغ أهدافهم، أي الممارسات الهادفة إلى التغيير، تستلهم تجارب و تعاليم الشخصيات الكاريزمية المقدسة في المنظور الديني. انطلاقا من ذلك، نقول أنه رغم اختلاف التعاليم و النصوص الدينية التي اعتمدت عليها الحركتان، إلا أن الأبعاد التي اتخذتها



كانت من نفس الطبيعة، و تمثلت في تجاوز رجل الدين لوظائفه التقليدية ضمن المجال الديني الصرف، و تبنيه لمواقف و ممارسات ميدانها المجال الاجتماعي العام، و إذا كان لهذا الأمر دلالة ما، فإنما هي عن قابلية المبادئ الدينية المسيحية و الإسلامية لتأصيل و تأسيس ما يماثل تلك المواقف و الممارسات، أي توفير تبريرات دينية لممارسات تتجاوز المجال الديني الخاص لتتدرج، سواء كانت وسائل أو غايات، ضمن المجال العام. بناء على ما سبق و أخذا بالاعتبار المعاينة التي مفادها استمرار نفوذ الدين على الأفراد و ممارسته تأثيرا على صعيد المجال العام بدل انحصاره ضمن حياة الفرد الخاصة بل اندثاره كليا كما تفترض ذلك طروحات الحدائث، تتجلى الضرورة الملحة لصياغة مقاربات جديدة تراعي الموروث الديني للمجتمع و سلطته على الأفراد كمرحلة أولى تليها محاولة إجراء مصالحة بين المبادئ الدينية و القيم الإنسانية المعاصرة، أو كما عبر عنه عالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس Jürgen Habermas في دعوته إلى " تطوير مقاربة «ما بعد علمانية»، قوامها أولا مراعاة الحيوية المستمرة للدين على الصعيد العالمي، و ثانيا التركيز على أهمية ترجمة المبادئ الأخلاقية للدين بشكل يتيح دمجها ضمن آفاق فلسفية «ما بعد ميتافيزيقية»<sup>(1)</sup>. إن الأساس الذي تقوم عليه دعوة هابرماس هذه، يتمثل في الحاجة إلى الاستفادة من الطاقة التي يبيتها الدين في معتنقيه في سبيل توحيد جهود أفراد المجتمع من أجل بلوغ الغايات الأسمى التي يسعى إليها الجميع، تفاديا لتشتت جهود الأفراد و اندلاع الصراعات داخل المجتمع. من نافلة القول، التأكيد بأن المسعى السابق يستلزم التخلي عن التوجس من أي دور للدين ضمن المجال العام، فهذا الأمر الأخير تجاوز مرحلة الإمكان بالقوة و صار واقعا بالفعل، كما أنه يفرض علينا مسؤولية البحث في أسس التعاليم الدينية و المناحي المحتملة لتطورها في ضوء عناصر السياق التاريخي الحالي.

---

<sup>1</sup> - BUTLER, Judith & al. *The power of religion in the public sphere*. Columbia university press, New York, 2011. P 4.

## - قائمة المراجع:

### 1- المراجع باللغة العربية:

- غدنز، أنتوني. علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، بيروت، 2005.
- عبده قاسم، قاسم. ماهية الحروب الصليبية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1990.
- حمادة، أمل. الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، ط 01، بيروت، 2008.
- مصطفى، إبراهيم و آخرون. المعجم الوسيط، دار الدعوة للنشر، القاهرة، دون تاريخ النشر، جزأين.
- الخريجي، عبد الله. علم الاجتماع الديني، رامتان للتوزيع، ط 2، جدة، 1990.
- السواح، فراس. دين الإنسان، دار علاء الدين للنشر و التوزيع و الترجمة، ط 4، دمشق، 2002.
- ويليم، جان بول. الأديان في علم الاجتماع، ترجمة بسمة علي بدران، المؤسسة العربية للدراسات و النشر و التوزيع، ط 1، بيروت، 2001.
- بن منظور، جمال الدين. لسان العرب، دار صادر، ط 3، بيروت، 1414 هـ، 15 جزءاً.
- عبد الباقي، زيدان. علم الاجتماع الديني، مكتبة غريب، القاهرة 1981.
- بدوي، أحمد زكي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978.
- الدقس، محمد. التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق، دار مجدلاوي، الأردن، 1987.
- صليبا، جميل. أساليب البحث العلمي، منشورات عويدات، ط 2، بيروت، 1987.
- خليل السعدي، طارق. دراسة في مصادر و عقائد الأديان السماوية، دار العلوم العربية للطباعة و النشر، بيروت، 2005.

- ديورانت، ويل و أيريل. قصة الحضارة، 10 مجلدات، ترجمة محمد بدران و آخرون، دار الجيل، بيروت.
- بن عبد المجيد الأرو، عبد الرزاق. مصادر النصرانية، الجزء 1، دار التوحيد للنشر، الرياض، 2007.
- جنيبير، شارل. المسيحية: نشأتها و تطورها، ترجمة عبد الحليم محمود، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- لوريمر، جون. تاريخ الكنيسة، 4 أجزاء، ترجمة عزرا مرجان، دار الثقافة، القاهرة 1990.
- علي عجيبة، أحمد. أثر الكنيسة على الفكر الأوربي، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2004.
- عبد الله، عبد الخالق. العالم المعاصر و الصراعات الدولية، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1989.
- كيالي، عبد الوهاب و آخرون. موسوعة السياسة، 7 أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1985.
- عبد الرحمن، عواطف. قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1984.
- أمين، سمير. التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف، دار ابن خلدون، بيروت، 1973.
- راسل، برتراند. حكمة الغرب، جزأين، ترجمة فؤاد زكريا، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1983.
- سيدهم، وليم. لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية: نشأته، تطوره و مضمونه، دار المشرق، ط 1، بيروت، 1993.
- الإكويني، توما: الخلاصة اللاهوتية، م 4، ترجمة الخوري بولس عواد، المطبعة الأدبية، بيروت، 1898.

- فلهوزن، يوليوس. تاريخ الدولة العربية: من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1968.
- أمين، أحمد. فجر الإسلام، دار الكتاب العربي، ط 10، بيروت، 1969.
- وات، مونتجمري. الإسلام و المسيحية في العالم المعاصر، ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998.
- عبيسان المطيري، حاكم. تاريخ تدوين السنة و شبهات المستشرقين، لجنة التأليف و التعريب و النشر بجامعة الكويت، 2002.
- شاخت، جوزف و بوزورث، كليفورث. تراث الإسلام، جزآن، ترجمة حسين مؤنس و إحسان صدقي العمدة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت 1978.
- الغزالي، أبو حامد. إحياء علوم الدين، 5 أجزاء، تحقيق سيد عمران، دار الحديث، القاهرة، 2004.
- الطبري، محمد بن جرير. تاريخ الأمم و الملوك، 5 أجزاء، دار الكتب العلمية، ط 01، بيروت، 1407 هـ.
- جعيط، هشام. الفتنة: جدلية الدين و السياسة في الإسلام المبكر، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة و النشر، ط 04، بيروت، 2000.
- عبد الفتاح إمام، إمام. الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، 1994.
- فلهوزن، يوليوس. أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام: الخوارج و الشيعة، ترجمة عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1958.
- بدوي، عبد الرحمن. مذاهب الإسلاميين، دار العلم للملايين، بيروت 1997.
- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله. المستدرک علی الصحیحین، 4 أجزاء، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990.

- وحيد قاسم، أسعد. حقيقة الشيعة الإثني عشرية من كتب صحاح السنة، مؤسسة الغدير، ط 5، بيروت، 1999.

- مغنية، محمد جواد. الشيعة و الحاكمون، منشورات الرضا، ط 1، بيروت، 2012.

- الأشعري، أبو الحسن. مقالات الإسلاميين و اختلاف المصلين، ج 1، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1990.

- المفيد، محمد بن محمد بن النعمان. النكت الاعتقادية، نشر المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ط 01، قم - إيران، 1413 هـ.

- مطهري، مرتضى. الإمامة، ترجمة جواد علي كسار، دار الحوراء للطباعة و النشر و التوزيع، دون تاريخ و مكان النشر.

- الكليني، محمد بن يعقوب. الكافي، 7 أجزاء، منشورات الفجر، ط 01، بيروت، 2007.

- الطبرسي، الفضل بن الحسن. مجمع البيان في تفسير القرآن، ج 3، دار المرتضى، ط 01، بيروت، 2006.

- الكراجكي، محمد بن علي. كنز الفوائد، تحقيق عبد الله نعمه، دار الأضواء، بيروت، 1985.  
- منتظري، حسين علي. دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، الدار الإسلامية للطباعة و النشر و التوزيع، ط 2، لبنان، 1988.

- وحيد قاسم، أسعد. حقيقة الشيعة الإثني عشرية من كتب صحاح السنة، مؤسسة الغدير، ط 5، بيروت، 1999.

- المفيد، محمد بن محمد بن النعمان. تصحيح اعتقاد الإمامية، نشر المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، قم، 1413 هـ.

- التهانوي، محمد بن علي. كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم، جزآن، ترجمة عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، ط 01، بيروت، 1996.

- باقر الصدر، محمد. المعالم الجديدة للأصول، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1989.

- فرحان، عدنان. أدوار الاجتهاد عند الشيعة الإمامية، منشورات المركز العالمي للدراسات الإسلامية، ط 1، قم - إيران، 1428 هـ.
- عبد الحسن الغفار، عبد الرسول. الكليني و الكافي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط 1، قم، 1416 هـ.
- هويدي، فهمي. إيران من الداخل، مركز الأهرام للترجمة و النشر، ط 4، القاهرة، 1991.
- القمي الصدوق، محمد بن علي بن بابويه. كمال الدين و تمام النعمة، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت، 1991.
- المفيد، محمد بن محمد بن نعمان. المفتحة، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط 2، قم - إيران، 1410 هـ.
- إبراهيم درويش، علي. السياسة و الدين في مرحلة تأسيس الدولة الصفوية 1501-1576، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط 1، بيروت، 2013.
- إبراهيميان، إروند. تاريخ إيران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 2014.
- السبكي، آمال. تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906 - 1979)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1999.
- متحدة، روي. بردة النبي: الدين و السياسة في إيران، ترجمة رضوان السيد، دار المدار الإسلامي، ط 2، بيروت، 2007.
- عبد الناصر، وليد. إيران: دراسة عن الثورة و الدولة دار الشروق، ط 1، القاهرة، 1997.
- شريعتي، علي. دين ضد الدين، [ سلسلة الآثار الكاملة ]، ترجمة حيدر مجيد، دار الأمير، ط 2، بيروت، 2007.

- شريعتي، علي. التشيع العلوي و التشيع الصفوي، [ سلسلة الآثار الكاملة ]، ترجمة حيدر مجيد، دار الأمير، ط 2، بيروت، 2007.
- شريعتي، علي. العودة إلى الذات، ترجمة إبراهيم الدسوقي شتا، الزهراء للإعلام العربي، ط 1، القاهرة، 1986.
- شريعتي، علي. منهج التعرف على الإسلام، [ سلسلة الآثار الكاملة ]، ترجمة عادل كاظم، دار الأمير، ط 2، بيروت، 2007.
- شريعتي، علي. بناء الذات الثورية، [ سلسلة الآثار الكاملة ]، ترجمة إبراهيم دسوقي شتا، دار الأمير، ط 2، بيروت، 2007.
- شريعتي، علي. الإمام علي في محنه الثلاث، [ سلسلة الآثار الكاملة ]، ترجمة علي الحسيني، دار الأمير، ط 2، بيروت، 2007.
- شريعتي، علي. التشيع مسؤولية، [ سلسلة الآثار الكاملة ]، ترجمة إبراهيم دسوقي شتا، دار الأمير، ط 2، بيروت، 2007.
- الطوسي، محمد بن الحسن بن علي. المبسوط في فقه الإمامية، 8 أجزاء، المكتبة المرتضوية، طهران، دت.
- النراقي، أحمد بن محمد مهدي. عوائد الأيام، مكتب الإعلام الإسلامي، إيران، 1417 هـ.
- الخميني، روح الله. الحكومة الإسلامية، طبع الحركة الإسلامية، طهران، 1389 هـ.
- محمود عبد الناصر، وليد. إيران... و للثورة وجوه متعددة: قصة صعود و سقوط التيار الإسلامي التقدمي في إيران 1965-1981، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1993.

## 2- المراجع باللغات الأجنبية:

- Stout, Daniel A. Encyclopedia of religion, communication, and media. Routledge, New York, 2006.
- Fisher, George Park. History of the Christian Church, Charles Scribner's sons, New York, 1891.
- TALIAFERRO, Charles and MARTY, Elsa.J. A dictionary of philosophy of religion, The Continuum International Publishing Group, New York, 2010.
- BROWN, Jonathan Charles. A brief history of Argentina, Facts on file, 2<sup>nd</sup> edition, New York, 2010.
- GUNDER FRANCK, André. Latin America : Underdevelopment or revolution, Monthly Review Press, New York, 1969.
- CHEW, Sing C. And LAUDERDALE, Pat. Theory and methodology of world development, Palgrave MacMillan, New York, 2010.
- BOFF, Leonardo. La fe en la periferia del mundo, editorial Sal Terrae, Santander - España, 1981.
- BOFF, Leonardo and Clodovis. Introducing liberation theology, Orbis Books, Maryknoll, New York, 1988.
- GUTIERREZ, Gustavo. Teología de la liberación, perspectivas, ediciones sígueme, 7 ed. salamanca-España, 1975.
- RICHARD, Pablo y otros. Materiales para una historia de la teología en América latina, departamento ecuménico de investigaciones, 1981, San José- Costa Rica.



- ROWLAND, Christopher. The Cambridge companion to liberation theology, Cambridge university press, 1999.
- BOFF, Leonardo. Teología desde el lugar del pobre, Sal Terrae, Santander-España, 1986.
- ELLACURIA, Ignacio y SOBRINO, Jon. Mysterium Liberationis: Conceptos fundamentales de la teología de la liberación, 2 Tomos, editorial Trotta, Madrid, 1990.
- SOBRINO, Jon. Jesus the liberator: A historical theological view. Translated by Paul Burns and Francis McDonagh, Orbis books, Maryknoll, New York, 1994.
- BOFF, Leonardo. Jesucristo el liberador, Sal Terrae, Santander-España, 1985.
- BOFF, Leonardo. Church: Charism and power, Crossroads, New York, 1985.
- DE GROOT, Joanna. Religion, culture and politics in Iran: from the Qajars to Khomeini, I.B. Tauris & Co.Ltd, New York, 2007.
- ABRAHAMIAN, Ervand. Iran between two revolutions, Princeton University press, 1982.
- FORAN, John. Fragile resistance: Social transformation in Iran from 1500 to the revolution, Westview Press, San Francisco, n.d.
- CURTIS, Glen Eldon and HOOGLUND, Eric. Iran: a country study, library of congress, 5<sup>th</sup> edition, Washington D.C, 2008.

- ALGAR, Hamid. Islam and Revolution: Writings and declarations of imam Khomeini, Mizan press, Berkeley, 1981.
- SHARIATI, Ali. On the Sociology of Islam, translated by Hamid Algar, Mizan Press, Berkeley, 1979.
- BUTLER, Judith & al. The power of religion in the public sphere. Columbia university press, New York, 2011.

### 3- وسائط إلكترونية:

- Encyclopædia Britannica, [DVD]. Chicago, 2014.
- Encyclopedia Universalis, [DVD], version 10, Paris, 2004.

### 4- روابط إنترنت:

- النائيني، محمد حسين. تنبيه الأمة و تنزيه الملة، تحرير توفيق السيف، نسخة إلكترونية متاحة على:  
< [www.talsaif.blogspot.com](http://www.talsaif.blogspot.com) > آخر زيارة 2014/10/26.

- وثائق المجمع الفاتيكاني الثاني. دستور رعائي في الكنيسة في عالم اليوم. رقم 4-4304. متاحة على الموقع:

[http://www.jbeileparchy.org/home/index.php?option=com\\_content&view=article&id=80%3Avatic%3Aan%3Aii&catid=4304](http://www.jbeileparchy.org/home/index.php?option=com_content&view=article&id=80%3Avatic%3Aan%3Aii&catid=4304). آخر زيارة 2015/03/30.

- الكاتب، أحمد. الشرعية الدستورية في الأنظمة السياسية الإسلامية المعاصرة: دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية و الجمهورية الإسلامية الإيرانية، نسخة إلكترونية متاحة على الموقع:  
< <http://www.alkatib.net> > (آخر زيارة 2014/10/28).

- جاسم، فاخر. تطور الفكر السياسي لدى الشيعة الإثني عشرية في عصر الغيبة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، نسخة

إلكترونية متاحة على الموقع: <<http://www.ao-academy.org/docs>> (آخر زيارة  
2014/10/28).

- ROLLINAT, Robert. la dépendance en Amérique latine [en ligne],  
disponible sur <[www.usp.br/prolam/downloads/2005\\_1\\_5.pdf](http://www.usp.br/prolam/downloads/2005_1_5.pdf)> (  
Consulté le 30/03/2015).

- sans nom, Economic development in Chile since the 1950s [en ligne].  
Disponible sur:  
<<http://www.cieplan.org/media/publicaciones/archivos/27/Indice.pdf>>  
(consulté le 15/06/2014).

- KIRCH, John. Covering a coup : The American press and Guatemala in  
1954 [en ligne]. Disponible sur:  
<[http://www.imerrill.umd.edu/johnkirch/files/2010/03/Covering-a-Coup-  
John-Kirch.pdf](http://www.imerrill.umd.edu/johnkirch/files/2010/03/Covering-a-Coup-John-Kirch.pdf)> (consulté le 17/06/2014).

- ALVAREZ, Alberto Martin. From revolutionary war to democratic  
revolution: The farabundo marti national liberation front (FMLN) in El  
Salvador [en ligne]. Disponible sur: <[https://www.idl-  
bnc.idrc.ca/dspace/handle/10625/53152](https://www.idl-bnc.idrc.ca/dspace/handle/10625/53152)> (consulté le 17/06/2014).

- FOROOHAR, Manzar. Liberation theology: The response of Latin American  
Catholics to Socioeconomic problems [En ligne]. Latin American  
perspectives, Vol 13, No.3, Religion, Resistance, Revolution (summer,  
1986), 37-58. Disponible sur: <[http://links.jstor.org/sici?sici=0094-  
582X%28198622%2913%3A3%3C37%3ALTROL%3E2.0.CO%3B2-V](http://links.jstor.org/sici?sici=0094-582X%28198622%2913%3A3%3C37%3ALTROL%3E2.0.CO%3B2-V)>  
(Consulté le 30/03/2015).

- BEYUS, Linda. Latin American Liberation Theology in Its Economic and Historical Context [En ligne]. Unpublished thesis of Master of Arts in Anglicanism, globalism and ecumenism studies, Episcopal divinity school. Disponible sur: <https://archive.org/details/latinamericanlib00beyu> (Consulté le 30/03/2015).

- MARTIN, Edward J. Liberation theology, sustainable development, and postmodern public administration [En ligne]. Latin American Perspectives, Vol. 30, No. 4, Struggle and Neoliberal Threats. (Jul., 2003), pp.69-91. Disponible sur <http://links.jstor.org/sici?sici=0094-582X%28200307%2930%3A4%3C69%3ALTSDAP%3E2.0.CO%3B2-T> (Consulté le 30/03/2015).

- LOWY, Michael. Marxisme et théologie de la libération [En ligne]. Disponible sur: [gate.iire.org/cer/PDF%20CER%2010.PDF](http://gate.iire.org/cer/PDF%20CER%2010.PDF) (consulté le 30/03/2014).

- HEBBLETHWAITE, Peter. The Exodus and liberation theology [En ligne]. Disponible sur : <http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09637499308431582?journalCode=crss20> (Consulté le 30/03/2015).

- DUSSEL, Enrique. Exodus as a paradigm in liberation theology [En ligne]. Disponible sur : <http://www.enriquedussel.com/DVD%20Obras%20Enrique%20Dussel/Textos/c/181-1987.pdf> (Consulté le 30/03/2015).

- LOWY, Michael. Amérique Latine - Les sources bibliques de la théologie de la libération [en ligne], disponible sur

<http://www.alterinfos.org/spip.php?article4916> (consulté le 05/09/2014).

- BERRYMAN, Phillip E. Latin American liberation theology [en ligne].

Disponible sur:

<http://cdn.theologicalstudies.net/34/34.3/34.3.1.pdf> (consulté le 14/05/2013).

- SHEVLIN, Neil. Velayat-e-faqih in the constitution of Iran [en ligne].

Disponible sur:

<https://www.law.upenn.edu/journals/conlaw/articles/volume1/issue2/Shevlin1U.Pa.J.Const.L.358%281998%29.pdf> (consulté le 12/11/2014).

- EHSANI-NIA, Sara. "Go forth and do good ": us-Iranian relations during the cold war through the lens of public diplomacy [en ligne], disponible sur:

<http://repository.upenn.edu/phr/vol19/iss1/5> ( Consulté le 30/03/2015).

- SALEHI ESFAHANI, Hadi and PERSANI, M. Hashem. Iranian Economy in the twentieth century: a global perspective [en ligne], disponible sur:

<http://www.econ.cam.ac.uk/dae/repec/cam/pdf/cwpe0815.pdf>

( Consulté le 30/03/2015).

- ABRAHAMIAN, Ervand. Structural Causes of the Iranian revolution [en ligne], MERIP Reports, No. 87, Iran's Revolution: The Rural Dimension (May, 1980), pp. 21-26. Disponible sur:

<http://www.jstor.org/stable/3011417> >. (consulté le 06/03/2014)

- ABRAHAMIAN, Ervand. Ali Shariati: Ideologue of the Iranian revolution [en ligne], MERIP Reports, No. 102, Islam and Politics (Jan., 1982), pp. 24-28. Disponible sur:  
<<http://www.jstor.org/stable/3010795>> (consulté le 06/03/2014).
  
- ABBOTT, Kenrick. Contemporary shi'ism as political ideology: The views of Shari'atmadari, Taleqani, and Khumayni [en ligne], unpublished thesis of Master of Arts, McGill University, Montreal, 1990. Disponible sur:  
<<http://www.digitool.library.mcgill.ca/thesisfile59561.pdf>> (consulté le 30/11/2014).
  
- NARAGHI, Akhtar. Taleghani: his lifelong struggle during the Pahlavi régime [en ligne], unpublished thesis of Master of Arts, McGill University, Montreal, 1984. Disponible sur:  
<[http://www.digitool.Library.McGill.CA:80/R/-?func=dbin-jump-full&object\\_id=65217&silolibrary=GEN01](http://www.digitool.Library.McGill.CA:80/R/-?func=dbin-jump-full&object_id=65217&silolibrary=GEN01)> (consulté le 30/11/2014).

## ملخص الدراسة:

- لقد كان النصف الثاني من القرن العشرين شاهدا على استعادة الدين لدوره في التأثير على صعيد المجال العام، بعدما استطاع القائمون عليه إعادة صياغة المفاهيم الدينية الموروثة عن سياقات تاريخية ماضية و ترجمتها في صورة ممارسات و مواقف تتلاءم مع الأوضاع الاجتماعية الطارئة.

- تأتي الدراسة الحالية كمحاولة لتوضيح كيفية مواكبة الأديان للتطورات التي يمر بها المجتمع، فهي تتناول حركتين دينيتين أحدثتا تجديدا على صعيد تفسير النص المقدس و أدخلتا تعديلات على ماهية وظائف المؤسسة الدينية، و يتعلق الأمر بكل من تيار لاهوت التحرير الذي ظهر في أمريكا اللاتينية، و الذي انبثق عن اللاهوت المسيحي، و الحركة الدينية التي أسست لقيام الثورة الإسلامية في إيران. تركز جهدنا على محاولة الإحاطة بالسياق التاريخي الذي ظهرت فيه كلا الحركتين، الوقوف على أهم الأفكار التي تشكل المضمون الفكري لكليهما و أخيرا إبراز أوجه الشبه و الاختلاف بينهما.

- انطلاقا من أن الهدف الأساس لهذه الدراسة هو الخروج بخلاصة عامة حول كيفية مسايرة الأديان للتطورات الاجتماعية و مساهمة من يمثلونها، أي المؤسسة الدينية، في مسارات التغيير، ارتأينا توظيف المنهج المقارن الذي مكننا من الكشف عن أوجه التشابه و التباين بين كل من لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية و الثورة الدينية الإيرانية، و استخراج ما يجمعهما مما يمكن اعتباره مبادئ عامة تنتظم الحركات الدينية المماثلة للحركتين موضوعي الدراسة، أي تلك التي جسدت مساهمة الدين في التغيير الاجتماعي و تضمنت إعادة تعريف لمهام المؤسسة الدينية و وظائف أعضائها.

- إن النتيجة الأهم التي توصلت إليها هذه الدراسة، هي البرهنة على أن الدين ليس قوة محافظة في ذاته، بل إن النصوص الدينية تحتمل أن تفسر على نحو محافظ بقدر ما تحتمل التفسيرات الثورية، أما وصم الأديان بالرجعية أو التقدمية فهو ليس إلا تصنيفا للتفسيرات المعطاة لتعاليمها من قبل رجال الدين.

### **Abstract:**

- The second half of the twentieth century has witnessed the restoration of the role of religion in the public sphere. This was the result of efforts made by clerics, and also lay thinkers, who tried to give new interpretation to the sacred texts, and translate the inherited religious concepts into new attitudes and practices in the light of the contemporary order of things.

- The aim of the present study was the illustration of what is said above, by analyzing two religious movements: the liberation theology in Latin America and the Islamic revolution in Iran. The study contain a general view on the historical context of the two the movements, their main ideas and finally a comparison between their contexts and main ideas.

- Since the principal objective of this study is to get out with an overview about how religions adapt their instructions with changing social contexts, we decided to employ comparative approach which helped us to detect similarities and disparities between the ideas of each of the liberation theology in Latin America and the Islamic revolution in Iran, and extract what unites them, which can be considered as general rules of similar religious movements.

- The most important finding of this study, is to demonstrate that religion is not a conservative element in itself. And since the sacred texts could be interpreted in a conservative manner as much as in a revolutionary way, the description of religions as reactionary or progressive is in reality only based on the explanations and teachings given by those who claim themselves as representatives of the religion.